جـــامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضـــــــــوع

تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر

دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 إلى 2015)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصاديـــــــــــــة

تخصص::ماليـــــة وبنـــــوك

من إعداد الطالب:

رقاب طارق

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد القادر خليل

أعضاء لجنة المناقشة

تهتان موراد	أستـــــــــــــــــاذ	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيساً
خليل عبد القادر	أستـــــــــــــــــاذ	جامعة يحي فارس بالمدية	مقرراً
رتيعة محمد	أستـــــــــــــاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس بالمدية	عضواً
سعودي محمد	أستـــــــــــــاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس بالمدية	عضواً
حيدوشي عاشور	أستـــــــــــــاذ محاضر "أ	جامعة البويرة	عضواً
ضيف أحمد	أستـــــــــــــاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	عضواً

السنة الجامعية 2017-2018


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، الحمد الله، أوله وآخره.

لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور خليل عبد القادر على قبوله الاشراف على هذا العمل، حيث لم يبخل علي بالإرشادات والتوجيهات وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية، وأخص بالذكر الأساتذة الذي أطَّرونا في طور الدكتوراه، كما أشكر موظفي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجلفة التي لم تبخل علينا بما أوتيت من مراجع خلال مشوارنا الدراسي.

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة أساتذتي الأفاضل بارك الله في علمهم وفي حسناتهم

الطالب : رقاب طارق

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

ملخص

يدرس هذا البحث تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2015، وقد **اعتمدت** هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة ومتغيرات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة الحقيقية والايرادات العامة الحقيقية ومتغيرات السياسة النقدية المتمثلة في عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ومعدل التضخم، باستعمال علاقات التكامل المشترك في المدى القصير والطويل خلال هذه الفترة وذلك باستخدام **المنهج** التحليلي القياسي، ومن خلال خمسة فصول **توصلنا** في هذا البحث لعدة نتائج أهمها وجود علاقة سببية بين النفقات العامة الحقيقية ومعدل البطالة لكنها محدودة في الأجل القصير إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الجزائر، وعليه يتطلب على متخذي القرار القيام بتفعيل السياسات الاقتصادية والرفع من كفاءتها في خلق مناصب الشغل وتفعيل آليات الاستثمار المحلي والأجنبي بما يتلاءم مع مستجدات الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، البطالة، التكامل المشترك، العلاقة السببية.

Abstract:

This research studies the impact of the integration of monetary and fiscal policy on unemployment in Algeria during the period 1990-2015, this study was based on the analysis of time series of study variables and the introduction of the appropriate econometric modelling of the economic relationship between the unemployment rate and The fiscal policy variables represented by real public expenditure, real public revenues and monetary policy variables represented by the money supply (M2) and inflation rate, using the short-and long-term cointegration relationships during this period with The econometric analytical approach, and through five chapters we have found in this research several results, the most important of which is a causalité relationship between public expenditure and the rate unemployment but limited in the short term, in addition to there an cointegration relationship between the Algerian study variables, which the decision makers must requires that economic policies be activated and their efficiency increased In creating jobs and activating domestic and foreign investment mechanisms in line with the development in the world economy.

***Keywords**: monetary policy, fiscal policy, unemployment, cointegration, causalite relationship.*

فهـــــــرس المحتويـــــــــــــات

فهـــــــــــرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**VI**
فهرس الأشكال	**VIII**
فهرس الملاحق	**XI**
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول : مدخل نظري للسياسة النقدية والسياسة المالية	49-01
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل نظري للسياسة النقدية	03
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها	03
المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس الاقتصادية	06
المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة النقدية	08
المطلب الرابع : السياسات النقدية غير التقليدية (المفهوم والأدوات)	16
المبحث الثاني: لمحة نظرية حول السياسة المالية	20
المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي	20
المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي في ضوء المدارس الاقتصادية	23
المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة المالية	27
المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية	32
المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية	35
المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية	35
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية	40
المطلب الثالث: شروط وإجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية	42
المطلب الرابع: دمج السياسات النقدية والمالية	46
خلاصة الفصل الأول	49

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة وسوق العمل	97-50
تمهيد	51
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول البطالة	52
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة	52
المطلب الثاني: قياس البطالة	54
المطلب الثالث: أنواع البطالة	57
المطلب الرابع : الآثار الكلية الناتجة عن مشكلة البطالة	62
المبحث الثاني: لمحة نظرية حول سوق العمل	65
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول سوق العمل	65
المطلب الثاني: الطلب على العمل	70
المطلب الثالث: عرض العمل	74
المطلب الرابع: التوازن في سوق العمل	78
المبحث الثالث: تحليل البطالة في الفكر الاقتصادي	81
المطلب الأول: تحليل البطالة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية	81
المطلب الثاني: تحليل البطالة في النظرية الاقتصادية الكيترية	86
المطلب الثالث: تحليل البطالة في النظرية الاقتصادية النقدية	90
المطلب الرابع: تحليل البطالة في النظريات الاقتصادية الحديثة	92
خلاصة الفصل الثاني	97
الفصل الثالث : علاقة السياسة النقدية والسياسة المالية بسوق العمل	153-98
تمهيد	99
المبحث الأول: التوازن الاقتصادي العام في إطار نموذج (IS/LM)	100
المطلب الأول: مدخل نظري حول الطلب الكلي والعرض الكلي	100
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات	106

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي في سوق النقد	109
المطلب الرابع : التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (منحنى IS/LM)	114
المبحث الثاني : علاقة السياسة المالية والنقدية بسوق العمل في إطار نموذج (IS/LM)	117
المطلب الأول : علاقة النمو بالبطالة وعلاقة أوكن	117
المطلب الثاني : تأثير السياسة المالية على سوق العمل من خلال منحنى (IS/LM)	122
المطلب الثالث: تأثير السياسة النقدية على سوق العمل من خلال منحنى (IS/LM)	128
المطلب الرابع : علاقة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بسوق العمل من خلال منحنى (IS/LM)	132
المبحث الثالث : السياسة النقدية والسياسة المالية واشكالية المواءمة بين التضخم والبطالة	137
المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين التضخم والبطالة ومنحنى فيلبس	137
المطلب الثاني: السياسة النقدية وإشكالية المفاضلة بين التضخم والبطالة	142
المطلب الثالث: موقع السياسة المالية في منحنى فيلبس	145
المطلب الرابع : التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في إطار منحنى فيلبس	150
خلاصة الفصل الثالث	153
الفصل الرابع: عرض الدراسات والتجارب السابقة حول موضوع الدراسة	207-154
تمهيد	155
المبحث الأول : دراسة تجربة الإتحاد الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية	156
المطلب الأول : السياسة النقدية في دول الاتحاد النقدي الأوربي	156
المطلب الثاني : السياسة المالية في الاتحاد النقدي الأوربي	160
المطلب الثالث: الترتيبات المتعلقة بالتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في منطقة اليورو	163
المطلب الرابع : إنعكاس التنسيق بين السياسات النقدية والمالية على المؤشرات الاقتصادية الكلية	170
المبحث الثاني: الدراسات الكمية السابقة حول الموضوع	180
المطلب الأول: الدراسات الجزائرية حول موضوع الدراسة	180
المطلب الثاني: الدراسات العربية حول موضوع الدراسة	193
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية حول موضوع الدراسة	199

المطلب الرابع : تموقع الدراسة من الدراسات الكمية السابقة	204
خلاصة الفصل الرابع	207
الفصل الخامس : دراسة قياسية لتأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	264-208
تمهيد	209
المبحث الأول: اختيار نموذج الدراسة وتحليل متغيراتها	210
المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة	210
المطلب الثاني: الدراسة التحليلية الوصفية لمتغيرات الدراسة	213
المطلب الثالث: الدراسة الاحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة	227
المبحث الثاني : دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة	232
المطلب الأول : دراسة إستقرارية سلسلة معدل البطالة	233
المطلب الثاني : دراسة إستقرارية متغيرات السياسة المالية	236
المطلب الثالث: دراسة إستقرارية متغيرات السياسة النقدية	241
المبحث الثالث : إختبار علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة	248
المطلب الأول: دراسة سببية غرانجر بين متغيرات الدراسة	248
المطلب الثاني: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	251
المطلب الثالث : تقدير نموذج VECM	254
المطلب الرابع: اختبارات صلاحية النموذج	257
خلاصة الفصل الخامس	264
خاتمة	265
قائمة المراجع	275
الملاحق	290

فهـــــــرس الجـــــــــداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-4)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في دول الاتحاد النقدي الأوربي (2000-2015)	174
(2-4)	مقارنة بين الدراسات الكمية السابقة والدراسة الحالية	205
(1-5)	تحليل ومقارنة النموذج الخطي المتعدد والنموذج الخطي اللوغاريتمي	212
(2-5)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	216
(3-5)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	220
(4-5)	تحديد درجة التأخير للسلسة (LCH)	234
(5-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (LCH)	234
(6-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (DLCH)	235
(7-5)	تحديد درجة التأخير للسلسة (LDEPR)	237
(8-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (LDEPR)	237
(9-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (DLDEPR)	238
(10-5)	تحديد درجة التأخير للسلسة (LRECR)	239
(11-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (LRECR)	240
(12-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (DLRECR)	241
(13-5)	تحديد درجة التأخير للسلسة (LM2)	242
(14-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (LM2)	243
(15-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (DLM2)	244
(16-5)	تحديد درجة التأخير للسلسة (LINF)	245
(17-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (LINF)	246
(18-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة (DLINF)	246
(19-5)	درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	247
(20-5)	تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR	248
(21-5)	نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات الدراسة	249
(22-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة البواقي (E1)	252
(23-5)	نتائج اختبار Johansen بين متغيرات الدراسة	253
(24-5)	نتائج تقدير نموذج *VECM* في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة	255

فهـــــــرس الأشكـــــــــال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	10
(2-1)	السياسة المالية التوسعية	33
(3-1)	السياسة المالية الانكماشية	34
(1-2)	العلاقة بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي	72
(2-2)	العلاقة بين ساعات العمل ومعدل الأجر	76
(3-2)	العلاقة بين عرض العمل والأجر الحقيقي	77
(4-2)	منحنى التوازن في سوق العمل	79
(5-2)	دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك	83
(6-2)	دالة عرض العمل عند الكلاسيك	84
(7-2)	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	85
(8-2)	منحنى عرض العمل عند كيتز	88
(9-2)	توازن سوق العمل في التحليل الكيتري	89
(10-2)	البطالة حسب نظرية الاختلال	96
(1-3)	اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)	108
(2-3)	اشتقاق منحنى LM	113
(3-3)	منحنى IS/LM	114
(4-3)	تطبيق علاقة أوكن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960-2014)	121
(5-3)	التوازن الكلي في الأسواق	123
(6-3)	آلية تأثير الإنفاق العام على سوق العمل	125
(7-3)	آلية تأثير الضرائب على سوق العمل	127
(8-3)	آلية تأثير السياسة النقدية على سوق العمل	129
(9-3)	فاعلية السياسة النقدية في معالجة البطالة والركود	130
(10-3)	آلية تأثير التوسع في السياسة المالية والسياسة النقدية على سوق العمل	133
(11-3)	تأثير السياسة المالية الانكماشية والسياسة النقدية الانكماشية على سوق العمل	135
(12-3)	منحنى فيلبس في الأجل القصير	139
(13-3)	منحنى فيلبس في الأجل القصير والطويل	141
(14-3)	الخسائر الناتجة في العمالة والانتاج المترتبة عن السياسة النقدية الانكماشية	144

(15-3)	آثار السياسة المالية على منحنى فيلبس في الأجل القصير	147
(16-3)	آثار السياسة المالية على منحنى فيلبس في الأجل الطويل	149
(17-3)	آلية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم	151
(1-4)	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية من 2000 إلى 2015 في دول الاتحاد النقدي الأوربي	171
(2-4)	مراحل الدراسة	206
(1-5)	توضيح هيكل نموذج الدراسة	211
(2-5)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2015)	213
(3-5)	تطور الكتلة النقدية (M2) في الجزائر في الفترة (1990-2015)	224
(4-5)	تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2015)	225
(5-5)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة لوغاريتم معدل البطالة (LCH)	227
(6-5)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LDEPR)	228
(7-5)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة لوغاريتم الإيرادات العامة الحقيقية (LRECR)	229
(8-5)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة لوغاريتم عرض النقود بالمعنى الواسع (LM2)	230
(9-5)	الاحصائيات الوصفية لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LINF)	231
(10-5)	المنحنى البياني لسلسلة معدل البطالة (LCH)	233
(11-5)	المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة (LDEPR)	236
(12-5)	المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم الايرادات العامة (LRECR)	239
(13-5)	المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم عرض النقود (LM2)	242
(14-5)	المنحنى البياني لسلسلة التضخم (LIINF)	244
(15-5)	المنحنى البياني لسلسلة بواقي النموذج (E1)	252
(16-5)	استقرارية نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)	258
(17-5)	دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج	259
(18-5)	جدول نتائج تحليل التباين	260
(19-5)	نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية	262

فهـــــــرس الملاحـــــــــــق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النموذج الخطي المتعدد والنموذج اللوغاريتمي	291
02	درجة تأخير السلاسل الزمنية محل الدراسة	292
03	استقرارية معدل البطالة (LCH)	293
04	استقرارية معدل البطالة للفرق الأول (DLCH)	294
05	استقرارية النفقات العامة الحقيقية (LDEPR)	295
06	استقرارية النفقات العامة الحقيقية للفرق الأول (DLDEPR)	296
07	استقرارية الايرادات العامة الحقيقية (LRECR)	297
08	استقرارية الايرادات العامة الحقيقية الفرق الاول (DLRECR)	298
09	استقرارية عرض النقود بالمعنى الواسع (LM2)	299
10	استقرارية عرض النقود بالمعنى الواسع للفرق الأول (DLM2)	300
11	استقرارية معدل التضخم (LINF)	301
12	استقرارية معدل التضخم للفرق الأول (DLINF)	302
13	اختبار سببية غرانجر	303
14	استقرارية البواقي (E1)	304
15	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	305
16	اختبار المربعات الصغرى المعممة (FMOLS)	306
17	اختبار نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM)	307

مقـــــــدمـــــــة

تعد السياسات الاقتصادية الكلية من أهم المواضيع التي تحتل مكانة مهمة لدى الكثير من الاقتصاديين، كما أنها تحظى بالاهتمام الأكبر لدى السلطات الحكومية نظرا لانعكاساتها على السياسة العامة للدولة اضافة إلى ما تترجمه هذه السياسات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها التي تسعى اليها، وعلى هذا الأساس أصبح لزاما على الاقتصاديات العالمية اتباع سياسة اقتصادية تتميز بالتكامل بين كل أدواتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبما أن السياستان النقدية والمالية أهم أداتان للسياسة الاقتصادية فلابد من التكامل بينهما لتحقيق الأهداف المسطرة خاصة فيما يتعلق برفع مستويات الناتج وتحقيق العمالة وخفض مستويات التضخم والتي تُصنف ضمن أهم أهداف أساسية لأي دولة، لهذا نجد في كثير من الدول التي كانت تعاني من ركود في النشاط الاقتصادي تلجأ الى تبني سياسة نقدية توسعية عن طريق الية عرض النقود أو سياسة مالية توسعية بواسطة أداتي الايرادات العامة والانفاق الحكومي وذلك من أجل بعث النشاط الاقتصادي من جديد.

وفي هذا الإطار تُعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل الدول سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وتختلف أسباب تفشي هذه الظاهرة من دولة للأخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية السائدة، ففي الدول المتقدمة عادة ما يكون تفشي البطالة يرجع لتراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام وحدوث تقلبات في الدورات الاقتصادية، وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، ولهذا عادة ما تتعمد الدول المتقدمة إلى رفع مستويات الأداء الاقتصادي بتطبيق جملة من السياسات الاقتصادية التوسعية عن طريق الرفع من وتيرة الإنفاق العام وزيادة في حجم الائتمان، والذي من شأنه تحفيز الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستويات التشغيل، أما في البلدان التي تعتمد على عائدات الموارد الطبيعية فقد تبقى هذه السياسات محدودة الفعالية نظرا للاعتماد المُفرِط على تمويل البرامج الاقتصادية الذي يكون مصدره الإنفاق العام الناتج عن عائدات هذه الموارد.

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من استفحال ظاهرة البطالة التي أضحت الشغل الشاغل للدولة الجزائرية لما لها من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي وغيرها، حيث شكّلت أبرز التحديات التي واجهتها كل الحكومات المتعاقبة خاصة مع ما شهدته من أزمة اقتصادية خانقة بداية من سنة 1986، وما تبعها من تراجع على أداء المؤشرات الاقتصادية ومن بينها ارتفاع معدلات البطالة، وعلى إثرها اتخذت السلطات تدابير وإجراءات اقتصادية تهدف إلى إصلاح المنظومة الاقتصادية من أجل التخلي التدريجي

على الاقتصاد الموجه، وتفعيل السياسات النقدية والمالية بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والرفع من مستويات التشغيل وتحقيق الاستقرار على المستوى العام للأسعار.

الإشكالية:

لمعالجة موضوع البحث يُمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير التكامل والتفاعل بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية :

على ضوء هذه الإشكالية الرئيسية تم اقتراح الأسئلة الفرعية التّالية:

1- ما دور السياستين النقدية والمالية في تعزيز المؤشرات الاقتصادية الكلية ؟

2- ما المفاهيم الأساسية الخاصة بالبطالة وسوق العمل عند مختلف المدارس الاقتصادية ؟

3- كيف يمكن أن تؤثر السياسات النقدية والمالية على البطالة وسوق العمل في ظل التنسيق المتبادل بينهما ؟

4- هل يمكن قياس تأثير التكامل بين مؤشرات السياسة النقدية والسياسة المالية على معدلات البطالة بالجزائر من خلال بناء نموذج قياسي ملائم؟

فرضيات البحث:

نظرا لطبيعة ومحتوى الموضوع وكإجابة أولية لهذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها تم الاستناد إلى الفرضيات التالية:

1- يواجه التكامل بين السياسات النقدية والسياسة المالية مشاكل وصعوبات في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، نظرا للتعارض المستمر بين هذه الأهداف، ونظرا للتفاوت الموجود في فعالية تأثير هذه السياسات على النشاط الاقتصادي؛

2- تُعتبر النظرية الكينزية المجسدة بالسياسة المالية ذات كفاءة عالية من بين النظريات الأخرى في تأثيرها المباشر على البطالة؛

3- يُعتبر نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) من أحسن النماذج الكمية الملائمة للدراسة؛

4- تساهم السياسة المالية المجسدة بأداة النفقات العامة في التأثير على البطالة بشكل مباشر في حين ينعدم تأثير الايرادات العامة في التأثير على معدلات البطالة في الجزائر؛

5- ينعدم تأثير السياسة النقدية المجسدة بمتغير الكتلة النقدية ومعدل التضخم على معدلات البطالة في المدى القصير، ويرجع ذلك إلى اهتمام السلطات النقدية في الجزائر بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار دون الأهداف الأخرى.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التكامل والتنسيق المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في اطـــار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف هذه الأخيرة باعتبار أن استخدام السياسات النقدية أو المالية لوحـــدها لا يكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعارضة، والتي من بينها تحقيق التشغيل الكامل، كما تتضح أهمية الدراســـة من خلال إبراز الأدوات الضرورية للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق المواءمة بين الأهداف الاقتصـــادية ذات الأولوية اضافة إلى مما ستسفر عنه من نتائج وما تقدمه من مقترحات في اطار رفع كفاءة وتفعيل السياســـات النقدية والمالية وفق أسس واضحة، لتحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصـــادية السائدة وبما يُسهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

تكمن أهداف الدراسة في ما يلي:

1- توضيح أهم المفاهيم الأساسية حول السياسة النقدية والسياسة المالية والعلاقة بينهما؛

2- إبراز أهم المفاهيم الأساسية حول البطالة وسوق العمل وتحليهما على ضوء المدارس الاقتصادية؛

3- تحديد العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية بسوق العمل وإبراز تأثير التنسيق بين كلتي السياستين على البطالة وعلى منحنى فيلبس؛

4- إبراز أهم التجارب في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وسرد أهم الدراسات الكمية التي تناولت الموضوع؛

5- إبراز أهم التطورات التي سلكتها البطالة في الجزائر، وتوضيح أهم التوجهات التي اتخذتها السياسات النقدية والمالية خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية؛

6- تحديد تأثير السياسات النقدية والمالية على البطالة في الجزائر من خلال استعمال نماذج الاقتصاد القياسي للتأكد من وجود تكامل بين هذه السياسات في تحقيق هذا الهدف.

دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى الأسباب التالية:

1- إن موضوع البطالة من الموضوعات التي تؤرق كثير من الدول باعتبار تأثيره الكبير على الحياة الاجتماعية من جهة والاقتصادية من جهة أخرى؛

2- محاولة معرفة فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة؛

3- اكتساب معارف جديدة حول الموضوع ومحاولة إثراءه باعتباره خطوة أولى في طريق البحث العلمي الذي قد يفيد متخذي القرار في ما يتعلق بمسائل التنمية في الجزائر؛

4- ارتباط الموضوع بتخصص العلوم الاقتصادية و الذي نزاول فيه دراستنا في طور الدكتوراه؛

5- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.

حدود الدراسة

يتمثل الإطار والمكاني والزماني للدراسة في ما يلي:

✓ **الحدود المكانية:** ركزت دراستنا حول تأثير التكامل بين السياسة النقدية والمالية عل البطالة على حالة الجزائر، باعتبارها دولة نامية كغيرها من الدول التي تسعى إلى مكافحة البطالة من خلال السياسات الاقتصادية الكلية، اضافة إلى استعراض تجربة الاتحاد الأوربي في الجانب النظري.

✓ **الحدود الزّمنية:** تم تطبيق الدراسة القياسية في المدة الممتدّة ما بين 1990، إلى غاية 2015.

منهجية وأدوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والالمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات، فسنعتمد على المنهج التاريخي في بحثنا هذا من خلال تقديم معطيات عن الأحداث والحقائق السابقة وفحصها وتحليلها والتأكد من صحتها، حيث نتناول هذا المنهج في الفصلين الأول والثاني الخاصة بالسياسة النقدية والمالية والبطالة وسوق العمل من خلال عرض التطور التاريخي لهذه السياسات وإبراز النظريات المتعلقة بالبطالة عبر تدرجها الزمني، كما سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها، بهدف استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم عناصره وتحليل أبعاده، ويتجلى ذلك في جميع الفصول من خلال وصف المفاهيم الخاصة بالسياسات النقدية والمالية إضافة إلى البطالة وسوق العمل وكذا وصف العلاقة بينهما، كما تم التطرق إلى تحليل متغيرات الدراسة

في الفترة المدروسة في الجزائر، كما تناولنا أيضا أسلوب المقارنة من خلال عرض الدراسات الكمية السابقة في مجال الموضوع حيث سيتم مقارنتها مع دراستنا الحالية، أما في الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد علـــى المنـــهج القياسي باستخدام برنامج EVIEWS الذي يُتيح هذا المنهج تحليل وقياس واختبار تأثير التكامل بين السياسة النقدية والمالية على البطالة في الجزائر.

الدراسات السّابقة :

هناك دراسات متنوعة تناولت موضوع التشغيل والبطالة، وكل باحث درسها بطريقته، فمنهم من ربطها بمتغير آخر ومنهم من درسها متفرّدة، ويُمكن إبراز الدراسات الكمية في الفصل الرابع، حيث نتناول فيه مجموعة من الدراسات الكمية السابقة في مجال الموضوع، فيما هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي ركزت على الجانب النظري والتي تجلت كما يلي:

عمروش شريف، **إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر**، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثامن، 2015.

ركزَت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية مسألة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في البلدان المتقدمة و النامية، خاصة في ظل ارتفاع معدل التضخم وعجز الميزانية العامة ونسبة الدين العام اضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة كنتيجة لتعارض السياستين في الكثير من هذه الدول، ومن بين نتائج الدراسة ضعف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وانعكاس ذلك على المؤشرات الاقتصادية السابقة وعليه أبرز الباحث إلى ضرورة رد الإعتبار لمسألة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، من أجل تحسين المؤشرات الإقتصادية السابقة الذكر من خلال ترتيبات مؤسسية تأخذ في الحسبان ضرورة توفر المزيد من التوافق و التنسيق وعدم التعارض بين السلطتين المالية والنقدية.

بن دعاس جمال، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية–دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية التكامل بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالاقتصاد الوضعي، وقد كان من بين **نتائج** هذه الدراسة تبين ضعف السياستين في تحقيق الأهداف المختلفة للسياسة الاقتصادية للاقتصاد الوضعي، وفي المقابل تبين أن أدوات

السياستين النقدية والمالية وخاصة في ظل تكاملهما يكون ذا فعالية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للاقتصاد الإسلامي ويعود ذلك أساسا إلى الخصائص التي يقوم عليها كل نظام.

بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي : حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، الرفع من مستوى التشغيل، الرفع من معدل النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق الاستقرار المالي، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد الهدف الأبرز الذي تصبو إليه جميع السياسات الاقتصادية الكلية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. و**خلصت** هذه الدراسة إلى أن بعض السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر لم تؤدي الدور الذي تقوم به هذه السياسات في الدول المتقدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يجعل التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات أخرى.

صعوبات الدراسة

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء انجاز هذا البحث، ولقد ارتأينا الإشارة إليها ليس رغبة من في إعطاء مبررات لنا عن القصور الذي يمكن إن يشوب هذا العمل المتواضع، وتتمثل هذه الصعوبات في :

- قلة المراجع التي تتناول العلاقة بين السياسات ذات البعد الكلي والبطالة؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة بسبب تضارب الاحصائيات واختلافها من مصدر لأخر سواء كانت هيئات رسمية أو غير رسمية.

هيكل البحث :

لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى تحقق فرضياتها، قسَّمنا البحث إلى خمسة فصول جاءت هيكلتها كالتالي:

الفصل الأول : مدخل للسياسة النقدية والسياسة المالية

تطرقنا في الفصل الأول إلى عرض مقاربة نظرية للسياسة النقدية والسياسة المالية، حيث قسَّمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وتَمَّ في مجملهم في إبراز أهم التعاريف المتعارف عليها لكلتا السياستين، إضافة إلى تطورهما في ضوء المدارس الاقتصادي المختلفة، كما تناولنا بالتفصيل الأدوات التي تستخدمها السياستين لتحقيق أهدافهما

الاقتصادية، ثم إبراز العلاقة المتبادلة بينهما وكذا إجراءات شروط التنسيق والتكامل بين السياستين، إضافة إلى نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما.

الفصل الثاني : مفاهيم أساسية حول البطالة وسوق العمل

تناولنا في هذا الفصل أهم المقاربات النظرية حول البطالة وسوق العمل، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول البطالة من التعريف إلى طرق قياسها ثم أنواعها وآثارها الكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، كما خصصنا المبحث الثاني إلى تفصيل سوق العمل، من خلال التعرض إلى عرض العمل والطلب عليه وأهم محدداتهما، إضافة إلى التطرق إلى ديناميكية التوازن في جانبي السوقين، أما في المبحث الثالث فقد تَمَّ فيه إبراز التحليلات المختلفة للبطالة في ضوء النظريات الاقتصادية.

الفصل الثالث : علاقة السياسة النقدية والسياسة المالية بسوق العمل

خصَّصنا هذا الفصل لمعرفة الترابط الموجود بين السياستين النقدية والمالية وسوق العمل، حيث تَمَّ تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التوازن الاقتصادي في إطار نموذج هيكس-هانسن أو ما يُعرف بمنحنى (IS\LM)، أما في المبحث الثاني فقد تم التعرض إلى العلاقة بين السياستين النقدية والمالية بسوق العمل في إطار منحنى (IS\LM)، وفي المبحث الثالث تناولنا إشكالية مواءمة السياسات النقدية والمالية في ظل التعارض الموجود بين البطالة والتضخم.

الفصل الرابع : عرض الدراسات والتجارب السابقة حول موضوع الدراسة

تم التطرق في هذا المبحث إلى إبراز أهم الدراسات والتجارب السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، حيث قُسِم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، تناولنا في أوله إلى تجربة الاتحاد الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وسبل تحقيق أهدافه في ظل سياسة نقدية مشتركة، أما في المبحث الثاني فقد تَمَّ تخصيصه لعرض وتحليل دراسات كمية مختلفة التي تناولت موضوع الدراسة سواءا دراسات جزائرية وعربية وغيرها.

الفصل الخامس : دراسة قياسية لتأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

في هذا الفصل تم التعرض إلى قياس أثر التكامل بين متغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة على الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في أوله وصف

النموذج المستخدم للدراسة مع دراسة تحليلية وصفية احصائية لمتغيراتها، أما في المبحث الثاني فقد تم تخصيصيه لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، في حين تناولنا في المبحث الثالث أهم الاختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك الملائمة للموضوع.

الفصـــــــــل الأول

تمهيد

منذ القدم كان فهم الظواهر الاقتصادية أمرا بالغ الأهمية وتوالت المدارس الاقتصادية بأطيافها وتوجهاتها في تفسير هذه الظواهر وفق فرضيات معينة وتبلورت في نظريات اقتصادية تفاوتت بين الإيجاب والسلب، وبمرور الأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي عبر مراحله المختلفة أصبح لزاما التخلي عن الكثير من النظريات الاقتصادية التقليدية السائدة بسبب قصورها الاقتصادي إلى غاية أزمة الكساد الكبير، حيث شَكَّلت أفكار الاقتصادي جون مينارد كينز دفعا قويا في ميلاد النظرية الاقتصادية بشكلها الجديد وأعطى تفسيرات اقتصادية أكثر قبولا وملاءمة وفق منهج مقنع مع الواقع الاقتصادي، كما جاءت هذه الأفكار لتعطي فهما أعمق حول مضمون السياسات الاقتصادية ودورها في تفعيل الاقتصاد في المدى القصير والطويل خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية.

وتُعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية من الركائز الأساسية التي تستند عليها السياسة الاقتصادية في أي دولة، وتهدف كلتا السياستين إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المجسدة في المربع السحري لكالدور (نسبة للاقتصادي نيكولاس كالدور)، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، كما تمارس تأثير كل منهما على النشاط الاقتصادي من خلال تحكمها في أدواتهما المختلفة الموجهة للاقتصاد، فالسياسة النقدية تمارس تأثيرها بشكل أساسي على الكتلة النقدية بجميع أصنافها، إضافة إلى الرقابة على نشاط البنوك التجارية والتحكم في الائتمان التي توجهه إلى الأعوان الاقتصاديين وغير الاقتصاديين، بما يتلاءم مع أهداف البنك المركزي، أما السياسة المالية فتسعى أيضا إلى تحقيق أهدافها عن طريق أدواتها الإنفاقية والضريبية، بما يتلاءم مع أهداف الحكومة وبما لا يتعارض مع أهداف السياسة النقدية.

ومن خلال هذا الفصل، سنحاول أن نتطرق إلى أهم الجوانب النظرية للسياسة النقدية والسياسة المالية والعلاقة بينهما وفق ثلاث مباحث رئيسية والتي تتمثل في:

- ❖ المبحث الأول: مدخل نظري للسياسة النقدية؛
- ❖ المبحث الثاني: لمحة نظرية حول السياسة المالية؛
- ❖ المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

المبحث الأول: مدخل نظري للسياسة النقدية

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة في أي دولة تكمن في جودة السياسات الاقتصادية المتبناة، وبما أن هذه الأخيرة تتعدد فروعها ومضامينها فإن من بينها نجد السياسة النقدية، حيث تشكل هذه السياسة أحد الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية خاصة في العصر الحديث، ومن خلال هذا المبحث سنتناول أهم التعاريف الخاصة بهذه السياسة إضافة إلى أهم اتجاهات هذه الأخيرة، وسرد أهم تطورها في ضوء المدارس الاقتصادية، ثم نتناول أهم الأهداف التي ترمي إليها السلطات النقدية لتحقيق أهداف السياسات العامة، إضافة إلى الأدوات الملائمة لتحقيق تلك الأهداف.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها

إن فهم عمل السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها عير مختلف المدارس الاقتصادية، يفرض علينا التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بالسياسة النقدية بجميع اختلافاتها، وفي هذا المطلب سنحاول التعريج على أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية، إضافة إلى التطرق إلى أهم الاتجاهات التي تسلكها من أجل تحقيق أهدافها.

1- تعريف السياسة النقدية

نظرا لأهمية السياسة النقدية في الحياة الاقتصادية، ونظرا للتعاريف المختلفة لها بسبب اختلاف النظريات الاقتصادية المفسرة لها، إلا أن هذه التعاريف أجمعت على أنها مرتبطة بشكل أساسي بعرض النقود والجهاز المصرفي ككل ويمكن إيجاز هذه التعاريف كما يلي:

-يُعرفها Mishkin على أنها قدرة البنك المركزي على إدارة النقود والائتمان وأسعار الفائدة بما يتلاءم مع الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها[1].

-كما يُعرفها الاقتصادي Eizing على أنها تلك السياسة التي تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية[2].

-ويُعرفها الاقتصادي Pariente على أنها مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف[3].

---

[1] Frederic mishkin, **The economics of money, banking, and Financial markets**, 10 éme édition, Pearson éducation, USA, 2013, P10.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **إقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية، عمان، 2009، ص 272.

[3] الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقددي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 138.

كما يمكن تعريفها حسب Patate ، على أنها مجموع التوليفات التي يستعملها البنك المركزي فيما يخص عرض النقود لبلوغ أهداف السياسة العامة[1].

-كما عرفها الاقتصادي Samuelson بأنها أهداف البنك المركزي، من ممارسة رقابته على النقد، وأسعار الفائدة وشروط الائتمان من خلال أدوات السياسة النقدية والتي تتمثل في المقام الأول في عمليات السوق المفتوح والاحتياطي الإجباري ومعدل الخصم[2].

ومن خلال التعاريف السابقة، نجد أن السياسة النقدية هي من صلاحيات البنك المركزي، وهو المسؤول الرئيسي على صياغتها باعتباره بنك البنوك، كما يقوم البنك المركزي بالرقابة على هذه البنوك إضافة إلى التحكم في عملية عرض النقود، بما يتلاءم مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد من جهة والأهداف الاقتصادية الكلية من جهة أخرى. ويمكن إعطاء **تعريف شامل للسياسة النقدية** بما يتوافق مع مجمل التعاريف الأخرى، وهي عبارة عن تلك الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي فيما يخص عرض النقود وإدارة الائتمان والرقابة عليه، والتي تسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وقد تكون هذه الإجراءات ذات طابع تقييدي أو توسعي وذلك بحسب الأهداف الاقتصادية المراد الوصول إليها.

2- اتجاهات السياسة النقدية

إن تنفيذ السياسة النقدية يتطلّب تحديد السلوك التي تتجهه هذه السياسة بما يتلاءم مع الأهداف المُسطَّرة مسبقا، لهذا يقوم البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية ذات طابع تقييدي في فترات التضخم للحد من فجوات التضخمية، في حين قد يَسلك سلوكا توسعيا في فترات الانكماش لتحريك العجلة الإنتاجية وبعث الاقتصاد من جديد. ويمكن سرد هذه الاتجاهات كما يلي:

2-1 السياسة النقدية التوسعية

تسعى السلطة النقدية لتطبيق سياسة نقدية توسعية، عندما تستخدم مختلف الأدوات لمنح الائتمان وجعله متاحا بدرجة كبيرة وبتكلفة بسيطة وشروط ميسرة، فهي بذلك تتجه نحو زيادة النشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع محسوس في معدل التضخم، لكن في المقابل يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب

[1] Patate jean pierre, **monnaie, institutions financières et politique**, monétaire, 4éme édition, économica, paris 1987, 277.

[2] بول ساموليسون، ويليام نورد هاوس، **الإقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 2، دار الأهلية، 2006، ص782.

الاستثماري، وتحقيق مستوى أعلى للتوظيف، وهذا لا يِـتأتّى إلا إذا سعى البنك المركزي لزيادة حجم وسائل الدفع وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة[1]،

وعادة ما يقوم البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي عن طريق شراء الأوراق المالية أو تخفيض كل من سعر إعادة الخصم، أو الاحتياطي الإجباري الذي من شأنه تحفيز الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع مستويات الاستثمار وبالتالي التخلص من حالة الانكماش وبعث العجلة الإنتاجية.

2-2 السياسة النقدية الانكماشية

تكون في حالة ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار، والذي يُقابله دائما طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة نقدية انكماشية بتدخل الجهاز المصرفي عكس الحالة التوسعية[2]، وتُعتبر هذه السياسة عكس السياسة السابقة، وتهدف بالأساس إلى التقليل من حدة الفجوات التضخمية وجعلها في حدود المستويات المعقولة، ومن أجل ذلك يقوم البنك المركزي بتخفيض المعروض النقدي عن طريق أدوات السياسة النقدية.

2-3 السياسة النقدية حسب ظروف الدول النامية

يُعتبر تنفيذ السياسة النقدية في الدول النامية محدودا جدا، باعتبار اقتصاديات هذه الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وتصدير المواد الأولية حيث يقوم البنك المركزي برفع حجم من وسائل الائتمان وزيادة وسائل الدفع عند بداية الموسم الزراعي وتخفيضه عند مرحلة بيع المحصول، وتتم هذه العملية حسب الأهداف المراد تحقيقها.

---

[1] معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي : حالة الجزائر (1990-2006)**، ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2007-2008، ص 78.

[2] عبد القادر خليل، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2014، ص150.

المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس الاقتصادية

نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها السياسة النقدية على مستوى الاقتصاد الكلي، جعلها تتبلور في مراحل مختلفة خاصة خلال القرن الماضي لتصل إلى ما عليه اليوم، وتُعتبر أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أحد المنعرجات الحاسمة في مسار النقدية، ويُمكن أن نقسم أهم المراحل التي شهدت تطور السياسة النقدية كما يلي:

- ✓ **المرحلة الأولى:** تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة (بداية القرن العشرين) بطابع الحيادية، حيث يرى الكلاسيك أن كمية النقود ليس لها أي تأثير على القطاع الاقتصادي الحقيقي، وأن النقود هي الضامن الأساسي لاستقرار المستوى العام للأسعار، كما يرى الكلاسيك أنه لا وجود لأي علاقة وثيقة بين كمية النقود المعروضة ومستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في هذه المرحلة هو استقرار مستوى الأسعار فقط[1]، وبالتالي يمكن وصف السياسة النقدية في هذه المرحلة على أنه ينظر إليها على أنها عاجزة وغير قادرة على خلق الحلول اللازمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- ✓ **المرحلة الثانية** : في هذه المرحلة بدأت بوادر أزمة الكساد الكبير في سنة 1929، والتي كان من أسبابها قصور السياسة النقدية الكلاسيكية في احتواء هذه الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث قامت السلطات النقدية بضخ مزيد من النقود إلى الأسواق لكن دون جدوى، بسبب احتفاظ الأفراد بهذه النقود بدل استثمارها (مصيدة السيولة).

وتميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز[2] الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية، للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدى لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتمَّ إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يُسنده الإصدار النقدي أو الدين

[1] Jean-Pascal Bassino et autres, **les politique économiques** , édition Foucher, France, 2005, p56.

[2] جون مينارد كينز اقتصادي بريطاني من مواليد 5 جوان 1883 كان لأفكاره تأثير كبير على الاقتصاد المعاصر وعلى السياسات المالية والنقدية، دافع عن سياسات التدخل الحكومية في الاقتصاد عن طريق الكميات من أجل معالجة الركود، توفي في 21 أفريل 1946.

العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وشكك في كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكينزية عن علاج الاختلالات[1].

✓ **المرحلة الثالثة** : أظهرت الأحداث الاقتصادية التي وقعت بين الفترة 1950 و1960 الكثير من التناقضات في الاقتصاد الكينزي السائدة في هذه الفترة، ففي نهاية 1960 قام النقدويون (شوارتز و فريدمان[2]) برد الاعتبار للسياسة النقدية للكلاسيك، ففي سنة 1968 حدَّد فريدمان نموذجا جديدا للدخل، واعتبر أن مستويات الدخل الاسمي يُحدَّد أساسا بكمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية، كما برّر كل من فريدمان وشوارتز أزمة الكساد في الولايات المتحدة سنة 1930 على أنها نتيجة لتناقض أهداف السياسة النقدية المنتهجة من قبل الكلاسيك في تلك الفترة، وأبرز في نظريته أن التغير في عرض النقود هو العنصر الأساسي للتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحيث يكون هذا التغير مساو لنمو الناتج الوطني، وبشرط أن يكون هذا التغير لكمية النقود مستقلة عن الدورة التجارية وفي كل الأوقات (الرخاء أو الكساد)[3].

✓ **المرحلة الرابعة** : بقي الخلاف قائما بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية، فبعد ظهور اختلالات في أفكار المدرسة النقدوية، بسبب عدم احتوائهم لمشكلة البطالة وضعف النمو الاقتصادي وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث عاد أنصار المدرسة الكينزية من جديد لبعث سياستهم التي كانت سائدة بعد ثلاثينات القرن العشرين خاصة في بداية التسعينات منها، في حين بقي أصحاب المدرسة النقدوية يُصرِون على أن السياسة المالية ليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي بسبب البطء الزمني في تنفيذ هذه السياسة إضافة إلى بطئها في تحقيق الأهداف المرجوة.

وعلى هذا الأساس أدى التعصب للسياستين إلى ظهور تيار جديد بزعامة الاقتصادي والتر هيلر[4]، حيث حاول هذا أن يمزج بين السياستين من خلال تدخل كل منهما في النشاط الاقتصادي، وبهذا استخلص هذا

---

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم–الأهداف–الأدوات)**، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 100.

[2] ميلتون فريدمان اقتصادي أمريكي ولد في 31 جانفي 1912، يعتبر من أهم منظري المدرسة النقدية وحامل لجائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976 ويعد من الأكاديميين المعارضين لأفكار المدرسة الكينزية، والمؤيدين لمبدأ الليبرالية الاقتصادية والأسواق الحرة، توفي سنة 16 نوفمبر 2006، أما آنا شوارتز فهي اقتصادية أمريكية تنتمي إلى تيار النقديين ولدت في 11 نوفمبر 1915 لها أبحاث حول دور النقود في تنشيط الدورات الاقتصادية وكانت عضوا في المكتب الوطني للأبحاث الإقتصادية بأمريكا، توفيت في 21 جوان 2012.

[3] Akhtar Hossai et anis chowdhury, monetary and financial policies in developing countries (growth and stabilization), Routledge education , USA, 1996, p80.

[4] والتر هيلر اقتصادي أمريكي ولد في 27 أوت 1915، تقلد مناصب كبيرة أبرزها رئيس المستشارين الاقتصاديين لدى الرئيس الأمريكي جون كينيدي، و يعتبر من الاقتصاديين الذين نادوا بعدم التعصب لأي سياسة من السياسات الاقتصادية، وله كثير من الإسهامات خاصة في ما يتعلق بدور الضرائب في النشاط الاقتصادي، توفي في 15 جوان 1987.

التيار أن لكل من السياستين دورا فعالا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويكمن الاختلاف السائد أن فعالية كل سياسة تكمن في التوقيت المناسب الذي تتطلبه استخدام أحد السياستين أو كل منهما وذلك حسب طبيعة الأهداف المرجو تحقيقها.

المطلب الثالث : أهداف وأدوات السياسة النقدية

تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وبما أن السياسة النقدية من ضمن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة فإنها بدورها تسعى لتحقيق أهدافها، من خلال أدواتها الكمية والنوعية، وسنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على أهم الأهداف المراد تحقيقها إضافة الى إبراز أهم الأدوات التقليدية والغير التقليدية المستخدمة في ذلك.

1- أهداف السياسة النقدية : تعددت أهداف السياسة النقدية بين أهداف وسيطية وأخرى نهائية نوجزها في النقاط التالية:

1-1 الأهداف الأولية : تمثل الأهداف الأولية المتغيرات التي تحاول السلطات النقدية التأثير بها على المتغيرات الوسيطية والنهائية وتتمثل في :

✓ **مُجمَّعات الاحتياطات النقدية** : هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المُجمَّعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمَعات معلومات للسلطات النقدية على وتيرة نمو مختلف السيولات، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية[1].

✓ **ظروف سوق النقد** : هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على

[1] باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الرحمن وعبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987، ص 312.

الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة (يوم أو اثنين) بين البنوك، والاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي[1].

2-1 الأهداف الوسيطية : يُمكن تعريفها على أنها تلك المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطات النقدية والتي ترتبط بالأساس بتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية مع مراعاة الأهداف الأولية المسبقة، كما يُقصد بالأهداف الوسيطية للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريقها يستطيع البنك المركزي التحكم فيها لتحقيق أهدافه النهائية (كلها أو بعضها)، وهذه الأهداف يمكن اعتبارها مؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية، ونشير أن تحديد أهداف وسيطة يخضع لشروط أو معايير معينة[2].

✓ **المُجمّعات النقدية** : هي عبارة عن مؤشرات إحصائية يتم عن طريقها قياس حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، ويُعتبر هذا الهدف من بين الأهداف المفضلة لدى النقديين من خلال دوره الأساسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث نادوا بضبط الكتلة النقدية بما يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الحقيقي، أي أن حجم وسائل الائتمان المتاحة تكون مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، وفي هذا الإطار يقوم البنك المركزي بضبط هذه المجمعات وفقا لاحتياجات الأعوان الاقتصاديين غير المقيمين، وترتبط هذه المجمعات بدرجة تطور الصناعة المالية والمصرفية ومدى تنوع الابتكارات المالية ووسائل الدفع بشكل أساسي خاصة في العصر الحديث، ويفضل أن تكون نسب نمو هذه المجمعات بين 3 بالمئة إلى 5 بالمئة.

✓ **سعر الفائدة كهدف وسيط** : تُعتبر متغيرة سعر الفائدة كهدف وسيط من الأهداف المفضلة في النظرية النقدية الكيترية من خلال اعتمادها كأداة لتوجيه السياسة النقدية، ويعود هذا التفضيل لدى الكيتريين لكون التغيرات في أسعار الفائدة يمكن ملاحظتها مقارنة بالتغيرات الأخرى، لهذا يسعى البنك المركزي إلى الوصول إلى سعر فائدة حقيقي وتثبيته إلى الحد الأدنى، من أجل تشجيع الاستثمارات نحو الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي.

وفي هذا الإطار، يتحرك البنك المركزي في تغيير أسعار الفائدة من أجل التأثير على استراتيجيات المؤسسات الائتمانية بخصوص تمويلها للاقتصاد، ويتم ذلك من خلال عملية الإقراض إضافة إلى تعديل سلوك الأعوان الماليين أصحاب رؤوس الأموال الغير مقيمة[3].

---

[1] أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

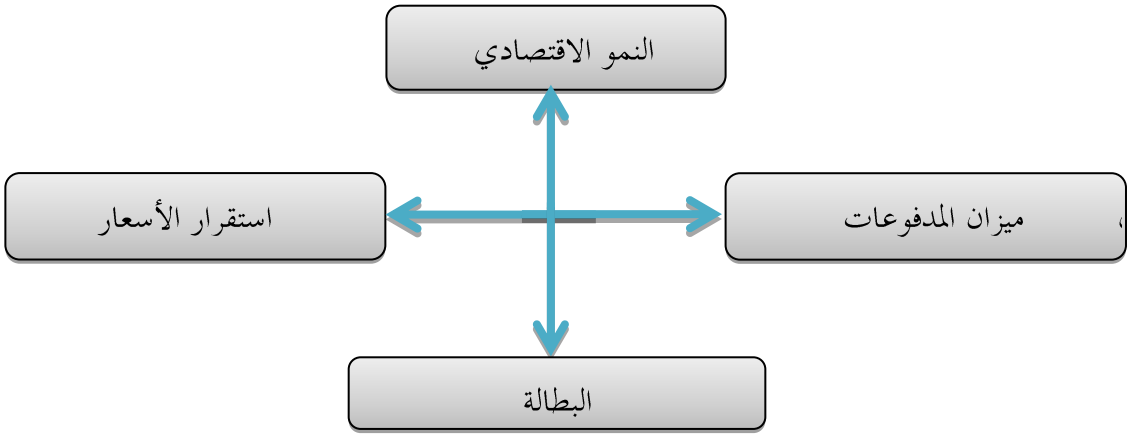
[2] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[3] J. baily et autres, **économie monétaire et financière**, 2 éme édition, Bréal, France, 2000, p221.

✓ **سعر الصرف كهدف وسيط** : يُستخدم كهدف للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يُشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تُجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة والسيطرة والتحكم في هذا الهدف[1].

3-1 الأهداف النهائية للسياسة النقدية : "تعتبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية الشكل الأخير والرئيسي التي تعمل السلطات النقدية على تحقيقها، وتمثل هذه الأهداف العامل المشترك بينها وبين أهداف السياسة الاقتصادية (باعتبار السياسة النقدية مظهرا من مظاهر السياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة)، وعليه فإن استراتيجية البنك المركزي في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق الأهداف الأولية والوسيطية باعتبارها أدوات مساعدة في تحقيق الأهداف النهائية. ولتوضيح ذلك نقدم الشكل التالي رقم (1-1) كما يلي:

شكل رقم (1-1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



Source : Marie Delaplace, **Monnaie et Financement de l'économie**, 4ème édition, édition DUNOD, Paris, 2013, p118.

و يمكن تفصيل أهداف السياسة النقدية كما يلي:

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 76.

✓ **استقرار الأسعار ومحاربة التضخم**

يُعتبر استقرار الأسعار على رأس كل الأهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقه سواء في الدول المتقدمة أو النامية، حيث اتفقت أغلب المدارس النقدية على أن الزيادة المفرطة في النقود يؤدي إلى ضغوط تضخمية كبيرة تُضرّ بالاقتصاد الوطني، لهذا يعمل البنك المركزي على تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ونمو الناتج، بما يؤدي إلى استقرار الأسعار، حيث يعمل البنك المركزي على التحكم في تكلفة الائتمان وإتاحته، ففي فترات التضخم يقوم البنك المركزي برفع تكلفة القروض وتخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الاقتراض، مما يساهم في انخفاض الطلب الكلي ومن ثمّ استقرار الأسعار.

✓ **تحقيق التوظيف الكامل**

يتميز التوظيف الكامل بوجود معدل بطالة يتراوح بين 4 بالمئة إلى 5 بالمئة من إجمالي قوة العمل، وهو ما يطلق عليه فريدمان معدل البطالة الطبيعي، الذي يُعرّفه على أنه معدل البطالة عند ثبات معدل التضخم السائد تمييزا له عن معدل البطالة الفعلي الذي يُعبّر عن معدل البطالة في قوة العمل، ويُمكن التعبير الكامل عن التوظيف الكامل من خلال التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية، بحيث لا يبقى جزء من الموارد معطلا، الأمر الذي ينتج عنه عدم تحقيق الهدف المرغوب فيه في ظل الموارد والإمكانيات المتوفرة، وهذا بدوره ينتج بطالة بالمفهوم الواسع[1].

✓ **تحقيق مستويات جيدة من النمو الاقتصادي**

تهدف السياسة النقدية بشكل أساسي على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والحفاظ عليها، ويتم ذلك بالقضاء على الفجوات التضخمية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كما تعمل السياسة النقدية على الرفع من معدلات النمو عن طريق تشجيع مستويات الاستثمار، باعتباره أحد محددات النمو الاقتصادي، من خلال تعبئة الموارد وتحقيق معدلات مرتفعة للادخار وبالتالي زيادة فرص الائتمان، ويتم ذلك من خلال التغيرات التي تحدثها السلطات النقدية في أسعار الفائدة باعتبار أن معدلات الفائدة المنخفضة تسمح بشكل كبير بخلق بيئة ملائمة للاستثمار.

[1] فؤاد عوض، **اقتصاد النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص ص 217-218.

✓ **توازن ميزان المدفوعات**

يُعرّف ميزان المدفوعات على أنه وضعية إحصائية في شكل محاسبي، يتم فيه تسجيل جميع الأصول المالية والنقدية النشطة بين المقيمين في البلد والغير المقيمين، وذلك في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[1]، ويعتبر توازن ميزان المدفوعات من أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة، فعلى المستوى الداخلي يرى الاقتصاديون أن السياسة المناسبة لتحقيق التوازن الداخلي تتمثل في السياسة المالية بينما تساهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي.

✓ **استقرار الأسواق المالية**

من جهة أخرى، تلعب السلطات النقدية دورا أساسيا في السيطرة على المعروض من النقود، الذي يساهم في تغير في قيمة الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي، فمستويات التضخم الكبيرة تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد، والذي يولّد حالة من عدم الـــتأكد حول الوضع المستقبلي لمعدلات النمو الاقتصادي وهذا ينعكس بشكل مباشر على قرارات الأعوان الاقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، والذي يؤدي إلى اضطراب في السوق المالي، ومن ناحية أخرى فالبنك المركزي يلعب دورا أساسيا في السوق المالي باعتباره عارضا للنقود من خلال دخوله بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، هذا الدخول قد يؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة، والتي من شأنها أن يغير من معدلات التضخم وبالتالي ينعكس على العائد من الاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي.

2- أدوات السياسة النقدية

يتولى البنك المركزي إدارة ومراقبة الائتمان بشكل مستمر، باعتباره المسؤول الأول على إعداد السياسة النقدية والسهر على تنفيذها، حيث يتدخل في النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة وغير مباشرة لتحقيق أهدافه قصيرة وطويلة الأجل، ومن أجل ذلك يلجأ إلى استعمال أدوات السياسة النقدية من أجل التحكم في عرض النقود، هذه الأدوات تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل التأثير على سيولة البنوك التجارية وبالتالي على حجم وسائل الدفع المتاحة، وتسمح هذه الأدوات للبنوك التجارية من أجل التوسع في الائتمان أو تقييده بما يتلاءم مع أهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها.

[1] Bernard Guillochon et autres, **Economie Internationale**, 8 éme édition, Dunod, France, 2016, p208.

1-2 الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تعمل الأدوات الغير المباشرة على التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك بطريقة غير مباشرة، بغض النظر عن أوجه استعمالات هذا الحجم من وسائل الدفع والتي تسمح له بالتحكم في حجم هذا الائتمان على المستوى الكلي، ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الغير مباشرة ويمكن سرد أهم هذه الأدوات كما يلي:

✓ **معدل إعادة الخصم** : يعرّف سعر إعادة الخصم على أنه معدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية، مقابل خصم أوراقها التجارية وأذونات الخزينة من أجل ضخها بالسيولة[1]، وبعبارة أخرى يعتبر معدل إعادة الخصم هو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، عندما تلجأ إليه لإعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل (سندات وأذونات الخزينة) التي بحوزتها، والتي تهدف إلى الاقتراض بضمان الأوراق المالية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية، لتدعيم احتياطاتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة جارية جديدة.

فإذا شعر البنك المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار، فإنه يسعى إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق، حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم، مما يزيد من كلفة الاقتراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات البنوك من السيولة النقدية، مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض، لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق، وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، وأخيرا يقلل من عرض النقد[2]، أما في حالة الانكماش الاقتصادي فيقوم البنك المركزي بعكس العملية السابقة لبعث النشاط الاقتصادي من جديد.

✓ **الاحتياطي الإجباري** : تعرف نسبة الاحتياطي الإجباري على أنها تلك النسبة من النقود التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية من أجل الاحتفاظ بها لدى احتياطات النقدية للبنك المركزي[3]، وتستهدف سياسة الاحتياطي الإجباري كغيرها من الأدوات السابقة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وعلى هذا الأساس فإن البنك المركزي يسلك سلوكا توسعيا أو تقييديا للسيطرة على المقدرة الاقراضية للبنوك.

---

[1] Laurence M. Ball, **Money, Banking, and Financial Markets**, 2 éme édition, WORTH PUBLISHERS, New York, 2012, p318.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 186.

[3] Joseph E. Stiglitz, Carl E.Walsh, **Economics**, 4 éme édition, Norton Company, USA, 2006, P630.

ففي حالة الركود يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري، هذا الإجراء يمكّن البنوك التجارية من زيادة احتياطاتها النقدية والتي توجهها مباشرة في التوسع في عملية الائتمان، والذي من شأنه رفع الاستثمار والتوظيف ومستوى الطلب الكلي، مما يساهم في بعث النشاط الاقتصادي من جديد، أما في حالة نشوء البوادر التضخمية فيلجأ البنك المركزي لعكس السياسة السابقة، حيث يقوم بخفض مستوى الاحتياطي الإجباري، مما يؤدي إلى تقلص الاحتياطات لدى البنوك، وبالتالي تقييدها في التوسع الائتمان، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي والذي يتبعها انخفاض الأسعار والعكس .

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** تتمثل عمليات السوق المفتوحة في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية وذلك من أجل تغيير نسب احتياطات الودائع لدى البنوك التجارية[1]، كما يمكن تعريفها على أنها قيام البنك المركزي بشراء –طلب–أو ببيع–عرض– بعض الأصول الحقيقية التي يملكها مثل: أذون الخزانة أو السندات الحكومية أو الأوراق التجارية، بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وامتصاص السيولة أو ضخها في المجتمع ومن ثم زيادة المعروض النقدي أو تقليصه، وبكلمات أخرى فإن استخدام هذه الأداة يكون هدفه التأثير على سوق النقود مباشرة ومن ثم التأثير على قدرة البنوك التجارية في التأثير على كمية وسائل الدفع[2] ، وعلى هذا الأساس فإن عمليات السوق المفتوحة تستند أساسا على قدرة البنك المركزي على التأثير على السيولة عن طريق دخوله للسوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من أجل امتصاص السيولة أو التوسع في عرض النقود بحسب الظروف الاقتصادية السائدة.

2-2 الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تُستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية الممارسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا ومن أهمها:

✓ **تأطير القروض**

بموجب هذا النوع من الأدوات، تقوم السلطة النقدية بوضع قواعد لتنظيم القروض، وتحديد السقوف الائتمانية، وإدارتها على أساس نسب محددة على مدار السنة، وفي حال مخالفة ذلك تتعرض البنوك إلى

[1]MAUREEN BURTON AND BRUCE BROWN, **THE FINANCIAL SYSTEM AND THE ECONOMY**, 5éd, Routledge, London, 2009, p56.

[2] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر، عمان، 2010، ص 193.

عقوبات، بالإضافة إلى الرقابة الإدارية عن طريق التفتيش من آن لآخر لفحص أنواع الأصول التي تحتفظ بها البنوك[1].

✓ **السياسة الانتقائية للقروض**

تُعتبر هذه السياسة أحد وسائل الرقابة المباشرة على الائتمان، وتستند هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات الاقتصادية التي ترى السلطات النقدية أنها ذات مردودية والتي تتماشى مع السياسة الاقتصادية المتبعة، والتي من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة، حيث يقوم البنك المركزي بتسهيل جميع الإجراءات التي من شأنها الحصول على هذه القروض، وعادة ما تأخذ هذه السياسة عدة أشكال لضمان وصول هذه القروض بالشكل المطلوب.

وجدير بالذكر أنه في ظل تنامي العولمة المالية فإن أدوات السياسة النقدية الكيفية (المباشرة) لم تعد تستخدم في ظل توجه دول العالم نحو التحرير المالي، واستخدام الأدوات المالية المستحدثة (أدوات الهندسة المالية) التي تتيح فرص أكثر للتمويل، ويمكن إبراز أهم مظاهر السياسة النقدية في ظل التحرير المالي كما يلي[2]:

✓ **تضاعف حجم المشتقات المالية**

عرفت المشتقات والابتكارات المالية انتشارا واسعا في الميدان المالي، وتتمثل أهم هذه الإبداعات في العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات، والتي تستخدم للتغطية من تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما يلاحظ أيضا المنحنى المتزايد لإصدار الأصول المالية المتداولة على غرار الأسهم والسندات، من أجل القيام بعمليات التمويل والاقتراض دون التقيد بتقاليد العمل في النظام المصرفي، وخاصة الرقابة والإشراف من قبل المؤسسات المعنية؛

✓ **زيادة أهمية البنوك في إدارة المحافظ المالية وغموض حدود الوساطة المالية**

عادة ما يُوكل الأفراد عملية إدارة ذممهم المالية إلى الوسطاء الماليين، والتي عادة ما يطلق عليها اسم الصناديق الجماعية للتوظيف، حيث ارتفعت الثروة المالية التي تديرها هذه الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت الإدارة المباشرة من طرف الأفراد استثنائية.

---

[1] سامر بطرس جمدة، **النقود والبنوك**، دار البداية، الأردن، 2008، ص130 .

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسن العصرية، ، لبنان، 2010، ص 99-100.

✓ **المحيط المتسم بالهشاشة المالية للأفراد والمؤسسات**

إن ارتفاع حجم المديونية بالمقارنة مع حجم الدخل خلال الثمانينات، أفرزت نوعا من القلق فيما يتعلق بقدرة الأفراد على تسديد التزاماتهم عند تاريخ الاستحقاق، بحيث ركّز العديد من الاقتصاديين على حجم الخطر والتهديد الذي تمثله حجم المديونية على الاقتصاد، حيث أقّر فريدمان في بداية التسعينات، أن الخطر الأساسي الذي يقود إلى الهشاشة المالية للقطاع الخاص يتمثل في معدلات التضخم المرتفعة، لذلك يجب تعزيز دور البنك المركزي، وذلك من خلال تحديد معدل النمو النقدي بشكل يحافظ من خلاله على الأسعار عند مستوى منخفض والتركيز على البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض؛

✓ **التطور التكنولوجي المرتبط بأنظمة الدفع**

أحدثت التطورات التكنولوجية التي عرفها العالم تحولات عميقة في طبيعة عمل البنوك، مما فتح المجال واسعا لابتكار خدمات الكترونية أصبحت في الآونة الأخيرة السمة الغالبة في الخدمات المصرفية؛

✓ **عدم استقرار أسعار الأصول المالية في الأسواق المالية**

عدم استقرار أسعار الأصول المالية وخصوصا ما يتعلق بأسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تُعتبر ظاهرة جديدة، لكنها بدأت تزداد بشكل متنامي في السنوات الأخيرة.

المطلب الرابع : السياسات النقدية غير التقليدية (المفهوم والأدوات)

يُمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية، على أنها تلك الوسائل والإجراءات غير المتعارف عليها في السياسة النقدية، والتي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير في النشاط الاقتصادي، وقد تأخذ هذه الإجراءات أشكالا وأحجاما معينة في عملية الإقراض، وتستعمل فيها أنماطا معينة في الأسواق المفتوحة لتحقيق ذلك[1]. وعلى هذا الأساس، فإن السياسة النقدية غير التقليدية تستهدف تحقيق متغيرات اقتصادية بذاتها كالتشغيل أو تحقيق معدلات نمو اقتصادي، عكس السياسة التقليدية التي تستهدف غالبا معدلات التضخم، وتستخدم في هذه السياسة أشكالا معينة من القروض والتسهيلات الكمية بنسبة معينة، وعادة يتم التدخل في العملة من أجل الحفاظ على هيكل القطاع المالي وحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات خلال فترة معينة.

تأخذ السياسة النقدية غير التقليدية عدة أدوات وعادة ما تتسم بالاختلاف في المسميات بحسب حجم استعمالها من طرف البنوك المركزية والأهداف المراد تحقيقها، ويمكن جمع هذه الأدوات كما يلي:

[1]WILLIAM J. BAUMOL, ALAN S. BLINDER, **Macroeconomics : Principles and Policy**, 12 éme édition, South- Western, USA, 2012, P242.

1- التيسير الكمي

يُعرّف التيسير الكمي على أنه شراء أنواع من الأصول المالية طويلة الأجل مثل السندات الحكومية أو السندات المدعومة بالرهن العقاري، عن طريق زيادة القاعدة النقدية للبنك المركزي، وبالتالي يمكّن هذا الإجراء من تخفيض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، والتي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مقدار الأصول السائلة في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فإن التيسير الكمي يُستعمل لتحفيز نسب النمو الاقتصادي المتباطئة[1]، وعلى هذا الأساس فإن البنوك التجارية والأفراد عندما ترى أن عمليات الإقراض لا يمكن أن تتكلل بالنجاح، بسبب عدم مقدرتها على التسديد نظرا لسوء الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، تلجأ إلى الاستثمار في سندات الخزينة والسندات الحكومية لكون العائد مضمون ولتفادي هذا الإجراء يقوم البنك المركزي بخلق وإنشاء النقود وطرحها في السوق من أجل شراء محفظة واسعة من الأصول في البنوك كالقروض المعدومة والقروض عالية المخاطر، وأيضاً شراء سندات الخزينة الحكومية، مما يؤدي ذلك لارتفاع أسعارها وبالتالي إنخفاض العائد منها لتجد البنوك نفسها مضطرة إلى العودة لنشاطها الأساسي في إقراض الأفراد والشركات، لأن الاستثمار في سندات الخزينة لم تعد تجدي لأن عوائدها أصلاً منخفضة.

إن عمليات التيسير الكمي هي تقنية حديثة استخدمت في فترة الأزمات، إلا أن نجاحها كان مرتبطا أساسا بالظرف الاقتصادي ودرجة تكامل الأسواق المالية وقوة الجهاز المصرفي وهذا ما نجحت فيه الولايات المتحدة واليابان وبدرجة أقل الصين، وإضافة إلى ذلك فإن هذه الأداة لا يمكن أن تخلو من الانتقادات أبرزها:

- ✓ تتمثل المشكلة الأساسية في خيار التيسير الكمي في أن البنك المركزي ليس لديه تجربة كافية في تطبيق هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية، ومن ثم ليس لديه معلومات دقيقة حول الآثار الكامنة لمثل هذا الخيار وبصفة خاصة الأثر على سوق المال. ذلك أن أكبر الآثار الإيجابية لهذا الخيار تحدث عندما تزداد الضغوط المالية، وتكون السيولة محدودة في الأسواق، ومن ثم تكون معدلات الفائدة مرتفعة، لكن عندما تكون معدلات الفائدة منخفضة، يصعب التكهن بنتائج هذا الخيار بدقة[2]؛
- ✓ لجوء البنك المركزي إلى التوسع في ميزانيته يمكن أن يقلل من ثقة الجمهور في قدرته على رسم وتنفيذ خطة سلسة للخروج من السياسات التي يتبعها في الوقت الحالي، ومثل هذا الشعور لدى الجمهور يمكن أن يزيد من

[1] Wouter J. Den Haan, Quantitative Easing Evolution of economic thinking as it happened on Vox, CEPR Press, European union, 2016, P01.

[2] محمد ابراهيم السقا، طباعة المزيد من الدولار «التيسير الكمي 2، الموقع الالكتروني
: **http://www.aleqt.com/2010/10/14/article_455787.html**، تاريخ الإطلاع : 20-12، 2016.

التوقعات التضخمية في المستقبل، وبالتالي فإنه في مثل الظروف الحالية عندما يكون التضخم منخفضا أو سالبا، فإن مثل هذه التوقعات تكون إيجابية على الاقتصاد، ولطمأنة الجمهور في هذا الصدد قام مثلا الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتطوير مجموعة من الأدوات التي تضمن خروجه من هذه السياسات التوسعية بيسر عندما يتطلب الأمر ذلك، على أمل أن يساعد ذلك في طمأنة الجمهور ويعطي الحرية للبنك المركزي للقيام بعمليات التيسير الكمي[1]؛

✓ يفقد من قيمة العملة، ويسارع الجمهور بالتخلص من الأصول المالية المقومة بالعملة المحلية، وهذا من شأنه أن يؤثر على معدلات التضخم لتصبح خارجة عن نطاق السيطرة.

2- التوجيه المسبق لأسعار الفائدة

تعدّ هذه السياسة أحد السياسات غير التقليدية التي تلجأ إليها البنوك المركزية، خاصة عندما تعجز الأدوات التقليدية في تحقيق الأهداف المسطرة لها، وتقوم هذه السياسة على توجيه المعدلات المستهدفة في المستقبل، حيث يقوم صانعو السياسات النقدية بدراسة تنبؤية لمستويات التضخم والنمو الاقتصادي في فترة معينة، من خلالها يتم توجيه أسعار الفائدة الحقيقية التي تضمن استهداف معدل التضخم والنمو الاقتصادي في المعدلات الطبيعية، وقد تكون استخدام هذه الأداة غير محددة المدة و تكون مرهونة بتحسن النشاط التجاري وزيادة العمالة[2].

يؤثر التوجيه المسبق لأسعار الفائدة على النشاط من خلال قيام البنوك المركزية، إلى تخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل التي تؤثر بدورها على عائدات السندات طويلة الأجل، وبالتالي تؤثر على الإنفاق الخاص، حيث يقوم البنك المركزي بشراء كمية هائلة من الأصول بهدف تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستوى معين، ثم يقوم بالتوقف عن ذلك حتى تصل معدلات الفائدة إلى المستوى المرغوب فيه، ويتم تثبيت هذا المعدل خلال الفترة التي يراها البنك المركزي ملائمة لضمان تحسن المؤشرات الاقتصادية والخروج من دائرة الانكماش.

ويعود استخدام هذه الآلية بشكل واسع بعد الأزمة المالية الأخيرة في 2008، حيث قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي باستهداف التضخم الذي كان في المستويات الصفرية، عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على السندات الحكومية وسندات الرهن العقاري التي بلغت مستويات صفرية في التعاملات الليلية للأسواق في

[1] Roger LeRoy Miller, **Economics Today The Macro View**, 18 éme education, Pearson eduaion, USA, 2016, P382.

[2] Stephan cachetti, KermitL.Schoenholtz, **Money, Banking, and Financial Markets**, 4éd, McGraw-Hill Education, USA, 2015, P508.

ديسمبر عام 2008، ويهدف هذا الإجراء إلى بلوغ معدل تضخم يفوق 2 بالمئة ومعدل بطالة أقل من 6 بالمئة، وبرر الاحتياطي الفدرالي ذلك إلى الظروف السيئة التي شهدها الاقتصاد الأمريكي، واستمر استعمال هذه السياسة إلى غاية أواخر 2012 بعد نجاحها جزئيا في تحسين المؤشرات الاقتصادية، في حين أن هناك الكثير من الاقتصاديات تبنت سياسات أكثر قساوة على غرار منطقة الاتحاد الأوربي واليابان والدول الاسكندينافية التي اعتمدت معدلات الفائدة الاسمية السالبة، وتعني قيام البنك المركزي بفرض معدلات فائدة على البنوك المركزية لقاء الاحتفاظ بودائعها لدي احتياطاته، وبالتالي يُعتبر هذا الإجراء أنه إجراء عقابي مالي للبنوك التجارية من أجل توجيهها إلى عملية الإقراض، مما يجبرها على امتناعها عن إيداع فوائض السيولة لدى البنك المركزي أو توجيهها للنشاط الاقتصادي، مما يساهم في الرفع من مستوى الإنفاق الكلي وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

تُعتبر سياسة توجيه أسعار الفائدة سياسة حديثة، لجأت إليها البنوك المركزية بعد عجز السياسات الأخرى وأثبتت نجاعتها جزئيا في كثير من الدول، وعلى هذا الأساس فإن كثير من الاقتصاديين على غرار تايلور وبن برنانكي[1]، أبرزوا أن فعالية هذه السياسة تتطلب فعالية التنبؤ بالمؤشرات المستقبلية المراد استهدافها، إضافة إلى مصداقية السياسة النقدية في إعداد الخطط المستقبلية التي من شأنها تقاسم الخسائر بين كل الأطراف.

[1] بن برنانكي اقتصادي أمريكي ولد في 13 ديسمبر 1953 تقلد منصب عضوا في عضواً في مجلس المحافظين للاحتياطي الفيدرالي من عام 2002 حتى عام 2005 . ثم رئيساً للاحتياطي الفيدرالي من 2006 إلى غاية 2014 ، ينتمي بن برنانكي إلى تيار المدرسة النقدية ويرى أن علاج مشكل الانكماش الذي حدثت في الاقتصاد الأمريكي قبيل الأزمة يتم عن طريق مزيد من إصدار النقود.

المبحث الثاني : لمحة نظرية حول السياسة المالية

تحتلّ السياسة المالية موقعا هاما ضمن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، وتساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، وكغيرها من السياسات فإن تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية مرتبطة بقوة السياسات الحكومية التي تعدها السلطات الحكومية، باعتبارها الجهة المسؤولة على إعدادها، وتلجأ في ذلك إلى استخدام الأدوات المناسبة لذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي عبر مراحله المختلفة تحولات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بجانب إشكالية تدخل الدولة في التأثير على الحياة الاقتصادية أو من عدمها، فقد تدرج دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر مراحل مختلفة، وكان في كل فترة تزداد أهمية اللجوء إلى تدخلها في التأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية، وكانت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 عاملا حاسما لبداية التدخل الفعلي للدولة بشكل مباشر، بعد أن سادت حيادتها في النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لعقدين من الزمن، ويمكن أن نوجز أهم مراحل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في **أربعة** مراحل أساسية حسب التقسيم التالي:

1- الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي

شهد الفكر الاقتصادي في بداية مراحله نمطا اقتصاديا يستند إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واكتفاءها بمفهوم الدولة الحارسة، أي أن اقتصار وظيفتها على التنظيم الاقتصادي كالرقابة والإشراف وترك العملية الإنتاجية لجهاز السوق على أساس مبدأ الحرية في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكن تمييز أهم ما جاء في هذه المرحلة هو[1]:

- ✓ وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها؛
- ✓ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ "الحياد المالي"، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها، للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها، دون الحصول على أكثر من ذلك؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظريات والسياسات)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 317.

✓هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يكاد لا يذكر.

2- الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي

بعد أن ساد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لحقبة من الزمن، والذي كان يفترض حيادية الدولة في الجوانب الاقتصادية كان لزاما على الفكر الاقتصادي أن يتغير وفق نظرة أعمق لدور الدولة خاصة بعد قصور افتراضات الكلاسيك في معالجة أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وعلى هذا الأساس جاء الفكر الاقتصادي الكيتزي، الذي أعطى دفعة قوية لدور الدولة في مختلف الأوجه الاقتصادية، عن طريق التدخل بما يسمى بالكميات من أجل تحريك العجلة الإنتاجية، وبالتالي انتقل دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وقد ساهم دور الدولة في هذه المرحلة إلى تغيير مفاهيم قاصرة كانت سائدة سابقا، وكنتيجة لذلك ترتب عنها أفكار جديدة يمكن أن نسردها كما يلي[1]:

✓تغير وظيفة الدولة، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل : الأمن، والحماية، والعدالة، وإقامة المرافق التقليدية؛

✓التخلي عن مبدأ الحياد المالي ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية، والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهدافا أكثر من الهدف المالي فقط، ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، وتقوم الدولة بالحصول على القروض العامة التمويل بالعجز أو تقوم بإصدار نقود جديدة أو العكس باللجوء إلى تكوين احتياطي مالي، لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق؛

✓هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي وأيضا التوازن الاجتماعي، من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.

[1] السيد عطية عبد الواحد، **السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"**، دار النهضة، العربية، القاهرة، 1991، ص 41.

3- الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي

ساد هذا المفهوم في بداية القرن التاسع عشر، خاصة بعد الثورة البلشفية وقيام دولة الاتحاد السوفيتي، وكان هذا المفهوم مرتبط بانتشار الفكر الاقتصادي الاشتراكي في ذلك الوقت، الذي كان من فروضه الأساسية التملك الفعلي لوسائل الإنتاج، الذي كان هدفه تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي أصبح للدولة دورا مهما في العملية الإنتاجية في حد ذاته، وأصبحت من وظائفها الاستثمار الكلي في عناصر الإنتاج بعد أن كان مقتصرا على القطاع الخاص، وهكذا انتقل دور الدولة من دولة متدخلة فقط إلى دولة متدخلة ومنتجة في نفس الوقت، وكنتيجة لذلك أصبح دورها يكاد يقترب من التملك الفعلي لجميع وسائل الإنتاج، وبالمقابل نتج عن ذلك اندثار دور الأفراد في الحياة الاقتصادية، وقد ميز هذه المرحلة الكثير من التوصيفات على غرار ما شهدته المراحل السابقة ويمكن تمييزها في النقاط التالية[1]:

- ✓ تغير وظيفة الدولة، حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع الحافز الفردي؛
- ✓ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزء لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتراكية؛
- ✓ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينها، وهي هدف إحداث التوازن المالي، وهدف إحداث التوازن الاقتصادي، وهدف إحداث التوازن الاجتماعي، وهدف إحداث التوازن العام.

4- دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر

تشير كثير من الدلائل إلى أن هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا بعد الفشل الكبير له في دول أوربا الشرقية، والاتحاد السوفيتي سابقا وغيرها من الدول في معظم المجتمعات التي توسعت في النشاط العام والقطاع العام، وظهور الحاجة إلى التحول من القطاع العام إل القطاع الخاص فيما يسمى بالخوصصة التي انتشرت منذ عام 1979 تقريبا، عندما طبقتها انجلترا ثم بدأ الأخذ بها في كثير من دول

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظريات والسياسات)**، مرجع سبق ذكره، ص 319.

العالم بل أن مراجعة لدور الدولة ازدادت بقوة مع دخول العالم إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بالأزمة المالية والمصرفية العالمية عام 2008 (أزمة الرهن العقاري)، وقيام الدولة بضخ مليارات الدولارات في البنوك والمؤسسات والشركات الأمريكية وغيرها، في خطة الإنقاذ والتحفيز للاقتصاد الوطني، والدعوة إلى بعد نيوكينزية جديدة[1].

وعلى هذا الأساس فإن دور الدولة شهد مراحل مختلفة عبر الأزمنة، وما يمكن استنتاجه من هذه المراحل أن وظيفة الدولة ازدادت بمرور الوقت وربما الأزمات المتعاقبة التي شهدها الاقتصاد العالمي دليل على ذلك، فلا يمكن أن يكون تدخل الدولة هامشيا في الحياة الاقتصادية خاصة مع التقدم التكنولوجي وإفرازات العولمة، والتي من شأنها أن فتحت أبواب حرية الانتقال بين الأفراد والشركات ورؤوس الأموال، إضافة إلى تسارع حركة التجارة العالمية، هذا الأمر جعل من وظيفة الدولة يتطلب اتخاذ قرارات سياسية، هدفها اقتصادي للحفاظ على المصالح الاقتصادية كاختراق الأسواق العالمية واستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة، كما أن دورها لم يقتصر على هذا الجانب، فالدولة أصبحت تشكل عاملا مهما في محاربة الآفات كالفقر ومحاربة الفساد الاقتصادي والمحافظة على البيئة من خلال سن معاهدات وقوانين على ذلك.

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي في ضوء المدارس الاقتصادية

لفهم السياسة المالية بشكل سليم لابد من إلقاء الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بها رغم أن جل التعاريف لا تتفق في تعريف موحد وفي هذا المطلب سنحاول أن نحدد أهم التعاريف الخاصة بالسياسة المالية على اختلاف مشاربها وكذا أهم التطورات التي شهدتها في ظل تعاقب المدارس الاقتصادية.

1- تعريف السياسة المالية

أشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية FISC، وتعني حافظة النقود أو الخزانة[2]، ومن المتعارف عليه أنه لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية نظرا لارتباطها بالوظائف والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والتي تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد ودرجة تطوره والإمكانيات المتاحة لذلك.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظريات والسياسات)**، مرجع سبق ذكره، ص 320.

[2] طارق لحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999، ص 201.

وعلى هذا الأساس فإن المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية تختلف كثيرا، إلا أن الفكر الاقتصادي بمرور مراحله يزخر بالكثير من التعاريف ويمكن أن نسرد بعضا منها كما يلي:

-يعرفها (طارق الحاج، 1999) على أنها استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات الدولة التي تجمعها معا ميزانية الدولة من أجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي[1]؛

- تعريف (PARKIN ,2013): هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي عن طريق التغيرات في الضرائب والإنفاق العام والتحويلات الممنوحة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[2].

-تعريف (BERNAKE, 2015 و ABEL و CROUSHORE) : تم تعريفها بأنها السياسة التي تعدها الدولة والمستويات الحكومية التابعة لها، والتي ترتكز في عملها على أدواتي الإنفاق العام والضرائب، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة[3]؛

- تعريف (محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، 2010): تمّ تعريفها بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة، من برامج الإنفاق والإيرادات العامة، لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج الوطنيين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية[4]؛

-ويرى الاقتصاديان (Krugman و Wells ، 2015) على أنها القيام بالتغيرات اللازمة في الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد[5]؛

-تعريف (محمود يونس، 2002): عرّفها على أنها سياسة الحكومة فيما يخص مستوى الإنفاق الحكومي، التحويلات وهياكل الضرائب، بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي، فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، مع الحد من الارتفاع الحاد والعشوائي في الأسعار[6].

---

[1] مرجع سبابق، ص 201.

[2] Michael Parkin, **Macroeconomics**, 10 éme édition, Pearson education, USA,2013, P248.

[3] Ben Bernanke, Andrew Abel, Dean croushore, **Macroeconomics**, 8 éme édition, Pearson éducation, USA,2014, P08.

[4] محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 182.

5 Paul Krugman, Robin Wells**, Macroeconomics**, 4 éme édition, Worth Publisher, USA, 2015, P172.

6 محمود يونس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 163.

وعلى هذا الأساس، فإن التعاريف السابقة اتفقت في مجملها على أن السياسة المالية تكون صادرة ويتم إعدادها من طرف السلطات الحكومية، إضافة إلى أن تأثيرها يتم عن طريق أدوات الميزانية المتمثلة في الإنفاق العمومي بأشكاله المختلفة والإيرادات العامة عن طريق الضرائب بأنواعها؛ ومن خلال ذلك يمكن أن نقترح **تعريفا شاملا للسياسة المالية**، على أنها تلك الإجراءات والوسائل التي تستعملها السلطات الحكومية، من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال أدواتها المتعارف عليها التي تجسد غالبا في أدوات السياسة الإنفاقية والضريبية، والتي من شأنها تحقيق أهدافها المختلفة والتي تتمثل في الرفع من مستوى النمو والعمالة والتوزيع الأمثل للدخل بين أفراد المجتمع، وعادة ما تسلك هذه السياسة سلوكا توسعيا أو انكماشيا حسب ما تمليه الظروف الاقتصادية السائدة والأهداف المراد تحقيقها.

2- التطور التاريخي للسياسة المالية في ضوء المدارس الاقتصادية

شهدت السياسة المالية عدة تحولات خلال مراحل تطورها منذ القدم، وتعددت مفاهيمها انطلاقا من المبادئ والأسس التي كانت تحكم الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي السائد في كل مرحلة، فهذه الوقائع كانت مستمدة من أفكار المدارس الاقتصادية منذ القدم أو العادات الاجتماعية منذ القدم التي تفرض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر وعليه سنستعرض تحليل السياسة المالية في ضوء أهم المدارس الاقتصادية الكبرى بدءا من المدرسة التجارية ومرورا بالمدرسة الطبيعية والكلاسيكية واختتاما بالمدرسة الكيترية.

1-2 السياسة المالية عند التجاريين

تُعدَ المدرسة التجارية من المدارس التي نادت بالتدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، ويبرر التجاريون ذلك بسبب الارتفاع المضطرد لحركة نمو التجارة الخارجية وتراكم رؤوس الأموال، وعلى هذا الأساس فإن الدولة بحسبهم يفرض عليها حماية سيرورة النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في الأسواق الداخلية وحماية المنتجات المحلية من الواردات.

ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية-في عصر التجاريين-اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب، إذ أوضح توماس من (Tomas min) (1571-1641) أن الدولة لا يجب أن تعتمد في تمويل نشاطاتها على الضرائب، لما لها من أثر على الاستقرار الاقتصادي (إمكانية تسببها في عدم الاستقرار)، بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات، باعتبارها المحتكر للتجارة الخارجية. أما بالنسبة لويليام بيتي (W-Petty) فيرى من خلال كتابه

(الضرائب والمساهمات 1662) العكس، أي أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي بل على العكس يمكن أن يؤدي ازدهاره شريطة أن تتفق حصيلتها في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، كما نادى بترشيد الإنفاق العام، وحصر دور الدولة في تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع)، وبذلك تعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة[1].

2-2 السياسة المالية عند الطبيعيين

يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، ونادى أنصار هذا المذهب بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقيامها بدور الدولة الحارسة للمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي، وإنشاء الطرق وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، حيث اعتبروا أن المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة، كما اهتم الطبيعيون بالزراعة واعتبروها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا إضافيا (الناتج الصافي) الذي كان معيار لقوة الدولة، وباقي القطاعات الأخرى عقيمة.[2]

ويعتبر فرانسوا كيناي (Prancoi Quesnay) من أقطاب المدرسة الطبيعية، الذين نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يرى أن وظيفة الدولة مقتصرة على فرض ضريبة وحيدة تقتصر على الناتج الصافي لملكية الأراضي فقط، ولا تشمل الضريبة على أجور الأفراد لأنه سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما ينعكس على الأسعار، وعلى هذا الأساس ما يمكن استنتاجه أن وظيفة السياسة المالية في الفكر الطبيعي كان هامشيا و لم تكن لها أي تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية.

3-2 السياسة المالية عند الكلاسيك

رغم بعض الاختلافات في أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما يخص موضوع المالية العامة بشكل عام وموضوع والسياسة المالية بشكل خاص، إلا أنهم يشتركون في أغلب الأفكار والتي كانت تنادي إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا لأجل توفير الحماية والأمن والعدالة والمنافع العامة للمواطنين، وإدارة المرافق العامة، "أي الوظائف التقليدية للدولة"، فقد ركز أدم سميث" على موضوع العدالة في فرض الضريبة، أما دافيد ريكاردو فقد تطرق إلى موضوع الضرائب بشكل أعمق من موضوع الإنفاق العام، فأوضح بأن فرض الضرائب على ريع الأراضي الزراعية يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من

---

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر 1990–2004**، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 52.

[2] هشام مصطفى جمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية– بين المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 52.

الضرائب لا يستطيع المالك نقله إلى المستهلك. أما تحليل "جون ستيوارت ميل" للمالية العامة كان من مدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يرى بأن الإنسان قادر على المحافظة على مصالحه بنفسه دون أي تدخل من الدولة أما، الدولة فوظيفتها تتمثل في إصدار النقود نيابة عن الأفراد، وتحمل أعباء توظيف الجنود والشرطة والقضاة والإدارة المدنية، وتسيير مختلف المعاملات ذات المصلحة العامة[1].

4-2 السياسة المالية عند الكيتزيين

انتقد كيتز الفكر السائد في تلك الفترة الذي كان يدعو إلى حيادية السياسة المالية في الاقتصاد، ودعا كيتز بعد أزمة الكساد الكبير إلى وجوب تدخل السياسة المالية عن طريق آلياتها المختلفة في تحفيز الطلب الكلي (الطلب الفعال)*، وركز في تحليله على دور الإنفاق العام والضرائب في تنشيط الطلب الكلي الذي كان في حالة ضعف واعتبره مَعبرا وجب انشاؤه لضمان انتقاله إلى النمو والتشغيل، وعلى هذا الأساس فإن الفكر الكيتزي أولى أهمية لدور السياسات المالية في دعم مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، عكس الأفكار التي كانت سائدة من قبل.

المطلب الثالث : أهداف وأدوات السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط تحقيق هذه الأهداف بطبيعة الاقتصاد القائم في كثير من الأحيان، وعادة فإن هذه الأهداف تعتبر كمسعى مشترك لكل السياسات الاقتصادية في كل الدول، إضافة إلى ذلك فإن تحقيق الأهداف لا يمكن أن يتم إلا بتوفير الوسائل المناسبة لذلك والتي تجسد في الأدبيات الاقتصادية بأدوات السياسة المالية.

1-أهداف السياسة المالية

لا يوجد اتفاق مشترك في تحديد أهداف السياسة المالية المراد تحقيقها، فهناك من يرى أن الأهداف تتعلق بتحقيق التوازنات، فيما يراها الأخر متعلقة بالتنمية في جميع الجوانب، ويمكن أن نسرد هذه الأهداف كما يلي:

[1] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية –دراسة مقرنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 204.

*الطلب الفعال : هو ذلك الطلب على مختلف السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية المُدعَّم أو المصحوب بقدرة شرائية، المصدر :

Wendy Carlin, David Soskice, **Macroeconomics Institutions, Instability, and the Financial System**, Oxford education, England, 2014, P02.

1-1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يُعرَّف الاستقرار الاقتصادي على أنه الحالة التي ينمو فيها الناتج المحلي الإجمالي للدولة مع انخفاض في معدلات التضخم وتحقيق التوظيف الكامل للموارد المتاحة اضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وخلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين شهد الاقتصاد الأمريكي فترة طويلة من النمو الثابت نسبيًا واستقرارا في الأسعار وانخفاض في معدلات البطالة، حيث أنه بين عامي 1951 و 1969 لم ترتفع معدلات التضخم بأكثر من 5 في المائة في سنة واحدة، ووصلت نسبة العاطلين عن العمل إلى 6 في المائة من القوى العاملة[1]، ولا تختلف كثيرا أهداف السياسة المالية عن أهداف السياسة الاقتصادية خاصة في الجانب الاقتصادي، فكلاهما يهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ فالسياسة المالية من خلال أدواتها تساهم في تحقيق مستويات جيدة من النمو الاقتصادي، كما تهدف إلى معالجة الضغوط التضخمية المرتفعة والتخفيف من معدلات البطالة والسعي إلى تحقيق التوازن الخارجي، وبصفة عامة فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق متغيرات الاستقرار الاقتصادي المجسدة في المربع السحري لكالدور.

2-1 تحقيق التنمية الاقتصادية

تُعرَّف التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة، على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5 بالمئة و7 بالمئة أو أكثر من ذلك[2]، وعلى هذا الأساس تلعب السياسة المالية في زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، من خلال تعبئة الموارد اللازمة لذلك من أجل توجيهها في تمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم في توجيه القطاع الاستثماري من خلال تقديم التحفيزات والضمانات التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار.

3-1 -تحقيق التوظيف الكامل

يُعتبر التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، إذ يتوقف مستوى النشاط الاقتصادي في تلك المجتمعات على حجم العمالة المنتجة بها، فضلا عما للتشغيل الكامل من أثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ففي المجتمعات الرأسمالية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني، تقتصر رسالة السياسة المالية على تهيئة البيئة

[1] Rair Fair et autres, **Principles of Macroeconomics**, 10éme édition, Pearson educations, USA, 2012, P14.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص 177.

المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه، وكذا مساندته وسد أية ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص الطلب الكلي الفعال، أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي على القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دونما تضخم[1].

1-4- توزيع الدخول

تهدف السياسة المالية أيضا إلى إعادة توزيع الدخول بشكل عادل على الأفراد، للقضاء على الفوارق المجتمعية، ويتم هذا عن طريق أدواتها المختلفة حيث تعمد سياسة الإنفاق العام على توزيع الدخول حسب فئات المجتمع، وعادة ما تستفيد الفئات ذوي الدخل المنخفض من الخدمات الاجتماعية المجانية بشكل مباشر وغير مباشر، كما تساهم السياسة الضريبية في ذلك عن طريق تطبيق ما يسمى بالضريبة التصاعدية التي تفرض على دخول الأفراد، ومن جانب آخر تشكل الضريبة أحد الموارد التي تمول بها النفقات العامة، هذه الأخيرة تنتقل فيما بعد إلى تحويلات اجتماعية للأفراد ذوي الدخول الضعيفة.

1-5 - التوازن العام

التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها[2].

2- أدوات السياسة المالية

تتدخل السياسة المالية في النشاط الاقتصادي عبر آلياتها الثلاث المتعارف عليها، والتي تتمثل في النفقات العامة، والإيرادات العامة والموازنة العامة وتتفاوت درجة استخدام كل أداة من دولة لأخرى حسب ما تقتضيه الأهداف وتبعا لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة، ويمكن إبراز هذه الأدوات وفق سياق مفصل كما يلي:

[1] عبد المنعم فوزي **المالية العامة والسياسات المالية**، مشاة المعارف بالإسكندرية، 2001، ص55.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 323.

1-2 النفقات العامة

تُعرف النفقة العامة على أنها هي مبلغ مال (نقدي أو اقتصادي)، يصدر عن الدولة أن عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة[1]. كما يعرفها "IRVIN B. TUKER" على تلك المبالغ التي يكون مصدرها الحكومة والتي توجه إلى الأفراد والمؤسسات بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

من خلال التعريفين، نجد أن النفقات العامة تتكون من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في[3] :

- ✓ تنفق الدولة والأشخاص العامة مبالغ نقدية، للحصول على ما يلزمها من السلع والخدمات اللازمة لتقديم مختلف الخدمات العامة اللازمة للأفراد في المجتمع؛
- ✓ تصدر النفقة العامة عن الدولة أو أحد الأشخاص العامة مثل الهيئات العامة أو المجالس المحلية؛
- ✓ النفقة تهدف إلى تحقيق نقع عام؛

تهدف النفقات العامة إلى تحقيق المنفعة العامة من خلال إشباع حاجات أفراد المجتمع، خاصة في يتعلق بالضروريات التي تكون مقتصرة على الدولة كتوفير الأمن وبناء والقضاء وبناء المستشفيات وتوفير المواصلات؛ وعلى هذا الأساس يقوم الأفراد بالمساهمة في ذلك، عن طريق التمويل اللازم للنفقات العامة عن طريق الضرائب وهذا بدوره ينعكس على الأفراد بصورة غير مباشرة على المجتمع.

2-2 - الإيرادات العامة

تُعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي[4] ومن خلال التعريف السابق نجد أن الإيرادات العامة تتسم بمجموعة من الخصائص يمكن أن نسردها كما يلي[5]:

- ✓ الصفة النقدية للإيرادات العامة؛
- ✓ الدولة هي المكلفة والملزمة بتحصيل الإيرادات؛
- ✓ ترد هذه الأموال إلى الخزينة العمومية.

وتهدف هذه الإيرادات إلى تغطية النفقات العامة.

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 53.

[2] Irvin Tuker, **Macroeconomics for today**, 7 éme édition, South-Western publishing, USA, 2011, p252.

[3] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 113.

[4] عباس محمد محرزي، **اقتصاديات المالية العمومية**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 115.

[5] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 77.

ومن خلال ما سبق، نجد أن الإيرادات العامة تعد جانبا مهما في الدفع بالنشاط الاقتصادي عن طريق التحصيل المستمر لها، من مصادرها المتعارف عليها في أدبيات المالية العامة، وفي هذا الإطار نجد أن هذه المصادر تختلف من دولة لأخرى حسب النظام الجبائي إلا أنها تشترك في كونها ذات طابع اقتصادي أو سيادي أو ائتماني ويمكن إيجازها كما يلي:

1-2-2 الإيرادات الاقتصادية

وهي تلك الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة عن طريق مرافقها ومؤسساتها، والتي تقدم خدمات ذات منفعة عامة وتكون على أساس اختياري وتشمل هذه الإيرادات الثمن العام والدومين بأنواعه؛

2-2-2 الإيرادات السيادية

وهي الإيرادات التي تحصلها الدولة بصفة إجبارية من الأفراد، نظرا لما تتمتع به من حق السيادة وتتكون من الغرامات المالية والضرائب والرسوم بأنواعها؛

3-2-2 الإيرادات الائتمانية

تمثل الإيرادات التي تقوم الدولة باستدانتها من الأفراد والمؤسسات والهيئات الدولية والمحلية، سواء الخاصة أو العامة على أن تلتزم بدفعها في التاريخ المحدد وتتكون من القروض بأنواعها.

وتجدر الاشارة إلى أن الضرائب تعد من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية في تأثيرها على مكونات الطلب الكلي، وتشمل جميع الضرائب التي تفرضها على الأفراد والمؤسسات سواءا كانت مباشرة وغير مباشرة، وتهدف الضرائب إلى اعادة توزيع الدخل وحماية المنتجات الوطنية أو الزيادة في الطلب الكلي...الخ.

2-3 – الموازنة العامة

تُعرف الموازنة العامة على أنها خطة مالية للدولة، وتتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة[1]. كما تعرف على أنها العلاقة التقديرية التي تربط بين نفقات الدولة الحكومية وبين إيراداتها الضريبية والمقترضة منها خلال سنة مالية واحدة[2].

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 04.

[2] Richard G. Lipsey, Ragan, Christopher, **Economics**, 13 éme édition, Pearson éducation, USA, 2011, P819.

وعليه، فإن الموازنة العامة هي أداة من أدوات السياسة المالية المتعارف عليها والتي تتمتع بكثير من الاهتمام من طرف الهيئات الحكومية المختصة في جميع الدول، نظرا لما تشكله من ترجمة واقعية لمدى نجاح السياسات الحكومية ومعرفة أداء الحكومة على مدار سنة كاملة، ويمكن وأن نترجم أهم السمات الأساسية للموازنة العامة في النقاط التالية [1]:

✓ **الموازنة العامة توقع**

تُمثل الموازنة العامة أرقاما متوقعة لحجم النفقات التي سوف تنفقها الدولة وحجم الإيرادات التي تتوقع الحصول عليها، خلال مدة زمنية تقدر غالبا بسنة واحدة أو معنى آخر هي برنامج عمل مستقبلي لنشاط الدولة المالي لسنة قادمة؛

✓ **الموازنة العامة إجازة من السلطة التشريعية**

لا توضع الموازنة العامة موضع التطبيق ما لم توافق عليها السلطة التشريعية في الدولة. وتكون الموافقة على شكل قانون يخول السلطة التنفيذية تطبيق الموازنة العامة والعمل على ضوئها. وللسلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية في هذا المجال؛

✓ **الموازنة العامة ذات صفة دورية**

أي أنها تعد كل سنة. والإذن بتنفيذها محدد زمنيا بسنة واحدة ينتهي بانتهائها؛

✓ **الموازنة العامة تحدد على ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية**

لم تعد للموازنة العامة أهداف مالية فقط تتمثل في الموازنة بين النفقات والإيرادات بل أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية حيث تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية

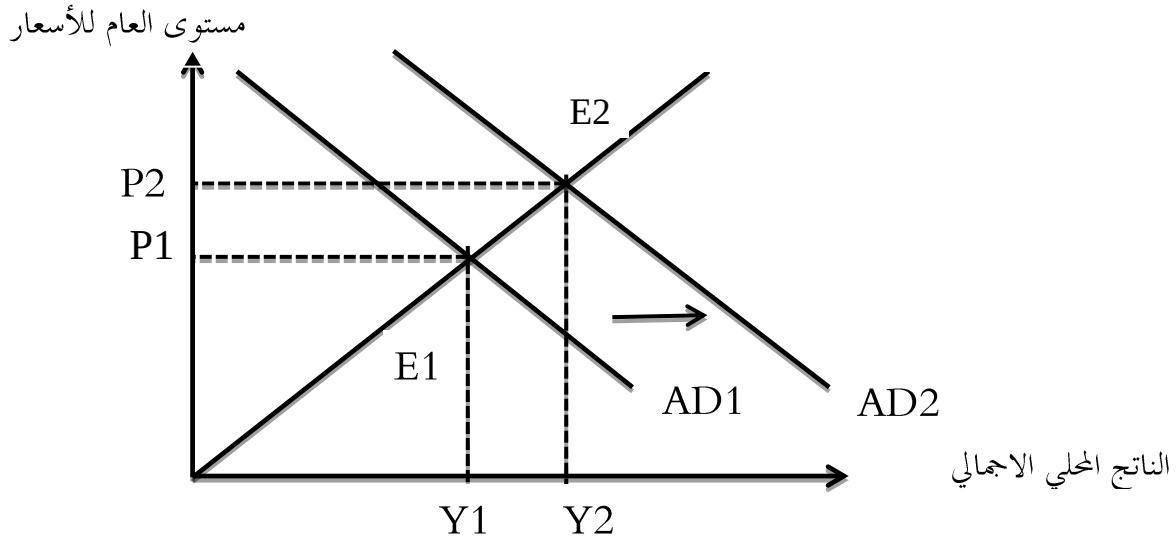
تعمل السياسة المالية على معالجة الاختلال عن طريق أدواتها السابقة، وعادة ما تتدخل وتفعيل النشاط الاقتصادي ومعالجة الفجوات الركودية، وهذا يفرض عليها بسلوك سياسة مالية توسعية فيما قد تسلك سلوكا انكماشيا في حالة ما شهد الاقتصاد ضغوطا تضخمية، ويمكن تفصيل آلية عمل السياسة المالية وفق الحالتين كما يلي:

[1] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، عمان، 2011، ص ص 186-187.

1- السياسة المالية التوسعية

يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد في حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وارتفاع معدل النمو في الدخل ويتم ذلك بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو المزج بينهما، أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة في عرض النقود بالمجتمع ومن ثم قد يؤدي إلى زيادة التضخم[1]. ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (2-1) كما يلي:

شكل رقم (2-1): السياسة المالية التوسعية



Source :Paul krugman, Robin wells, **Economics**, 4édition, Worth Publishers, USA, 2015, P17.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن عند تطبيق سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة النفقات العامة أو التخفيض من الضرائب أو مزيج منهما، ينتقل منحنى الطلب الكلي من (AD1) إلى (AD2) وبالتالي انتقال قيمة الناتج المحلي من (Y1) إلى (Y2) أي ينعكس على الناتج بالارتفاع، وعليه فإن السياسة المالية التوسعية

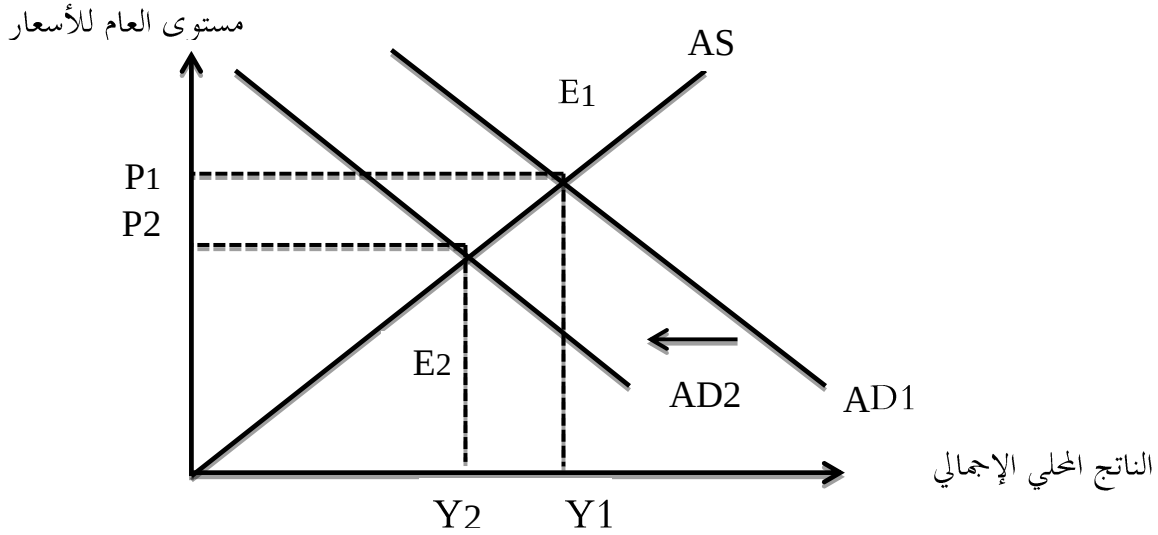
[1] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص ص 230-231.

هدفها زيادة في الطلب الكلي من خلال الأدوات التي سبق ذكرها ومن خلالها يتم الوصول إلى أكبر مستوى توظيف في المجتمع وبالتالي الزيادة في مستوى الناتج المحلي للدولة.

2- السياسة المالية الانكماشية

تسلك هذه السياسة عكس الاتجاه التوسعي خاصة عندما تسود الضغوط التضخمية، حيث يكون مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند التشغيل الكامل، حيث تقوم السلطات الحكومية بتخفيض مستوى الإنفاق الحكومي والرفع من مستوى الضرائب أو المزج بينهما مما يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة والتوظف مما ينعكس على الطلب الكلي بالانخفاض وبالتالي انخفاض مستوى العام الأسعار، وبالتالي انخفاض معدلات التضخم، وعادة ما ينجم عن هذا الإجراء تسجيل فائض في الميزانية من أجل تغطية العجز المسجل سابقا، وبالتالي تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل. ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (2-2) كما يلي:

الشكل رقم (2-2): السياسة المالية الانكماشية



Source :Paul krugman, Robin wells, op.cit, p172.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن سلوك سياسة مالية انكماشية من شأنها أن تساهم في انخفاض الطلب الكلي، وهذا ما يتجسد في انتقال منحنى الطلب الكلي من (AD1) إلى (AD2)، وبالتالي ينجم عنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (Y1) إلى (Y2).

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إنّ تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لا يمكن أن يكون إلا إذا تلاءمت السياسات النقدية والمالية في بعضها البعض، وهذا ما يحتم وجود العلاقة بين كلتا السياستين، فإجراءات إعداد السياسة المالية مثلا لا يمكن أن تتم إلا إذا توافقت أهدافها مع أهداف السياسة النقدية والعكس، وهذا من شأنه تجنب مسألة التعارض بين السياسات الاقتصادية وتحقيقا للأهداف المشتركة والمسطرة مسبقا.

المطلب الأول : طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية

يُقصد بالعلاقة بين السياسة النقدية والمالية أن تصبح السلطتان النقدية والمالية على قدم المساواة، فلا يمكن لأي سياسة أن تطغى على الأخرى وتمنعها من تحقيق أهدافها، وتختلف طبيعة العلاقة بين السياستين من دولة لأخرى. ففي بعض الدول (الدول النامية) يتم تنفيذ كلا السياستين بواسطة سلطة مركزية واحدة، وفي هذه الحالة إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية برفع معدلات الفائدة فإن هذه السياسة سوف تعمل على رفع تكلفة الفائدة بالنسبة للدين الحكومي الجديد في حالة ما إذا لجأت الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ومن جهة أخرى يمكن للسياسة المالية أن تُخلف عجزا ماليا كبيرا في معدلات الفائدة المرتفعة، وهذا ما يوحي بالاعتماد المتبادل بين السياستين. وفي بعض الدول الأخرى كدول الإتحاد الأوربي توجه السياسات المالية والنقدية بواسطة السلطة المركزية، وتكون هنا السياسة النقدية امتداد للسياسة المالية[1].

فالسياسة النقدية تمارس تأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق أدواتها المختلفة، من خلال التأثير المستمر على البنوك التجارية، وتلعب أسعار الفائدة في ممارسة هذا التأثير على التسهيلات الائتمانية الموجهة للأفراد والأعوان الاقتصاديين، بغية تنشيط الطلب الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي الرفع من مستوى الاستثمار، وعلى هذا الأساس فإن الدور الذي تلعبه السياسة النقدية عادة ما يغلبه طابع الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار، بينما تلعب السياسة المالية دورا مباشر في الرفع من مستوى الإنتاج وتحقيق العمالة الكاملة، ولهذا تمارس تأثيرها على ذلك عن طريق أدواتها المختلفة، حيث تعمل سياسة الإنفاق العام دورا مباشرا في تحقيق أهداف السياسة المالية، فالزيادة في مستوى الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي يؤدي إلى الرفع من مستوى الدخول، التي من شأنها تنشيط الطلب الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي الرفع من مستوى الاستثمار وزيادة في مستوى الإنتاج والعمالة، أما فيما يتعلق بالسياسة

[1] السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة النقدية والمالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص ص 62-63.

الضريبية فتأثيرها يكون غير مباشر، ففرض الضرائب على الدخول المرتفعة وإعادة توزيعها على الأفراد ذوي الدخول المنخفضة من شأنه أن يترتب عنه الزيادة في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي الزيادة في مستوى التشغيل والإنتاج، كما أن تخفيض الضرائب على قطاع الأعمال من شأنه أن يساهم أيضا في زيادة مستوى الإنتاج.

1- أسباب استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية معا

يعود استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية إلى كثير من الأسباب التي تفرض تكاملا بينهما، لعدم الوقوع في التعارض بين السياسات وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي[1]:

✓ التغيرات الحديثة التي طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية، وما يترتب عليها من عدم استقرار، وظهور العديد من الانتقادات الموجهة إلى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة في الماضي القريب، والتي امتدت إلى النظام المصرفي المطبق في هذه الدول في الوقت الحاضر. وبذلك عادة ما يوجه النقد إلى البنوك في حالة المبالغة في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، في الوقت الذي يوجه فيه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهو ما يعني توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية، ويتطلب ذلك عدم اعتماد الدولة على سياسة دون أخرى؛

✓ إن استخدام السياسة النقدية لضبط المعروض النقدي ضرورة هامة، ومع ذلك فهي غير كافية لتحقيق هذا الغرض، إذ لابد من استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل، طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات، عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، وهو ما يعتبر ممكنا من الناحية النظرية فقط، وبنفس المنطق فإن استخدام السياسة المالية وحدها لتشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو العام، يمكن أن يؤدي عمليا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته خاصة في الدول النامية التي تتأثر اقتصادياتها كثيرا بالأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية وتقلبات عملاتها في أسواق النقد العالمية، ويعني ذلك ضرورة استخدام الأدوات النقدية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق كره ، ص ص 356-358.

✓ المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات المالية والسلطات النقدية، وما يترتب عليها من انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما سلك رجال السياسة المالية طريقا وأصر رجال السياسة النقدية على نهج طريق مخالف أو مستقل، ويعني ذلك أن ما تريد السياسة المالية مثلا بناءه تقوم السياسة النقدية بهدمه، وهو ما يشير إلى أهمية تكامل النوعين من السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة عل خير وجه، ويحدث ذلك بوضوح في الدول التي تتعاقب فيها حكومات كثيرة. وتنتهج كل حكومة سياسة مخالفة لما تنتهجه الحكومة الأخرى مما يؤدي إلى حدوث نوع من التخبط والاضطرابات الاقتصادية ويتعثر تنفيذ برامج الخطة العامة بمعدلاتها المستهدفة؛

✓ لا تستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقي الصدمات في محاربتها مع أزمة التضخم والتوقعات المستقبلية، إذ لابد من تضامن السياسة المالية معها في هذه الأمور طالما أن آليات السوق الحر لم يعد من الممكن الاعتماد عليها لدفع الاستثمار الثابت إلى الأعلى وتشجيع قطاع الأعمال. إذ يتطلب تحقيق ذلك استخدام أدوات مؤثرة على جانب الطلب الكلي خاصة في الدول الصناعية المقدمة، ولا شيء خير من السياسة المالية يصلح للقيام بهذا الدور، إذ تستطيع السياسة المالية استيعاب الأرصدة النقدية التي يعجز كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها. وذلك من خلال وسيلة التمويل بالعجز مرنة بحيث تتولى سرعة ضبط عرض وطلب النقود في أسواق المال.

2- نقاط التقاء السياسة النقدية والسياسة المالية

إن ممارسة أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية لوظائفها، يجعلها في عديد المرات تشترك في نقاط رئيسية تتجلى فيما يلي[1]:

✓ **النقطة الأولى** : وتتعلق بالقرض العام، حيث إن عقد القرض العام يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته، ويُعتبر موردا من الموارد المالية في ميزانية الدولة وكل هذه الاعتبارات تُحددها السياسة المالية، أما شكل القرض (أي السندات المتعلقة بحجم هذا القرض) من حيث تاريخ الاستحقاق سواء في الأجل القصير أم الطويل، ومن حيث سعر الفائدة المتعلق بهذه السندات، فالسلطات النقدية هي من لها الصلاحيات اللازمة لتحديد هذه الشروط؛

[1] صالح مفتاح، مرجع شبق ذكره، ص 108.

✓ **النقطة الثانية** : تتعلق بتمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما عن الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابله وحجمه وطريقة سداده فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية.

✓ **النقطة الثالثة** : كلا السياستين النقدية والمالية تبديان أثر على سعر الفائدة، ومن خلال هذا الأثر يمكن التأثير على حركة رؤوس الأموال وبالتالي ميزان المدفوعات؛ بالإضافة إلى أن أثر السياستين النقدية والمالية على الاقتصاد المحلي وميزان المدفوعات يتوقف على حركة رؤوس الأموال، وبالتالي استخدام هذه الأخيرة في تمويل العجز في ميزان المعاملات الجارية للتوصل إلى حالة التوازن الكلي في ميزان المدفوعات[1].

إن تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية يرتبط أساسا بأهداف محددة مسبقا، فالسياسة النقدية تمارس تأثيرها عن طريق أدواتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بسياسة نقدية توسعية تهدف إلى التعزيز من الطلب الكلي عن طريق زيادة حجم النقود، أو بسياسة نقدية انكماشية هدفها الضغط على حجم الطلب الكلي عن طريق الحد من التوسع في عرض النقود، وينطبق الأمر على السياسة المالية كذلك سواء تعلق الأمر بسياسة مالية توسعية تهدف إلى الرفع من مستوى الطلب الكلي عن طريق زيادة النفقات أو تخفيض الضرائب أو إحداث عجز في الموازنة والعكس فيما يتعلق بسياسة مالية انكماشية، وعلى هذا الأساس فإن مسألة التعارض والتداخل بين السياستين تكون واردة جدا، فلا يمكن أن يكون هناك توسع في الإنفاق العام مع التوسع في عرض النقود في آن واحد دون تنسيق فهذا الأمر قد يساهم في خلق موجات تضخمية تضَر بالتوازنات الاقتصادية التي تستدعي التدخل لمعالجة ذلك، وينطبق ذلك على حالة الركود، هذا الأمر يتطلب أن يكون هناك تنسيق بين السياسات خاصة في إعدادها ويستدعي تكاملا اتصاليا بين البنك المركزي والسلطات الحكومية، وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة دون الوقوع في مسألة التعارض وبالتالي عدم الوقوع في الأزمات الاقتصادية.

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص ص 80-81.

3- أوجه الاختلاف بين تأثيرات السياسة المالية والسياسة النقدية

تختلف تأثيرات السياسات الاقتصادية عن بعضها البعض على المؤشرات الاقتصادية للدولة، فتأثير السياسة النقدية قد يختلف من الناحية العملية عن السياسة المالية، وقد يشمل هذا الاختلاف أيضا في عنصر الزمن، فتأثير السياسة المالية قد يكون أبطأ من تأثير السياسة النقدية أو العكس، وعلى هذا الأساس فإن الأهداف الاقتصادية المراد الوصول لها إضافة إلى تطور هيكل الانتاج وتكامل الأسواق المالية وقوة الجهاز البنكي والجبائي تعتبر عوامل تُحدد قوة وسرعة تأثير أي سياسة اقتصادية عن الأخرى، وعليه يمكن إبراز أهم نقاط الاختلاف بين كلا السياستين فيما يلي [1]:

- ✓ إن تأثير السياسة المالية على الدخول ثم الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال التغيرات في السياسة الضريبية الإنفاقية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخول يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير الائتمان وكلفته ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى حجم الانفاق والطلب الكلي؛
- ✓ تتسم السياسة المالية بوجود ما يُعرف بالفارق الزمني لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت طويل بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل. وتعود مرونة السياسة النقدية إلى امكانية اتخاذ التدابير والاجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون تغيرات دستورية ومن التشريعات الحكومي الجديدة على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان بين التشريعات وإجراءات التغير الدستورية عند اتخاذ الاجراءات والوسائل المالية من قبل السطات المالية، وأن المهم في هذا الشأن ليس الفارق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين وإنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية.

ويمكن تمييز هذا الفارق إلى ثلاث أنواع رئيسية كما يلي[2]:

النوع الأول : ويمثل فارق الادراك أي الفترة الواقعة ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي من السلطتين النقدية والمالية بين الادراك والحاجة الفعلية لاتخاذ الإجراءات والتدابير النقدية والمالية للتأثير في النشاط الاقتصادي وهذا

---

[1] شيباني سليمان، **فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر وفرنسا (1980–2015)**، ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016–2017، ص ص 38–39.

[2] فوزية خلوط العربي، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل، جامعة بسكرة، 2003–2004، ص 40.

النوع من التدخل يرتبط بتوافر المعلومات والتنبؤات المستقبلية الدقيقة نسبيا، وهذا يتوقف على مستوى التطور في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا؛

النوع الثاني : عُرِف بالفارق الاداري المتمثل في الفترة المحصورة بين ادراك الحاجة إلى التدخل الحكومي وبين التدخل فعلا؛

النوع الثالث : يُعرَّف بالفارق العملي وهو يُعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إن مسألة الانسجام بين السياسات الاقتصادية تعدّ أمرا ضروريا لتحقيق أهدافها خاصة في المدى الطويل، لهذا لابد من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان الفعالية اللازمة في معالجة التقلبات التي قد تحدث في الدورة الاقتصادية، ولضمان التوجيه الصحيح للسياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق أهدافها المسطرة.

1- مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يُعرف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، على أنه ذلك الانسجام والتكامل بين الإجراءات المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازن والاستقرار بين الأجور والأسعار وقيمة النقود وتلافي حدوث الأزمات وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة[1].

كما يشير مصطلح التنسيق بين السياسيتين إلى التفهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الأدوات المعتمدة لكلا السلطتين المالية والنقدية من أجل تحقيق أهداف تلك السياسات، وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتها المختلفة، فمثلا أن يقوم القائمون على إدارة السياستين بتقديم رؤيتهم حول التكاليف والمخاطر التي تتلازم مع المتطلبات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام، والعمل على الفصل بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية وإرساء مبدأ المساءلة عند تحقق التطور المالي، وتبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية، والقائمين على إدارة الدين حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة[2].

[1] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 599.

[2] ياسر المشعل، **تناسق السياسات المالية و النقدية في إطارها النظري**، www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=35113 ، تاريخ التحميل: 16-04-2017، تاريخ الإطلاع: 16-04-2017.

بمعنى أن التنسيق بين السياستين يتمثل في تلك الإجراءات والتدابير التي تضعها السلطات الحكومية، بالتفاهم مع السلطات النقدية والتي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة، دون الوقوع في التعارض ودون حدوث آثارا مباشرة وغير مباشرة على التوازنات الاقتصادية الكلية.

ويعد التنسيق بين السياستين مسألة مهمة لكثير من العوامل أبرزها [1]:

- ✓ أن تدابير وإجراءات كل سياسة لوحدها، قد ينجر عنه تحقيق أهداف متعارضة كحدوث ضغوط تضخمية دون تحقيق نمو اقتصادي؛
- ✓ تيسير التنفيذ الفعال للقرارات للتوصل إلى الأهداف المحددة للسياسة النقدية والمالية، من خلال تبادل المعلومات وإجراء المشاورات بهدف الحفاظ على نفس الاتجاه المرسوم؛
- ✓ الضغط والتأثير على السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل اعتماد سياسات أكثر استدامة والحفاظ عليها.

2- خصائص التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

من خلال التعاريف السابقة، نجد أن مسألة التنسيق بين السياسيتين تتميز بكثير من الخصائص نبرزها في النقاط التالية[2]:

1- تحقيق الانسجام والتكامل: هذا الأمر يعني أن تقوم السياسة المالية بما تمتلكه من أدوات بمؤازرة السياسة النقدية، بحيث تتعاون السياستان معا لمعالجة أوضاع الأزمة أو صنع الرواج في الاقتصاد، وبالمقابل لا يجوز أن تعارض السياسة المالية إجراءات السياسة النقدية، فيؤدي ذلك لفشل السياسة النقدية ومن ثم حدوث الأزمات؛

2- الإجراءات المالية والنقدية هي مجموعة تدابير التي تتخذها الدولة، في إطار كل سياسة بهدف الوصول إلى الأهداف المحددة. واستنادا لذلك تكون **الإجراءات النقدية** كما يلي[3]:

أ-رفع أو تخفيض سعر الفائدة؛

ب-زيادة حجم التسليف أو تخفيضه؛

ج-رفع أو تخفيض سعر الصرف.

---

[1] Damir Šehović, **General Aspects of Monetary and Fiscal Policy Coordination**, Journal of Central Banking Theory and Practice, 2013, P13.

[2] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 599-600.

[3] نفس المرجع، ص 599.

أما **الإجراءات المالية** فهي :

أ-زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق العام؛

ب-زيادة أو تخفيض حجم الضرائب؛

ج-تقديم الإعانات.

إن الإجراءات الأولى تؤثر على الثانية وبالعكس، لذلك لا داعي للتعارض ويجب التنسيق والتفاعل بين هذه الأدوات بحيث تؤدي من خلال تكاملها لمعالجة حالات الأزمة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

3- تعدّ سياسة الاستقرار الاقتصادي من أهم السياسات التي تتبعها الدول المتقدمة، لأنها تركز على متغيرين هامين وهما الأجور والأسعار، فإذا حصل التوازن بين مستو الأجور والمستوى العام للأسعار، أدى ذلك إلى للاستقرار الاقتصادي، أي الاستقرار بين كافة المتغيرات الاقتصادية؛

4- إن التكامل والانسجام بين السياستين المالية والنقدية، يساهم في تحقيق الأهداف المرسومة ضمن خطط الدولة، فإذا كانت سياسة الدولة تركز على زيادة الأجور وتحسين ظروف العمال والفقراء، فإن السياسة المالية تزيد الإنفاق العام، وتقوم السياسة النقدية بزيادة حجم التسليف، الأمر الذي يؤدي لتحسين مستوى الدخول، أما إذا قامت السياسة المالية بزيادة الإنفاق العام، وقامت السياسة النقدية بالمقابل برفع سعر الفائدة، فإن هذا الإجراء سوف يبطل مفعول السياسة المالية وتنخفض الدخول بدلا من أن ترتفع وتفشل الدولة في تحقيق أهدافها العامة، لذلك يؤدي التكامل والانسجام بين الإجراءات المالية والنقدية لتحقيق أكثر الأهداف التي رسمتها الدولة في خطتها العامة.

المطلب الثالث : شروط وإجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إن مسألة التنسيق بين السياستين، لا يمكن أن تؤدي دورها المطلوب في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ظل التعارض، وقد يصعب هذا الأمر إذا انفردت كل سياسة لوحدها في تحقيق أهدافها دون التنسيق والتفاعل بينهما، فمسألة التنسيق قد تمكّن من الضمان إلى الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المشتركة بأسرع وقت وبأكثر كفاءة ومرونة ممكنة مع عدم الوقوع في الاضطرابات الاقتصادية، وفي هذا المطلب سنتناول الشروط التي تضمن نجاحها والإجراءات المختلفة للتنسيق بين السياستين.

1- شروط التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إن ضمان تحقيق ذلك لابد من توفير الشروط الملائمة لذلك والتي تتمثل[1]:

✓ **كفاءة وقوة السياسة النقدية والمالية**

يتم التنسيق بين السياستين إذا كانت كل واحدة موضوعة ومضبوطة بدقة وبدون غموض، على أساس أن ضعف سياسة ما يصعب عمل السياسة الأخرى، ولا تحقق النتائج المرغوبة، إضافة إلى التنسيق الكفء والتريه يتطلب قوة السياستين وهو شرط أساسي لتحقيق الأهداف المسطرة بما لا يسمح بوجود أي تعارض يؤثر على الاقتصاد ككل سلبا، لأن أي خلاف ينشأ بينهما ينتج عنه عدم اليقين لدى المؤسسات الاقتصادية وتفقد السياسات الاقتصادية الكلية لمصداقيتها؛

✓ **التكامل في وضع وإدارة السياسات**

يستوجب التنسيق أن تكمل كل سياسة الأخرى، عند وضع السياسات المختلفة أو في حال إدارتها وتنفيذها والرقابة على تأثيراتها، وأن تتفق السياستان على رد الفعل المناسب في إطار صياغة واحدة مما يضمن نجاح السياسة الموضوعة، وخاصة في الدول النامية التي أكدت على وجود مثل هذا التنسيق نسبيا، بغرض استقرار الأسعار وإدارة الدين العام وتحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي والحفاظ على مسار النمو، والتخفيض من العجز المالي وغيرها من الجوانب المالية والنقدية الأخرى.

2- إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يُعدّ توفير الشروط اللازمة من أجل وضع التنسيق المحكم بين السياسة النقدية والمالية بالغ الأهمية، خاصة مع تعاظم أهداف السياسات الاقتصادية، وفي هذا السياق يتطلب نجاح التنسيق بين السياستين وفق الشروط السابقة توفير الإجراءات والترتيبات المؤسساتية اللازمة من أجل تنفيذها والسهر عليها، والتي من شأنها تحديد بدقة الأدوار اللازمة لهذه المؤسسات وفق ما تقتضيه الظروف والأهداف المراد تحقيقها، ويمكن أن تتجلى هذه الإجراءات كما يلي[2]:

[1] معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

[2] درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-266.

✓ **استقلال البنك المركزي**

إستقلالية البنك المركزي غالبا ما يدعو على انفصال البنك واستقلاله عن السلطة السياسية (الحكومة)، وذلك بهدف ممارسة عمله كسلطة نقدية مسؤولة عن إعداد و تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق أهداف هذه السياسة. وأول ما يهتم به البنك المركزي هو هدف تخفيض التضخم، و لا يعني استقلالية البنك المركزي عدم وجود تنسيق في عملياته مع السلطة المالية سواء في الأجل القصير أو الطويل، حيث يعتبر عنصر استقلالية البنك المركزي عنصر جد هام لنجاح السياسة النقدية، والتي تعتمد أيضا على تطوير الوسائل المناسبة للتنسيق بين البنك المركزي والسلطة المالية؛

إن استقلالية البنك المركزي المطلوبة ليست استقلالية مطلقة والمهم هنا هو توافر درجة من الاستقلالية تسمح للبنك المركزي باستخدام الآليات التنفيذية استخداما أفضل كما يحافظ على فعالية السياسة النقدية، و الأكثر من ذلك فإن البنك المركزي يحتاج أن يصمم أهدافه الأولية منفردا حيث هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق الأهداف الأولية التي تتلخص في استقرار الأسعار، و إذا كان هناك إطار عمل لا يشتمل على استقلالية البنك المركزي مع وضوح هدف استقرار الأسعار فإن الوضع يصبح أكثر خطورة، لأنه في حالة عدم وجود تنسيق(أي تعارض) بين السياسة النقدية و المالية قد يدفع البنك المركزي تحت ضغوط حكومية لاعتبارات قصيرة الأجل و يكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

✓ **الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي**

يُعدّ الاقتراض من البنك المركزي المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الموازنة، وقد يضر تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي بالاقتصاد الكلي وهناك حتمية لاستقلال البنك المركزي لإيجاد ترتيبات مؤسسية للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي .

ومن المعروف أن بعض الدول تسمح بتحديد سقف الدين العام لا يتجاوزه كل من البنك المركزي والحكومة. وعند تقييم عمليات التنسيق تقوم الدول في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يمتنع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة، كذلك الإقراض غير المباشر مثل شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من السوق الثانوي (من خلال عمليات السوق المفتوح، قبول الأوراق المالية كضمانات لإعادة التمويل للنظام المصرفي)، وهو ما يجعل البنك المركزي يدير حجم أكبر من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية

.

✓ **الحد من العجز (توازن الميزانية)**

في ظل استقلالية البنك المركزي وخاصة في الدول النامية، فإن السلطة المالية لا بد أن تمارس نوعا من الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي. كما أن البنك المركزي لن يهتم بأي إجراءات لتضخيم الربح، لأن تضخيم الربح ليس من أهدافه، ولذلك قد لا يحقق أرباحا، مما يؤدي إلى عدم تحويل أي أرباح لوزارة المالية في هذه الحالة، أكثر من ذلك فإنه قد يحقق خسائر، وفي هذه الحالة فإن الحكومة ملتزمة بتعويض البنك المركزي عن خسائره، حيث أن خسائر البنك المركزي تحدث غالبا بسبب تأدية البنك المركزي لوظائفه ذات الطبيعة المالية.

✓ **لجان التنسيق**

يمكن الوصول إلى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، عن طريق لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية لغرض إدارة الدين، وتتضمن هذه اللجان طبعا أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، ويتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة والسيولة وتطوير السوق، ومناقشة استراتيجية إنجاز الدين العام.

تمارس السياسة النقدية والسياسة المالية تأثيرها على مستوى الاقتصاد الكلي، وتختلف فعالية كل سياسة حسب الظروف الاقتصادية والأهداف المسطرة، إضافة إلى البنية الهيكلية للاقتصاد ككل، ولهذا نجد الجدل القائم حول فعالية كل منهما في توجيه الاقتصاد، فالمدرسة الكلاسيكية أهملت كليا دور السياسة النقدية في ذلك وحجمت دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فيما أعطى الكيتريون دورا أساسيا للنقود رغم ميلهم بشكل كبير في تعظيم دور للسياسة المالية خاصة بعد أزمة الكبير وتفضيلها على كل السياسات الأخرى في تنشيط الطلب الكلي في المدى القصير أو الطويل، فيما ترى المدرسة النقدوية عكس ذلك وأعطوا الأولوية للسياسة النقدية على السياسة المالية خاصة بعد أن توالت الأزمات.

وختاما، فإن هذا الجدل جعل الكثير من الأصوات تتجه نحو عدم تفضيل أي سياسة على الأخرى، وتوجهت كل الجهود الاقتصادية في العصر الحديث نحو تعزيز التكامل والتنسيق بين السياستين، من أجل ضمان تحقيق الأهداف المشتركة دون الوقوع في التعارض، ولهذا فإنّ التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأنّ لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي، وتهدفان إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وضمان استقرار نمو الناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

المطلب الرابع : دمج السياسات النقدية والمالية

كانت أدوات السياسة الاقتصادية تحت سيطرة الحكومات الوطنية، وبالتالي كان يُنظر إلى التحليلات التقليدية على استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية كل على حدا دون التنسيق فيما بين هاته السياسات، وهذا ما كان يؤدي إلى تعارض الكثير من الأهداف، وذلك بسبب نقل عدم استقلالية البنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية للبنوك المركزية، ومع ظهور التكامل الاقتصادي وتشكيل الاتحادات النقدية (مثل الاتحاد النقدي الأوروبي والتي تشكلت عبر معاهدة الاستقرار و النمو) و المحاولات التي تبذل لتشكيل النقابات المالية، كان هناك تغير هيكلي كبير في طريقة السياسات المالية النقدية، حيث لجأت الكثير من السلطات النقدية والمالية إلى تبني المزيج من السياسات النقدية والمالية المثلى لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي في إطار التنسيق المتبادل بين السلطتين الحكومية والنقدية، ويهدف هذا الإجراء إلى تقليل التعارض في تحقيق الأهداف إلى أقصى حد ممكن.

1- مزيج السياسات النقدية والمالية

في الأدبيات الاقتصادية يُفهم مزيج السياسات على أنه ذلك مزيج من السياسة المالية والنقدية، وقد أكد (Kuttner 2002) أن تحليل السياسات النقدية والمالية يعتمد على التفاعلات الاستراتيجية القائمة على أهداف وتفضيلات مختلفة للسلطات المستقلة المسؤولة عن تسيير السياسات النقدية والمالية، وقد أكد الاقتصاديان (Sargent and Wallace 1981) في نظرية الحساب النقدي غير المرغوب فيه (SomeUnpleasant Monetarist Arithmet) استنادا إلى فكرة أنه في وقت حدوث هيمنة المالية العامة، فإنه السلطات النقدية لن تكون قادرة على إبقاء التضخم تحت السيطرة بغض النظر عن استراتيجية استخدامها، كما أظهر (Kuttner 2002) أن الأخذ في الاعتبار التفاعلات المرتبطة بالقيود المفروضة على الميزانية الدورية، ويَعتقد أن شكل تمويل العجز في الميزانية يمكن أن يكون مسألة نقدية أو سندات أو مزيج من الاثنين معا، وكان يعتقد أن إصدار السندات لا يؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار وهذا ليس صحيحا، لأنه في ذلك الوقت لمراعاة التوقعات العقلانية يبدو أن قضية السندات قد يكون لها أيضا نتائج تضخمية، وبالتالي فإن الاستنتاج أن السياسة المالية تُقيِد البنك المركزي باتخاذ القرارات مما يجعل من الصعب تحقيق الاستقرار في مستوى العام الأسعار[1].

[1] Joanna Stawska, **The impact of the monetary – fiscal policy mix on investments of euro area countries in the context of the financial crisis**, Science and Studies of Accounting and Finance: Problems and Perspectives, Scientific Journal, no: 1 vol: 8, Akademija, Kaunas district, Lithuania, 2012, 228.

وعليه فإنه من الصعب تحقيق أهداف وتفضيلات البنك المركزي والسلطات المالية المختلفة من أجل استقرار الاقتصاد على المدى القصير، وفي هذا الإطار تُحدد السلطات النقدية والمالية سياساتها وتفضيلاتها التي تعكس تطلعاتها، ويُعتبر التوفيق بين إجراءات كلا السياستين هو الخيار الصحيح لكلا السلطات، حيث يؤدي تضارب السياسات إلى زيادة في سعر الفائدة وعجز الميزانية، ويؤدي تنسيق السياسات إلى القضاء على كل مصادر الصراع بين البنك المركزي والسلطات الحكومية، ويؤدي إلى تقليل تكاليف الناتجة عن عشوائية السياسات إلى أدنى حد، كما يؤدي استقرار الأسعار إلى تقليل انتقادات الحكومة المتعلقة بعمل البنك المركزي، ويساهم تنسيق السياسة النقدية والسياسة المالية في زيادة استقرار النظام المالي ككل.

2- أهمية التكامل بين السياسات النقدية والمالية

إن هناك تكاملا هاما وقويا بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والانفاق وتغيراتهما من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها عن طريق تمويل فائض أو عجز الموازنة ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية، مما يقضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا، وعليه فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية، إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدى تلك البنوك للأفراد والمشروعات، الأمر الذي يُولِد تأثيرا في الحجم الكلي للإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي في حجم الاستثمار ومن ثم في حجم الطلب الكلي، وعلى هذا الأساس جاء تأثير السياسة النقدية بشكل غير مباشر وانتقل عبر سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والانتاج والدخل من خلال الانفاق الحكومي والسياسة الضريبية، إذا أن الانفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل والانتاج، فعند زيادة الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخول وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة في الانتاج، ويمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخول، إذا تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخول المرتفعة وإعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع، على شكل إعانات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الانتاج[1].

[1] من البار أحمد، **أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986–2014)–دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 110.

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمرا ضروريا ومُلِحا لتفادي التعارض مع بعضهما بصورة تضعفهما وفي الوقت نفسه تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويُشدِد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالسياسة المالية تنادي بزيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، عندما يكون الاقتصاد يعمل في ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل، في هذه اللحظة لابد أن تعمل السياسة النقدية بالاتجاه نفسه بحيث تضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية، الأمر الذي يتطلب أن تعمل النقدية من جانبها على تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يضمن معه رفع حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الوطني، ولعلاج التضخم تنادي السياسة المالية بتخفيض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في المجتمع والقضاء على التضخم، ففي هذه الحالة لابد أن تعمل السياسة النقدية على عدم تخفيض سعر الفائدة من خلال عمليات سوق المفتوحة حتى لا يؤدي ذلك إلى حجم الاستثمار ليرتفع معه الطلب الكلي[1].

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 96.

خلاصة الفصل الأول

شكّلت السياسة النقدية والمالية عبر تدرجها التاريخي دورا مهما في الاستقرار الاقتصادي، كما أنهما شكلا مجالا واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين في البحث على آليات تحيينها حسب التطورات الاقتصادية التي يشدها الاقتصاد العالمي خاصة في فترات الأزمات، ومما لاشك فيه أن أهم المفاهيم الخاصة بكلتا السياستين لم يتغيرا إلى يومنا هذا.

فالسياسة النقدية تتلخص في قدرة البنوك المركزية على تفعيل النشاط الاقتصادي، من خلال التحكم في عرض النقود، سواء تعلق الأمر بسلوك توسعي أو انكماشي، كما أن تحقيق أهداف السياسة النقدية عادة ما تتفق عليه جميع السياسات الاقتصادية، وهي تحقيق الاستقرار النقدي والتقليل من معدلات التضخم، وجعله في المستوى المطلوب، وهناك الكثير من الاقتصاديين من يرون وجوب التوسع في تحقيق الأهداف الأخرى وجعلها أولوية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، إضافة إلى ذلك فتحقيق هذه الأهداف مرتبط بمدى فعالية أدوات البنك المركزي في ذلك، حيث تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات تقليدية تتمثل في الأدوات الكمية والنوعية وأخرى مساعدة وهي أدوت كلاسيكية متعارف عليها وظهرت قديما، إضافة إلى أدوات غير تقليدية استعملت حديثا بشكل موسع خاصة بعد الأزمة الأخيرة.

أما السياسة المالية، فتتلخص أساسا في قدرة الحكومات على التأثير في النشاط الاقتصادي، عن طريق التوسع في استخدام أدواتها المختلفة من الإنفاق العام والضرائب أو العكس، والمتابع لثنايا هذا الفصل يجد أن تحقيق أهداف السياسة المالية عادة ما تتجسد في تحقيق أهداف السياسة النقدية نفسها، وتشترك إلى حد كبير خاصة في العصر الحديث، وقد تتعارض في كثير من الأحيان، هذا الأمر جعل من الضروري إعداد السياسات النقدية والمالية وفق تنسيق منسجم لضمان الكفاءة والفعالية المناسبة في تحقيق الأهداف على المدى القصير والبعيد، وهذا الأمر لا يمكن أن يحدث إلى بتوفير الشروط المناسبة لها وتحديد الإجراءات الكفيلة.

وبناءا على ما تناولناه في هذا الفصل سنحاول في الفصل التالي إلقاء الضوء على أحد أهداف السياسة النقدية والسياسة المالية، من خلال التطرق أهم المقاربات النظرية للبطالة وسوق العمل.

الفصـــــــــل الثـــــــــاني

تمهيد

تُعتبر مشكلة البطالة أحد أهم المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الدول على اختلاف مستويات تطور أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهذه الظاهرة أضحت مشكلة كبيرة في الوقت الراهن وأصبحت محل تظافر جهود كل الدول في محاربتها من خلال أدواتها المتاحة، كما أصبحت محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين منذ بداية القرن العشرين، ويعود هذا الاهتمام إلى توالي الأزمات الاقتصادية التي خلّفت ملايين العاطلين عن العمل، وعلى هذا الأساس فإن معالجة البطالة أضحت ضرورة ملحة لدى الاقتصاديين حيث أصبحت أحد الأهداف الاقتصادية الكلية التي ينبغي على واضعو السياسات الاقتصادية معالجتها في المدى القصير والطويل.

وعلى ضوء ذلك اختلفت النظريات الاقتصادية في تحديد مسببات هذه المشكلة، فالنظريات الكلاسيكية لم تتطرق إلى مشكلة البطالة بشكل فعال، ولهذا كانت من بين أسباب تفاقم معدلاتها خلال أزمة الكساد الكبير سنة 1929 قصورها في تقديم تحليل دقيق لذلك، بينما ساهمت النظرية الكينزية في إعطاء دفع قوي لمفاهيم وحلول للخروج من هذه الأزمة، وتعدَّدت بعد ذلك النظريات الاقتصادية في تحليل هذه الظاهرة على غرار النظرية النقدية والنظريات الحديثة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول أن نتطرق إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالبطالة وسوق العمل وفق ثلاث مباحث رئيسية والتي تتمثل:

- ❖ المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول البطالة؛
- ❖ المبحث الثاني: لمحة نظرية حول سوق العمل؛
- ❖ المبحث الثالث: تحليل البطالة في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول البطالة

تحتلّ البطالة أهمية كبيرة في كثير من البحوث الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الباحثين والمفكرين وكذا الهيئات الدولية، لما لها من تأثيرات على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على الدول، إضافة إلى امتداد تأثيرها النفسي على الفرد والمجتمع حيث أضحت ظاهرة عامة ومعضلة حقيقية وعلى هذا الأساس فرضت على الدول تخصيص ميزانيات مخصصة للقضاء على هذه الظاهرة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز أهم المفاهيم حول هذه الظاهرة من خلال التطرق إلى أهم الجوانب الأساسية المتعلقة بها لإعطاء فكرة شاملة ومقاربة عميقة حول موضوع البطالة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة

نحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة حسب ما أفرزته أهم المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية في هذا الشأن.

تتمثل البطالة وفقا للمفهوم الرسمي الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين فيه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة[1].

كما تُعرَّف البطالة بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه، ووفق هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين، الأول يتمثل في عدم استخدام الكامل للقوة العاملة، ويتمثل في حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية[2]، أما البعد الثاني فيتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين[3].

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015، ص 12.

[2] البطالة السافرة تعني وجود افراد قادرين على العمل بالرغم من رغبتهم في ذلك عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون فرصا للعمل، أما البطالة الجزئية تعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب فيه.

[3] السيد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص ص 42-43.

كما يُعرِفه المكتب الدولي للعمل البطالة على أنها تشمل جميع الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 16 و 56 سنة والذين هم عاطلون عن العمل وتتوفر فيهم الشروط التالية[1]:

✓ **عاطل عن العمل** : بمعنى عاطل عن العمل إذا لم يعمل خلال الأسبوع السابق ولكنه بذل بعض الجهد للعثور على عمل (على سبيل المثال بالذهاب إلى مقابلة عمل)؛

✓ **خارج القوه العاملة** : ويُعتبر الشخص خارج القوة العاملة إذا لم يعمل في الأسبوع الماضي و لم يبحث عن عمل في الأسابيع الأربعة الماضية، وبعبارة أخرى فإن الناس الذين لا يعملون أو العاطلين (بمعنى البحث عن العمل ولكن لا وجود للقدرة على العثور عليه) تُعتبر "خارج القوة العاملة" ومثال على ذلك : الطلاُّب المتفرغون للدراسة، وربات البيوت، والمتقاعدون ، والأشخاص غير القادرين على العمل بسبب الإعاقة؛

✓ **أن يكون متاح للعمل** : بمعنى الأشخاص القادرون على العمل في حالة توفر ذلك دون وجود عارض يمنع ذلك.

كما يَعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الفرد البطًال كل فرد عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط التالية :

✓ أن يكون في السن الذي يسمح له بالعمل (16-60) سنة؛

✓ أن يكون بدون عمل خلال فترة المسح الإحصائي، أي عدم ممارسة أي نشاط خلال مدة التحقيق؛

✓ أن يكون في حالة بحث جاد عن عمل، أي القيام بإجراءات مستمرة وجادة خلال الفترة من أجل البحث عن وظيفة؛

✓ أن يكون متاحا وعلى أتم الاستعداد للعمل، بمعنى عدم وجود أي عارض يمنعه من ممارسة العمل.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن جل التعاريف لم تختلف في جوهرها في تحديد مفهوم البطالة، حيث اتفقت في مجملها على أنها كل فرد عاطل عن العمل تتوفر فيه القدرة والرغبة على ممارسة العمل، وفي حالة بحث جاد ومستمر في إيجاد منصب شغل، وفي ظل قبول الأجور السائدة مع توفر الاستعداد الكامل لممارسة ذلك خلال فترة زمنية معينة.

[1] Robert Frank et autres, **Principles of Macroeconomics**, 6 éme edition, McGraw-Hill Education, USA, 2015, P162.

المطلب الثاني : قيـــــــاس البطـــالة

تُعتبر البطالة أحد المؤشرات الهامة في قياس النشاط الاقتصادي، وعاملا أساسيا في تقييم جودة السياسات المتعلقة بالتشغيل، ولهذا تسعى الدول المتقدمة والنامية في حساب معدل البطالة بشكل دوري ومستمر شهريا أو فصليا أو سنويا حسب كل دولة، ويهدف هذا القياس إلى معرفة حجم العطالة داخل سوق العمل، فارتفاع معدلات البطالة يعني أن فرص العمل غير متاحة، كما أنه ترجمة على أن الاقتصاد يسجل طاقات عاطلة وجب استغلالها، وعلى هذا الأساس فإن معدل البطالة يعد مؤشرا هاما من أجل رسم البرامج الاقتصادية التي من شأنها أن تعالج هذه المشكلة، وعادة ما يتم قياس البطالة حسابيا بإتباع أسلوب العينات وعدم اتباع أسلوب المسح الاحصائي الشامل بسبب تكلفته المرتفعة وقصوره في الحصول على النتائج في أقرب وقت ممكن.

1- المقياس العملي للبطالة

يُعتبر عدد العاطلين مؤشر غير دقيق في قياس البطالة ومدى انتشارها ولهذا يتم اللجوء إلى حساب معدل البطالة الذي يعتبر مؤشرا حقيقيا للقياس حيث يقيس هذا المعدل نسبة العاطلين عن العمل على القوة العاملة، وعادة ما تتفق الكثير من الدول في حساب معدل البطالة والذي يأخذ غالبا العلاقة الرياضية التالية [1]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2\text{-}1)$$

وتتكون القوة العاملة من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، ومن يتوفر فيهم سن العمل سواء كانوا في حالة عمل أو بطالة أي أن[2]:

$$\text{القوة العاملة} = \text{العاطلون عن العمل} + \text{العاملون} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2\text{-}2)$$

ويُقصد بالعاملين كل الأفراد الذين يشتغلون في وظيفة مدفوعة الأجر بدوام كامل أو جزئي. وأما العاطلون عن العمل هم كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه وهم متاحون للعمل، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة، ومن خلال المعادلة السابقة نجد أنه كلما كان المعدل صغيرا كلما كان درجة امتصاص سوق العمل للعاطلين كبيرا أي أن سوق العمل يقترب من العمالة الكاملة، وكلما كان المعدل كبيرا كلما كان هناك اختلال في سوق العمل لينعكس مباشرة على امتصاص طلبات العمل المتزايدة.

[1] Jérôme Gautié, **Le chômage**, 2éme édition, éditions La Découverte, Paris, 2015, P19.
[2] David Laibson et autres, **Macroeconomics**, Global Editions, Pearson Education, USA, 2016, P231.

وتجدر الإشارة إلى وجود عدة طرق لقياس معدل البطالة بين الدول ، وهي تعود إلى عدة عوامل منها: التغيرات في حدود سن العمل وفي تحديد القوى العاملة (نجد مثلا في بعض الدول يتحدد سن القوى العاملة بين 16-65 سنة في حين بعض الدول الأخرى بين 16- 60 سنة"، وكذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع بعض الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس وخريجي الجامعات والمعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين، و يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العمل، ويُعتبر أيضا من أهم مقاييس أداء سوق العمل[1].

ويُعتبر اللجوء إلى التعدادات السكانية والممسوحات العائلية أهم المصادر في حساب معدل البطالة، حيث تعمل العيِّنة أو السجلات الادارية المتوفرة لمكاتب العمل في قياس معدل البطالة باعتبارهما مؤشران عن التعداد السكاني، فهذا الأخير قد يتميز بطول فترة إجراءه وقد يفوق الخمس سنين إضافة الى التكلفة التي يمكن أن تنتج عنه في حالة القيام بالتعداد الشامل لعدد السكان، أما الممسوحات العائلية قد لا تسمح بقياس تأثير التقلبات التي قد تظهر في سوق العمل بسبب طبيعتها الدورية وينطبق الأمر كذلك على السجلات الادارية لطالبي العمل، حيث لا تسمح بالقياس السليم بسبب عدم قيام طالبي العمل بالتسجيل لدى هذه المكاتب بشكل دوري رغم توفر شروط العمل لديهم مما قد يؤدي إلى تضخيم عدد العاملين أو العاطلين عن العمل، إلا أن هذه الطريقة تُمكِّن من إعطاء تقييم قريب من الحقيقة حول العاطلين عن العمل.

2- المقياس النظري للبطالة

وفقا لهذا المقياس، فإن تحقق العمالة الكاملة في المجتمع يكون عندما يتساوى الناتج الفعلي مع الناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يكون المجتمع يعاني من بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل أو الأمثل لقوة العمل أو عدم الاستخدام الأمثل لها.[2]

[1] دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012-2013، ص 147.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 19.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألاَّ تَقِّل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين، ويُطلق عليها الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتُعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وبالتالي فإنه يمكن تحديد معدل البطالة وفق هذا المقياس كما يلي[1]:

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

$$PGDP = LF \times MPS \quad \text{..... (2-3)}$$

حيث أن :

PGDP: الناتج المحتمل، و LF : قوة العمل، و MPS : الإنتاجية المتوسطة المحتملة

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% مثلا تكون: قوة العمل المحتسبة = 0.95 (من قوة العمل الكلية).

ومن ثم فإن الناتج المحتمل (PGDP) هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلا كاملا وأمثلا حيث يصبح:

$$PGDP = 0.95LF \times MPS \quad \text{..... (2-4)}$$

ومن جهة أخرى لدينا :

الناتج الفعلي = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة الفعلية

$$AGDP = 0.95LF \times MPA \quad \text{..... (2-5)}$$

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا أو أمثلا وتعطى بالعلاقة التالية :

فجوة الناتج (PG) = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي

$$PG = PGDP - AGDP \quad \text{..... (2-6)}$$

ومنه تصبح صيغة فجوة الناتج بشكلها النهائي من خلال المعادلتين (5) و (6) كما يلي :

$$PG = 0.95LF\ (MPS - MPA) \quad \text{..... (2-7)}$$

ويمكن تحويل فجوة الناتج المُقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مُقاسة بوحدات عمل وذلك من خلال قسمة المعادلة (4) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة (MPS) نجد:

$$\frac{0.95LF\ (MPS - MPA)}{MPS} = \frac{PG}{MPS} = GAPU$$

[1] السيد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

لتصبح معادلة فجوة البطالة كما يلي:

$$GAPU = 0.95\ (1 - \frac{MPA}{MPS}) \quad \text{..... (2-8)}$$

من جهة أخرى لدينا :

معدل البطالة = $\frac{CTR}{PA} \times 100$ وبالتعويض قيمة فجوة الناتج نجد :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{0.95\ (1 - \frac{MPA}{MPS})}{0.95LF} \quad \text{..... (2-9)}$$

ومنه تصبح معادلة البطالة بشكلها الأخير كمايلي:

$$\text{معدل البطالة} = (1 - \frac{MPA}{MPS}) \quad \text{..... (2-10)}$$

المعادلة (5) تمثل معدل البطالة وفقا للمقياس العلمي، وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت سافرة أو جزئية أو مقنعة أو غيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة[1].

المطلب الثالث : أنواع البطالة

تتعدد وتختلف أنواع البطالة من ظرف لأخر وحسب العوامل التي تؤدي إلى ظهورها، كما تختلف أيضا مسميات أنواع البطالة حسب المدارس الاقتصادية المختلفة التي تحلل هذه الظاهرة، كما أن تصنيفاتها تختلف حسب الكثير من الخصائص كالجنس والعمر والتوزيع الجغرافي وبشكل عام تُصنف البطالة إلى الأنواع التالية:

1- التقسيم التقليدي

يُقسِّم الاقتصاديون البطالة في عدة أنواع رئيسية تِبعا لتطورها كما يلي:

1-1 البطالة الاحتكاكية

يتميز هذا النوع من البطالة بأنه قصير الأمد، ويكون لفترات زمنية محدودة، وهو يحدث نتيجة للطبيعة الديناميكية والحركية للاقتصاد والأفراد أو العاملين الذين يضطرون إلى تغيير أماكن عملهم أو مهنهم أو مناطق سكناهم ويحتاجون إلى فترة للبحث عن وايجاد عمل جديد بديل، وهناك أيضا حالة بعض الأفراد الطموحين الذين يتركون عملهم بحثا عن فرص عمل أفضل، أو تهيئة أنفسهم لمهن أكثر جاذبية وذات مردود أعلى

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، مرجع سبق ذكره، ص ص 21- 22.

مستقبلا، وبذلك فإنهم يضطرون للتعطل بعض الوقت لحين إيجاد البديل المناسب، وأحيانا لإعادة تأهيل أنفسهم نحو التوجيهات الجديدة، وهناك أيضا حالة الداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي المدارس والمعاهد والجامعات، وهؤلاء يحتاجون إلى بعض الوقت للتعرف على فرص العمل في السوق والالتحاق بالعمل المناسب[1].

ويُعتبر نقص المعلومات الكافية عاملا في ارتفاع البطالة الاحتكاكية حيث تلعب المعلومات دورا في التقاء العرض على العمل بالطلب عليه، أي أن توفير المعلومات حول سوق العمل تمثل نقطة التقاء بين طالبي الوظائف بعارضيها، أي أن وفرة المعلومات تساهم بشكل كبير في معرفة العاطلين عن العمل في ايجاد الوظائف الشاغرة دون العناء على البحث عليها، وتعتبر البطالة الاحتكاكية قصيرة الأجل وتقتصر في الفترات التي يتعطل فيها الأفراد في ايجاد عمل وعادة لا تتجاوز نسبتها 4% في كل الأحوال، كما أن هناك اعتقاد سائد بأن البطالة الاحتكاكية لا يمكن القضاء عليها بل أنها تمثل بطالة مرغوب فيها باعتبارها كابحة للتضخم.

2-1 البطالة الهيكلية

تُعرِّف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب عدم التناسب بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة والمهارات التي يمتلكها الباحثون عن العمل، أي بسبب عدم التوافق الجغرافي بين الوظائف والباحثين عن العمل[2]، كما تُعرِّف على أنها البطالة الناتجة عن زيادة الأيدي العاملة غير المدربة وغير الماهرة والتي تعطلت بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، والتي تجعل من هذه الأيدي العاملة لا تمتلك الامكانات والمؤهلات التي مناسبة للمجتمع وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة[3]، وقد يحدث عدم التكافؤ هذا بين ما هو معروض من الأيدي العاملة وما هو مطلوب منها لأن الطلب على نوع معين من الأيدي العاملة يرتفع في حين ينخفض الطلب على نوع آخر، ولا يتكيف المعروض منها مع الوضع بالسرعة الكافية[4]، ففي الوقت الذي يكون فيه فائضا في الطلب على العمل في المهن

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل الى علم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2011، ص 284.

[2] Campbell R. McConnell et autres, **Contemporary labor economics**, 11édition, McGraw-Hill Education, USA, 2016, P592.

[3] سامر عبد الهادي وآخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص190.

[4] عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص143.

والقطاعات الاقتصادية التي تواجه ازدهارا اقتصاديا، يكون هناك فائض عرض عمل في أسواق القطاعات الاقتصادية التي تواجه كسادا[1].

ومن بين الأمثلة على ذلك هو انتقال الاقتصاد من الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة، لذلك تنتج البطالة الهيكلية بسبب التغير الجذري والهيكلي لنمط الاقتصاد حيث يصعب على العمال المؤهلين في الزراعة أن يستطيع العمل في قطاع الصناعة الذي يعتمد على الآلات بشكل كبير، إضافة إلى ذلك الانتقال من استعمال العمال إلى استخدام التكنولوجيا فمثلا أدت التكنولوجيا في المجال الزراعي والصناعي إلى تقليص حجم العمال في الشركات والمزارع، وعليه تنشأ البطالة الهيكلية بعدة عوامل أهمها:

✓ **التغير في هيكل الطلب**

إن زيادة الدخول الحقيقية للأفراد مع زيادة مستوى الناتج يؤدي عادة إلى زيادة في هيكل الطلب الكلي، حيث يؤدي الزيادة في الطلب على السلع الكمالية والتقليدية بنسب متفاوتة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار بعضها عن الآخر، مما تنعكس على نسب انفاق الدخل بين السلع الكمالية والتقليدية، وبالتالي قد يؤدي إلى نقص في الطلب على السلع التقليدية وانخفاض أسعارها، مما يساهم ذلك في حدوث تغير في هيكل الطلب مما يصاحبه تغير نمط الانتاج و يتسبب في نشوء بطالة هيكلية؛

✓ **التقدم التكنولوجي والفني**

إن استعمال التكنولوجيات الجديدة والحديثة ساهمت بشكل كبير في اختفاء بعض الفنون التقليدية واندثار الكثير من المعدات والآلات الانتاجية القديمة مما أدى إلى الاستغناء على الكثير من الوظائف في كثير من القطاعات؛

✓ **الاندماج الاقتصادي**

أدت موجة الاندماجات بين الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية إلى نشوء بطالة هيكلية خاصة في الدول الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي؛

✓ **عدم التوافق في سوق العمل**

الاختلال بين العارضين والطالبين على العمل الناتج عن العوامل الديمغرافية كالتفاوت بين الجنسين إضافة الى بعض العوامل المتعلقة بالنزوح نحو المدن .....الخ.

[1] بول أ. ساموبلسون، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 597.

1-3 البطالة الدورية

وهي البطالة التي تنشأ بفعل الدورات الاقتصادية التي يمر بها النشاط الاقتصادي، ففي فترات الركود الاقتصادي التي ينخفض فيها الطلب الكلي تقوم المؤسسات بالاستغناء عن جزء من القوة العاملة فيها، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد، إلاَّ أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا ويدخل الاقتصاد مرحلة الانتعاش[1]، فعندما يقل الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل[2]، ترتفع البطالة عن مستوي العمالة الكاملة، وعندما يكون الناتج المحلي الإجمالي فوق الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، تنخفض البطالة إلى ما دون مستوي العمالة الكاملة، وتسمى البطالة في هذه الحالة بالبطالة الدورية لأنها تتغير مع انحسار وتدفق دورة الأعمال[3].

وقد ينشأ هذا الاختلال لأن الاقتصاد قد تحول إلى كساد، وتحتاج الشركات الآن إلى قوه عاملة أصغر حجما لتلبية الطلب المتناقص للمستهلكين، ويقوم أرباب العمل بتسريح العديد من العمال، مما يولد بطالة دورية بسب الفائض في المعروض من العمال إضافة الى عدم وضوح السوق، لأن الأجور مرنة ولا يمكنها أن تتكيف نحو الانخفاض ولا علاقة لوصفات السياسة المتعلقة بالبطالة الدورية بمساعدة العمال في العثور على وظائف أو بمهارات العاملين في مجالات معينة، وللحد من هذا النوع من البطالة يتعين على الحكومة أن تُحفِّز الطلب الكلي عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية وأن تعيد توازن السوق عند الأجور المتفق عليها[4].

2- تقسيمات أخرى للبطالة

هناك تقسيمات أخرى للبطالة بالإضافة التي التقسيم التقليدي ويمكن اجمال التصنيفات الأخرى للبطالة كما يلي:

1-2 البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية

تُعرَّف البطالة الإجبارية على أنها الحالة التي يكون فيه الأشخاص قادرين عن العمل ويبحثون بشكل جاد عنه وبالأجور السائدة لكنهم لا يجدون عمل، أي أن تعطل الأشخاص في ايجاد العمل هو تعطل اجباري وليس طوعي اختياري، وعادة ما نجد هذا النوع من البطالة في الأشخاص الذين دخلوا حديثا لسوق العمل للبحث

---

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2014، ص ص 223-224.

[2] الناتج المحلي الاجمالي المحتمل هو الناتج المحلي الذي يكون فيه الاقتصاد يعمل بكامل طاقته الكلية أي تكون جميع الموارد وعناصر الانتاج مشغلة تشغيلا كاملا.

[3] Christopher. Ragan, Richard Lipsey; **Economics**, 13 édition, Pearson éducation, Toronto, 2011, P481.

[4] George J. Borjas, **Labor Economics**, 6 édition, McGraw-Hill Education, USA, 2010, P507.

عن الوظائف، إضافة الى تسريح العمال الذي يحالون على البطالة إجباريا، وتدخل كل من البطالة الهيكلية والدورية والسافرة ضمن هذا النوع، أما البطالة الاختيارية فهي الحالة التي يكون فيها الأفراد قادرين عن العمل لكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة رغم توفر المناصب العمل الشاغرة، أي أن تعطل الأفراد يكون بمحض إراداتهم ودون إجبار، ويمكن أن ينطبق هذا النوع مثلا على المتسولين أو على الأفراد الذين كانوا يعملون بأجور عالية ولا يريدون ممارسة أعمال أخرى بأجور أقل أو الأفراد الذين يفضلون وقت الفراغ أو يبحثون عن عمل يوفر لهم دخل أعلى وظروف أحسن، وتندرج البطالة الاحتكاكية ضمن هذا النوع من البطالة.

2-2 البطالة المقنعة والبطالة السافرة

تُعرَّف هذه البطالة على أنها فائض العمالة بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وهذا الفائض لا يقوم بالإنتاج ومع ذلك فإنه يحصل على أجر، بحيث إذا سحب هذا الفائض العمالي من أماكن العمل الموجود فيه، لن يتأثر حجم الإنتاج بهذا الانخفاض، وتظهر البطالة المقنعة بوضوح في الدول النامية، خاصة في الإنتاج الزراعي، وشركات القطاع الحكومي، حيث تتكدس المكاتب الحكومية بعمالة تزيد عن حاجة العمل بكثير وفي بعض الأحيان تكون عند عمل الفرد دون مستواه التعليمي، كما هو الحال لكثير من خريجي الجامعات الدين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة في انتظار عمل أفضل[1].

أما البطالة السافرة فهي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من القوة المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية أو دورية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني[2].

[1] أحمد الأشقر ،**الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر ، عمان ، 2007 ، ص 302.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد226 ، الكويت، 1997، ص 29.

3-2 البطالة الموسمية

تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة[1]، وعادة ما ترتبط هذا النوع من البطالة بالتغيرات في الطقس، والأنماط السياحية، أو غيرها من العوامل الموسمية[2]، أي أن البطالة الموسمية مرتبطة بكثافة النشاط الاقتصادية المؤقتة كالنشاط الزراعي الذي ينتعش في أوقات الحصاد والبذر، اضافة الى بعض الأنشطة السياحية التي ترتبط مواسمها في فصل الصيف حيث تزداد الطلب على العمالة في هذه الفترات وبمجرد انقضائها يحال أصحابها على البطالة.

المطلب الرابع: الأثار الكلية الناتجة عن مشكلة البطالة

يؤدي ارتفاع معدل البطالة في المجتمع إلى ظهور الكثير من الآثار السلبية التي تنعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأفراد، مما قد تؤدي إلى تحملهم الكثير من الأعباء التي تثقل كاهنهم، ويُمكن أن نُبرز هذه الآثار كما يلي:

1- الآثار الاقتصادية

يُمكن حصر هذه الآثار كما يلي:

- ✓ انخفاض مستوى الناتج والدخل الوطني، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل الوطني، ويزداد الأثر سوءا في الاقتصاديات النامية والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية[3]؛
- ✓ قد يؤدي ارتفاع معدل البطالة إلى زيادة معدلات التضخم، فتوجه السياسات الاقتصادية إلى فتح مناصب العمل في القطاعات الحكومية، ويؤدي بمرور الوقت إلى عزوف العاطلين إلى التوجه للعمل في المناصب ذات البعد الإنتاجي التي تتطلب جهد أكبر، وهذا قد يفرض على الحكومة اللجوء إلى استيراد العمالة الأجنبية أو استيراد السلع والخدمات من الخارج بأثمان كبيرة لتغطية الطلب الكلي مما يؤثر مباشرة على أسعارها؛

---

[1] عهود جبار عبيرة، **البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014، ص216

[2] Robert E. Hall, Marc Lieberman, **Macroeconomics: Principles and Applications**, 6th Edition, South-Western education, USA, 2013, P153.

[3] أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد إيمان عطية ناصف .مرجع سبق ذكره ، ص 274.

✓ هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم، فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله[1]؛

✓ تؤدي البطالة إلى قصور مهارات الخريج الذي أعد فعلا لمزاولة عمل ما، فالمهارات تقل شيئا فشيئا نتيجة لعدم الاستعمال، وتؤدي البطالة إلى مزيد من ارتفاع العاطلين عن العمل بسبب الركود الاقتصادي المصاحب لها وترك البعض للعمل، وفي ظل البطالة يقبل بعض الخريجين خاصة الجامعيين العمل في بعض الحرف التي تتطلب مستويات تعليمية عالية وهذه تسبب ازدياد البطالة لدى فئة غير المتعلمين[2].

2- الآثار الاجتماعية والنفسية

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، تنعكس البطالة أيضا على الجانب الاجتماعي والنفسي كما يلي:

✓ تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية، كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم إن لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الشعور بحالة من البؤس والعجز[3]؛

✓ ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال[4].

---

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية**، الدار الجامعية، .الإسكندرية، . 2004، ص 221.

[2] محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة –أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة وتحديات الاصلاح الاقتصادي**، دار منشأه المعارف، الاسكندرية، 2003، ص 72.

[3] هاشمي بريقل، **البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الانسانية**، العدد الثالث، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 2014، ص 150.

[4] نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 249.

✓ طول مدة البطالة تؤدي إلى تفاقم تعاطي المخدرات والمسكرات والتدخين، كما يؤدي إلى حدوث حالات الانتحار وتفشي الطلاق داخل الأسرة، مما يساهم في تفتيت البنيان الاجتماعي ويرفع من الكلفة الاقتصادية لعلاج هذه الآفات.

3- الآثار السياسية والأمنية

تتجلى هذه الآثار كما يلي:

✓ إن استمرار طول مدة البطالة يمكن أن يؤدي إلى تمرد الأفراد العاطلين عن العمل، مما يشكل خطر على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، فالبطالة تولد ضعفا في الشخصية لدى الأفراد مما يسهل استقطابها للقيام بحالات اجرامية من شأنها أن تؤثر على وضعية البلد الأمنية؛

✓ إن الشعور السائد لدى الفئة العاطلة عن العمل، وهي عادة ما تكون بالأغلب من فئة الشباب يعانون من الحرمان والانعزال، وأنهم فئة أو شريحة مهمشة ولا يوجد شعور بالمسؤولية من قبل الجهاز التنفيذي أو التشريعي اتجاههم لذا يلجؤون غالبا إلى مقاطعة أي عملية ديمقراطية، مثل الانتخابات[1]، وهذا يؤدي إلى عدم الشعور بالمواطنة وعدم الانتماء إلى الوطن وعدم الامتثال للقواعد السلوكية المنظمة للمجتمع.

[1] عهود جبار عبيرة، **البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014، ص 225.

المبحث الثاني: لمحة نظرية حول سوق العمل

إن دراسة البطالة والتشغيل في النظرية الاقتصادية الكلية، يتطلب دراسة أهم العوامل التي بإمكانها أن تحدد هذه المعدلات والسياسات الكفيلة التي من شأنها التقليل من مشكلة البطالة، وبناءًا على ذلك فإن تحديد هذه العوامل يفرض دراسة معمقة لسوق العمل، والذي يعتبر المكان الذي يلتقي فيه طالبو العمل مع العارضين له. ومن خلال هذا المبحث، سنقوم بدراسة نظرية حول أهم المفاهيم الخاصة بسوق العمل، بداية من عنصر العمل ثم سوق العمل، لنبرز بعد ذلك بعض المقاربات النظرية حول الطلب وعرض العمل باعتبارهما المكونين الرئيسين لسوق العمل، أما ختاما فسيتم إلقاء الضوء على مسألة التوازن في هذا السوق.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول سوق العمل

يُعتبر عنصر العمل أحد العناصر الرئيسية للإنتاج وترتبط من خلاله أي عملية إنتاجية في المؤسسات، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بعرض الوظائف المطلوبة التي يرونها ضرورية من أجل الإنتاج، في حين يقوم طالبو الوظائف بعرض وظائفهم لدى هذه المؤسسات من أجل المساهمة في العجلة الإنتاجية عند مستوى الأجر المقبول، ومن خلال ذلك يتم احتواء هذه العملية (طلب وعرض) وفق سوق عمل محدد تتفاعل فيه هذه القوى.

1- مفهوم العمل

تعددت الأفكار الاقتصادية في تناولها لموضوع العمل والهدف منه، فقد كان ينظر إلى مصدر الثروة هو الذهب والفضة لدى التجاريين، ويرى أنصار المذهب الطبيعي أن منبع القيمة الوحيد هو الأرض، لكن آدم سميث أحدث ثورة على ما روج له الاقتصاديون قبله، حيث اعتبر أن ثروة الأمم ناتجة عن العمل، ولقد برهن على أن نمو الثروة يصبح ممكنا فقط على أساس تعميق تقسيم العمل، وارتبط مفهوم العمل بالمنفعة الذي تتولد عنه، وهي نظرة تبناها معظم الاقتصاديين الليبراليين مثل : كولسون ، حيث أعلن على أن العمل هو الذي يقوم به الانسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات، ويرى هنري برغسون أن العمل الإنساني يتركز على خلق المنفعة، وقد أوغلت الليبرالية في هذا الاتجاه، حيث أصبحت الانتاجية هي المعيار الوحيد لكل مجتمع، وأصبح تقسيم العمل أمرا مستقرا أدى إلى التمييز بين العمل اليدوي والعمل الذهني، وأصبحت ملكية

وسائل الانتاج خاصة، نتج عن ظهور الاتجاه الاشتراكي الذي استبعد أن يكون العمل سلعة خاضعة لقوانين السوق، بل أعتبره نشاطا إنسانيا ساميا مهمته الأساسية خلق المنافع الاقتصادية[1].

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نقترح تعريف شامل للعمل على أنه ذلك المجهود الجسدي والفكري الذي يبذله الانسان والذي من شأنه أن يساهم في تحقيق المنفعة و تنميتها.

1-1 الأنظمة المختلفة للعمل

يُعتبر العمل عنصرا أساسيا في أوجه النشاط الاقتصادي، ولهذا فهو مقيد بقواعد شتى كالانضباط والاتقان حيث يخضع إلى كثير من الأنظمة التي تقيده في إطار محدد، ويمكن إبراز أهم هذه الأنظمة كما يلي[2]:

✓ **نظام الرق**

وهو النظام الذي يملك فيه شخص شخصا آخر ويستخدمه كما يشاء، ويكون العمل هنا خاضعا بصفة مطلقة لأوامر الغير، وقد كان الرق منتشرا في الماضي وهناك نوعين من الرق والمتمثل في الرق قصد إنتاج الخيرات والرق المتعلق بالخدمات المترلية، فالرق قصد الانتاج هو الذي يتم فيه استخدام المملوك في الزراعة والصناعة كما كان ذلك في اليونان وروما القديمتين وأمريكا بعد استعمارها من طرف الأوربيين، وانتهى نظام الرق بالحرب الأهلية الأمريكية (1865)، أما الرق المترلي فهو منتشر في جميع أنحاء العالم وتم انقراضه تدريجيا وربما لازالت هنالك حتى اليوم مناطق يوجد فيها بصفة غير شرعية، حيث أن اليوم منعت جميع البلدان نظام الرق[3]؛

✓ **نظام العمل المضطر أو العبودية** : ظهر في أوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الامبراطورية الرومانية، ويتميز هذا النظام بوجود أسياد يهيمنون على رجال لهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ ويسمون بالعبيد ويخضعون لنظام العبودية أو نظام العمل المضطر؛

✓ **العمل والأجرة**: وهو العمل الذي أصبح اليوم شاملا، حيث أن العامل حر في شخصه، لكنه عوض أن يدفع قسطا من ثمار جهده ويعمل مدة بالمجان للسيد، فهو يتقاضى أجرة نقدية ويدفع جميع ثمار عمله لصاحب

---

[1] العايب عبد الرحمان، ناصر دادي عدون، **البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي –حالة الجزائر–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 14-15.

[2] داود خيرة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة يحي فارس،المدية، الجزائر، 2009-2010، ص 60.

[3] أحمد هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**.الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 56.

الورشة أو المقاولة أو المصنع، ويكون هذا العامل حرا في مغادرة المكان الذي يعمل به عكس ما كان عليه نظام العمل المضطر أو العبودية، ويقوم هذا العامل بالأجرة بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل وطبيعة عمولته؛

✓ **أنواع أخرى:** هناك مثلا: نظام الخمس الذي هو أداء عمل واستمداد خمس ثماره، وهناك العمل الذي يقوم فيه العامل بمهمة معينة ويتقاضى مكافئة على انجاز العمل المشروط مهما كان الوقت الذي تطلّبته المهمة، وهناك العمل الذي يكافئ نسبة لعدد الأشياء التي قام بإنجازها مهما كانت مدة الانجاز.

2- سوق العمل

إن محاولة فهم البطالة والتشغيل في الفكر الاقتصادي ينطلق أساسا من تحديد قوى العرض والطلب عليها، ومن هذا المنطلق فإن حصر سوق العمل يمثل الركيزة الأساسية لكلاهما لضبط معدلات البطالة وضبط الأجور ومستويات التوظيف.

2-1 تعريف سوق العمل

يُعرف سوق العمل على أنه السوق الذي يلجأ فيه الأفراد الباحثين عن العمل لإيجاد الوظائف المناسبة والمعروضة من طرف الشركات والتي من خلالها يتم تحديد الأجور الناتجة عن تلاقي قوى الطلب والعرض[1]، كما يُعرَّف على أنه الآلية التي تتفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل والتي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف[2].

كما يُعرف على أنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وصاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري، وبعد حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الاطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء هذا الإطار مكان معين أو أجهزة الكترونية كالأنترنت أو الهاتف أو الفاكس[3].

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نقترح **تعريف شامل** لسوق العمل على أنه مكان لتلاقي وتفاعل قوى العرض وقوى الطلب على العمل، أي التفاعل بين الطالبين على العمل والذين يمثلون القوى العاملة التي تبحث عن عمل، وعارضي العمل والذين يمثلون المؤسسات والشركات التي تبحث عن عمال من أجل القيام

[1] Karl E. Case et autres, **Principles of Economics**, 10éme édition, Pearson educations, USA, 2012, P49.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002. ص15.

[3] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 21.

بالوظائف الانتاجية والخدمية، ويتم من خلال هذا التفاعل يتم ضبط مستويات الأجور والتوظيف التي اتفق عليها المستخدمين (عارضو العمل) والأفراد الذين يبحثون عن الوظائف (طالبو العمل)، ومن خلال ما سبق يمكن أن نميز مجموعة من خصائص لسوق العمل يمكن إبرازها في العناصر التالية[1]:

- ✓ غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل وهذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود السوق مقابل الأعمال المتشابهة؛
- ✓ سهولة التمييز بين خدمات العمل حتى ولو تشابهت سواءًا لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين، أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة؛
- ✓ تأثر عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة)؛
- ✓ تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:

– عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، حينها يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة؛

– تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

- ✓ سوق العمل كأي سوق آخر يتكون من جانبين جانب الطلب و جانب العرض .

2-2 مؤشرات سوق العمل

يمكن تعريف مؤشرات سوق العمل على أنها الأدوات التي تستعمل من أجل رصد التغيرات التي تطرأ على الحالة الظرفية لسوق العمل، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأخرى نوعية، وفي الغالب يتم قياس سوق العمل وفق ثلاث مؤشرات رئيسية والتي تتمثل في ما يلي:

[1] المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016، ص ص 18-19.

1- معدل النشاط

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي، وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفرادا لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل. لهذا يتم اللجوء إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل، ويعكس درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش بالإضافة إلى معتقدات المجتمع[1]، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{عدد السكان النشيطين}}{\text{عدد السكان الاجمالي}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2\text{-}11)$$

ومن خلال المعادلة أعلاه، يتضح أن معدل النشاط يرتبط بعلاقة طردية مع عدد السكان النشيطين وبعلاقة عكسية مع عدد السكان الإجمالي، أي كلما زاد عدد السكان النشيطين بمعدل أقل من زيادة عدد السكان يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل النشاط في سوق العمل والعكس، كما يبين هذا المعدل قوة سوق العمل في امتصاص العاطلين عن العمل وهذا ما ينعكس على حالة الاقتصاد سواء في حالة الانتعاش أو الركود.

2- معدل التشغيل

ويمثل هذا المعدل في القيمة المئوية لعدد السكان المشتغلين على الفئة النشيطة التي هي في سن العمل[2]، ويمكن توضيح هذا المعدل وفق العلاقة الرياضية التالية :

$$\text{معدل العمالة} = \frac{\text{عدد السكان المشتغلين}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2\text{-}12)$$

ويتضح من المعادلة، أنه كلما كان عدد السكان المشتغلين في ارتفاع ينعكس ذلك مباشرة على معدل العمالة بالإيجاب، ولهذا فإن هذا المعدل يوضح كفاءة الاقتصاد في الاستغلال الأمثل لليد العاملة، ويرتبط هذا المعدل أيضا بمعدل البطالة ويمكن توضيح هذا العلاقة كما يلي:

$$\text{معدل العمالة} = 1 - \text{معدل البطالة} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2\text{-}13)$$

[1] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص 181.

[2] Gregory Mankiw, **Macroeconomics**, 9éme édition, Worth Publishers, USA, 2016, P39.

المطلب الثاني: الطلب على العمل

يُعد الطلب على العمل أحد الجوانب الرئيسية التي ينبغي دراستها لإعطاء تفسيرات حول أداء سوق العمل، ومن خلال هذا المطلب سنحاول أن نلقي الضوء على أهم المفاهيم الأساسية حول الطلب في سوق العمل ومعرفة أهم العوامل المحددة له، إضافة إلى توضيح قانون ومنحنى الطلب على العمل والمتغيرات المرتبطة بمعادلته.

1- مفهوم الطلب على العمل

يُعرف الطلب على العمل على أنه عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين، ويعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الانتاجية التي تتحدد مكونها وفق لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة[1].

إن الطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، ويعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال، والطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة ومكان معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعليه فإن صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل، والطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل (Demand Derived)، و صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته[2].

إن الغرض الأساسي من تحليل الطلب على العمل هو معرفة العاطلين الذين يطلبون الوظائف، إضافة إلى معرفة عدد أرباب ووحدات العمل التي من شأنها دمج العاطلين عن العمل في العملية الإنتاجية وفق الأجور التي تراها مناسبة[3]، وعلى هذا الأساس فإن الطلب على العمل يرتبط بكثير من العوامل الحقيقية كالأجور السائدة والمهارات والكفاءات وتكلفة عوامل الإنتاج.

---

[1] مدحت طاقة، حسين عجلان حسن، **إقتصاديات العمل**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 49.

[2] مدحت القريشي، مرجه سبق ذكره، ص 31.

[3] Thomas Hyclak et autres, **Fundamentals of Labor Economics,** 2eme edition, South-Western education, USA, 2013, P17.

2- قانون الطلب على العمل

يرتبط التغير في الطلب على العمل بالأجر الحقيقي السائد في سوق العمل، حيث أن العلاقة بين الطلب عليه والأجر الحقيقي هي علاقة عكسية، فبافتراض ثبات عوامل الإنتاج فإنه كلما زادت الأجور الحقيقية كلما انخفضت طلب الشركات على العاملين والعكس صحيح.

فبالإضافة إلى ارتباط الطلب على العمل بالأجر الحقيقي من جهة، فإنه يرتبط أيضا بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة أخرى (Marginal product of labor)، وتعرف هذه الأخيرة على أنها الزيادة التي يمكن أن تحدث في كمية الإنتاج الناتجة عن زيادة وحدة واحدة من العمل[1].

ويتعين الإشارة إلى أن منحنى الطلب على العمل بالنسبة للمنشأة الانتاجية يمثل قيمة الناتج الحدي للعمل، تحت فرضيتي المنافسة التامة وثبات كمية خدمات عوامل الإنتاج الأخرى، وتتناقص قيمة الناتج الحدي للعمل وذلك لأنه مع تزايد عدد العاملين يزداد الناتج الحدي للعمل ولكن بمعدل متناقص وذلك بسبب قانون تناقص العوائد الحدية (The Law of diminishing marginal returns)[2].

يُرمز لدالة الطلب على العمل بالرمز (Ld) ويمثل هذا المنحنى على العلاقة العكسية بين الطلب على العمل و الأجر الحقيقي التي يرمز ب (W/P) ولتمثيل هذه الدالة يجب أن تكون القيمة الحدية للعمل مساوية للأجر الحقيقي في ظل المنافسة التامة وثبات عوامل الإنتاج، ويمكن إيجاد دالة الطلب على العمل وفق المعادلة التالية[3]:

$$MPLd=W/P \quad \text{..... (2-14)}$$

حيث أن :

MPLd: يمثل القيمة الحدية للعمل

W/P: يمثل الأجر الحقيقي وهو عبارة عن حاصل قسمة الأجر الإسمي W على المستوى العام للأسعار P

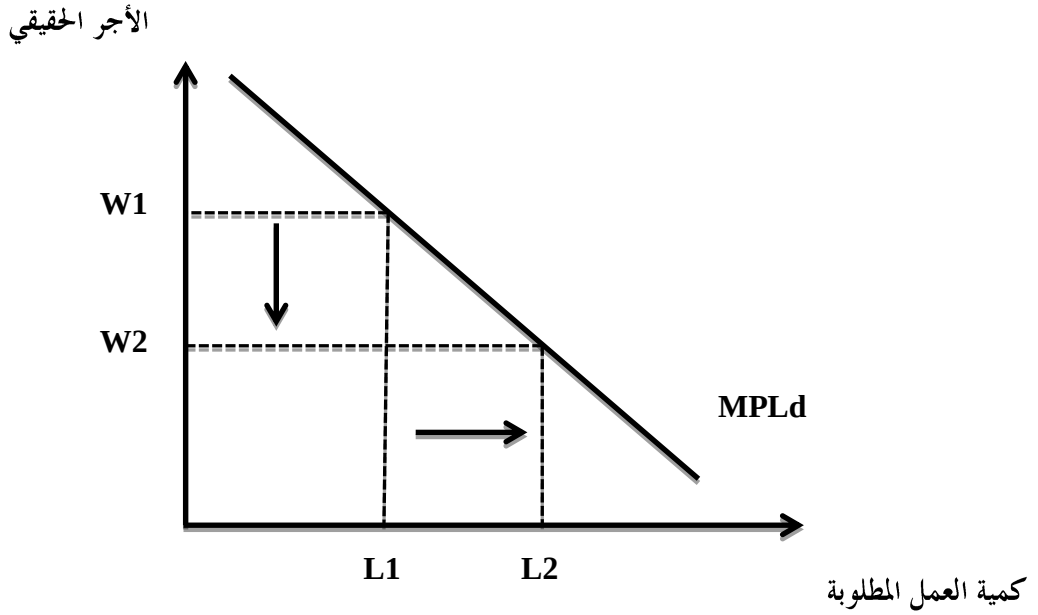
ويمكن توضيح العلاقة بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي (نحصل عليه بقسمة الأجر الاسمي على مستوى الأسعار) من خلال الشكل رقم (2-1) كما يلي:

[1] Mark Taylor, Gregory Mankiw, **Economics**, 3eme Edition, Cengage Learning education, USA, 2014, P356.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[3] Goodwin Neva et autres, **Principles of economics in context**, Routledge education, USA, 2015, P220.

شكل رقم (2-1): العلاقة بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي



Source: Patrick Welch, Gerry Welsh, **Economics : Theory and Practice**, 9éme édition, Wiley éducation, USA, 2010, P437.

ومن خلال المنحنى السابق يتضح العلاقة العكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي في هذا الشكل على كافة المنحنى، فعندما يكون الأجر الحقيقي يساوي W1 كانت كمية العمل المطلوبة عند المستوى L1، وعند انخفاض الأجر الحقيقي إلى W2 ارتفعت كمية العمل المطلوبة إلى المستوى L2، أي أن انخفاض الأجر الحقيقي كان له انعكاس إيجابي على انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج، مما ساهم في ارتفاع الطلب على اليد العاملة.

3- العوامل المحددة لتغير في الطلب العمل

بما أن الطلب على العمل يمثل جانب تحديد الاحتياجات الفعلية من الأيدي العاملة في الحاضر والمستقبل، والذي غالبًا ما يُقدَّر على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة والتطورات المتوقعة، لذلك يتأثر هو أيضا بزيادة ونقصان حجم السكان، فالنمو المستمر للسكان يزيد من الطلب على السلع والخدمات لإشباع الحاجات التي تزداد بزيادة السكان، كما أن لِدرجة التطور والتخلف الأثر المباشر على معدلات الطلب على العمل، فالطلب على العمل يكون محدودا في المجتمعات المتخلفة وله قابلية للنمو والتوسع في البلدان السائرة في طريق النمو،

ويتفاوت هذا التأثير في المجتمعات المتطورة باختلاف درجة الاستثمار والتشغيل في كل منها، كما تؤثر معدلات النمو الاقتصادي في تحديد الطلب على الأيدي العاملة وإيجاد فرص عمل جديدة[1].

وعلى ضوء ذلك تخضع آلية الطلب على العمل إلى عدة عوامل يمكن من شأنها أن تساهم في التغير في ذلك ويمكن إبراز هذه العوامل كما يلي[2]:

✓ **سعر إنتاج الشركة**

كلما ارتفع سعر إنتاج الشركة زادت الزيادة في طلب الشركة على اليد العاملة، ويؤثر سعر عوامل الإنتاج على الطلب على اليد العاملة من خلال تأثيرها على قيمة الناتج الهامشي للعمالة، حيث أن ارتفاع سعر إنتاج الشركة يزيد من قيمه الناتج الهامشي لليد العاملة، ويؤدي التغير في سعر ناتج الشركة إلى تحول في منحنى الطلب على العمل، فإذا ارتفع سعر إنتاج الشركة فإن الطلب على العمل يرتفع مما يؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليمين؛ وعلى سبيل المثال، إذا ارتفع سعر الخبز إلى 3 دولارات، فإن قيمة المنتج الهامشي للعامل الرابع ستزيد من 8 دولارات للساعة الواحدة إلى 12 دولار للساعة أي بمعدل أجور 10 دولارات للساعة مما يؤدي إلى توظيف أربع عمال بدلا من ثلاث عمال.

✓ **أسعار عوامل الإنتاج الأخرى**

إذا انخفض سعر استخدام رأس المال بالنسبة إلى معدل الأجور، فإن الشركة تستبدل رأس المال بالعمالة وتزيد من كمية رأس المال التي تستخدمها، وعادة ما ينخفض الطلب على اليد العاملة عندما ينخفض سعر استخدام رأس المال، على سبيل المثال إذا انخفض سعر آلة صنع الخبز قد يقرر رب العمل إلى تثبيت آلة صنع الخبز وتسريح عامل، ولكن الطلب على العمالة يمكن أن يزداد إذا أدى انخفاض سعر رأس المال إلى زيادة كبيرة بما فيه الكفاية في حجم الإنتاج.

✓ **التطور التكنولوجي**

تقلل التكنولوجيات الجديدة من الطلب على بعض أنواع العمالة وتزيد من الطلب على أنواع أخرى، فعلى سبيل المثال إذا أصبحت آلة صنع الخبز الجديدة متاحة، فقد يقوم أرباب العمل باقتناء هذه الآلات وبالمقابل يتم تسريح معظم القوة العاملة التي تقوم بصنع الخبز، وهذا يعني انخفاض في الطلب على عمال المخابز، وبالمقابل الشركات التي تقوم بتصنيع الآلات لصنع الخبز توظف المزيد من العمالة، لذلك هناك زيادة

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] Michael Parkin, **Economics**, 10éme édition, Pearson éducations, USA, 2012, P421.

في الطلب على هذا النوع من العمل، وحدثت حادثه مماثلة خلال التسعينات عندما أدى إدخال المبادلات الهاتفية الإلكترونية إلى انخفاض الطلب على مشغلي الهاتف وزيادة الطلب على المبرمجين الحاسوبيين ومهندسي الإلكترونيات.

المطلب الثالث: عرض العمل

إن تحديد مسألة التوازن في سوق العمل على المستوى الكلي، يتطلب دراسة عرض العمل وهو أحد جانبي السوق المكمل لجانب الطلب على العمل، ومن خلال هذا المطلب سنحاول بإسهاب إلقاء الضوء على عرض العمل، وذلك من خلال التعرض إلى أهم المفاهيم المرتبطة به وتحديد العوامل والآليات التي تساهم في تحديده وتغيره مع الزمن، مع إبراز قوانين عرض العمل والمنحنيات المفَسِّرة له.

1- مفهوم عرض العمل

يُقصد بعرض العمل (Labor of Supply)، عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل، خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذي تقع أعمارهم ما بين (15 – 65 سنة)، ويسمى بالسكان النشطين (Population Active) أو القوة البشرية بعد استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات التي تعوق القيام به، وكذلك الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد على 65 سنة ولا يقومون بأي نشاط اقتصادي ويسمى هذا القسم بالسكان غير الفعال (Population Non Active)[1]، كما يعبر عرض العمل على عدد الوحدات (رجل/ساعة) من العمل التي تعرض عند مستوى الأجر السائد في فترة زمنية محددة، أي بمعنى يمكن تغيير عرض العمل ودون أن يتغير عدد العمال[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن **تقديم تعريف عرض العمل** على أنه مجموع الساعات التي يمكن أن يقدمها العاملون من جهد من أجل العملية الإنتاجية لقاء أجر متوافق عليه خلال فترة زمنية معينة.

وقد جرى تصنيف عرض العمل وفقا لما جاءت به توصيات هيئة الأمم المتحدة وفق العناصر التالية:

✓ **أصحاب العمل:** وهم الأفراد الذين يديرون نشاطاً اقتصاديا معيناً لحسابهم الخاص ويشغلون آخرين تحت أمرهم وإدارتهم؛

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 294.

✓ **العاملون لحسابهم** : وهم العمال الذين يديرون نشاطاً اقتصاديا لحسابهم الخاص دون أن يقوموا بتأجير آخرين؛

✓ **الأجراء** : وهم الأشخاص الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية العامة أو الخاصة ويحصلون لقاء عملهم على أجر؛

✓ **العمال العائليون** : وهم الأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت إدارة أحد أفراد الأسرة بمقابل أو بدون مقابل.

وفي جانب العرض من سوق العمل التنافسي وبافتراض أنه لا يوجد اتحاد عمالي من أجل البحث الجماعي عن العمل، وأن العمال يتنافسون بشكل فردي على الوظائف المتاحة، مما يشير إلى أن أرباب العمل كمجموعة يجب أن يدفعوا أجورا أعلى للحصول على المزيد من العمال، وذلك لأنهم يجب عليهم تقديم العطاءات للعمال بعيدا عن الصناعات والمهن الأخرى التي تتيح لهم فرص عمل بديلة دون قيود، وعلى سبيل المثال فإن الكثير من العمال قد يعملون في صناعات أخرى في نفس المنطقة، أو قد يعملون في مهنهم الحالية في مدن أو ولايات مختلفة، أو قد يعملون في مهن أخرى بسبب ارتفاع الأجور في هذه المناطق[1].

وعلى هذا الأساس يجب على الشركات التي ترغب في توظيف هؤلاء العمال أن تدفع معدلات أجور أعلى لجذبهم بعيدا عن فرص العمل البديلة المتاحة لهم، وعليهم أيضا أن يدفعوا أجورا أعلى لحث الأشخاص الذين ليسوا حاليا في قوة العمل أو الذين ربما يقومون بأنشطة منزلية للبحث عن عمل، وباختصار على افتراض أن الأجور ثابتة في أسواق العمل الأخرى، فإن ارتفاع الأجور في سوق العمل بنسب معينة يجذب المزيد من العمال لتقديم خدماتهم للسوق وهي حقيقة تؤكدها منحنيات عرض العمل الصاعدة.

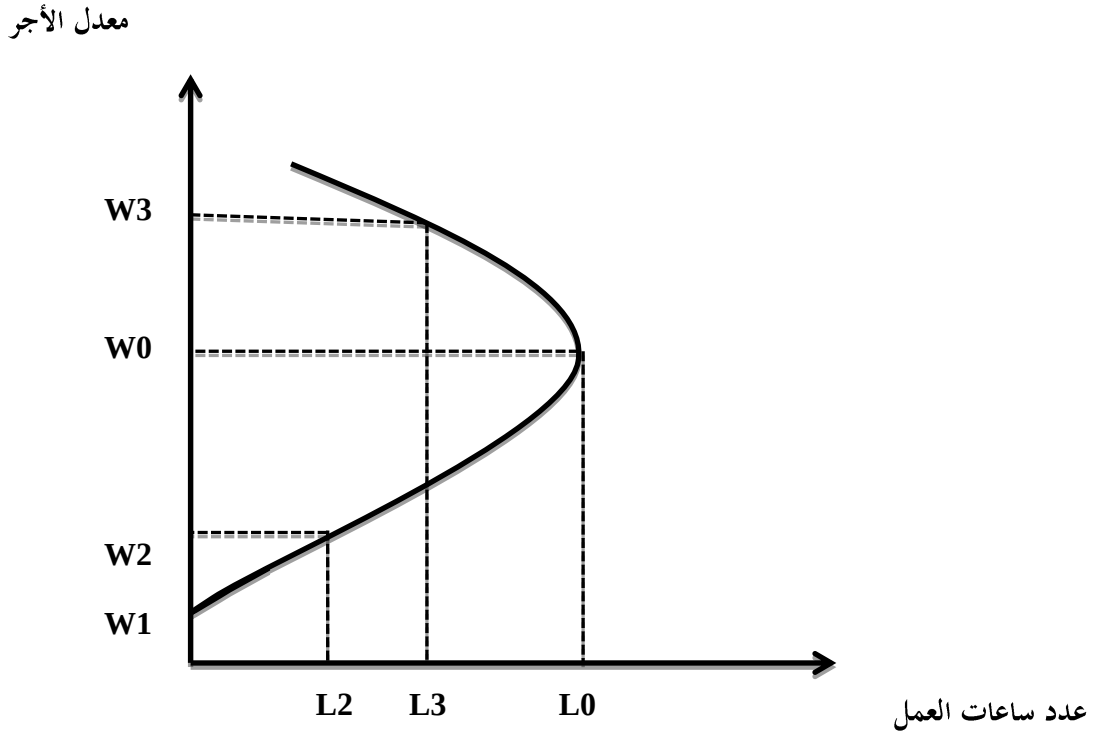
2- قانون ومنحنى عرض العمل

ينص قانون عرض العمل على أن الكميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع زيادة مستوى الأجر ولكن إلى حد معين من الأجر، ففي الحالات الاستثنائية وبعد حد معين من الأجر فإن أي زيادة في الأجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب في تقديمها، أي أن العلاقة في الحالات الاعتيادية طردية بين الأجر وكمية العرض، أما في الحالة الاستثنائية فإن العلاقة تصبح عكسية بين الأجر وبين كمية العرض من

[1] Stanley Brue et autres, **Economics : principles, problems, and policies**, 17éme edition, McGraw-Hill educations, USA, 2008, P508.

العمل، وذلك لأن العامل بعد مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة على العمل[1]، ويمكن توضيح العلاقة بين ساعات العمل ومعدل الأجر بشكل كلي وفق جميع الحالات في الشكل التالي رقم (2-2):

شكل رقم (2-2) : العلاقة بين ساعات العمل ومعدل الأجر



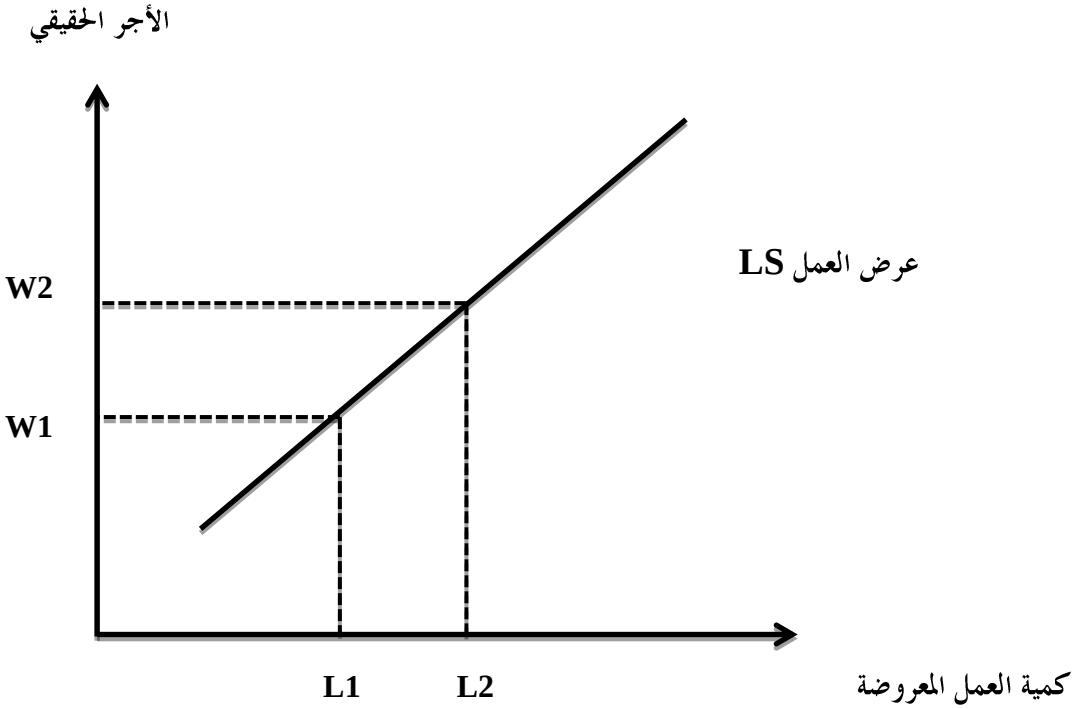
Source: Ronald Ehrenberg, Robert Smith, **Modern labor economics : theory and public policy**, 2éme édition, Pearson educations, USA, 2012, P175.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن المنحنى يتكون من جزئين، حيث نلاحظ أن الجزء الأول يمثل العلاقة الطردية بين ساعات العمل ومعدل الأجر وهو ما يتجسد في الميل الموجب للمنحنى (منحنى تصاعدي)، ويعني ذلك أنه كلما كانت معدل الأجور مرتفعة كلما كان ساعات العمل المعروضة كبيرة حيث أن انتقال ساعات العمل المعروضة من L2 إلى L3 يرافقه انتقال معدل الأجر من W2 إلى W3 وتمثل الحالة الاعتيادية في عرض العمل، أما في الحالة الاستثنائية فتكون العلاقة عكسية وهو ما يمثله المنحنى التنازلي ذو الميل السالب وتمثل هذه الحالة أن جزءا من العاطلين لا يرغبون في زيادة عدد ساعات العمل المعروضة بسبب تدني الأجر.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

ويمكن أن نستخلص إن جميع المدارس الاقتصادية التي تفسر عرض العمل ترى أن العلاقة بين كمية العمل المعروضة ومعدل الأجر الحقيقي هي علاقة طردية في الحالات العادية ويمكن تمثيل هذه المنحنى لتوضيح العلاقة بشكل دقيق في الشكل التالي رقم (2-3) :

شكل رقم (2-3): العلاقة بين عرض العمل والأجر الحقيقي



Source: David colander, **Economics**, 5éme édition, McGraw-Hill educations, USA, 2004, P355.

ومن خلال الشكل السابق، يتضح أن كمية العمل المعروضة ترتفع بارتفاع الأجر الحقيقي، ولهذا فإن العلاقة بين الأجر الحقيقي وكمية الأفراد الذي يعرضون أنفسهم من أجل العمل هي علاقة طردية في الحالة الاعتيادية.

3- العوامل المؤثرة على عرض العمل

يتأثر عرض العمل بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية نوجزها كما يلي[1]:

- ✓ **حجم السكان:** يؤثر حجم السكان على عرض العمل، إذ كلما يزداد معدل نمو السكان يزداد معه عدد الأشخاص القادرين عل العمل والعكس صحيح؛
- ✓ **ساعات العمل:** حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل؛
- ✓ **نسبة السكان في سن العمل:** المشتغلون والباحثون عن العمل إلى مجموع السكان ويتأثر هذا المعدل بالسن والعادات والتقاليد، فكلما زادت هذه النسبة ازداد عرض العمل والعكس صحيح أيضا؛
- ✓ **حرية اختيار العمل:** والتي ترتبط بظروف وطبيعة العمل، كفاءة العمل والعوامل المؤثرة فيه، التعليم والإعداد المهني، تقسيم العمل، ظروف المعيشة؛
- ✓ **التغير في مكونات القوى العاملة:** إن ازدياد معدل مشاركة القوى العاملة في معظم البلدان المتقدمة ساهم بشكل كبير في تغير عرض العمل، وأبرز مثال على ذلك زيادة عدد النساء في القوة العاملة في العقود الأخيرة، وعليه هناك عدد أكبر بكثير من النساء في القوه العاملة اليوم عما كان عليه الحال في السنوات السابقة، وقد اتسع نطاق الإمداد بالعمال في العديد من المهن نتيجة لذلك، ومع تزايد إمدادات العمال يتحول منحنى عرض العمل إلى اليمين[2]؛
- ✓ **الهجرة** : يؤثر انتقال العاملين على توفر الأيدي العاملة كما يؤثر في نوع الخبرات الموجودة ومدى تخصصها في أعمال معينة.

المطلب الرابع: التوازن في سوق العمل

بعد دراسة الطلب وعرض العمل، يتم الانتقال إلى دراسة التوازن بين جانبي سوق العمل والذي يتم فيه تفاعل والتقاء قوى الطلب وعرض العمل ، حيث يمثل التوازن في سوق العمل المرحلة الأخيرة والذي يتم من خلاله تحديد الأجر التوازني ومستوى عدد العمال التي توافق وتنسجم بين جانبي العرض والطلب.

ويُعرف التوازن في سوق العمل على أنه يمثل عدد الساعات التي يرغب العمال في عرضها وبيعها في السوق والتي تتساوى مع عدد ساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو استخدامها[3]. وبافتراض أن

---

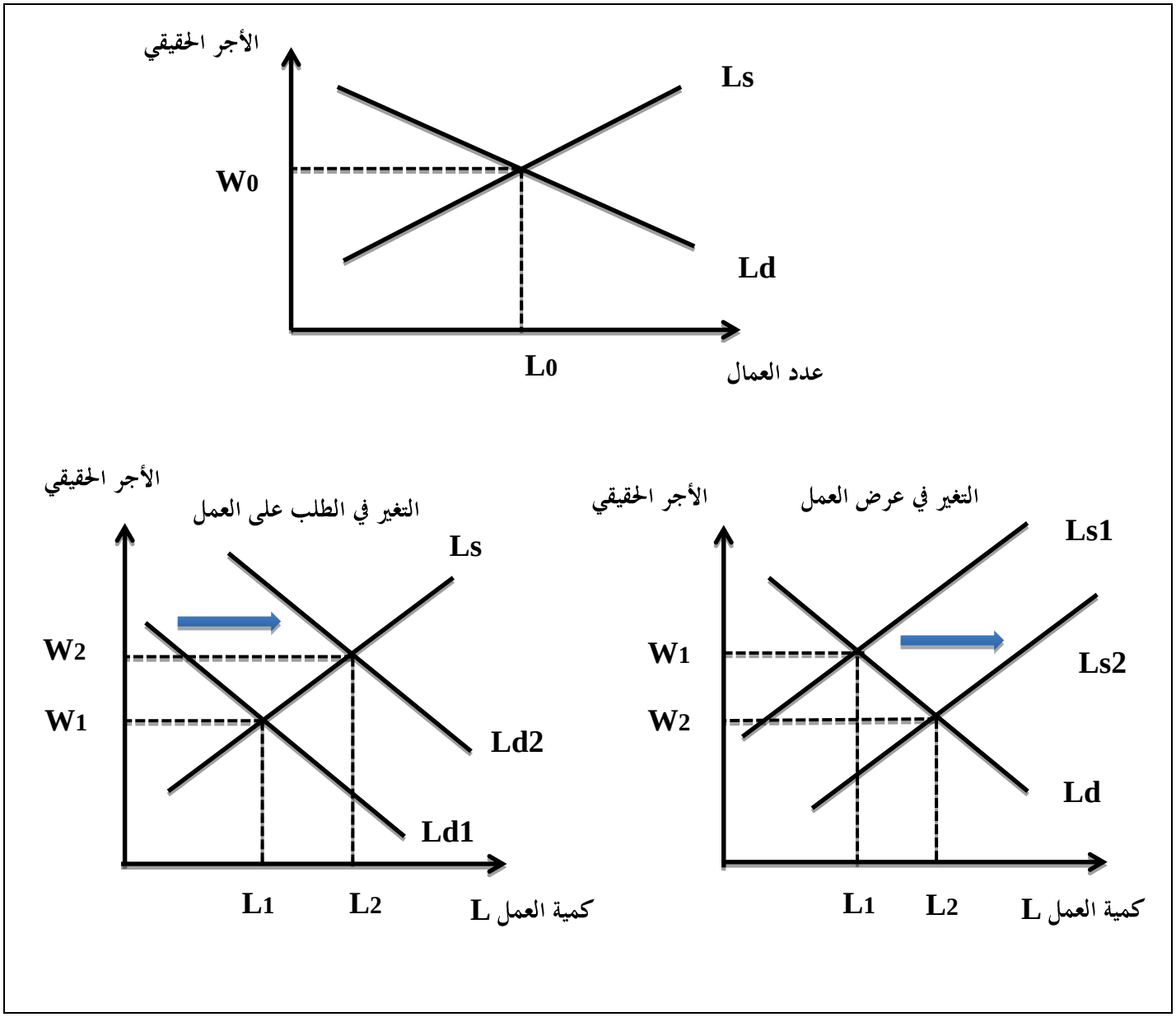
[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] Dirk Mateer et autres, **Essentials of Economics**, Norton company educations, USA, 2016, P233.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

سوق العمل يتميز بالمنافسة الكاملة يمكن توضيح منحنى التوازن العام لسوق العمل في الشكل التالي رقم (2-4):

شكل رقم (2-4): منحنى التوازن في سوق العمل



Source: Arthur O'Sullivan et autres,**Macroeconomics: principles, applications, and tools**, 8éme edition, Pearson educations, USA, 2014, PP143-144.

ومن خلال الشكل السابق الذي يوضح التوازن بين الطلب وعرض العمل نلاحظ تقاطع كلا منحنيي جانبي السوق عند مستوى توازني معين، ومن خلاله يتم تحديد كمية العمل المطلوبة مع كمية العمل المعروضة (L0) والتي توافق الأجر التوازني الحقيقي السائد W0، كما يوضح المنحنى التغيرات الناتجة في جانبي الطلب

وعرض العمل، فزيادة العوامل التي تسبب في زيادة الطلب على العمل يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب من الوضعية Ld1 إلى الوضعية Ld2 وهذا بدوره يساهم في ارتفاع كمية الأجور الحقيقية والتي تنتقل من W1 إلى W2 مما ينتج عنه ارتفاع مستوى العمالة من L1 إلى L2 والعكس صحيح.

أما في حالة زيادة العوامل التي من شأنها زيادة عرض العمل، فيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى عرض العمل من الوضعية Ls1 إلى الوضعية Ls2 وهذا بدوره يساهم في ارتفاع كمية الأجور الحقيقية والتي تنتقل من W1 إلى W2 مما ينتج عنه ارتفاع مستوى العمالة من L1 إلى L2 والعكس صحيح.

المبحث الثالث : تحليل البطالة في الفكر الاقتصادي

يُمثل تحليل البطالة مسألةً جوهرية خاصة منذ أزمة الكساد الكبير، ومع مرور المدارس الاقتصادية أضحى تحليل مستوى العمالة يختلف من الكلاسيك الى الكينزيين ثم مرورا بالمدرسة النقدية والمدارس الحديثة، وكل هذه المدارس اختلفت في توضيحها لدرجة فاعلية السياسات الاقتصادية في تفعيل النشاط الاقتصادي الذي يمكن من رفع مستوى التشغيل، فالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية قللت من دور السياسات الاقتصادية، وبينت أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، في حين أن المدرسة الكينزية أعطت جانبا مهما لدور السياسات الاقتصادية في تفعيل مستوى الاستخدام وبالتالي التقليل من مستوى البطالة، في حين أن المدرسة النقدية بقيادة فريدمان اهتمت بأولوية النقود على كل السياسات الأخرى في تحقيق العمالة الكاملة والرفع من مستويات التشغيل.

المطلب الأول: تحليل البطالة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

كان الفضل للاقتصاديين الكلاسيك في فسح المجال للمدارس الاقتصادية للاهتمام بجانب البطالة، ولعلَّ اهتمام الكلاسيك بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة هو الذي يُفسر لماذا لقيت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم، باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية[1]، وتُعتبر أفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أحد أهم الأفكار التي كانت سائدة منذ العقد الثالث من القرن الثامن عشر إلى غاية أزمة الكساد الكبير، وظهرت هذه الأفكار في بريطانيا وانتشرت بعد ذلك لتُعمَّم بعد ذلك في جميع الدول الرأسمالية، وحظيت بقبول واسع من خلال تفسيرها للمشاكل الاقتصادية لدى الكثير من الاقتصاديين، واستمرت إلى غاية أزمة الكساد الكبير لتندثر بعدها بسبب قصورها في احتواء الكثير من المشاكل الاقتصادية كمشكلة البطالة التي ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة وارتفاع معدلات التضخم.

1- دعائم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

تقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على مجموعة من الأسس والأفكار، شكلت المبادئ العامة في تحليل الظواهر الاقتصادية، ويمكن إبراز هذه الدعائم كما يلي:

✓ **قانون ساي للمنافذ:** ينسب هذا القانون إلى الاقتصادي الفرنسي جون باتيست ساي، وينص على أن أي عرض يخلق طلبا مساويا له أي أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل ولا يوجد طاقات عاطلة؛

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

✓ **مبدأ الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة:** يرفض الكلاسيك أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، وينحصر دورها في المنفعة العامة فقط، كما يرون أن تفاعلات العرض والطلب هي التي تحقق مبدأ التوازن التلقائي دائما؛

✓ **حيادية النقود:** تعتبر النقود في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية محايدة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، ويقتصر دورها كونها أداة مساعدة في تسهيل عملية المبادلات فقط؛

✓ **توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة:** إن تحقيق أي مصلحة خاصة للفرد يرافقها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

2- سوق العمل عند الكلاسيك

يرى الكلاسيك أن سوق العمل هو نتيجة لتفاعلات العرض والطلب في المدى القصير، وتفترض النظرية أن كلاهما متعلق بدالة الإنتاج الكلية، ويرتبط الحجم الكلي للإنتاج بعنصر رأس المال وعنصر العمل، وبما أن التحليل الكلاسيكي هو تحليل في المدى القصير، فيعتبر الكلاسيك أن عنصر رأس المال هو عنصر لا يتغير في المدى القصير، وبالتالي يقتصر ارتباط الحجم الكلي للإنتاج بعنصر العمل فقط في المدى القصير، أي أن دالة الإنتاج هي دالة لعنصر العمل وتعطى هذه العلاقة كما يلي:

$$Y=F(L) \quad \text{..... (2-15)}$$

حيث يمثل :

Y: حجم الانتاج، L : حجم العمل

وجدير بالذكر أن دالة الانتاج هي دالة متزايدة، حيث أن العلاقة بين حجم الانتاج الكلي وحجم العمل هي علاقة طردية عند مستوى الأجر السائد، وبالتالي فإن الميل الحدي لدالة الانتاج يكون موجبا ويرتفع بمعدل متناقص حسب قانون تناقص الغلة.

3- الطلب على العمل حسب الكلاسيك

إن الطلب على العمل في السوق التامة يعتمد على الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، حيث أن الانتاج الحدي لعنصر العمل هو الذي يحدد الطلب على العمل، ذلك أن المشروعات تطلب عاملا إضافيا عندما يحقق لها العامل الإضافي هذا زيادة في الناتج (ناتج حدي) تفوق الأجور المدفوعة للعمل (التكلفة الحدية للعمل)، وهو

ما يحقق الزيادة في الناتج الحدي للعمل على تكلفته الحدية، أي الأجر الذي يدفعه صاحب العمل[1]، وعليه فإن دالة الطلب على العمل تتوقف على حجم الاستخدام والذي يرتبط أساسا على طبيعة الأجور الحقيقية ويمكن التعبير على دالة الطلب على العمل وفق المعادلة التالية:

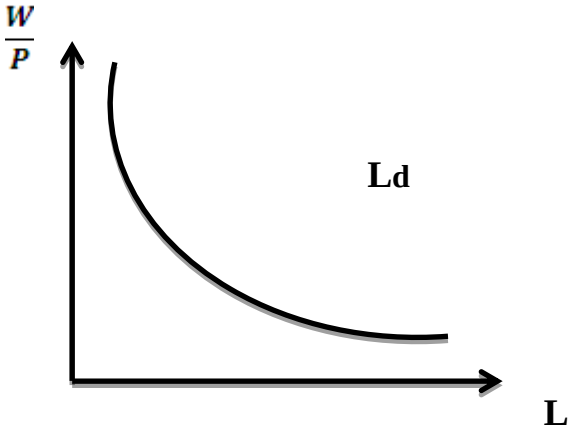
$$Ld=F(\frac{W}{P}) \quad \text{..... (2-16)}$$

حيث يمثل :

Ld: دالة الطلب على العمل، $\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي وهي حاصل الأجر الإسمي على المستوى العام للأسعار.

ويمكن تمثيل دالة الطلب العمل في الشكل التالي رقم (2-5):

شكل رقم (2-5): دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك



المصدر: علاش أحمد، **دروس وتمارين في الاقتصاد الكلي**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 31.

ومن خلال المنحنى، يتضح أن الطلب على العمل يرتفع كلما انخفض معدل الأجر الحقيقي والعكس صحيح لأن المنتجين يوظفون العمال إذا كانت قيمة الناتج الحدي بسعر الإنتاج مضروبا في الإنتاجية الحدية للعمل [2]، وعليه فإن التحليل في ظل حالة المنافسة التامة فإن المستوى العام للأسعار يكون ثابتا مهما كانت القيمة المباعة، وأن أي انخفاض في الأجر الإسمي يمثل انخفاضا في الأجر الحقيقي الذي تتحمله المؤسسة وهي بذلك تحث صاحب المؤسسة على زيادة طلب اليد العاملة، وحسب هذه الوظيفة فإن كلا من الأجر الإسمي والأجر الحقيقي يتحركان في نفس الاتجاه لأن هناك انفصال بين المعدل الإسمي والسعر، ومنه فالنظرية التي

[1] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، دار عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص ص 121-122.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 41.

تعَّرض إليها الكلاسيك تَعتبر أن منحنى الطلب الكلي للعمل ينطبق على منحنى الطلب على العمل بالنسبة للمؤسسات، أي أن حجم العمالة على المستوى الكلي يرتفع كلما انخفض المستوى الحقيقي للأجور[1].

4- عرض العمل عند الكلاسيك

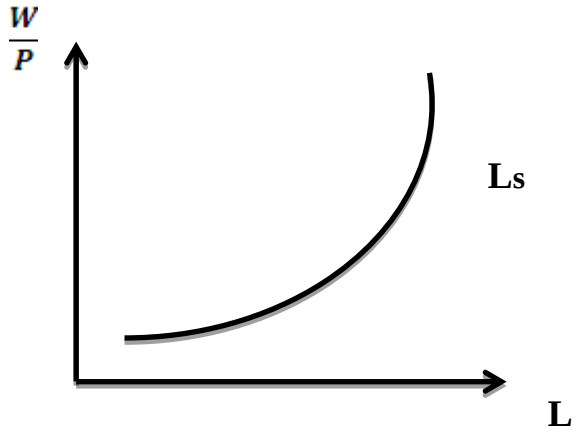
يَعتبر الكلاسيك أن لقطاع العائلات دور فعال في تحديد عرض العمل، فالعائلات تعرض موردا بشريا للشركات وهو العمل استنادًا إلى مستوى الأجور الحقيقية والتي تعتبر عاملا خارجيا حسب الكلاسيك دائما، فإن سلوك العائلات مبني على المفاضلة بين العمل والفراغ، حيث أن كلا السلوكين يعودان بالمنفعة عليهم، إذ يكمن نمذجة عرض العمل عند الكلاسيك على النحو التالي: تقوم العائلات ذات السلوك الراشد غير المعرض للوهم النقدي بالمفاضلة بين الفراغ والعمل وبناءا على المعرفة الموضوعية لمستوى الأجور الحقيقية[2].

وعلى هذا الأساس فإن عرض العمل مرتبط بشكل رئيسي بمقدار الأجور الحقيقية السائدة ويمكن توضيح هذه العلاقة حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$Ls=F\left(\frac{W}{P}\right) \quad \text{.....} \quad \textbf{(2-17)}$$

ويمكن تمثيل دالة عرض العمل في الشكل التالي رقم (2-6):

شكل رقم (2-6): دالة عرض العمل عند الكلاسيك



المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 04.

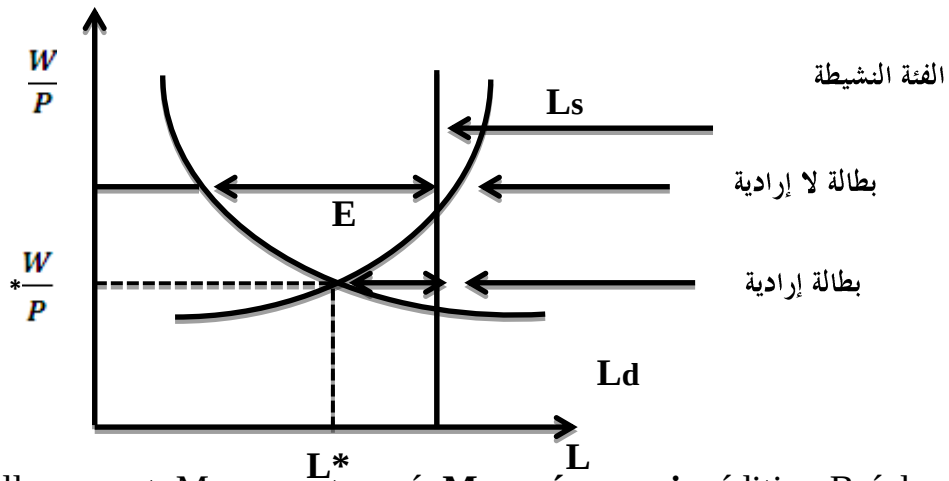
[2] محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 46.

ويتضح من الشكل، أن العلاقة بين عرض العمل والأجور الحقيقية هي علاقة طردية، حيث أن الميل الحدي لدالة عرض العمل موجب دائما، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})$ كلما ارتفع معه عرض العمل (Ls)، وعلى هذا الأساس فإن العمال يعرضون عملهم في السوق مقابل الاستفادة من الدخول وتعظيمها، والمتمثلة في أجورهم الحقيقية في ظل تمييزهم بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للنقد (غير معرضين للخداع النقدي)، وهو ما يمثل تعويضا ماديا على أداءهم وجهدهم في العمل.

5- التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك

يتحدّد المستوى التوازني لسوق العمل عند الكلاسيك عند تساوي الطلب على العمل مع عرض العمل (Ld=Ls)، ويتم من خلال ذلك تحديد المستوى التوازني من خلال تقاطع كلا من منحنى عرض العمل مع الطلب عليه، وتمثل نقطة التقاطع في الأجر الحقيقي التوازني ومستوى العمالة التوازني والتي توافق حالة التشغيل الكامل للاقتصاد، ويمكن توضيح التوازن الكلي لسوق العمل في النظرية الكلاسيكية في الشكل رقم (2-7) كما يلي:

شكل رقم (2-7): توازن سوق العمل عند الكلاسيك



Source: Isabelle waquet, Marc montoussé, **Macroéconomie**, édition Bréal, Paris, 2006, P23.

ومن خلال الشكل أعلاه، يتضح أن منحنى الطلب العمل يتقاطع مع منحنى عرض العمل في النقطة E التي تمثل نقطة ثنائية التوازن في سوق العمل والتي تتمثل في الأجر الحقيقي ومستوى العمالة التوازنيان (W\P*،L*).

المطلب الثاني: تحليل البطالة في النظرية الاقتصادية الكيترية

كان لأزمة الكساد الكبير التي شهدها العالم في ثلاثينيات القرن الماضي دورا كبيرا في اندثار الكثير من أفكار المدرسة الكلاسيكية، التي عجزت في إعطاء تفسيرات مقنعة للظواهر الاقتصادية، خاصة بما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة، هذه الأزمة كانت عاملا رئيسيا في ميلاد نظرية جديدة كان رائدها الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز عُرفت في كتابه الشهير النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود، وأبرز كينز أوجه قصور النظرية الكلاسيكية في كثير من المنطلقات التي كانت مسلمات لا نقاش فيها عند الكلاسيكيين كقانون ساي للمنافذ ومسألة الاستخدام و التشغيل الكامل ....الخ، واعتمد كينز في تحليله للظواهر الاقتصادية على مجموعة من الدعائم كانت نقطة انطلاق في بعث النشاط الاقتصادي من جديد يمكن إبرازها في ما يلي[1]:

- ✓ صعوبة الفصل بين المتغيرات العينية والمتغيرات النقدية؛
- ✓ الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها دون إنفاقها على الاستهلاك أو الادخار؛
- ✓ عدم الثقة بقدرة جهاز السوق على تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب والاحتفاظ به عند مستوى التشغيل الكامل؛
- ✓ تعد النظرية الكيترية أول نظرية توضح الفرق بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي؛
- ✓ جمود الأسعار والأجور من حيث الارتفاع أو الانخفاض، ومن ثم فإن المساواة بين الطلب والعرض قد لا يتحقق دائما عن طريق تغيرات الأسعار؛
- ✓ الاهتمام بجانب الطلب خاصة الطلب الفعال، وأن الطلب هو الذي يخلق العرض (عكس قانون ساي)؛
- ✓ الادخار يعتمد على الدخل وليس على سعر الفائدة.

1- سوق العمل عند كينز

كانت أولى الأفكار التي طرحها كينز اهتمت بمعالجة مشكلة البطالة التي تفاقمت بعد الأزمة، حيث رفض الطرح الكلاسيكي المرتبط بوجود الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وعليه فإن البطالة الموجودة هي ليست بطالة اختيارية وأوضح أن الملايين من العاطلين عن العمل لم يكن سببه اختيارهم للراحة (بطالة إرادية)، وبيَّن أن ارتفاع مستويات البطالة كان نتيجة لتعرض سوق العمل إلى تشوهات هيكلية وأبرز أسباب ذلك إلى انخفاض الطلب الفعال،كما بيَّن أن مرونة الأجور الإسمية والأسعار لا يمكن أن تُحدد التوازن دائما وأن بقاءها

[1] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان، 2010، ص ص 42-43.

على حالها لا يمكن ضمانه دائما (فرضية جمود الأسعار)، مما يجعل وقوع الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل لا يمكن أن يحدث في أغلب الأوقات، كما وضح أن العقود المبرمة بين النقابات العمالية وأرباب العمل حول تحديد الأجور الإسمية وبقاءها خلال مدة العقد كان عاملا في اختلال سوق العمل في ظل عدم مرونة الأسعار.

2- طلب العمل في التحليل الكيتزي

لم يختلف كيتز في تحليله لدالة الطلب عن العمل عن الكلاسيك وبين أن الدالة مرتبطة بالأجر الحقيقي ومشتقة لدالة الإنتاج ويمكن توضيح العلاقة الرياضية كما يلي:

$$Ld=f(W/P), \quad \frac{\partial f(L)}{\partial Y} \quad \text{..... (2-18)}$$

وتَفترض النظرية الكيتزية أن الطلب على العمل يتحدد بالطلب الفعال وهو طلب متوقع، حيث يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل و حجم العمالة، وبناءًا عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال، لذا فإن زيادة الطلب على العمل تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، الذي ينقسم عند كيتز إلى طلب على السلع للاستهلاك وطلب على السلع للاستثمار[1].

ويرى كيتز أن الطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، فبينما يدفع انخفاض الأجر الحقيقي إلى زيادته في النظرية الكلاسيكية، يرى كيتز أن انخفاض الأجر الحقيقي هو نتيجة وليس سببا لزيادة الطلب على العمل والإنتاج[2]، فالأجر الحقيقي لا ينخفض إذا بقي الإنتاج ثابتا حتى في ظروف المنافسة الكاملة التي تسود سوق العمل، أي أن السوق التنافسية عاجزة عن تحقيق الانخفاض المطلوب في معدل الأجر الحقيقي الذي يكفي لتحفيز الطلب وامتصاص فائض العرض من العمال، والحقيقة أنه في الظروف العامة من الكساد والبطالة وهي الظروف التي لا تحفز القطاع الخاص على المبادرة بزيادة الإنفاق، فإن العبء في هذا الشأن يقع على كاهل القطاع العام الذي يملك زمام المبادرة لإدارة الطلب الفعال، من هنا فإنه بإمكان

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 297.

[2] حمادي خديجة، **محددات الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) وآفاقه المستقبلية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017، ص 56.

السياسة المالية أو النقدية التوسعية في النهاية إنتاج القدر المطلوب من الانخفاض في الأجر الحقيقي، الذي يسمح بزيادة الطلب على الأيدي العاملة وامتصاص فائض العمال[1].

3- عرض العمل في التحليل الكيتزي

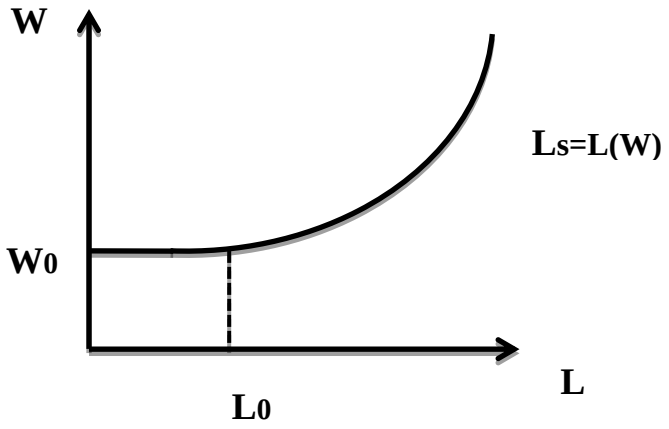
كان الخلاف بين الكلاسيك وكيتز يكمن حول دالة عرض العمل عكس ما كان في دالة الطلب على العمل، ويقوم التحليل الكيتزي لدالة عرض العمل وفق نقطتين أساسيتين[2]:

✓ يرى كيتز أن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الاسمي (W) وليس على معدل الأجر الحقيقي (W/P) كما جاء به الكلاسيكيون، وذلك لأن العمال يتأثرون بالوهم النقدي حيث أن الأجر الاسمي الأكثر ارتفاعا هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار؛

✓ يرى كيتز أن معدل الأجر الاسمي (W) ليس كامل المرونة باتجاه الانخفاض، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل والعمال، حيث أن هناك حد أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه لأي سبب من الأسباب وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون (SMIG)، وهذا الحد الأدنى للأجر الاسمي أو النقدي نرمز له بالرمز (W).

ويمكن توضيح دالة عرض العمل وفق التحليل الكيتزي في الشكل رقم (2-8) كما يلي:

شكل رقم (2-8) : منحنى عرض العمل عند كيتز



المصدر: محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004، ص 282.

[1] أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، دار الأهلية للنشر، عمان، 2007، ص ص 178-179.

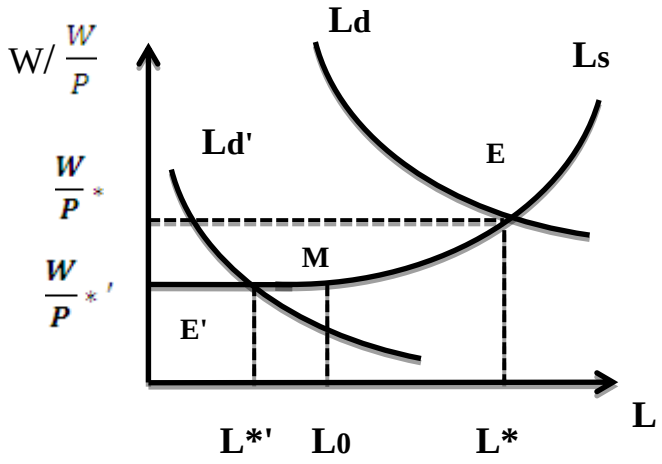
[2] سعيد يريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 198.

ومن خلال الشكل السابق يتضح أن المنحنى يتكون من جزأين، الجزء الأفقي ويعني أن العمال يعرضون خدماتهم من الصفر إلى L0 مقابل القبول بالحد الأدنى للأجر الإسمي عند مستوى W0، أما الجزء الثاني من المنحنى فيشبه منحنى عرض العمل عند الكلاسيك، ويعني أنه بعد توظيف كل الطالبين عن العمل عند مستوى الأجر السابق يتطلب على أرباب العمل توظيف العمال عند مستويات أعلى من الأجر الإسمي، لتصبح دالة عرض العمل ذات ميل موجب (منحنى تصاعدي).

4- توازن سوق العمل في التحليل الكيزي

يتحقق التوازن في سوق العمل الكيزي عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل، ويمكن التعبير عن دالة عرض العمل بالأجر الحقيقي بدلا من الأجر الإسمي مع ثبات الأسعار، ويمكن توضيح التوازن الكيزي في الشكل رقم (2-9) كما يلي:

شكل رقم (2-9): توازن سوق العمل في التحليل الكيزي



المصدر : محمد شريف إلمان، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، ص 289.

ويتضح من خلال المنحنى أن تقاطع منحنى الطلب على العمل Ld مع عرض العمل Ls في النقطة E، أي عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني $\frac{W}{P}*$ ومستوى العمالة L* وتوافق هذه الحالة عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل التام، أما تقاطع منحنى الطلب على العمل Ld' مع عرض العمل Ls في الحالة الثانية عند النقطة E' أي عند مستوى الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}*'$ ومستوى العمالة L*' فهذا يعني نشوء بطالة إجبارية بالمقدار (L*-L*').

المطلب الثالث : تحليل البطالة في النظرية الاقتصادية النقدية

ساهمت النظرية الكيترية في بعث النشاط الاقتصادي من جديد بعد الكساد الكبير، وكان ميول كيتر لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما في ذلك لكن هذه الأفكار كانت محل انتقاد فيما بعد نظرا لعدم فعاليتها في احتواء الأزمات المتتالية بسبب تركيزها على الفترة قصيرة الأجل، مما دفع مدرسة شيكاجو في بعث نظريتهم وافكارهم لتجديد دور النقود في النشاط الاقتصادي وتقليص دور الدولة في ذلك.

1-أفكار المدرسة النقدية الحديثة

بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على المسرح الفكر الاقتصادي لمدة عقدين من الزمن تقريبا، أُعيدت الحياة لهذه النظرية وبالتحديد سنة 1956، على يد الاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان، اذ نَصَّب اهتمامه على دور النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد وشدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها خير تعبير عن كمية النقود، في الوقت نفسه تعتبر همزة وصل بين السياسة النقدية ومقدار الانفاق الكلي في الاقتصاد[1].

يُمكن ابراز أهم الأفكار التي جاءت بها المدرسة النقدية الحديثة كما يلي[2]:

- ✓ أعاد النقديون تثبيت سرعة دوران النقود كما جاء في أفكار النظرية الكمية في النقود التي كتبها أرفنج فيشر[3] عام 1886، أي يستخدمون نسبة الناتج المحلي الاجمالي الى النقود M2؛
- ✓ يرى النقديون أن السياسة المالية أو النقدية الحكومية تؤثر في الاستقرار القائم لأن القطاع الخاص يسعى لتحقيق التوازن والاستقرار، بينما السياسة المالية تؤثر في هذا الاستقرار فتجعله عدم استقرار ويزداد سعي الحكومة لتحقيق الاستقرار؛
- ✓ يَعتبر النقديون توقعات أصحاب الأعمال والعمال توقعات رشيدة وهامة في أغلب الأحيان وتؤدي الى التوازن، لكن تدخل الدولة عن طريق النقد أو الانفاق العام يؤثر على الأسعار، وبالمقابل يسعى أصحاب الأعمال لمواجهة ارتفاع الأسعار بقرارات جديدة، الأمر الذي يؤثر على القيم التوازنية في الاقتصاد ويحصل عدم توازن جديد؛

---

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، عمان، 2003، ص ص 255-256.

[2] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 519-520.

[3] أرفنج فيشر اقتصادي أمريكي ولد في 27 فيفري 1867 بنيويورك ينتمي إلى المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، تقلد مناصب عديدة أهمها مستشار الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت سنة 1933، له إسهامات كثيرة في مجال الاقتصاد والاحصاء وعرف بنظريته الشهيرة حول كمية النقود، توفي في 29 أفريل 1947.

✓ توجد عدة طرق لكي تؤثر النقود على الناتج سواء كان ذلك من خلال الاستثمار أو من خلال أسعار الفائدة أو من خلال تأثيرها على الاستهلاك.

2-مقاربة النقديين حول البطالة

يرى أنصار المدرسة النقدية أن التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤثر سلبيا على معدلات البطالة، ويرى أنصار هذه المدرسة أن معدلات البطالة المرتفعة خلال أزمة الكساد الكبير كان يمكن معالجتها عن طريق التوسع النقدي من طرف البنوك المركزية عن طريق تفعيل الطلب الكلي، واهتم فريدمان بالمعدل الطبيعي للبطالة، حيث افترض أن معدل البطالة إذا كان أقل من المعدل الطبيعي فهذا يمكن أن يؤدي إلى ركود مع ارتفاع في معدلات التضخم (الركود التضخمي).

أما إذا كانت البطالة فوق النسبة الطبيعية فسوف تتباطأ الزيادات في الأجور والأسعار، ثم يتحركان من بعد في اتجاه عكسي وتمضي الأسعار في الهبوط بشكل غير محدود. وبموجب بعض الصيغ لهذه النظرية، يحتمل الاستمرار في وجود التناوب بين الأجور النقدية والبطالة خلال الأجل القصير[1].

يرى فريدمان أن بأن نقابات العمال وإعانات البطالة التي تقدمها الحكومة من شأنها أن تُعطّل من سوق العمل، حيث أن هذه الإعانات من شأنها أن تحفز العاطلين على عدم البحث عن العمل وربما يرفضون العمل حتى ولو كان الأجر المعطى لهم أكبر مما يتقاضونه من برامج الرعاية الاجتماعية، والسبب هو أن فقدانهم للوظيفة تجعلهم ينتظرون لوقت أطول ليتم إعادة تسجيلهم في برنامج الرعاية الاجتماعية، لذا نادى أنصار المدرسة بضرورة التخلي عن هذه الإعانات لتنشيط سوق العمل[2].

وترجع البطالة عند رواد المدرسة النقدية إلى عدم الاستقرار النقدي، ففي حالة عرض فائض نقدي بهدف تخفيض البطالة عن معدلها الطبيعي سيؤدي ذلك إلى الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار وارتفاع الطلب الكلي، وسيؤدي ذلك إلى الزيادة في الناتج وزيادة التشغيل بسرعة أكبر من زيادة الأسعار، حيث تبقى الأجور والأسعار التي تكونت في السابق على حالها، حيث أن ارتفاع الطلب يحث المنتجين على الرفع من حجم الانتاج أكثر وتشغيل عمال اضافيين، وفي نهاية ذلك ترتفع الأسعار من جديد فتنخفض الأجور الحقيقية

[1] شباح رشيد، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر-دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2011-2012، ص 100 .

[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 359.

للعمال ويطالبون برفع أجورهم النقدية ومنهم من لا يقبل العمل بأجور منخفضة وتزداد البطالة أكثر، ولا يمكن المحافظة حتى على مستوى البطالة السابق إلا باستمرار بضح النقود[1].

المطلب الرابع: تحليل البطالة في النظريات الاقتصادية الحديثة

لم يقتصر تحليل البطالة على النظريات الكلاسيكية والكينزية وكذا النقدية أيضا، فموجة الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي جعل من النظريات الاقتصادية محل جدل بسبب قصورها في تفسير موجة الركود، وعلى هذا الأساس اتضحت معالم نظريات جديدة حاولت تفسير البطالة انطلاقا من بعض فروض النظريات السابقة.

1- نظرية البحث عن العمل

نشأت هذه النظرية كنتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية، لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها، وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة، وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة؛ الأمر الذي يترتب عليها زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات؛ مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات، و تتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين: تتمثل الأولى في أنها عملية مكَلّفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات؛ حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال، وتتمثل الثانية في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات، و تستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلا عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهرة[2].

ولقد انطلقت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات يمكن ايجازها كما يلي[3]:

- ✓ إن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛

[1] آيت عيسى عيسى، **سياسة التشغيل في التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص 49.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

[3] المدهون لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- ✓ كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه مرتفع؛
- ✓ العاطلين عن العمل هم الأشخاص الأوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا؛
- ✓ وجود حد أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى "بالأجر الاحتياطي " أو "أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

وعليه فإن هذه النظرية، تفترض أن البطالة السائدة هي بطالة اختيارية ناتجة عن رغبة الأفراد في البحث عن فرص عمل أكثر جاذبية وملائمة مع إمكانياتهم وبأجر مريح، ومن إيجابيات هذه البطالة أنها تساهم في تحقيق الاستخدام الكفؤ لليد العاملة من خلال اتاحة الأفراد على البحث عن عمل وفق مؤهلاتهم المكتسبة، ويعاب على هذه النظرية ضعفها في تفسير البطالة الاختيارية، إذ أنه ليس كل الأفراد الباحثين عن عمل لهم حرية الاختيار لفرص العمل التي تناسبهم في جميع الأوقات، حيث أن الواقع العملي يطرح أسبابا أخرى للبطالة كتسريح العمال من قبل أرباب العمل وتحولهم إلى البطالة الإجبارية.

2- نظرية تجزئة سوق العمل

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين P. Doeringe و M .Piore، وذلك بعد الدراسات الميدانية العديدة التي قام بها كلاهما على سوق العمل الأمريكية خلال نهاية الستينات وبداية السبعينات، وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظرية التقليدية. فقد أوضحت الدراسات الصادرة سنة 1971 أن القوى العاملة تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى[1].

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان عايب، مرجع سابق، ص 32.

وتفترض هذه النظرية في تفسير آليات انتقال عنصر العمل إلى وجود سوقين يختلفان من حيث الخصائص والوظائف بكل منهما تتجلى فيما يلي[1]:

✓ **سوق أولي**

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لائقة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها؛

✓ **سوق ثانوي**

يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى: أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

3- نظرية اختلال السوق

يرجع اكتشاف هذه النظرية إلى الاقتصادي الفرنسي Malinvaud، حيث قام هذا الأخير بالبحث عن تفسير ارتفاع البطالة في الدول الصناعية خلال منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وتوصل إلى أن الأسباب الحقيقية تكمن في عدم امكانية تحقيق التوازن بين سوق العمل وسوق السلع والخدمات، حيث أن فرضية جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير يؤدي إلى اختلال التوازن في سوق العمل، مما يعني ارتفاع العرض عن الطلب مما يؤدي إلى بطالة إجبارية، ومن جهة أخرى ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات حيث أن ارتفاع مستوى عرض السلع والخدمات على الطلب عليها أو العكس (فائض طلب أو فائض عرض) يؤدي إلى تغير كمية العمل المطلوبة على مستوى أرباب العمل مما يؤدي إلى تغير مستوى التوظيف وبالتالي حدوث بطالة إجبارية، وعلى هذا الأساس يمكن تمييز نوعين من البطالة حسب هذه النظرية[2]:

---

[1] مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006-2007، ص 42.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

✓ **البطالة الكلاسيكية**

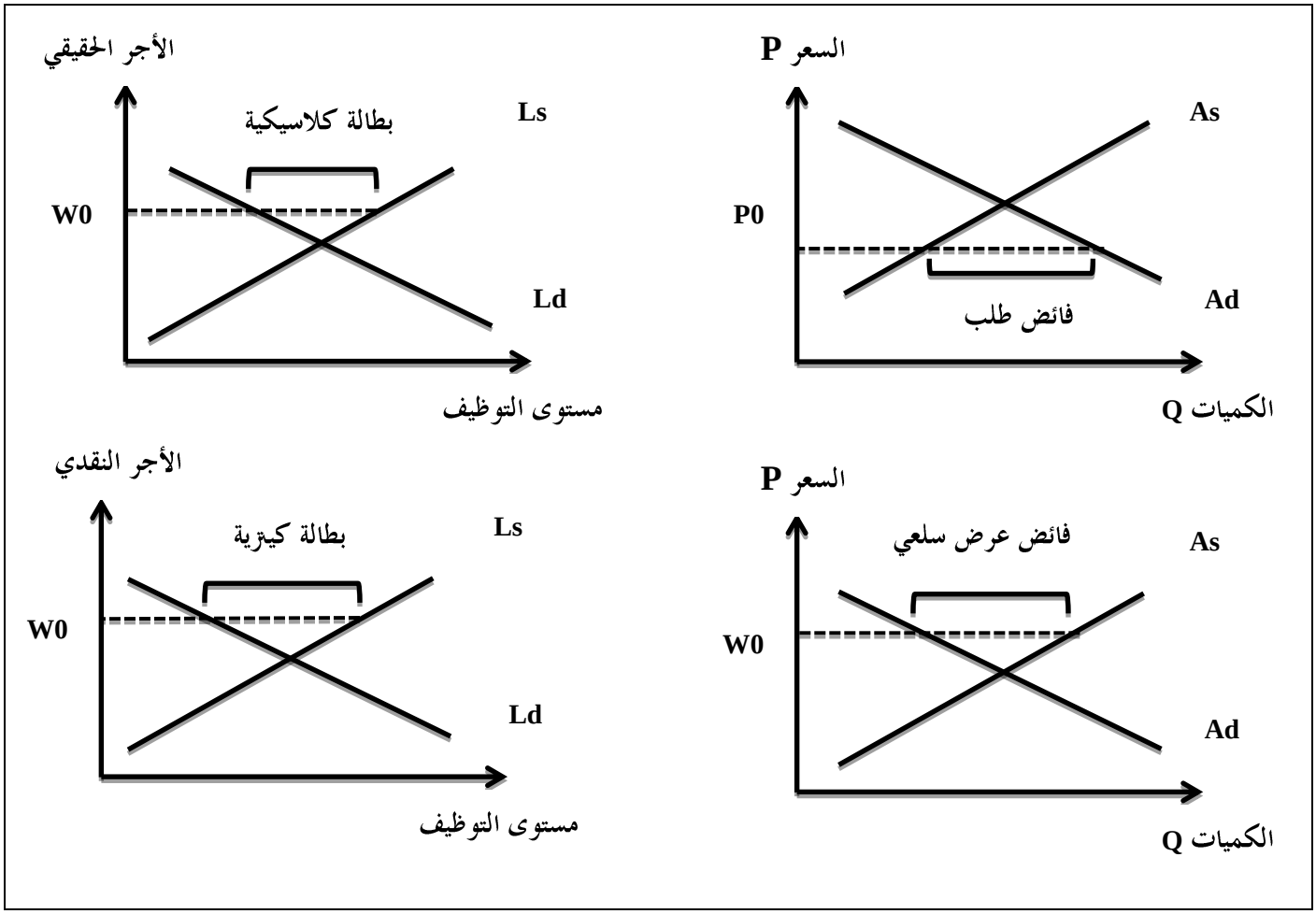
سميت هذه البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن، ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض في الطلب في سوق السلع والخدمات مع وجود فائض عرض في سوق العمل، ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال؛

✓ **البطالة الكينزية**

وسمي هذا النوع من البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزي، وتتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، وفي هذه الحالة لا تَرجع البطالة إلى ارتفاع الأجور، وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع، مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون سلع، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها.

ويمكن توضيح نوعي البطالة وفق هذه النظرية في الشكل رقم (2-10) :

شكل رقم (2-10) : البطالة حسب نظرية الاختلال



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

وبالرغم من أهمية هذه النظرية في إعطاء تفسير علمي للبطالة من خلال الاختلال الذي يحدث في الأسواق الاقتصادية، إلا أنها لم تخلو من القصور في كثير من الجوانب حيث ركزت في تحليلها على المدى القصير وأهملت تحليل أسباب البطالة في المدى الطويل، بالإضافة إلى افتراضها تجانس عنصر العمل عبر الزمن مما يعني حدوث بطالة كلاسيكية أو كينزية في جميع الأوقات، إضافة إلى اقتصار أسباب البطالة على الاختلال في سوق السلع والخدمات دون غيره من الأسواق، كما أهملت علاقة البطالة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي من شأنها أن تسبب البطالة أو العكس.

خلاصة الفصل الثاني

شكّلت البطالة عبر تدرجها التاريخي مجالا واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين في البحث على آليات تحيين طرق معالجتها حسب التطورات الاقتصادية التي يشدها الاقتصاد العالمي خاصة في فترات الأزمات، ومما لاشك فيه أن مفهوم البطالة لم يتغير الى يومنا هذا اعتمادا على ما قدمته الهيئات والمكاتب الدولية المهتمة بهذه الظاهرة، حيث أعطت مفاهيم مشتركة تتلخص أساسا على قيام العاطلين عن العمل بالبحث عن الوظائف مع توفر الرغبة والقدرة على ذلك.

ومن خلال هذا الفصل، حاولنا أن نقدم أهم المقاربات النظرية الخاصة بالبطالة والتشغيل، حيث تم التعرض إلى المفاهيم بهما، كما بينت الدراسة النظرية اختلاف انماط البطالة حسب مسبباتها، اضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير قد ينعكس سلبا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويخلف آثارا خطيرة على مكونات الدولة.

إن التعمق في دراسة البطالة يفرض من الناحية العملية دراسة سوق العمل والآليات التي تضبطه، حيث يتكون من جانبين أساسيين وهما جانب الطلب على العمل وجانب عرض العمل، ويعبر جانب الطلب على الوظائف التي يطلبها أرباب العمل لتغطية احتياجاتهم الخاصة من أجل العملية الانتاجية، أما جانب العرض فيمثل مجموعة العاطلين عن العمل الذين يعرضون أنفسهم على الشركات والمؤسسات من أجل ممارسة وظائفهم، وتتلاقى هذه القوى في السوق ليتحدد التوازن بين السوقين الذي تحدده ميكانيزمات العرض والطلب.

كما تَبين اختلاف النظريات الاقتصادية في تفسير البطالة، فالنظريات الكلاسيكية افترضت مرونة الأجور والأسعار في ظل السوق التامة وهذا ما يجعل الاقتصاد في حالة تشغيل تام وتوازن تلقائي أي لا وجود للبطالة، بينما النظرية الكيترية تفترض وجود بطالة ناتجة عن نقص الطلب الفعال واهتمت بالكميات التي تساهم في تنشيط الطلب الفعال عن طريق أدوات السياسة المالية، أما النظريات الحديثة اختلفت في رؤيتها للبطالة، فالمدرسة النقدية أرجعت البطالة إلى ضعف استعمال أدوات السياسة النقدية في حين النظريات الأخرى أبرزت أسبابها في الاختلال الناتج عن جمود الأسعار والأجور اضافة تجانس عنصر العمل وانخفاض الطلب الكلي،

ومن خلال الفصل القادم سيتم التعرض إلى العلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلي المتمثلة في السياسة النقدية والمالية بسوق العمل والبطالة.

الفصـــــــــل الثـــــــالث

تمهيد

تتفردُ السياسات الاقتصادية ذات البعد الكلي بتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية على المدى القصير والطويل، وعلى غرار هدفها الرئيسي المتمثل في زيادة مستويات الناتج فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا باستقرار الأهداف الأخرى كالرفع من مستوى العمالة واستقرار المستوى العام للأسعار، وعلى هذا الأساس فإن صانعو السياسات النقدية والمالية قد يواجهون عدة صعوبات في رسم معالم السياسة الاقتصادية الملاءمة لتحقيق هذه الأهداف، باعتبار وجود التعارض المستمر بينها اضافة إلى عدم امكانية تحقيق هدفين أو أكثر في نفس الوقت سواء في الأجل القصير أو الطويل.

وعلى ضوء ذلك تلعب السياسات النقدية والمالية دورا رئيسيا في التحكم في ديناميكية سوق العمل، من خلال أدواتها المختلفة سواء تعلق ذلك بالإنفاق العام والضرائب، كأدوات مفسرة للسياسة المالية أو بعرض النقود كمتغير محدِد للسياسة النقدية، ومن المعروف أنه ترتبط فاعلية السياسات النقدية والمالية بمدى قدرتها على التأثير على مستوى الناتج الذي يترجم عادة مستوى العمالة السائد في الاقتصاد، ويتم هذا التحليل وفق ما تراه المدرستين الكيترية والنقدوية، وعليه فإن محاولة تحليل تأثير هذه السياسات على البطالة يقتضي معرفة آلية حدوث التوازن الاقتصادي بين السياستين، ويتعلق الأمر بسوق السلع والخدمات وسوق النقد، ثم إبراز التوازن الكلي بين السوقين، إضافة إلى معرفة طبيعة الآثار التي يمكن أن تحدث على مستوى العام للأسعار والبطالة في الأجل القصير والطويل في ظل التغير في مستوى الطلب الكلي، والذي قد تدفع بالحكومات إلى المواءمة بين التضخم والبطالة للحصول على أهداف متباينة.

ومن خلال هذا الفصل، سنحاول أن نتطرق إلى أهم الجوانب النظرية التي تطرق لها الفكر الاقتصادي للعلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية بسوق العمل والبطالة، وفق ثلاث مباحث رئيسية والتي تتمثل في:

- المبحث الأول: التوازن الاقتصادي العام في إطار نموذج (IS/LM)؛
- المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية والنقدية بسوق العمل في إطار نموذج (IS/LM)؛
- المبحث الثالث: السياسة النقدية والسياسة المالية وإشكالية المواءمة بين التضخم والبطالة.

المبحث الأول: التوازن الاقتصادي العام في إطار نموذج (IS/LM)

إن دراسة مسألة التوازن الكلي في الاقتصاد يقتضي دراسة الأهم المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي، إضافة إلى دراسة أهم الوحدات الرئيسية المكونة لجانبي الطلب الكلي والعرض الكلي في الأسواق، ومن خلال هذا المبحث سيتم إلقاء الضوء على التوازن الاقتصادي من خلال تناول أهم المفاهيم المتعلقة بالطلب والعرض الكليين، ثم التطرق إلى التوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات وسوق النقود، وفي الأخير نتناول التوازن الاقتصادي في السوقين معا وفق نموذج (IS/LM).

المطلب الأول: مدخل نظري حول الطلب الكلي والعرض الكلي

تُعتبر دراسة الطلب الكلي والعرض الكلي من الجوانب الرئيسية لتحديد التوازن الاقتصادي الكلي، ومن جهة يرتبط الاستقرار الاقتصادي بضمان استقرار المؤشرات الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة أهم المتغيرات المكونة للطلب والعرض الكليين، ويتحقق عندما يتساوى العرض الكلي للسلع والخدمات المختلفة مع الطلب عليها ليَتحدد بعد ذلك مستوى الناتج التوازني الذي يُمثل الحالة المثلى للاقتصاد الوطني.

1- مدخل إلى الطلب الكلي

1-1 مفهوم الطلب الكلي

يُعرّف الطلب الكلي على أنه الإنفاق المقدر من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني، أي أنه يتمثل في قيمة السلع والخدمات التي سوف يقوم بها أفراد المجتمع بمحاولة شرائها، وهذا يعني أن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق المقدر (المخطط) لقطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ثَم يتكون من طلب القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، وطلب القطاع الإنتاجي على السلع الإنتاجية أو الاستثمارية، وطلب القطاع الحكومي على السلع والخدمات الخدمات المختلفة، وصافي الطلب الأجنبي على السلع المنتَجة محليا[1].

ويُمكن تعريف الطلب الكلي على أنه مجموع الطلبات على الناتج المحلي من السلع والخدمات المختلفة من كل القطاعات الاقتصادية، والتي تتمثل في: قطاع الأسر المعيشية، وقطاع الأعمال التجارية، وقطاع الحكومة، وقطاع التجارة الخارجية المتمثل في المشترون الأجانب للصادرات[2].

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] Richard T. Froyen, **Macroeconomics Theories and Policies**, 10éme education, Pearson education, USA, 2013, P31.

ومن خلال التعريفين السابقين، يُمكن تعريف الطلب الكلي على أنه مجموع الإنفاق الكلي للقطاعات الاقتصادية المختلفة والموجه لمشتريات السلع والخدمات المختلفة في الاقتصاد، وتتمثل هذه القطاعات في القطاع الأسري، والقطاع الحكومي وقطاع الأعمال، وقطاع التجارة الخارجية.

2-1 مكونات الطلب الكلي

يتكون الطلب الكلي من أربع مكونات رئيسية تتمثل في : الطلب على الاستهلاكي الكلي والطلب على الاستثمار الكلي والطلب الحكومي والطلب الخارجي.

✓ الطلب الاستهلاكي

يُمثل الطلب الاستهلاكي في كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي تُستخدم استخداما نهائيا، حيث أن الاستهلاك يعني استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي، وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري، كما هو عليه الحال في استهلاك السلع والمنتجات الغذائية، أو شبه الضرورية أو الكمالية، كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها[1].

وانطلاقا من التحليل الكيتزي فإن القطاع الأسري يُمثل مصدر هذا الطلب، حيث يُعتبر الدخل المتاح من أهم محددات الطلب الاستهلاكي حيث تقوم الأسر بالإنفاق لاقتناء مختلف السلع والخدمات من أجل إشباع حاجاتهم المختلفة، ويُعرف الدخل المتاح على أنه الدخل الكلي منقوصا منه الضرائب المباشرة ومضافا إليه التحويلات الاجتماعية. ويُمكن توضيح معادلة دالة الاستهلاك وفق العلاقة الرياضية التالية[2]:

$$Y_d = Y - T + R\,,\; C = C_0 + cY_d \quad \text{.....(3-19)}$$

حيث يمثل :

C : الطلب الاستهلاكي، C_0 : الاستهلاك التلقائي، c : الميل الحدي للاستهلاك وهو محصور بين الصفر والواحد صحيح ، Y_d : الدخل المتاح، Y: الدخل، T : الضرائب، R : التحويلات الاجتماعية.

ومن خلال معادلة الاستهلاك يتضح أن العلاقة بين حجم الطلب الاستهلاكي الكلي والدخل المتاح هي علاقة طردية، فكلما ارتفع حجم الدخل المتاح يؤدي ذلك إلى الزيادة في الطلب الاستهلاكي والعكس.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2] Rudiger Dornbusch et autres, **Macroeconomics**, 11 éme édition, McGraw-Hill, USA, 2011, P199.

✓ **الطلب الاستثماري**

يُعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، وبالتالي فإن أي تغير في حجمه يؤثر في مستوى الطلب الكلي، وفي مستوى الناتج الوطني ومستوى العمالة، كما يمكن أن يؤثر حجم الاستثمار على رصيد السلع الرأسمالية، ومن ثم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويتسم الاستثمار بعدم الاستقرار فهو يتذبذب من سنة إلى أخرى مما يسبب حالات الرواج والكساد في الاقتصاد الوطني، ويعزى الاقتصاديون معظم الدورات إلى التذبذب في مستوى الاستثمار الكلي في المجتمع[1].

وتختلف التعاريف المتعلقة بالاستثمار بحسب طبيعته، حيث يعرف على أنه عملية استخدام رأس المال من أجل إنتاج موارد وسلع معينة وخلق رأس مال إضافي جديد ثابت ويتجلى ذلك في الأسهم أو يكون رأس مال متغير كالمتلكات، وعلى الرغم من أن رأس المال يُقاس في نقطة زمنية معينة (أي مخزون)، فإن الاستثمار يُقاس على مدى فترة زمنية معينة (تدفق)، ويؤدي تدفق الاستثمار إلى زيادة الرصيد الرأسمالي بمرور الزمن[2]، كما يمكن تعريف الاستثمار على أنه تخل عن منفعة حالية من أجل تعظيمها مستقبلا.

ويمثل الطلب الاستثماري على الإنفاق المخطط من أجل سير النشاط الاقتصادي في الاقتصاد ويمكن تمييز نوعين من الطلب الاستثماري[3]:

✓ **حالة الاستثمار الثابت** : هو الإنفاق المخطط من قبل الشركات على المعدات (آلات والحواسيب) والهياكل القاعدية (المصانع والمباني المكتبية ومراكز التسوق)، والإنفاق المخطط على المساكن السكنية الجديدة؛

✓ **حالة الاستثمار في المخزونات:** وهو إنفاق الشركات على المخزونات الإضافية من المواد الخام وقطع الغيار والسلع الجاهزة، وتُحسب على أنها تغيرا في حيازة هذه الأصناف في فتره زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

وتأخذ دالة الطلب الاستثماري عدة صيغ رياضية مختلفة حسب محدداتها، حيث تكون دالة مستقلة أي أن قيمة الاستثمار غير مرتبطة بأي متغير وتأخذ قيمة محددة، وهو يمثل الإنفاق المستقل أو التلقائي المحدَد للاستثمار ويكون منحنى هذه الدالة أفقيا وموازيا لمحور الفواصل، ويُمكن توضيحها في الصيغة الرياضية التالية:

$$I=I_0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}20)$$

حيث يمثل : **I** : دالة الطلب الاستثماري، I_0 : الإنفاق الاستثماري المستقل.

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] Karl E. Case et autres, **Principles of Macreconomics**, 10 éme édition, Pearson education, USA, 2012, P32.

[3] Frederic Mishkin **Macroeconomics Policy and Practice**, 2 éme édition, Pearson education, USA, 2015, P233.

ومن جهة أخرى، ترتبط دالة الطلب الاستثماري بالدخل حيث تكون العلاقة طردية ومتزايدة بالنسبة للدخل، أي كلما زاد الدخل ارتقع معه الطلب الاستثماري،ويُمكن توضيح المعادلة الرياضية للعلاقة كما يلي:

$$I=gY \quad \text{.....(3-21)}$$

حيث يمثل : Y: الدخل، g : الميل الحدي للطلب الاستثماري.

وعليه يُمكن صياغة دالة الطلب الاستثماري الكلية بجمع دالتي الطلب الاستثماري التلقائي والطلب الاستثماري المتعلق بالدخل لتصبح دالة الطلب الاستثمار الكلية كما يلي:

$$I= I_0+gY \quad \text{.....(3-22)}$$

- ✓ **الطلب الحكومي**

يُعَد الطلب الحكومي ثالث أحد المكونات الهامة للطلب الكلي، حيث تُعتبر الحكومة هي مصدر التأثير على مستوى الطلب الكلي من خلال أدواتها المختلفة التي تتجسد غالبا في أدوات السياسة المالية، حيث تساهم في تغير من مستوى الطلب حسب ما تمليه السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها، ويتكون الطلب الحكومي من الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية.

ويشمل الإنفاق الحكومي على المشتريات الحكومية من السلع والخدمات والتحويلات الحكومية، فيما تتجلى الإيرادات الحكومية على جميع الضرائب بأنواعها والتي تهدف إلى تمويل الإنفاق الحكومي.

وتتعلق دالة الطلب الحكومي بما تحققه من إيرادات في الاقتصاد وأمور أخرى ثابتة، وتخضع القرارات المتعلقة بالطلب الحكومي إلى حد كبير بسيطرة التوجه نحو تمويل الخدمات العمومية، مثل قرار بناء طريق سريع بين المدن، أو زيادة الإنفاق العسكري، أو توظيف المزيد من الموظفين، ولا تعتمد قرارات الإنفاق هذه مباشرة على الدخل في الاقتصاد، ولذلك يُفترض أن الطلب الحكومي مستقل تماما عن الدخل، وتتعلق هذه الدالة بالدخل كخط ثابت يُماثل دالة الاستثمار، وعليه فإن زيادة الطلب الحكومي من شأنه أن يؤدي إلى تحول متصاعد في دالة الطلب الحكومي نحو الأعلى والعكس[1].

- ✓ **صافي الطلب الأجنبي**

يعتبر صافي الطلب الأجنبي المكون الرابع والأخير للطلب الكلي ويختص بالتعاملات مع العالم الخارجي، ويمثل صافي الإنفاق الذي تقوم به الدول على اقتناء السلع المحلية مطروحا منه الإنفاق الذي يقوم به الأفراد

[1] William McEachern**, Economics A Contemporary Introduction**, 9 éme edition, South-Western, Cengage Learning education, USA, 2012, P522.

لاقتناء السلع الأجنبية خلال فترة زمنية محددة[1]، أي أنه يمثل الفرق بين صادرات الدولة وواردتها خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، ويرتبط صافي الطلب الأجنبي على سلوك الأفراد المستهلكين إضافة إلى سلوك المستثمرين المحليين والأجانب، فكلما زاد إنفاق المستهلكين للسلع الأجنبية يؤدي ذلك إلى انخفاض في صافي الطلب الأجنبي، وكلما زاد الإنفاق الاستهلاكي للأفراد الأجانب للسلع والخدمات المحلية يؤدي ذلك إلى ارتفاع صافي الطلب الأجنبي[2].

ويمثّل صافي الطلب الأجنبي مقياسا مهما لمعرفة وضعية الميزان التجاري، حيث يمثل هذا الأخير الفرق بين الصادرات والواردات خلال فترة معينة، ويمكن توضيح معادلة صافي الطلب الأجنبي في المعادلة الرياضية التالية:

$$E=X-M \quad \text{.....(3-23)}$$

حيث يمثل :

E : صافي الطلب الأجنبي ، **X**: الصادرات من السلع والخدمات، **M** : الواردات من السلع والخدمات.

ومن خلال المعادلة يمكن أن نميز الحالات من شأنها أن تؤثر على صافي الطلب الأجنبي أو الميزان التجاري كما يلي:

- ✓ **الحالة الأولى (ارتفاع في صافي الطلب الأجنبي)** : يتحقق ذلك عندما يكون حجم الصادرات أكبر من الواردات ($X>M$)، ويعني في هذه الحالة وجود فائض في الميزان التجاري؛
- ✓ **الحالة الثانية (انخفاض في صافي الطلب الأجنبي)** : يتحقق ذلك عندما يكون حجم الصادرات أقل من الواردات ($X<M$)، ويعني في هذه الحالة وجود عجز في الميزان التجاري؛
- ✓ **الحالة الثانية (توازن في صافي الطلب الأجنبي)** : يتحقق ذلك عندما يتساوى حجم الصادرات مع الواردات ($M=X$)، ويعني هذه الحالة حدوث توازن في الميزان التجاري.

وإجمالاً، يمكن إبراز الصيغة الرياضية للطلب الكلي في الاقتصاد من خلال مجموع مكونات الطلب الكلي والتي يمكن توضيحها بالعلاقة التالية[3]:

$$AD=C+I+G+(X-M) \quad \text{.....(3-24)}$$

[1] Patrick J. Welch, Gerry F. Welch, op, cit, P157.
[2] Bradley Schiller, **The Economics today**, 11 éme edition, McGraw-Hill/Irwin education, USA, 2008, P157.
[3] Jones Charles, **Macroeconomics**, 3 éme édition, Norton & Company Ltd, USA, 2014, P276.

2- العرض الكلي

1-2 مفهوم العرض الكلي: يُعد العرض الكلي للسلع والخدمات أحد الجوانب الرئيسية لدراسة التوازنات الاقتصادية الكلية، كما أنه يُعتبر جانب مهم في معرفة قدرة إنتاجية الاقتصاد الوطني في إشباع حاجات المجتمع وتلبية وتغطية الطلب الكلي، واختلفت درجة أهمية النظريات الاقتصادية في تفسيرها للعرض الكلي، حيث أعطت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الأولوية في دور العرض الكلي في تنشيط النشاط الاقتصادي، باعتبار أن العرض هو الذي يخلق الطلب وأن قرار الاستثمار يسبق قرار الاستهلاك، ولكن سرعان ما تم دحض هذا التحليل بعد الكساد الكبير سنة 1929 من قبل الكيتريين الذين اهتموا بدراسة الطلب الكلي وأبرزوا أن العرض الكلي يرتبط أساسا بما يطلبه الأفراد والمؤسسات.

ويمثل العرض الكلي إجمالي السلع والخدمات المنتجة من طرف الشركات داخل الاقتصاد في ظل مستويات الأسعار السائدة خلال فترة زمنية معينة[1]، ويمثل رياضيا قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة ويمكن إبراز الصيغة الرياضية لدالة العرض الكلي كما يلي:

$$AS=Y \quad \text{.....(3-25)}$$

2-2 محددات العرض الكلي: يخضع التغير في العرض الكلي إلى ثلاث محددات رئيسية [2]:

- ✓ **الموارد المستخدمة من حيث الكم والكيف:**

إن ندرة الموارد الاقتصادية تشكل قيدا على العرض الكلي في كل اقتصاديات العالم، ويمكن التغلب جزئيا على ذلك القيد من خلال الاستثمار الذي قد يؤدي إلى زيادة رأس المال المادي، ومن ناحية أخرى فإن الفنون الحديثة ومعارف ومهارات القوى البشرية لها تأثير جيد على الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، لذا ظهرت الآراء والدراسات التي تؤكد على أهمية الاستثمار في العنصر البشري (تعليم وتدريب وتنمية خبرات) في زيادة الكفاءة الإنتاجية بشكل أقوى من الاستثمار المادي الذي يعاني في المقام الأول من الندرة في رأس المال؛

- ✓ **مدى الكفاءة في استغلال موارد المجتمع النادرة:**

لكفاءة استغلال الموارد أثرها الفعال في العرض الكلي، فالتخصص وتقسيم العمل يخلق مزايا نسبية في مجالات العمل المختلفة، الأمر الذي يؤدي في التحليل النهائي إلى خلق مقومات أساسية تحقق كفاءة وفاعلية

[1] Campbell McConnell et autres,**Macr oeconomics Principles, Problems, and Policies**, 17 éme édition, McGraw-Hill/Irwin education, USA, 2008, P192.

[2] وحيد مهري عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص ص 100-101.

استخدام موارد المجتمع النادرة، فبدون التخصص وتقسيم العمل لن يزداد العرض الكلي وفقا لأهداف الاقتصاد الوطني؛

✓ **الفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية**

إن التطور التكنولوجي في مجالات الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى خفض تكاليف إنتاج المنتج أو خلق منتج جديد ذات مواصفات أعلى وأقل سعرا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج ومن ثم زيادة العرض الكلي في المجتمع، لذا كان على العالم الاهتمام بالدراسات والبحوث التي تعمل على رفع كفاءة العمليات الإنتاجية، وتتحقق تلك الغاية في ظل سيادة اقتصاد السوق، فإن زيادة الطلب على السلع المنتجة بأسعار أقل بسبب استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة، سيؤدي ذلك بالضرورة إلى تحفيز المنتجين على زيادة إنتاجهم ومن ثم زيادة العرض الكلي والعكس صحيح.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات

يمثل منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات التوليفات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة التي تكون فيها النفقات الإجمالية المخططة متوازنة، أي تساوي العرض الكلي المجسد بالدخل مع الطلب الكلي بمختلف مكوناته[1]، ويمكن إيجاد أيضا هذه التوليفات عن طريق تساوي الادخار مع الاستثمار (investment-saving)، ولإيجاد التوازن في هذا السوق يمكن التعبير عن مختلف المعادلات السلوكية في ظل الاقتصاد مغلق كما يلي:

✓ دالة الاستهلاك: ويمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :

$$C = C_0 + cY_d, \quad Y_d = Y - T + R \text{.....(3-26)}$$

✓ دالة الاستثمار : حسب التحليل أنصار المدرسة الكيترية وعلى رأسهم الاقتصادي هانسن، ترتبط دالة الاستثمار بحساسية أسعار الفائدة، وهي علاقة عكسية حيث كلما انخفض سعر الفائدة ارتفع مستوى الاستثمار، ويمكن تمثيل العلاقة الرياضية لدالة الاستثمار كما يلي:

$$I = I_0 - gi \text{.....(3-27)}$$

حيث أن :

I_0 : الاستثمار التلقائي أو المستقل، g : معدل حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

[1] Joseph Nellis, David Parker, **Principles of Macroeconomics**, Pearson education, USA, 2004, P119.

✓ الإنفاق الحكومي: وعلاقته الرياضية كما يلي:

$$G=G_0 \text{.....(3-28)}$$

✓ الضرائب : وترتبط دالة الضرائب طرديا بالدخل ويمثل رياضيا كما يلي:

$$T = T_0 + tY \text{ .....(3-29)}$$

حيث :

T_0 : الضرائب المستقلة، t : المعدل الحدي للضريبة.

✓ التحويلات الاجتماعية : وتمثل التحويلات التي توجهها الحكومة إلى فئات معينة دون الحصول على مقابل وهي عنصر مستقل، وتكون صيغتها كما يلي :

$$R=R_0 \text{.....(3-30)}$$

ومن خلال المعادلات السابقة يمكن إيجاد وضعية التوازن بطريقة العرض الكلي الطلب الكلي كما يلي:

$$AS=Ad \text{ .....(3-31)}$$

$$Y=C+I+G \Rightarrow Y= C_0 + cY_d + I_0 - gi + G_0$$

$$\Rightarrow Y= C_0 + c(Y - T + R) + I_0 - gi + G_0$$

$$\Rightarrow Y= C_0 + c(Y - T_0 - tY + R_0) + I_0 - gi + G_0$$

$$\Rightarrow Y= C_0 + c\,Y - cT_0 - ctY + cR_0 + I_0 - gi + G_0$$

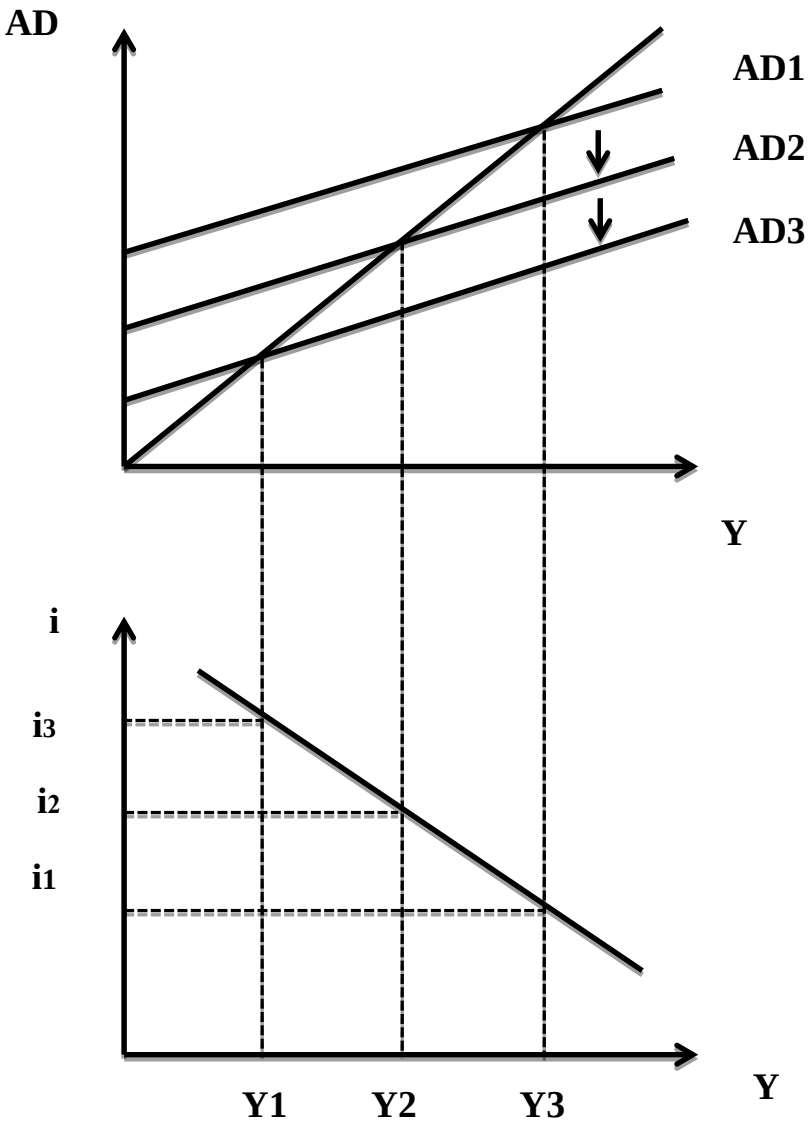
$$\Rightarrow Y - c\,Y + ctY = C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 - gi + G_0$$

$$\Rightarrow Y(1 - c + ct) = C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 + G_0 - gi$$

$$\Rightarrow \quad Y = \frac{1}{(1-c+ct)}(C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 + G_0 - gi) \text{ .....(3-32)}$$

ومن خلال العلاقة الرياضية لمنحنى (IS)، يتضح أن المنحنى يمثل خط مستقيم متناقص، ويعكس هذا المنحنى الثنائيات المختلفة لأسعار الفائدة والدخل على طول المنحنى، حيث يتضح أن ميل المنحنى سالـــب ($\frac{DY}{Di} = -\frac{1}{(1-c+ct)}$)، أي أن العلاقة بين الثنائيات المختلفة هي علاقة عكسية فكلما زادت مستويات سعر الفائدة كلما انخفض معها الدخل، ويُفسَر ذلك على أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض منسوب الادخار مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الاستثمار لينعكس على ذلك على العملية الإنتاجية ويدفعها نحو الانكماش ويساهم في انخفاض الدخل، ويمكن توضيح منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات في الشكل رقم (3-1) كما يلي:

شكل رقم (3-1) : اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي: النظريات والسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص 204.

ومن خلال الشكل يتضح أنه يتكون من جزئين :

✓ **الجزء الأول:** ويمثل التوازن في سوق السلع والخدمات بتقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي الممثل بالدخل عند النقطة لينتقل بعد ذلك إلى وضعية توازنية جديدة، وذلك بانتقال منحنى الطلب الكلي من الوضعية إلى (AD1) الوضعية (AD2) ويتقاطع مع منحنى الدخل في النقطة وينطبق الأمر على الوضعية التوازنية الأخرى المجسدة بمنحنى الطلب الكلي(AD3) .

✓ **الجزء الثاني** : ويُمثل التوليفات المختلفة من أسعار الفائدة والدخل التي تتوافق مع التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث أنه عند انتقال منحنى الطلب الكلي من (AD1) إلى (AD2) ينتقل سعر الفائدة التوازني من (i1) إلى (i2) ويعني ذلك انخفاض كل من الدخل وسعر الفائدة، وينطبق الأمر كذلك عند انتقال منحنى الطلب الكلي من (AD2) إلى (AD3) حيث تنخفض أيضا معه ثنائية التوازن.

المطلب الثالث : التوازن الاقتصادي في سوق النقد

رغم أن أفكار كينز كانت تميل إلى أولوية السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلى أنه أعطى دورا أساسيا للنقود كعامل مؤثر في النشاط الاقتصادي عكس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث أبرز علاقة النقود بالدخل وأسعار الفائدة والعمالة، إضافة إلى ذلك ساهم كينز في تفسير دوافع الطلب على النقود في ثلاث دوافع جوهرية من خلالها فعّل دور النقود في جميع الأنشطة الاقتصادية.

1- عرض النقود

لا يختلف كينز مع الكلاسيك في تفسير دالة عرض النقود حيث يرى كينز أن كمية النقود المعروضة متغير خارجي، ومستقل تحدده السلطات النقدية حسب النشاط الاقتصادي، وعليه فإن عرض النقود لا يرتبط بالتغيرات في سعر الفائدة ولهذا فإن منحنى دالة عرض النقود يرسم بخط مستقيم عمودي موازي لمحور التراتيب وعليه يمكن توضيح دالة عرض النقود كما يلي:

$$Ms=M0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}32)$$

حيث أن :

Ms : تمثل دالة عرض النقود، **M0 :** تمثل كمية النقود المعروضة

ومن خلال المعادلة فإن كمية النقود المعروضة لا ترتبط بأي متغير وهي محددة قيمتها من طرف البنك المركزي.

2- الطلب على النقود

كان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي السائد يرى أن النقود تطلب من أجل هدف وحيد يتمثل في تسوية المعاملات بين الأفراد والمؤسسات، إلا أن كينز بيّن أن النقود لا تُطلب لهذا الدافع فقط بل أضاف دافعين من شأنه أن يطلب عليها النقود ويتمثل هذين الدافعين في المضاربة والاحتياط.

1-2 الطلب على النقود من أجل المعاملات: يُقصد بدافع المعاملات أن الأفراد يسعون إلى الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل، وأقر كينز أن هذا الدافع من الطلب على النقود يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل، فالمرء بحاجة للاحتفاظ بمبلغ من المال من أجل دفع فواتير مستحقة عليه، أو من أجل شراء احتياجاته اليومية من المحلات التجارية، وبالرغم من أن هذا الجزء من الطلب يفقد الفرد عائداً كان من الممكن تحقيقه لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في أصول تحقق عوائد، فإن المرء مضطراً للتضحية بهذا إذا أراد إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود [1]. أما من الناحية الرياضية فدالة الطلب على النقود من أجل المعاملات مرتبطة طرديا بالدخل ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$Md_1=f(Y) \quad \text{.....(3-33)}$$

حيث:

Md_1: الطلب على النقود من أجل المعاملات، Y : الدخل

2-2 الطلب على النقود من أجل الاحتياط: يحتفظ الوكلاء الاقتصاديون بالأرصدة النقدية السائلة من أجل الاحتراز نتيجة عدم التأكد فيما يتعلق بالإيرادات والإنفاقات المستقبلية للدخل، فمثلا الأسرة التي تستهلك كل شهر كامل دخلها تواجه صعوبة إذا أجلّت مؤقتا تسديد دخلها، كذلك لا تستطيع أسرة اقتناص الفرصة المواتية التي تسنح لها إذا لم تكن تمتلك لأرصدة نقدية غير مستثمرة، أيضا يضع الوكلاء الاقتصاديون جانبا جزءا من أرصدتهم النقدية من أجل مواجهة الإنفاقات غير المتوقعة كالتي يفرضها المرض أو الحوادث، ويرى كينز أن الطلب على النقود من أجل الاحتياط يرتبط أيضا بالدخل مثل الطلب على المعاملات وهو أيضا دالة طردية بدلالة الدخل، أي أن الأفراد والمؤسسات تحتفظ بجزء من دخولها على شكل احتياطات وكلما زاد الدخل ارتفعت حجم هذه الاحتياطات.

ويمكن توضيح هذه العلاقة وفق المعادلة التالية:

$$Md_2=f(Y) \quad \text{.....(3-34)}$$

حيث: Md_2: الطلب على النقود من أجل الاحتياط، Y: الدخل

وبما أن كل من دالتي الطلب على النقود من أجل الاحتياط والمعاملات هي دوال خطية متعلقة بالدخل وذات ميل موجب فيمكن توحيدهما في معادلة واحدة لتصبح كما يلي:

$$MD_1= Md_1+ Md_2=f(Y)= ky \quad \text{.....(3-35)}$$

[1] Roger LeRoy Miller,op.cit, P346.

حيث:

MD_1: الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، Y: الدخل، k : يمثل ميل دالة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط وهو الجزء من الدخل الموجه للاحتياط والمعاملات ويمثل رياضيا المشتقة الأولى بالنسبة للدخل $(f'(Y)= k)$ وهو أكبر من الصفر.

3-2 الطلب على النقود من أجل المضاربة: يرى كينز أنه بالإضافة إلى الطلب على النقود من أجل الاحتياط والمعاملات فقد يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى الطلب على النقود من أجل المضاربة، وتعني هذه الأخيرة شراء الأصول المالية بأقل الأسعار وبيعها بأكبر الأسعار من خلال الاستفادة من سيكولوجية السوق والتنبؤ بارتفاعها مستقبلا، ولهذا فإن هدف المضاربة هو التحوط من المخاطر وحماية هذه الأصول وتحقيق أرباح رأسمالية ويعتمد في توقع أسعارها على تذبذبات التي تطرأ على أسعار الفائدة، فارتفاعها يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة حيث يسعى المضاربون إلى توظيف أموالهم في شكل أصول مالية نظرا لارتفاع أسعار الفائدة والحصول على أكبر عائد ممكن بدل تركها كأرصدة نقدية عاطلة والعكس، حيث أن انخفاض أسعار الفائدة من شأنه أن يساهم في زيادة الطلب على النقود من أجل المضاربة أي الاحتفاظ بها وتوظيفها في المستقبل احتمالا لارتفاع أسعار الفائدة مستقبلا، وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وأسعار الفائدة هي علاقة عكسية ويمكن توضيح هذه العلاقة رياضيا كما يلي:

$$Md_2=f(i) \quad \text{.....(3-36)}$$

حيث يمثل :Md2 : الطلب على النقود من أجل المضاربة، i: سعر الفائدة.

واستنادا لما سبق تمثل دالة الطلب الكلي للنقود من مجموع دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات والحيطة وهي دالة متزايدة لمستوى الدخل النقدي، ودالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وهي دالة متناقصة لسعر الفائدة[1]، ويمكن التعبير على دالة الطلب على النقود الكلية كما يلي[2]:

$$MD=Md_1+Md_2=f(Y)+f(i) \quad \text{.....(3-37)}$$

حيث:

MD: الطلب على النقود، Md1: الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، Md2: الطلب عل النقود لغرض المضاربة، Y: الدخل، i : سعر الفائدة.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2] Gregory Mankiw, **Macroeconomics**, op.cit, P623.

3- منحنى التوازن في سوق النقد:

يتحدد التوازن في السوق النقد عندما تتساوى الكتلة النقدية المعروضة مع الكتلة النقدية المطلوبة، ويمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$MS=MD \quad \text{.....(3-38)}$$

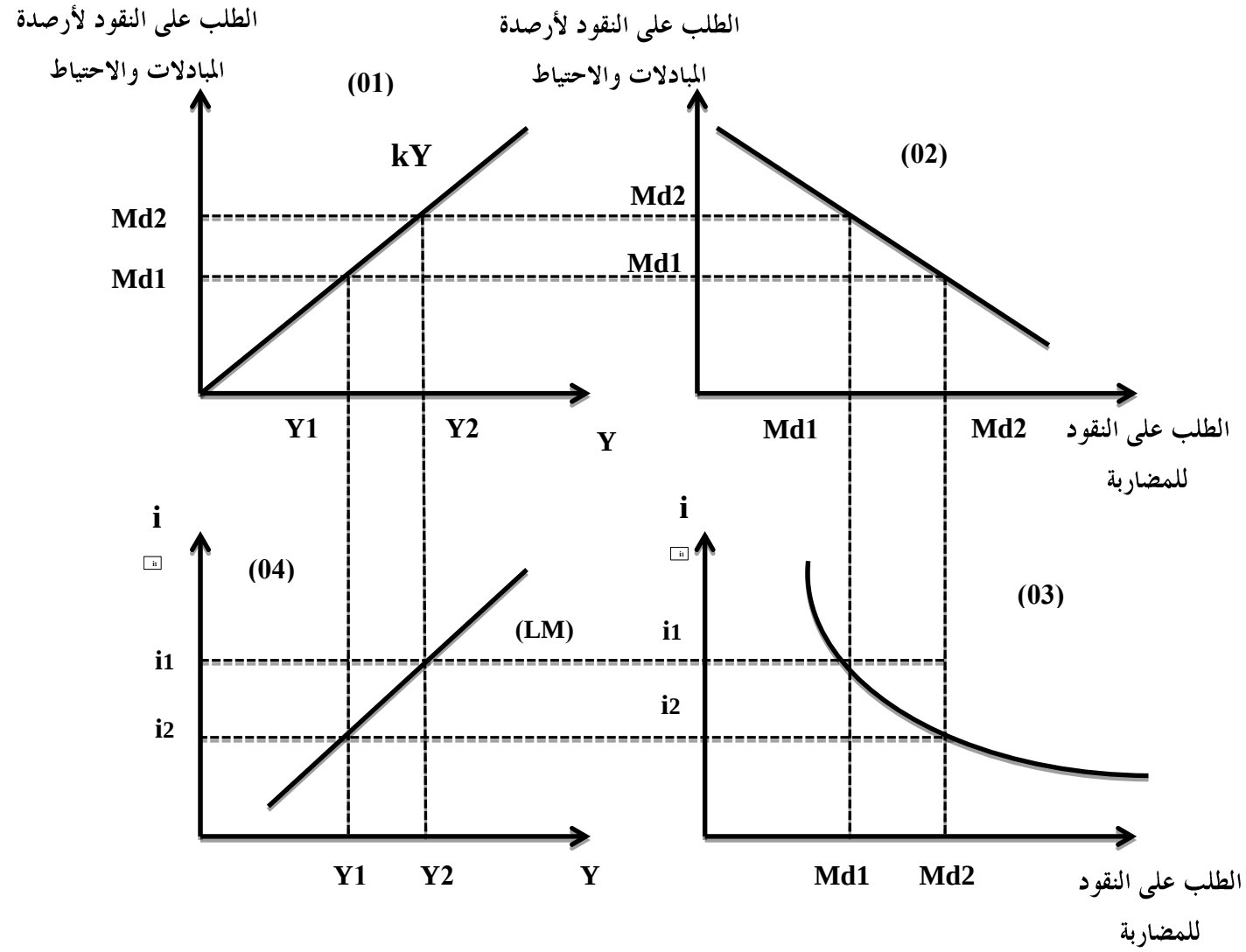
$$\Rightarrow M0= Md1+ Md2 \Rightarrow M0=Ky+L-hi$$

$$\Rightarrow Ky = M0- L+ hi$$

$$\Rightarrow (LM): \quad Y = \frac{M0- L}{K} + \frac{h}{K} i \quad \text{.....(3-39)}$$

من خلال هذه معادلة يتضح العلاقة الطردية بين الدخل وأسعار الفائدة، ويمكن توضيح هذه العلاقة حسب منحنى التوازن في سوق النقد في المدى الطويل من خلال اشتقاق منحنى (LM) والذي يوضحه شكل رقم (3-2)كما يلي :

شكل رقم (3-2) : اشتقاق منحنى LM



المصدر: محمد زرقون، أمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 169.

يوضح الشكل السابق اشتقاق منحنى (LM) الذي يربط العلاقة الطردية بين الدخل وأسعار الفائدة، حيث يمثل المنحنى الأول العلاقة بين كمية النقود المطلوبة من أجل المبادلات والاحتياط، حيث يلاحظ الميل الموجب للمنحنى وهو ما يعكس تزايد الطلب على النقود كلما زاد الدخل، أما في المنحنى الثاني فيُبين العلاقة بين كمية النقود المطلوبة مع كمية النقود المعروضة المحددة من طرف البنك المركزي، حيث يوضح المنحنى تساوي كلا منهما، أما المنحنى الثالث فيوضح العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وسعر الفائدة، ونلاحظ أن منحنى الطلب على النقود من أجل المضاربة يكون أفقيا ولا نهائيا أو تام المرونة عند

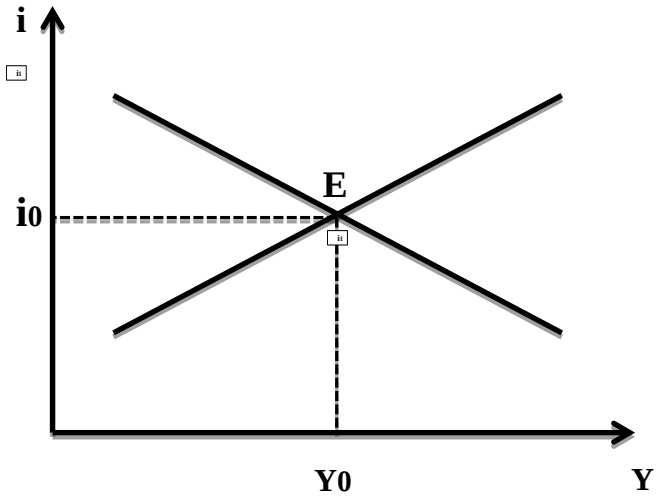
مستوى سعر الفائدة (i) وفي هذه الحالة فإن الزيادة في عرض النقود لن يؤدي في تغير أسعار الفائدة، أما المنحنى الرابع فيمثل المنحنى التوازني الكلي (منحنى هيكس) بين عرض النقود والطلب عليها (LM)، حيث يُلاحظ من المنحنى العلاقة الطردية بين مجموعة التوليفات المختلفة للدخل وأسعار الفائدة، وتمثل كامل هذه النقاط على المنحنى ثنائيات توازنية في السوق النقدي، وعليه فإن طبيعة العلاقة بين الدخل وأسعار الفائدة في سوق النقد تأخذ طابعا طرديا مقارنة على ما هو سائد في السوق السلع والخدمات.

المطلب الرابع: التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (منحنى IS/LM)

بعد تناول تحليل التوازن في سوق السلع والخدمات، والقيام باشتقاق منحنى التوازن (IS)،ثم تحليل التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى التوازن (LM)، سنتناول في هذا المطلب التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد، أو ما يعرف بمنحنى هيكس (IS/LM).

ويمثل منحنى(IS/LM) المجال المتعلق بإحداثيات النقاط التي تمثل ثنائيات التوازن لكل من الدخل وسعر الفائدة عندما يكون سوق السلع والخدمات وسوق النقد في حالة توازن آني[1]، ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (3-3) كما يلي :

شكل رقم (3-3) : منحنى IS/LM



المصدر : تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي**، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص 276

[1] Errol D'Souza, **Macroeconomics**, Pearson éducation, India, 2008, P248.

من خلال الشكل، يتضح أن تقاطع منحنى سوق السلع والخدمات (IS) مع منحنى سوق النقد (LM) في النقطة (E) والذي يمثل الدخل وسعر الفائدة (Y_0، i_0) ثنائية التوازن الكلي في الاقتصاد الذي يضمن التوازن بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات.

وتجدر الإشارة أنه يمكن إيجاد الثنائية (Y_0، i_0) رياضيا وفق الطريقة التالية :

$$(IS) : \quad Y = \frac{1}{(1-c+ct)}(C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 + G_0 - gi)$$

$$(LM) : \quad Y = \frac{M0-L}{K} + \frac{h}{K}i$$

لدينا من معادلة سوق النقد (LM) :

$$Y = \frac{1}{K}(M0 - L + hi) \Rightarrow KY = M0 - L + hi$$

$$\Rightarrow KY - M0 + L = hi$$

$$\Rightarrow i = \frac{KY - M0 + L}{h} \text{.....(3-41)}$$

بتعويض قيمة في معادلة سوق السلع والخدمات (IS) نجد :

$$Y = \frac{1}{(1-c+ct)}(C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 + G_0 - g(\frac{KY - M0 + L}{h}))$$

$$\Rightarrow Y = \frac{1}{(1-c+ct)}(C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 + G_0 - \frac{Kg}{h}Y + g\frac{M0-L}{h})$$

$$\Rightarrow Y(1 + \frac{Kg}{h(1-c+ct)}) = \frac{1}{(1-c+ct)}(C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 + G_0 + g\frac{M0-L}{h})$$

$$Y_0 = \frac{1}{(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)})(1-c+ct)}(C_0 - cT_0 + cR_0 + I_0 + G_0) +$$

$$\frac{g}{(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)})h}(M0 - L) \text{ .....(3-42)}$$

ويُمثل Y_0 الدخل التوازني الناتج عن التوازن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد، حيث من خلال عبارة الدخل يمكن التمييز بين المضاعف المالي والنقدي كما يلي:

1- المضاعف المالي: ويمثل المضاعف الذي يُمَكّن من الحصول على التغير في الدخل عند التغير في أدوات السياسة المالية، بمعنى عند تغير أحد مكونات الإنفاق المستقل فإن الدخل التوازني سينتقل بمقدار المضاعف مضروبا في أحد هذه المكونات، ويمكن إبراز قيمة المضاعف المالي كما يلي:

$$Ke=\frac{1}{(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)})(1-c+ct)} \quad \text{.....(3-43)}$$

2- المضاعف النقدي : ويمثل المضاعف الذي يُمَكِّن من الحصول على الدخل عند التغير في أدوات السياسة النقدية، أي أنه عند تغير الكتلة النقدية بقيمة معينة فإن الدخل سينتقل بمقدار المضاعف النقدي مضروبا في ذلك المقدار، ويمكن إبراز الصيغة الرياضية لهذا المضاعف كما يلي:

$$Ke=\frac{g}{(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)})h} \quad \text{.....(3-44)}$$

وبنفس الطريقة يمكن إيجاد سعر الفائدة التوازني كما يلي:

$$(IS) \ : \ Y=\frac{1}{(1-c+ct)}(C_0-cT_0+cR_0+I_0+G_0-gi)$$

$$(LM) \ : \ Y=\frac{M0-L}{K}+\frac{h}{K}i$$

لدينا من معادلة :

$$Y=\frac{1}{K}(M0-L+hi) \Rightarrow KY=M0-L+hi$$

$$\Rightarrow KY-M0+L=hi$$

$$\Rightarrow i=\frac{KY-M0+L}{h}$$

بتعويض قيمة في معادلة نجد :

$$\Rightarrow i=\frac{K(\frac{1}{(1-c+ct)}(C_0-cT_0+cR_0+I_0+G_0-gi))-M0+L}{h}$$

$$\Rightarrow i\left(1+k(\frac{g}{h(1-c+ct)})\right)=\frac{K(\frac{1}{(1-c+ct)}(C_0-cT_0+cR_0+I_0+G_0))-M0+L}{h}$$

$$\Rightarrow i_0=\frac{K(\frac{1}{(1-c+ct)})(C_0-cT_0+cR_0+I_0+G_0))}{h(1+k(\frac{g}{h(1-c+ct)})}+\frac{-M0+L}{h(1+k(\frac{g}{h(1-c+ct)}))} \quad \text{..... (3-45)}$$

المبحث الثاني : علاقة السياسة المالية والنقدية بسوق العمل في إطار نموذج (IS/LM)

تختلف فعالية استخدام السياسات الاقتصادية التي تساهم في معالجة مشكلة البطالة من دولة لأخرى، ومما لا شك فيه أن تفعيل هذه السياسات من أجل ضبط وإدارة الطلب الكلي يُعد أمرا بالغ الأهمية في نقل الدورة الاقتصادية من حالة الكساد إلى حالة الرواج عن طريق تحفيز مستوى الاستثمار، والذي يرافقها تسجيل في ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وبالتالي تنشيط سوق العمل وتخفيض معدل البطالة، ومن خلال هذا المبحث سنتناول آلية تأثير السياسة الاقتصادية المتجسدة في السياستين المالية والنقدية على البطالة من خلال التطرق إلى مقاربة مفاهيمية للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي أو ما يعرف بعلاقة أوكن، ثم تناول التأثير المباشر للسياستين على الطلب الكلي لمعرفة تأثير ذلك على الدخل وبالتالي على معدلات البطالة، ثم إبراز ديناميكية سوق العمل في ظل التنسيق المتبادل بين السياسة النقدية والمالية .

المطلب الأول : علاقة النمو بالبطالة وعلاقة أوكن

إن تفسير النظريات الاقتصادية للبطالة والنمو، يفرض طرح إشكالية العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي أيهما يؤثر على الآخر، فمن الناحية العملية لا يُمكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي إلا في وجود استثمار والذي يتطلب حجما من العمالة لكي تساهم في العملية الإنتاجية وبالتالي تحقيق زيادة في الدخل ومستويات معينة من النمو الاقتصادي.

وعليه فإن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول، وهنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق 3 مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي ولكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يُحققها الاقتصاد الفرنسي خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي*، وباعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو و نسب البطالة بالنسبة للبلدان أكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة، إلا أن نسب التغيير في البطالة تختلف و كذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد[1].

[1] المدهون حسن، مرجع سبق ذكره، ص 48.

* تعود هذه الحالة إلى الاستقرار الهيكلي في الجهاز الانتاجي مما يجعل علاقة أوكن مستقرة في الولايات المتحدة وغير مستقرة في فرنسا (انحراف طفيف في العلاقة)، حيث أن زيادة ردة فعل العمالة على اختلافات الناتج المحلي في الولايات المتحدة كانت أكبر منها في فرنسا، لمزيد من التفصيل أنظر إلى :

Leopold Sogner, Alfred Stiassny, **A cross-country study on Okun'Law**, woking paper no 13, Vienna University of economics and business administration Journal, septemre 2000.

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكيتري على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يُركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية و مردودية المشاريع، والملاحَظ أن هناك ترابط كبير بين النمو وتغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة، وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل، بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يُفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، وهذا الأمر يُعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة 2% لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة ب 2%[1].

1- علاقة أوكن

يُعتبر الاقتصادي (Arthur Okun) من أوائل الاقتصاديين الذين ساهموا في فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وسلوك كل منهما اتجاه الآخر، ففي مقاله الشهير (GNP Potential: Its measurement and Significance) سنة 1962 اهتم بدراسة العلاقة بين المؤشرين من خلال تطبيقها على دولة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام بربط معدل التغير في نمو الناتج المحلي الأمريكي مع معدلات البطالة خلال الفترة (1954 إلى 1962)، وأثبت من خلالها أنه توجد علاقة سلبية بين معدلات النمو ومعدل البطالة، بحيث أن أي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بثلاث نقاط يؤدي ذلك إلى زيادة في معدل البطالة بنقطة ، ومن خلال هذا الربط سميت هذه العلاقة بعلاقة أوكن وأجريت بعدها عدة تجارب عملية من أجل التأكد من صحة هذه العلاقة في كثير من الدول.

ومن جهة أخرى، في مقاله الشهير تطرق أوكن إلى ما يُسمى بالناتج المحتمل حيث أن مفتاح العلاقة بين التغيرات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في الأجل الطويل هو معدل النمو في الناتج المحتمل،

[1] مختاري فيصل، **العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية**، الموقع الالكتروني : www.kantakji.com/media/4130/7841.doc، تاريخ الاطلاع : 28-09-2017.

والناتج المحتمل هو مقياس غير ملحوظ لقدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات عندما تستخدم الموارد المتاحة مثل العمل ورأس المال استخداما كاملا، ويُمثل معدل نمو الناتج المحتمل دالة لمعدل النمو في الإنتاجية المحتملة وعرض العمل عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا فإن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي يقتصر على الناتج المحلي الإجمالي ويُشار إلى ذلك على أنه مقدار الفجوة الناتجة عن ذلك[1].

2- النموذج الرياضي لعلاقة أوكن

أبرز أوكن نموذجين في تفسير هذه العلاقة يُمكن توضيحها كالتالي :

✓ **نموذج الفروقات:** ويوضح هذا النموذج الارتباط الموجود بين الفروقات بين المعدل الفعلي للبطالة مع معدلها الطبيعي والناتج المحلي الحقيقي الفعلي مع الناتج المحتمل أو الكامن، وتأخذ هذه العلاقة الشكل التالي:

$$(Y_t - Y_t^*) = -\beta(U_t - U_t^*) + \varepsilon_t \quad \text{.....(3-46)}$$

حيث :

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Y_t^* : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل (الكامن)

U_t : المعدل الفعلي للبطالة

U_t^* : المعدل الطبيعي للبطالة

β : معامل أوكن الذي يقيس معدل البطالة عندما يتغير الإنتاج إلى مستوى محدد.

✓ **نموذج الفجوة** : ويأخذ الشكل التالي :

$$\Delta U_t = \alpha - \beta \Delta Y_t \quad \text{.....(3-47)}$$

ΔU_t : التغير في معدل البطالة

ΔY_t : يمثل الفجوة بين الناتج المحلي الحقيقي الفعلي والناتج المحتمل ويرمز لها بالرمز gap

β : حساسية معدل البطالة بالنسبة للتغير في فجوة الناتج

α : يعبر كذلك عن معدل البطالة المرتبط بالعمالة الكاملة

[1] Linda Levine, **Economic Growth and the Unemployment Rate**, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, USA, 2013, P02.

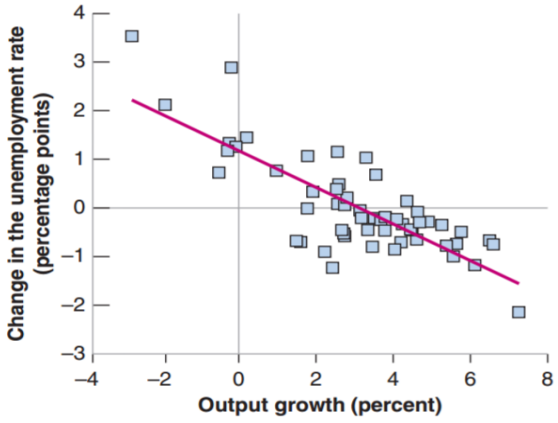
ومن خلال معادلة فجوة الناتج يتضح العلاقة بين معدل البطالة ومستوى التغير في مستوى الناتج المحلي الفعلي، حيث أن انخفاض هذا الأخير بنقطة مئوية سيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى العمالة وبالتالي ارتفاع معدل البطالة بمقدار معين.

ونظراً لأن قانون Okun يتضمن علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع، فإن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والعمالة كمتغير تابع وهذه العلاقة تقيس الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي، بمعنى أن النمو في العمالة ينتج من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن مرونة العمالة المرتفعة بالنسبة للناتج تشير إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية بين النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، بمعنى أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة نمو العمالة بنسبة مرتفعة، أما مرونة العمالة المنخفضة بالنسبة للناتج فتشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة، ويطلق على هذه العلاقة اصطلاح " النمو الضعيف للعمالة أثناء مرحلة التوسع أو الاستعادة "، ولا يعني هذا الاصطلاح عدم تحقق وظائف أثناء مرحلة التوسع أو استعادة النشاط، وإنما يعني أن نمو العمالة يكون ضعيف بشكل غير طبيعي خلال مرحلة التوسع في ظل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويطلق أيضاً على العلاقة الموجبة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة اصطلاح " نمو القطاعات غير القادرة على توليد العمالة"[1].

وللإشارة فقد تناولت الكثير من الدراسات السابقة ما تناوله أرثر أوكن، ويتعلق الأمر بالاقتصادي (Olivier Blanchard)، حيث تناول العلاقة بين نمو الناتج ومعدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الزمنية (1960-2014) يمكن توضيحها في الشكل رقم (3-4) كما يلي:

[1] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة نجم شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، ص 145.

شكل رقم (3-4): تطبيق علاقة أوكن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960-2014)



Source: Olivier Blanchard**, Macroeconomics,** 7éme edition, Pearson education, USA, 2017, P33.

يُمثل المنحنى السابق تغيرات معدل البطالة الناتجة عن التغير في نمو الناتج خلال الفترة (1960-2014) في الولايات المتحدة، حيث يوضح سحابة خط الانحدار العلاقة العكسية بين معدل نمو الناتج ومعدل البطالة من خلال سحابة النقاط حول هذا الخط، وركز (Blanchard) في تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق الشكل السابق على استنتاجين هامين وهما [1]:

✓ وجود علاقة قوية بين المتغيرين، حيث ارتفاع نمو الناتج يؤدي إلى انخفاض في البطالة، حيث أن ميل الخط هو-0.4، وهذا يعني أنه في الأجل المتوسط أن الزيادة في معدل النمو بنسبه 1 % يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.4 % تقريبا، ولهذا السبب ترتفع البطالة في فترات الكساد وتنخفض في فترات الرواج، وعليه فإن هذه العلاقة وضحت بشكل جيد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي رغم بعض الفروقات البسيطة، وعليه فإن مفتاح خفض البطالة هو ارتفاع معدل النمو بما فيه الكفاية؛

✓ يُعبر هذا الخط عن المحور الأفقي عند النقطة التي يكون فيها نمو المخرجات مساويا تقريبا ل 3%، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يأخذ معدل نمو الناتج حوالي 3% للحفاظ على معدل بطالة ثابت وهذا لسببين: الأول هو ازدياد عدد السكان وما يسببه في ارتفاع طالبي العمل الذي يزيد مع مرور الوقت، لذلك يجب أن تنمو العمالة على مر الزمن فقط للحفاظ على معدل البطالة ثابت، والثاني هو أن ناتج كل عامل يزداد أيضا مع مرور الوقت، مما يعني أن نمو الناتج أعلى من نمو العمالة، فعلى سبيل المثال أن قوة العمل تنمو بنسبه 1 %

[1] Olivier Blanchard, **Macroeconomics**, op .cit,, P33.

وأن الناتج لكل عامل ينمو بنسبه 2 %، وعليه يجب أن يكون نمو الناتج مساويا ل 3% (1% + 2%) فقط للإبقاء على معدل البطالة ثابتا.

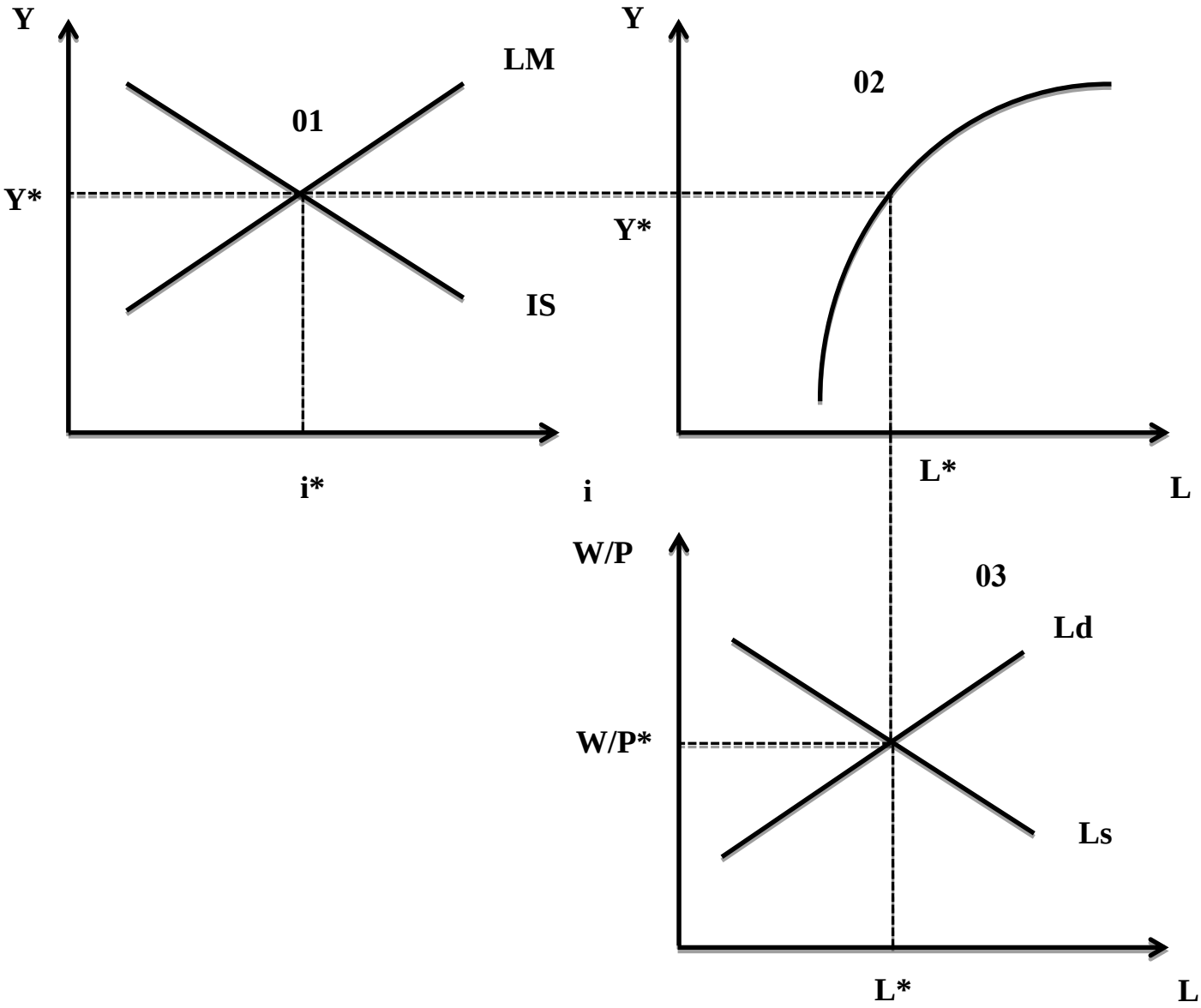
المطلب الثاني : تأثير السياسة المالية على سوق العمل من خلال منحنى (IS/LM)

إن عدم التوازن في سوق العمل يكون محتمل الحدوث في غالب الأوقات خاصة في فترات التي يكون الاقتصاد في حالة انكماش حاد، وهذا الاختلال الناتج عن عدم التوازن بين ما هو معروض من اليد العاملة مع الطلب عليها يفرض على صناع السياسات الاقتصادية اتخاذ إجراءات وتدابير تعيد سوق عمل إلى التوازن أو حالة قريبة من ذلك، ومن بين هذه السياسات التي تسعى إليها السلطات عادة هي تفعيل الطلب الكلي في الاقتصاد من أجل دعم وتيرة الاستثمار الذي يساهم من الرفع من مستوى الإنتاجية واستقطاب اليد العاملة.

1- العلاقة بين السياسة المالية و سوق العمل من خلال منحنى (IS-LM)

تُعد السياسة المالية من بين هذه السياسات التي تساهم في التأثير على البطالة، حيث تعمل هذه السياسة من خلال أدواتها المتاحة في زيادة الطلب الكلي، وبفرض التعبير عن دالة عرض العمل بالأجر الحقيقي بدلا من الأجر الإسمي مع ثبات الأسعار، يُمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل رقم (3-5) كما يلي:

شكل رقم (3-5): التوازن الكلي في الأسواق



المصدر : ضيف أحمد، **إنعكاس سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994–2004)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004-2005، ص 109.

ومن خلال ما يُبينه الشكل، يتضح الترابط الموجود بين الأسواق الاقتصادية الثلاثة والتوازن الآني بينهم، حيث يُوضح المنحنى (01) التوازن الآني بين السوق السلع والخدمات وسوق النقد، والذي ينتج عنه قيمتي الناتج وسعر الفائدة التوازنيين (Y* ، i*) كما تم توضيحه سابقا، أما في المنحنى الثاني فيُبرز العلاقة بين حجم الناتج ومستوى العمالة ومن خلال إسقاط قيمة الناتج التوازني في الاقتصاد على المنحنى يتحدد حجم العمالة الواجبة الوصول إليها لتحقيق مستوى التوازن ويتجسد ذلك في حجم عمالة قدره (L*)، ويُوضح

المنحنى (03) التوازن في سوق العمل حيث تنتج عن ذلك حجم العمالة والأجور الحقيقية التي تضمن التوازن بين عرض والعمل والطلب عليه، وبالموازاة مع المنحنيين (01) و (02) فإن هذا الحجم من العمالة يتوافق مع حجم الناتج الذي يضمن التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد، وعليه فإن سلوك سياسة مالية معينة يؤدي إلى انتقال منحنى التوازن (LM) إلى وضع جديد وبالتالي الوصول إلى دخل توازني جديد ويعني ذلك وضع توازني آخر لسوق العمل.

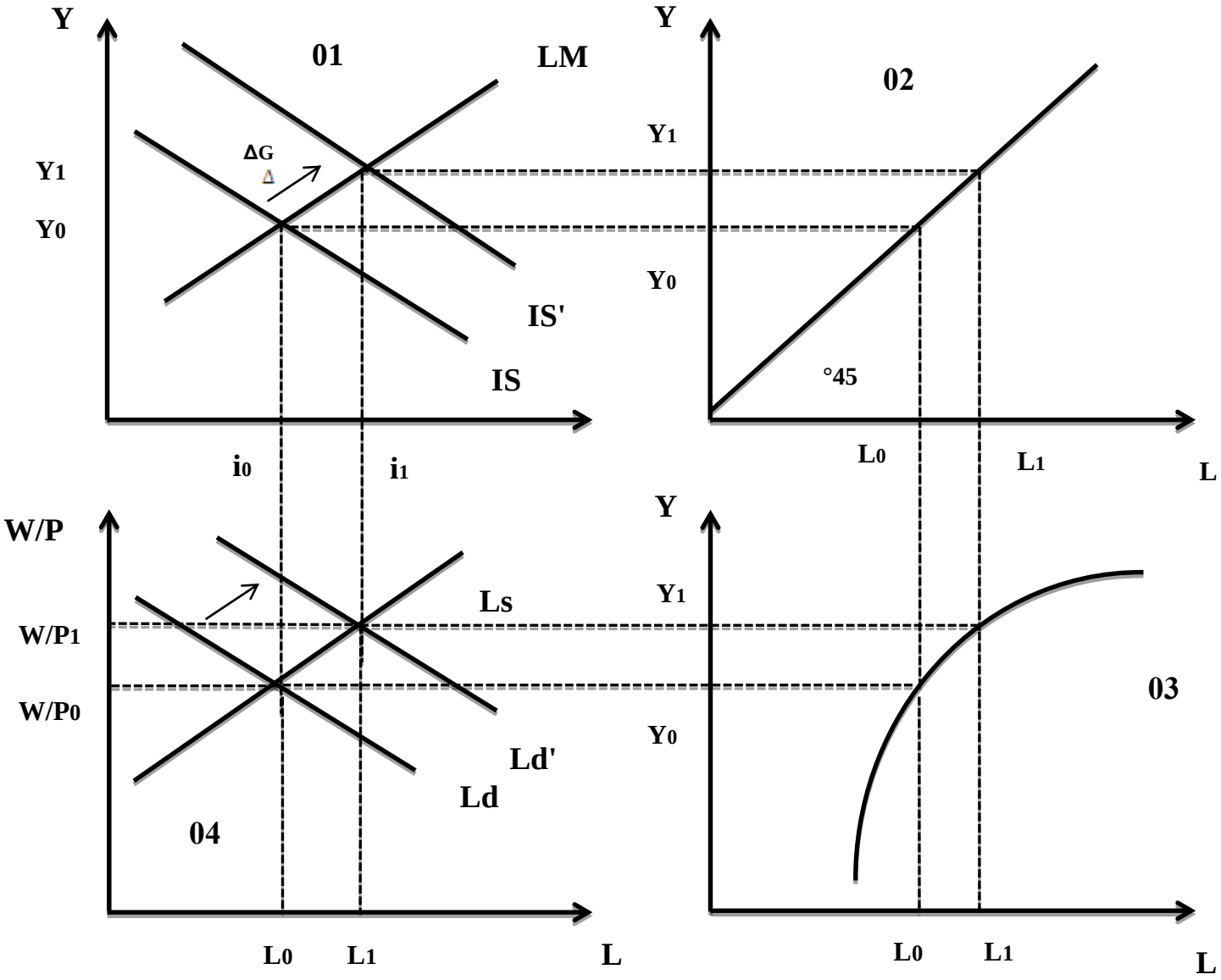
2- تأثير الإنفاق العام على سوق العمل وفق منحنى (IS-LM)

يُعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تُستخدم في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث يُفضل الكثير من الاقتصاديين تفضيل هذه الأدوات نظرا لفاعلية هذه الأداة في تحقيق التنمية إضافة إلى قلة آثارها السلبية على الاقتصاد مقارنة بالأدوات الأخرى، وترى النظرية الاقتصادية الكيترية أن هذه الوسيلة الأكثر ملاءمة للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي وتحقيق مستويات تشغيل عالية، وعليه فإنه في حالات الانكماش يتم زيادة في مستوى الإنفاق العام لتحفيز الطلب الفعال الذي يُساهم في ارتفاع مستوى الاستهلاك والإنتاج والعمالة .

ويُمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض في الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب الانخفاض في الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدول بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع خدماتها الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم[1]، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تلعب دورا مهما في معالجة اختلالات سوق العمل ويُمكن توضيح آلية تأثير ذلك في ظل ثبات الأسعار من خلال الشكل رقم (3-6) كما يلي :

[1] وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص ص 161-162.

شكل رقم (3-6) : آلية تأثير الإنفاق العام على سوق العمل



المصدر : ليندة كحل الراس، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 121.

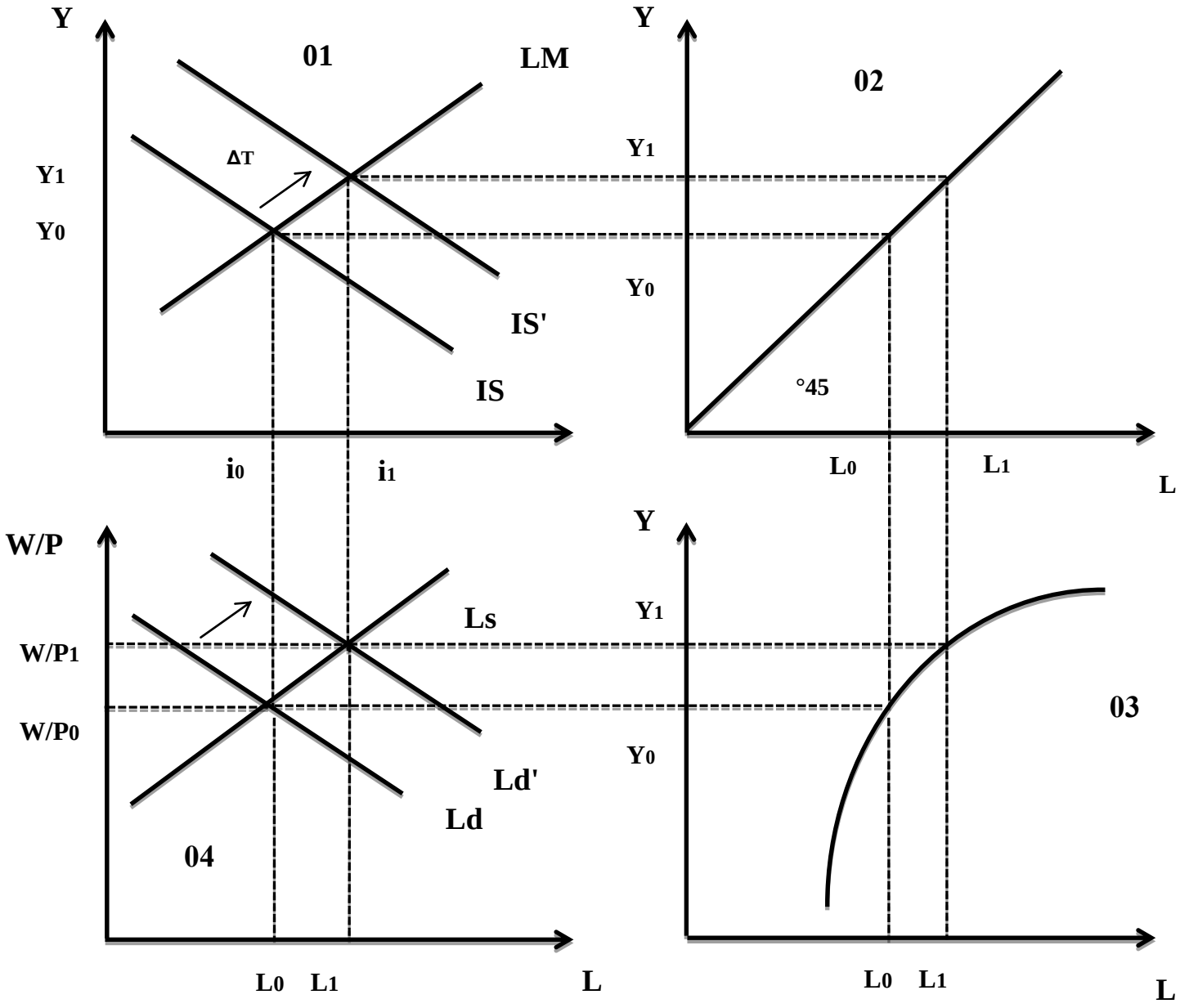
من خلال الشكل السابق، يتضح أنه عند سلوك سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار ΔG، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين وإلى وضع توازني جديد (IS')، وهذا الإجراء سيُمكن من ارتفاع الدخل وارتفاع سعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل من Y0 إلى Y1 وتنتقل سعر الفائدة i0 من إلى i1، وتتم آلية الانتقال من خلال المضاعف المالي للدخل والمضاعف المالي لسعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل إلى قيمته الجديدة بالمقدار ($\Delta Y = \frac{1}{(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)})(1-c+ct)} \Delta G$) وتنتقل سعر الفائدة إلى

قيمتها الجديدة بالمقدار ($\Delta i = \frac{K\left(\frac{1}{(1-c+ct)}\right)}{h(1+k\left(\frac{g}{h(1-c+ct)}\right)} \Delta G$)، ومن خلال ضخ هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي سيؤدي ذلك إلى انتقال الناتج من **Y1** إلى **Y2** وهذا سيساهم في زيادة في مستوى العمالة وانتقالها من L0 إلى L1 كما يوضحه الشكل 03، ومن خلال منحنى التوازن في سوق العمل (الشكل 04) يُلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من Ld إلى Ld' ويعكس هذا الانتقال حجم العمالة المطلوبة التي يحتاجها الاقتصاد للوصول إلى الناتج الفعلي من السلع والخدمات والذي يوضحه الشكل 03، ويعني اقتصاديا أنه في حالة الاختلال في سوق العمل الناتج عن الانكماش الاقتصادي التي تنتج عنه بطالة إجبارية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمالة من قبل المؤسسات بسبب الارتفاع في الطلب الكلي وهذا ما سيساهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار ($\Delta L = L1 - L0$)، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تعد أحد أوجه معالجة الاختلال في سوق العمل والرفع من التشغيل والأداء الاقتصادي بشكل عام.

3- تأثير الضرائب على سوق العمل وفق منحنى (IS-LM)

تُعتبر الضرائب أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، وأحد أهم الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة لتحفيز النشاط الاقتصادي أو تقييده، ولا يختلف كثيرا استخدام هذه الأداة عن أداة الإنفاق العام في معالجة مشكل البطالة، ففي حالة الانكماش تقوم الحكومة بسلوك سياسة ضريبية توسعية عن طريق تخفيض الضريبة على الدخول التي من شأنها أن تساهم في زيادة مستوى الطلب الاستهلاكي ثم الاستثماري وبالتالي الزيادة في التوظيف، ويمكن توضيح هذه الآلية وفق الشكل رقم (3-7) كما يلي :

شكل رقم (3-7) : آلية تأثير الضرائب على سوق العمل



المصدر : تم إعداده بالاستعانة بالشكل رقم (3-6)

ومن خلال الشكل، يتضح أنه عند سلوك سياسة مالية توسعية المتمثلة في تخفيض الضرائب بالمقدار ΔT فإن ذلك سيُمكن من ارتفاع الدخل وارتفاع سعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل إلى قيمته الجديدة بالمقدار ($\Delta Y=\frac{-c}{(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)})(1-c+ct)}\Delta T$)، ومن خلال ضخ هذا التخفيض في الضرائب سيؤدي ذلك إلى انتقال الناتج من Y0 إلى Y1 وهذا سيساهم في زيادة في مستوى العمالة وانتقالها من L0 إلى L1 .

المطلب الثالث : تأثير السياسة النقدية على سوق العمل من خلال منحنى (IS/LM)

إن تأثير السياسات الاقتصادية على النشاط الاقتصادي، لا يقتصر تماما على السياسة المالية فقط، فكما تناولناه في الفصل الأول فإن النقود تلعب دورا مهما في تحفيز النشاط الاقتصادي الكلي، من خلال استخدام أدواتها المختلفة، وبما أن تأثير السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي فهذا يعني ضمنيا امتداد تأثيرها على العمالة والتشغيل، وهنا يطرح سؤال مهم وهو كيف يمتد تأثير السياسة النقدية إلى البطالة؟

1- تأثير عرض النقود على سوق العمل وفق منحنى (IS/LM)

إن الإجابة على السؤال السابق، يقتضي فهم كيفية عمل أدوات السياسة النقدية ودرجة فعاليتها في النشاط الاقتصادي، وعليه فإن الغاية النهائية هو تحقيق الزيادة في الناتج وتخفيض معدل البطالة ومعالجة التضخم، ويُستخدم البنك المركزي لتحقيق ذلك تغيير المعروض في النقود لتعزيز ديناميكية سوق العمل ويتجسد ذلك في الأدوات الكمية التي تتمثل في السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري إضافة إلى الأدوات الكيفية وغيرها من الأدوات المعمول بها.

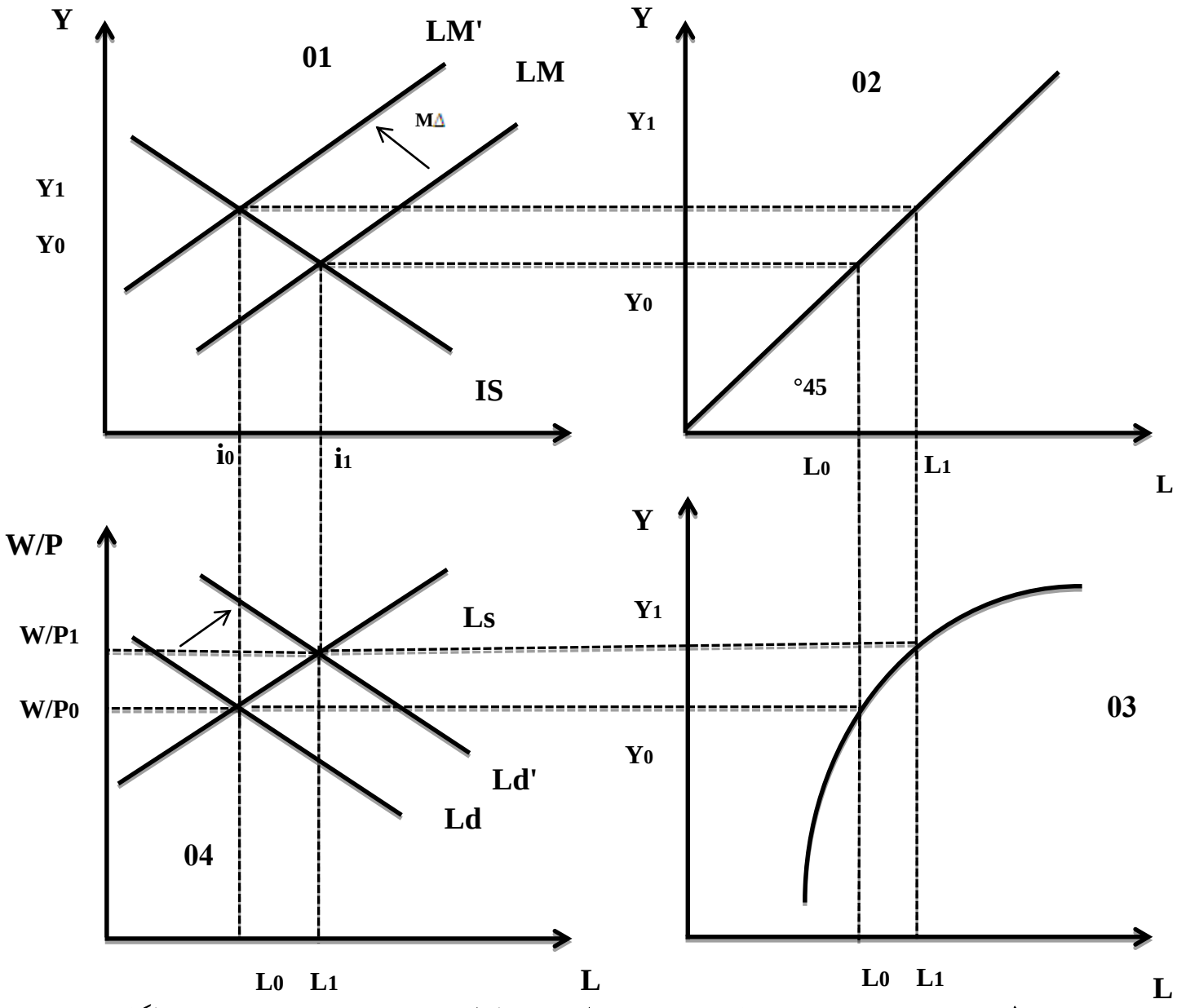
ففي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود، حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها، يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة، وكذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار، فإن خفض سعر الفائدة يعني خفض تكلفة الاستثمار، ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار التي يعني زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدل البطالة[1]. وعليه فإن السياسة النقدية التوسعية تتمثل في زيادة العرض النقدي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة[2].

وبفرض سلوك البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية عن طريق الزيادة في عرض النقود، من أجل التخلص من الركود ومعالجة البطالة، يُمكن توضيح آلية هذا الانتقال وفق منحنى (IS-LM) في الشكل رقم (3-8) كما يلي:

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 335.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وأخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 278.

شكل رقم (3-8) : آلية تأثير السياسة النقدية على سوق العمل



المصدر : تم إعداده بالاعتماد على : ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 359.

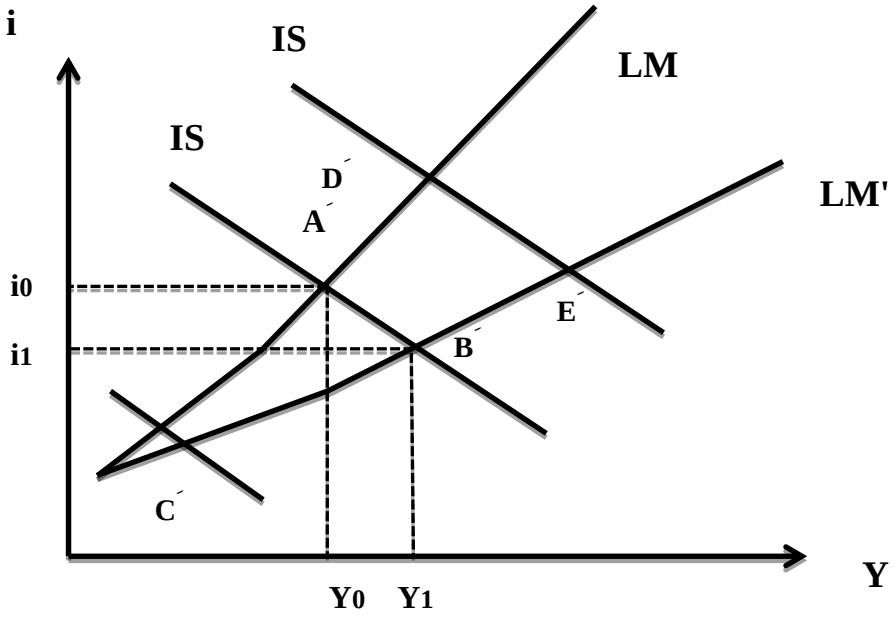
ويتضح من الشكل، أنه عند قيام البنك المركزي بسلوك سياسة نقدية توسعية المتمثلة في زيادة عرض النقود بالمقدار ΔM عن طريق شراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة أو تخفيض معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين وإلى وضع توازني جديد (LM')، وهذا الإجراء سيُمكن من ارتفاع الدخل وارتفاع سعر الفائدة حيث ينتقل الدخل من Y_0 إلى Y_1 وتنتقل سعر الفائدة i_0 من إلى i_0، وتتم آلية الانتقال من خلال المضاعف النقدي للدخل والمضاعف النقدي

لسعر الفائدة حيث ينتقل الدخل إلى قيمته الجديدة بالمقدار ($\Delta Y=\frac{g}{\left(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)}\right)h}\Delta M$) وتنتقل سعر الفائدة إلى قيمتها الجديدة بالمقدار ($\Delta i=\frac{1}{h(1+k(\frac{g}{h(1-c+ct)}))}\Delta M$)، ومن خلال الارتفاع في مستوى النقود سيؤدي ذلك إلى انتقال الناتج من Y_1 إلى Y_2 وهذا سيساهم في زيادة في مستوى العمالة وانتقالها من L_0 إلى L_1 كما يوضحه الشكل 03، ومن خلال منحنى التوازن في سوق العمل (الشكل 04)، يُلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من Ld إلى Ld' ويعكس هذا الانتقال حجم العمالة المطلوبة التي يحتاجها الاقتصاد للوصول إلى الناتج الفعلي من السلع والخدمات والذي يوضحه الشكل 03، ويفسر ذلك اقتصاديا على أنه في حالة الاختلال في سوق العمل الناتج عن الانكماش الاقتصادي التي تنتج عنه بطالة إجبارية، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمل بسبب الارتفاع في الطلب الكلي وهذا ما سيساهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار ($\Delta L = L1 - L0$).

2- فاعلية السياسة النقدية في معالجة الركود والبطالة

من جهة أخرى فإن فاعلية السياسة النقدية في معالجة الركود لا يُمكن في جميع الأحوال ضمان نجاحها، حيث أنها تتوقف على ميل الانحدار للمنحنى (LM) ويُمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (3-9):

شكل رقم (3-9) : فاعلية السياسة النقدية في معالجة البطالة والركود



المصدر : أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، عمان، 2007، ص 332.

ومن خلال الشكل يتضح أن فاعلية السياسة النقدية في معالجة البطالة والركود تأخذ ثلاث مستويات[1]:

✓ **أثر السياسة النقدية معدوم أو ضعيف**

إذا كان المحنى (IS) يتقاطع مع المنحنى (LM') في النقطة (C) يكون فيها المنحنى (LM') أفقيا فإن حالة الاقتصاد يقع في مصيدة السيولة (The liquidity trap)، ذلك أنه إذا كان المنحنى (LM') أفقيا لا تسطيع الزيادات التي تطرأ على العرض النقدي أن تنقله إلى اليمين، ومن خلال معدل الفائدة السائد في هذه الحالة يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بأية كمية معروضة من النقود مهما كانت تلك الكمية كبيرة، بهذا فإن السياسة النقدية المتمثلة في زيادة العرض النقدي، لا يكون لها أي تأثير على معدل الفائدة ولا على زيادة الاستثمار ولا على زيادة مستوى الناتج، ومن أمثلة ذلك عندما يقع الاقتصاد في مصيدة السيولة.

✓ **أثر السياسة النقدية متوسط الشدة**

إذا كان المنحنى (IS) يتقاطع مع المنحنى (LM') في نقطة (A) تقابل ميلا متوسطا للمنحنى (LM') فإن زيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة انخفاضا متوسطا نسبيا يساوي (i_0-i_1)، وتؤدي أيضا إلى زيادة حجم الاستثمار وإلى ارتفاع مستوى الناتج ارتفاعا متوسطا نسبيا من Y_0 إلى Y_1، ويُلاحظ أنه كلما كان المنحنى (IS) أكثر بُعدا إلى اليمين فإن تأثير السياسة النقدية تكون أكثر شدة بصورة عامة.

✓ **أثر السياسة النقدية متوسط الشدة**

إذا كان المنحنى (IS) يتقاطع مع المنحنى (LM') في النقطة (D) المتطرفة إلى اليمين فإن الازدياد الذي يطرأ على الناتج من جراء زيادة الكتلة النقدية يكون كبيرا جدا، في هذه الحالة يكون معدل الفائدة الأولي (i_0)، مرتفعا جدا فينخفض بعد زيادة الكتلة النقدية انخفاضا كبيرا إلى المستوى (i_1)، ويؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج ارتفاعا كبيرا، ويصبح الوضع الاقتصادي في هذه الحالة يتميز منذ البدء بالازدهار الذي يتمثل بارتفاع مستوى الدخل وارتفاع مستوى الدخل وارتفاع مستوى معدل الفائدة، وفي هذه الحالة تكون استجابة كل من الاستثمار والناتج لإجراءات السياسة النقدية كبيرا.

[1] أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص ص 333-335.

المطلب الرابع : علاقة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بسوق العمل من خلال منحنى (IS/LM)

إن تكامل السياسيتين المالية والنقدية مع بضعهما البعض يؤدي لتحقيق الاستقرار والتوازن من جهة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من جهة ثانية، وأما إذا حصل التضارب والتعارض فإن ذلك يؤدي لفوضى اقتصادية، ومن ثَمَّ تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتظهر البطالة وقد يترافق الركود بارتفاع الأسعار ويظهر الركود التضخمي. فإذا كانت الدولة في وضع اقتصادي غير مريح أو في وضع انخفاض النمو فما عليها إلا جمع كافة الإجراءات ضمن سياسة اقتصادية عامة لدفع النمو قُدما إلى الأمام، وهذا الأمر يتطلب بالتأكيد تكامل الإجراءات النقدية المالية بحيث تساهم في زيادة معدل النمو، ويحصل الركود الاقتصادي عندما تقوم السياسة المالية بتخفيض حجم الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وتقوم السياسة النقدية برفع سعر الفائدة، الأمر الذي يدفع المنظمين لتخفيض الإنتاج وتسريح العمال فينخفض حجم الدخل وتتراجع الأجور[1].

وعليه فإن الحديث عن التنسيق بين السياسة المالية والسياسة المالية النقدية لا يعني أن تكون كل من السياستين النقدية والمالية إما توسعية أو انكماشية في جميع الأحوال، بل يمكن أن يكون تركيبة السياسة العامة تتضمن سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية أو العكس بشكل يؤدي إلى النتائج المرجوة من قبل السلطات النقدية والمالية معا، بحيث تُكمَل كل من السياستين السياسة الأخرى، وتُسهمان بشكل فعَّال في معالجة الاختلالات الاقتصادية[2]، وعلى هذا فإن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية تؤثر بشكل كبير على ديناميكية النمو وسوق العمل والمستوى العام للأسعار.

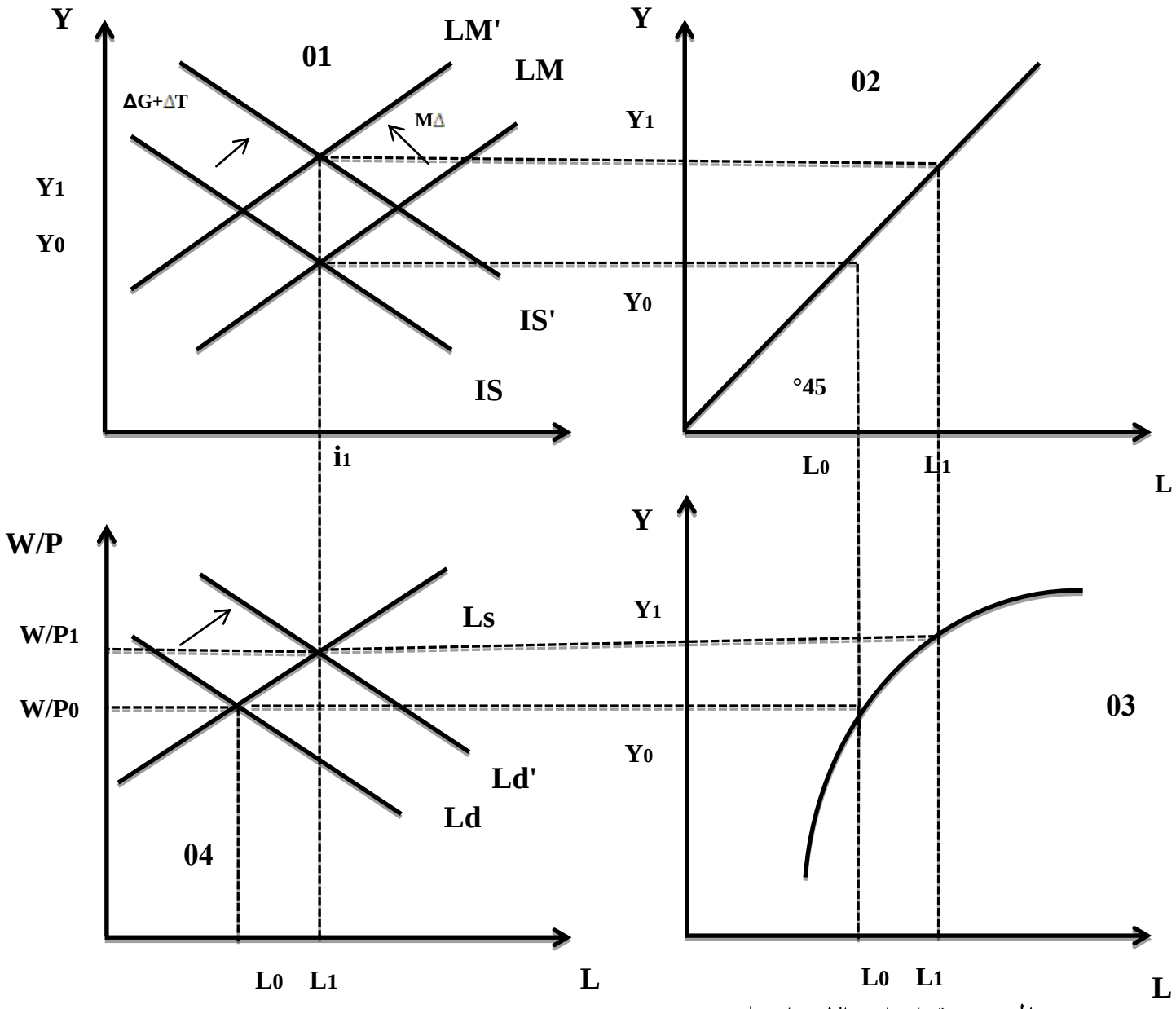
1- ديناميكية سوق العمل في ظل التوسع في السياسة المالية والسياسة النقدية

بفرض أن الاقتصاد يعاني من انكماش في الأسعار والأجور، نتيجة انخفاض مستوى الطلب الكلي عن العرض الكلي، بسبب وقوع الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، وأصبح مستوى الناتج أقل بكثير بما هو متاح من موارد للوصول إلى مستوى أعلى من الناتج المحصل عليه، وعليه فإن السلطات النقدية والمالية تتوجه نحو التوسع في السياستين بغية زيادة الطلب الكلي والذي هدفه زيادة مستوى النشاط الاقتصادي والرفع من مستوى الناتج والعمالة، ويُمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (3-10) كما يلي :

[1] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 602-608.

[2] هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة للكتاب**، دمشق، 2010، ص 88.

شكل رقم (3-10) : آلية تأثير التوسع في السياسة المالية والسياسة النقدية على سوق العمل



المصدر : تم إعداده بالاعتماد على :

ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 359.

يتّضح من الشكل، أنه عند قيام البنك المركزي بسلوك سياسة نقدية توسعية المتمثلة في زيادة عرض النقود بالمقدار ΔM عن طريق شراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة أو تخفيض معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين وإلى وضع توازني جديد (LM')، إضافة إلى سلوك الحكومة إلى سياسة مالية توسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار ΔG أو تخفيض من الضرائب ΔT فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين وإلى وضع توازني جديد (IS')، وعليه فإن

قيام بهذا الإجراء المزدوج سيُمكن من ارتفاع الدخل وبقاء سعر الفائدة على حاله حيث ينتقل الدخل من Y_0 إلى Y_1 وتبقى سعر الفائدة على حالها i_1، وتتم آلية الانتقال من خلال المضاعف النقدي للدخل والمضاعف المالي للدخل حيث ينتقل الدخل من Y1 إلى قيمته الجديدة Y2 بالمقدار

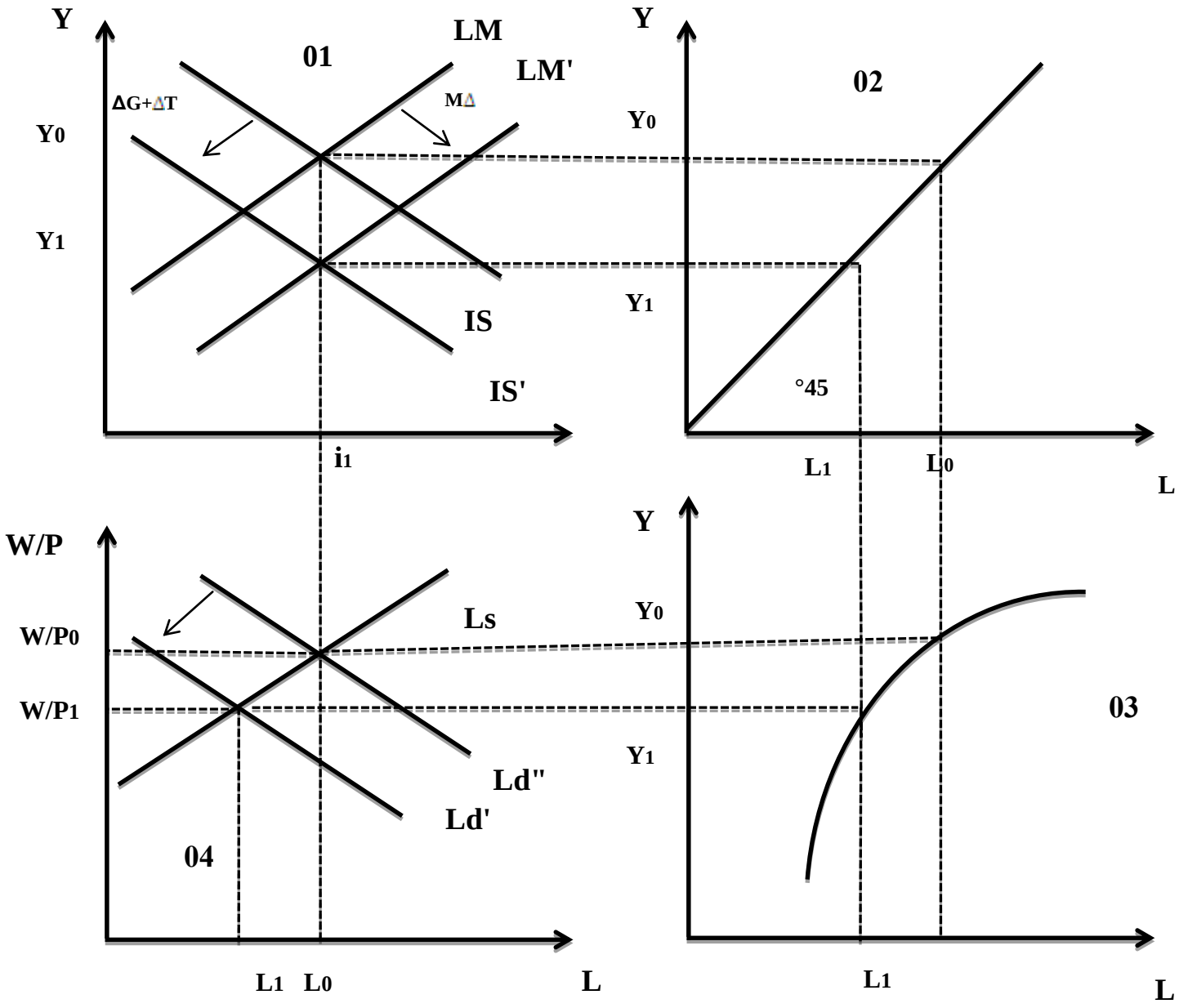
$$\Delta Y = \frac{g}{\left(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)}\right)h}\Delta M + \frac{1}{\left(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)}\right)(1-c+ct)}(\Delta G - c\Delta T)$$

ومن خلال الارتفاع في مستوى النقود والإنفاق الحكومي إضافة إلى انخفاض الضرائب، سيؤدي ذلك إلى انتقال الناتج من Y_0 إلى Y_1، وهذا سيساهم في زيادة في مستوى العمالة وانتقالها من L_0 إلىL_1 كما يوضحه الشكل السابق، ومن خلال منحنى التوازن في سوق العمل (منحنى رقم 04)، يُلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من Ld إلى 'Ld، ويعكس هذا الانتقال حجم العمالة المطلوبة التي يحتاجها الاقتصاد للوصول إلى الناتج الفعلي من السلع والخدمات والذي يوضحه المنحنى رقم 03، ويُفسر ذلك اقتصاديا على أنه في حالة الاختلال في سوق العمل الناتج عن الانكماش الاقتصادي التي تنتج عنه بطالة إجبارية، فإن زيادة مزيج السياسات المالية والنقدية التوسعية سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمل بسبب الارتفاع في الطلب الكلي، وهذا ما سيساهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار ($\Delta L = L1 - L0$).

2- ديناميكية سوق العمل في ظل السياسة المالية الانكماشية والسياسة النقدية الانكماشية

بفرض وجود تضخم وارتفاع مستوى العام للأسعار في الاقتصاد، نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي بسبب وصول الاقتصاد إلى الحالة القصوى من الناتج، بحيث تتعذر موارده إلى زيادة الإنتاج نتيجة زيادة الطلب، ففي هذه الحالة سيقوم كل من السلطات المالية والنقدية بسياسات نقدية ومالية انكماشية هدفها امتصاص الكتلة النقدية وعدم التوسع في النشا الاقتصادي، ، ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (3-11) كما يلي:

شكل رقم (3-11) : تأثير السياسة المالية الانكماشية والسياسة النقدية الانكماشية على سوق العمل



المصدر : تم إعداده بالاعتماد على :

ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 359.

يتضح من الشكل أنه عند سلوك النقدي والمالي الانكماشي سيؤدي إلى انخفاض في الناتج حيث ينتقل من Y0 إلى Y1 ، وهذا سيساهم في انخفاض في مستوى العمالة وانتقالها من L0 إلىL1 كما يوضحه الشكل السابق، ومن خلال منحنى التوازن في سوق العمل (الشكل 04)، يُلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من Ld إلى 'Ld، ويعكس هذا الانتقال حجم العمالة المطلوبة التي يحتاجها الاقتصاد للوصول إلى

الناتج الفعلي من السلع والخدمات، وُيفسر ذلك اقتصاديا على أنه في حالة الاختلال في سوق العمل الناتج عن ارتفاع التضخم الاقتصادي، فإن مزيج السياسات المالية والنقدية الانكماشية سيؤدي إلى انخفاض من مستوى الطلب على العمل بسبب انخفاض الطلب الكلي وهذا ما سيساهم في انخفاض من مستوى العمالة بالمقدار $(\Delta L = L1 - L0)$.

3- ديناميكية سوق العمل في ظل السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية

عادة ما تلجأ السلطات المالية والنقدية إلى سلوك السياسات الاقتصادية المتعاكسة، بمعنى قد تسلك الحكومة إلى سياسة مالية توسعية فيما يسلك البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، ويرتبط هذا السلوك بقدرة الاستجابة السريعة للاقتصاد لهذه السياسات، فإذا كان حجم السلوك التوسعي للسياسة المالية يفوق حجم السلوك الانكماشي للسياسة النقدية فإن فعالية السياسة المالية يكون أكبر من فعالية السياسة النقدية، ويكون تأثير هذا الأخير أقل بكثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية في حين يكون تأثير السياسة المالية أكبر على هذه المؤشرات ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبي لمعدل التضخم مع ارتفاع النمو الاقتصادي والذي ينعكس مباشرة على سوق العمل من خلال الزيادة في اللب على العمل، وعلى هذا الأساس فإن التنسيق بين السياسة النقدية المالية ضروري من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية ككل.

المبحث الثالث : السياسة النقدية والسياسة المالية واشكالية المواءمة بين التضخم والبطالة

تنفرد السياسات النقدية والمالية بمجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وعادة ما يتم ذلك حسب عندما تتوفر الشروط الملائمة لتفعيل سياسة عن أخرى أو دمجهما معا حسب رؤية صانعي السياسات الاقتصادية في كل الدول، وبما أن مجموعة الأهداف المراد تحقيقها تتباعد فيما بينها فهدا الأمر قد تجد السلطات الحكومية صعوبة في تحديد الأولويات في تحقيق هدف دون إهمال الأخر، وينطبق هذا الأمر على التضخم والبطالة اللذان يحتلان مكانة كبرى في صناعة أي سياسة اقتصادية وأولويتين لدى صانعي السياسات من خلال ضرورة العمل على استقرارهما في الأجل القصير والطويل.

المطلب الأول: الاطار النظري للعلاقة بين التضخم والبطالة ومنحنى فيلبس

من المدلولات المهمة للنظرية الكيترية تركيزها على الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال في تحديد مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام، وذلك إلى الحد الذي أعطي للحكومة دورا مركزيا ومباشرا في إدارة هذا الطلب، وتوجيهه لناحية الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة، إلا أن التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد أثار الخوف من إتباع النظرية الكيترية لما قد يترتب عن العمالة الكاملة من نتائج تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار، وقد خلت المعالجة الكيترية في أصولها وأعمالها من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو التضخم، وجل ما تنبأت به تلك المعالجة بشأن الأسعار انحصر في إطار الفجوة التضخمية التي قد تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة، وقد وصل مستوى الإنتاج عند الحدود التي يرسمها، ويحددها الاستخدام الكامل للموارد إلا أن أي المعالجة قد بقيت عاجزة عن تقديم أي إجابة محددة وشافية حول المعدل المتوقع أن ترتفع به الأسعار في ظل هذه الظروف، وبقي النموذج الكيتري يعاني من افتقاده لنظرية واضحة يتحدد من خلالها سلوك المتغير السعري أو معدل التضخم إلى غاية 1958[1].

[1] أسامة بشير الذباغ، مرجع سبق ذكره، ص 192.

1- مضمون منحنى فيلبس

في أواخر الخمسينات قام الاقتصادي النيوزيلندي أرثر دبليو فيليبس[1] (1958) بنشر مقال في مجلة (Economica) بعنوان (The Relationship between Unemployment and the Rate of Change of Money Wages in the United Kingdom, 1861–1957)، ووضح في هذه الدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور في بريطانيا خلال الفترة من (1861–1957)، واستخلص إلى علاقة إحصائية عكسية بين التغيرات السنوية في متوسط معدلات الأجور ومعدل البطالة، حيث تَم رسم معدلات نمو الأجور الإسمية السنوية مع معدلات البطالة في بريطانيا العظمى خلال هذه الفترة، ولاحظ أن منحنى العلاقة يميل الى الأسفل وبالتناقص ووُجد أن السنوات التي كانت فيها معدلات البطالة منخفضة اتجه متوسط نمو الأجور الاسمي إلى النمو بقوة، بينما اتجهت الأجور الإسمية في السنوات التي ترتفع فيها معدلات البطالة إلى النمو قليلا مع انخفاض طفيف[2].

ومن خلالها بدأت دراسة فيليبس بجذب اهتمام اقتصاديين آخرين حيث بدأوا يبحثون عن علاقات مماثلة في دول أخرى، وفي تلك الدراسات اللاحقة تم استبدال معدل التضخم بمعدل التغير في الأجور كمؤشر مفسر له، وقد وجدت الدراسات المبكرة في الولايات المتحدة للاقتصاديين بول ساموبلسون وروبرت سولو وجود علاقة عكسية بين التضخم ومعدل البطالة، وأطلق على الرسم البياني الذي يوضح هذه العلاقة بمنحنى فيلبس، وبينت العلاقة أن منحنى فيليبس للولايات المتحدة خلال الفترة (1961-1969) بارتباط معدلات التضخم المنخفضة بارتفاع معدلات البطالة بحيث أبرزت العلاقة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فمع انخفاض معدل التضخم يرتفع معدل البطالة، ففي 1969 كان معدل التضخم مرتفعا نسبيا إذ بلغ 5.5 بالمائة بينما كان معدل البطالة منخفضا نسبيا بنسبة 3.5 بالمائة، وفي 1967 كان معدل التضخم 3.1 بالمائة وكان متوافقا مع معدل البطالة الذي بلغ 3.8 بالمائة، وفي 1961 حدث تضخم بنسبه 1 بالمائة بنسبه 6.7 بالمائة من البطالة[3].

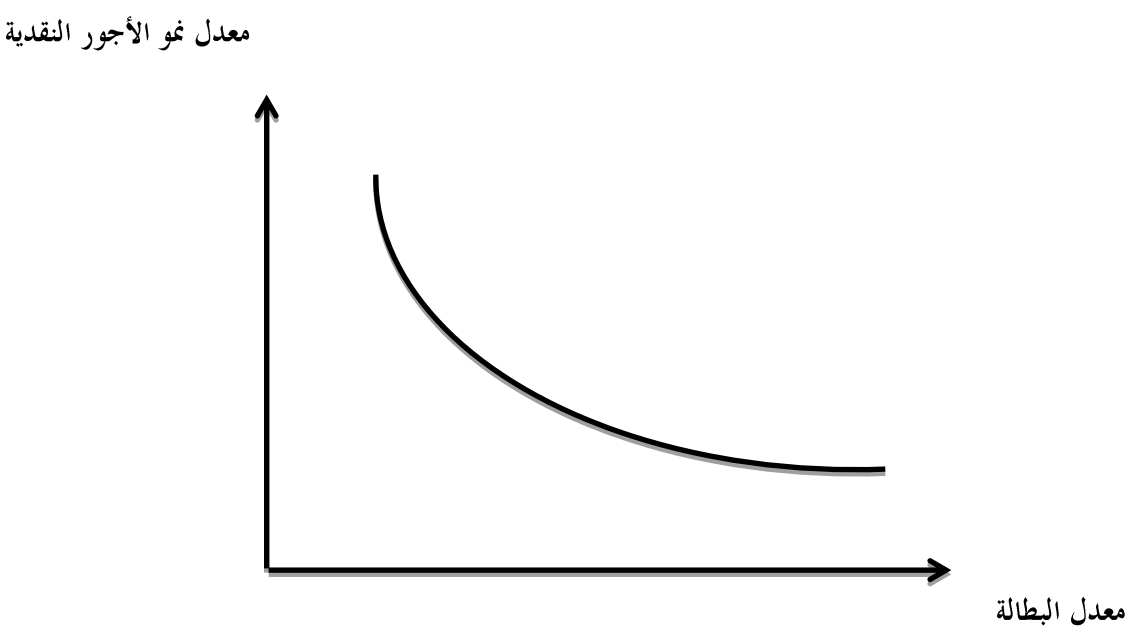
[1] ألبان ويلبام فيلبس إقتصادي نيوزيلندي ولد في 18 نوفمبر 1914 وهو أستاذ بمدرسة الاقتصاد بلندن وله إسهامات في مجال الاقتصاد الكلي، توفي في4 مارس 1975.

[2] Ansgar Belke , Thorsten Polleit, **Monetary Economics in Globalized Financial Markets**, Springer education, Germany, 2009, P389.

[3] William Boyes, Michael Melvin, **Macroeconomics**, 2éme édition, South-Western Cengage Learning, USA, 2011, P317.

ويُمكن توضيح العلاقة بين المعدل البطالة ومعدل التضخم حسب تحليل فيلبس في المدى القصير في شكل رقم (3-12) كما يلي:

شكل رقم (3-12) : منحنى فيلبس في الأجل القصير



Source : Schiller Bradley**,** **The Macro economy today,** 11éme edition, McGraw-Hill education, 2008, USA, P315.

من خلال الشكل يتضح العلاقة العكسية بين معدل نمو الأجور النقدية ومعدل البطالة في ظل فرضية مرونة الأسعار والأجور، حيث أن ارتفاع معدل الأجور النقدية يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة نسبيا، وعند ارتفاع معدل الزيادة في نمو الأجور النقدية يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بشكل نسبي، وعليه فإن تحليل فيلبس يرتبط بتحليل ديناميكية سوق العمل من خلال سلوك عارضي وطالبي العمل.

ولتوضيح هذه العلاقة يمكن إبرازها رياضيا كما يلي[1]:

$$W=a-bU+cq \quad \text{.....(3-48)}$$

حيث يمثل :

[1] عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الحامد، عمان، 2017، ص 49.

W: معدل نمو الأجر النقدي، **U** : معدل البطالة، **q :** معدل الزيادة في الانتاجية، **a** : مقدار ثابت، **b** : المعامل الذي يربط بين زيادة الأجور بمعدل البطالة، **c** : المعامل الذي يربط بين زيادة في معدل الانتاجية بمعدل البطالة.

ومن جهة أخرى، فإن انحدار منحنى فيليبس لا يبقى في وتيرة متناقصة في جميع الظروف من خلال بقاء ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض مستويات البطالة مستمرا، حيث تشير هذه العلاقة إلى أنه بمجرد أن يكون معدل البطالة منخفضا نسبيا في الاقتصاد فإن المزيد من التخفيضات في معدل البطالة لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان الاقتصاد قادرا على قبول زيادات أكبر في معدل التضخم، وبمجرد أن يكون معدل البطالة منخفضا فإنه يتطلب جرعات أكبر وأكبر من التضخم للقضاء على كمية معينة من البطالة، ومن المفترض أنه في ظل انخفاض معدلات البطالة فإن جزءا متزايدا من الاقتصاد يعمل بالفعل على أساس التشغيل الكامل أو بالقرب منه، وتؤدي المزيد من الحوافز المالية أو النقدية في المقام الأول إلى إحداث ضغوط تضخمية في القطاعات الانتاجية، مع القضاء على انخفاض معدلات البطالة في القطاعات التي لا تزال توجد فيها بعض الفواض في الطاقات العاطلة والبطالة الزائدة[1].

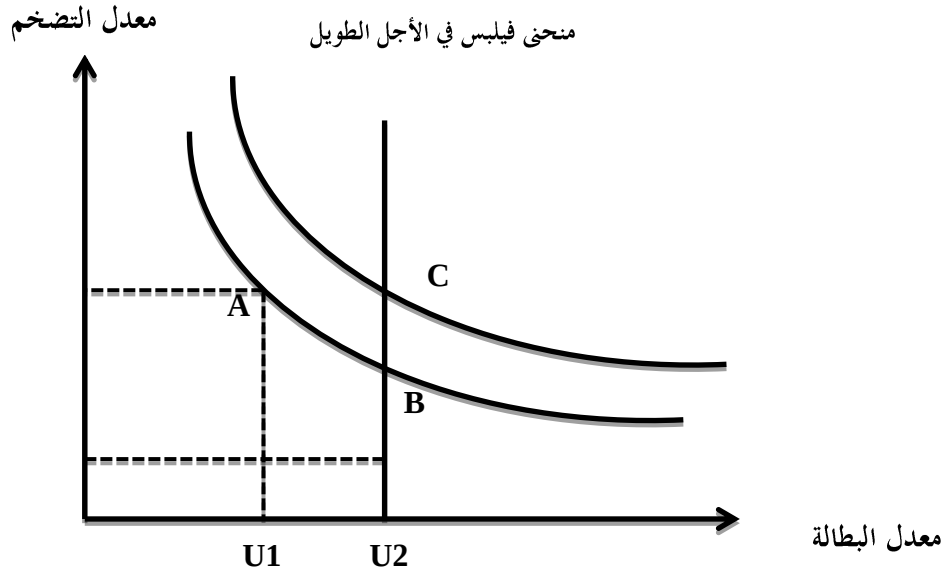
2- منحنى فيلبس في الأجل الطويل

في عامي 1967 و 1968 أشار ميلتون فريدمان وإدموند فالبس إلى وجود خلل نظري حاد في تحليل منحنى فيلبس، حيث كانا لا يتفقان مع وجهة النظر القائلة بأن العمال والشركات لا يهتمون بالأجور الإسمية وإنما بالأجور الحقيقية من كمية السلع والخدمات الحقيقية التي يمكن للأجور شراؤها، وهكذا عندما يتوقع العاملون والشركات ارتفاع مستوى الأسعار سيعدلون الأجور الاسمية إلى أعلى بحيث لا ينخفض معدل الأجور الحقيقية، وبعبارة أخرى سترتفع الأجور والتضخم الإجمالي من نقطة إلى نقطة إضافية مع زيادة في التضخم المتوقع فضلا عن ضعف الاستجابة في سوق العمل، وبالإضافة إلى ذلك أشار تحليل فريدمان – فالبس إلى أن الاقتصاد سيصل على المدى الطويل إلى مستوى البطالة الذي يمكن أن يحدث إذا كانت جميع الأجور والأسعار مرنة وهو ما يطلق عليه المعدل الطبيعي للبطالة أو ما يسميه فريدمان بمعدل البطالة الذي لا يسرع نمو التضخم (NAIRU) [2].

[1] Robert L. Sexton, **Exploring Macroeconomics**, 5éme édition, South-Western Cengage Learning, USA, 2011, P574.
[2] Frederic Mishkin, **Macroeconomics Policy and Practice**, op cit, P 283.

ويُعرف فريدمان معدل البطالة الطبيعي على أنه هو المستوى المراد الوصول إليه لتحقيق العمالة الكاملة، أو هو المعدل الذي من شأنه أن يتوافق مع ناتج العمالة الكاملة أو الناتج المحتمل دون أن يؤدي إلى ذلك إلى ارتفاع التضخم، ويكون فيه هذا المستوى الأساس الفعلي لتحقيق التوازن العام، ويرتبط تحقيق هذا المعدل بالخصائص الهيكلية الفعلية لسوق العمل وسوق السلع والخدمات، كالتقلبات العشوائية في الطلب والعرض في الأسواق وتكلفة جمع المعلومات عن الوظائف الشاغرة والاستفادة من فرص العمل، إضافة إلى تكاليف التنقل[1]، وعليه فإن فريدمان وفالبس برروا أن منحنى فيلبس قد أعطى تحليلا جيداً لأداء الاقتصاديات حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي، لكن الأمور تغيرت بصورة كبيرة خلال فترة السبعينات من نفس القرن، حيث أثبت كل منهما على وجود ارتفاع البطالة والتضخم (التضخم الركودي) في العديد من الاقتصاديات خلال السبعينيات والثمانينيات في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذا ما يُبرز الاتجاه المعاكس لما أكد عليه فيلبس في تحليله للعلاقة بين البطالة والتضخم، ويوضح منحنى فيلبس في الأجل الطويل وفق تحليل فريدمان وفالبس في الشكل رقم (3-13) كما يلي:

الشكل رقم (3-13): منحنى فيلبس في الأجل القصير والطويل



Source : Roger Arnold**,** **Macroeconomics,** 2éme edition, South-Western Cengage Learning, USA, 2010, P336.

[1] David Romer, **Advanced macroeconomics**, 4 éme éducation, McGraw-Hill ,USA, 2012, P256.

يتضح من خلال الشكل أن منحنى فيلبس يتكون من جزئين: جزء يمثل منحنى فيلبس في الأجل القصير ويبرز فيها العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة ويتجسد في المنحنيين (PC1) و (PC3)، أما الجزء الأخر فيمثل منحنى فيلبس في الأجل الطويل ويبرز العلاقة الثابتة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل ويتجسد في المنحنى (PC3) الذي يمثل خطا عموديا بالنسبة لمحور الفواصل، ومن خلال الشكل أيضا يتضح أن انتقال ثنائية التضخم والبطالة من النقطة A إلى النقطة B يتم وفق منحنى فيلبس في الأجل القصير، أما انتقال ثنائية التضخم من النقطة A إلى النقطة C يتم وفق منحنى فيلبس في الأجل الطويل، ويبين المنحنى على أنه عند وصول الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل للموارد وهو ما يتوافق مع معدل الطبيعي للبطالة فإنه أي زيادة في الطلب الكلي لن ينتج عنه أي زيادة في مستوى الانتاج أو في زيادة في التوظيف، وسينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل وهو ما يوضحه الجزء العمودي من المنحنى.

المطلب الثاني: السياسة النقدية وإشكالية المفاضلة بين التضخم والبطالة

إن مسألتي التضخم والبطالة من المواضيع الشائكة لصانعي السياسات الاقتصادية في كل الدول، فكلاهما يُعتبر من الأهداف الاقتصادية التي تسعى الحكومات إلى استقرارها لما عليهما من تأثيرات مباشرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال ما تناولناه في فصل سابق فإن بين العلاقة التضخم والبطالة تتطلب نوعا من التكامل في السياسات الاقتصادية وتحديد الأولويات نظرا للتضارب بينهما في كثير من الأحيان.

وفي هذا الإطار عَلَّل خبراء الاقتصاد الكينزيون بوجود علاقة فعلية بين البطالة والتضخم نظرا لأن معدلات البطالة ومعدلات النمو في الأجور الإسمية مرتبطة عكسيا، حيث أن أهداف السياسة المتعلقة بالمحافظة على التضخم المنخفض والبطالة المنخفضة ستكون في حالة تجاذب مستمر، وبما أن الأجور تمثل حصة كبيرة من تكاليف الإنتاج فان الزيادات السريعة في الأجور الإسمية لابد وأن ترفع من مستوى الأسعار في الاقتصاد، والأهم من ذلك أنه تم استخلاص إلى أن هناك مفاضلة بين التضخم والبطالة، وعليه يُمكن لواضعي السياسات الاقتصادية أن يختاروا مزيجا بين التضخم والبطالة الذي يجدونه أكثر قبولا وفقا للأهداف الاقتصادية والسياسية.

1- المفاضلة بين التضخم والبطالة في ظل التغير في عرض النقود

من المتوقع أن يكون لاعتقاد المدرسة النقدية بوجود منحنى فيلبس عمودي الشكل على المدى الطويل من ناحية، ولقناعة هذه المدرسة بجدوى السياسة الاقتصادية في تحقيق بعض المكاسب في الانتاج والعمالة فقط على المدى القصير، ومن ناحية أخرى أن يكون لهما وقع وتأثير على أداء السياسة النقدية، حيث يعتقد فريدمان أن السياسة النقدية يجب أن تراعي باستمرار نمو العرض النقدي بمعدل ثابت يتماشى تماما مع معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل[1].

وفي هذا الإطار يرى رواد المدرسة النقدية أن أفضل سياسة نقدية يُمكن أن نأمل في تحقيقها هي الحد من تقلبات الإنتاج، ولكن يخشى النقدويون أن أي محاولة لتنشيط الاقتصاد تنطوي أيضا على خطر زعزعة استقرار المؤشرات الاقتصادية لأن قوة عدم اليقين ودرجة الضعف في أدوات السياسة النقدية تمنع صانعي السياسات من معرفة بالضبط ما هي الآثار المترتبة على إجراء سياسة نقدية معينة وكيف ستكون فاعليتها على مستوى الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار يكتب (دي لونغ) في هذا الصدد: " لا يمكننا أن نتوقع على الإطلاق بدقة ما تأثير عمل نقدي معين كيف سيكون تأثيره على مستوى الأسعار، وبنفس القدر من الأهمية يجب معرفة حجم هذا التأثير اذا وقع فعلا"، ويبرر النقدويون التباين في تأثيرات إجراءات السياسة النقدية إلى الاختلافات في درجة توقع الأفراد للإجراءات التي ترافق هذه السياسات، لأن التوقعات تحدد درجة ضبط الأفراد للأسعار والأجور لتحييد الآثار الحقيقية الناتجة عن الزيادة في الكتلة النقدية[2].

ومن جهة أخرى يعتقد فريدمان أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية، بمعنى أنه نتيجة حتمية للمبالغة والافراط في التوسع النقدي بمعدل يفوق النمو في الانتاج، وعلى هذا الأساس من الاعتقاد فإن المدرسة النقدية تفترض السبيل الوحيد لمعالجة التضخم هو بتخفيض المعدل الذي ينمو به العرض النقدي، وبالطبع فإن التباطؤ في معدل النمو النقدي سيؤدي إلى انخفاض في مستوى الانفاق الكلي، وبالتالي سيؤدي إلى معضلة البطالة وتراجع الإنتاج، وهذا من شأنه أن يضع الحكومة في مشاكل كبيرة، فكلما زادت السرعة التي ترغب الحكومة في تخفيضها لمعدل التضخم، كلما ارتفعت تكلفة ذلك على الاقتصاد، وذلك على شكل تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي وتراجع مستويات التوظيف والعمالة[3].

---

[1] أسامة بشير الدباغ، مرجع سيق ذكره، ص 298.

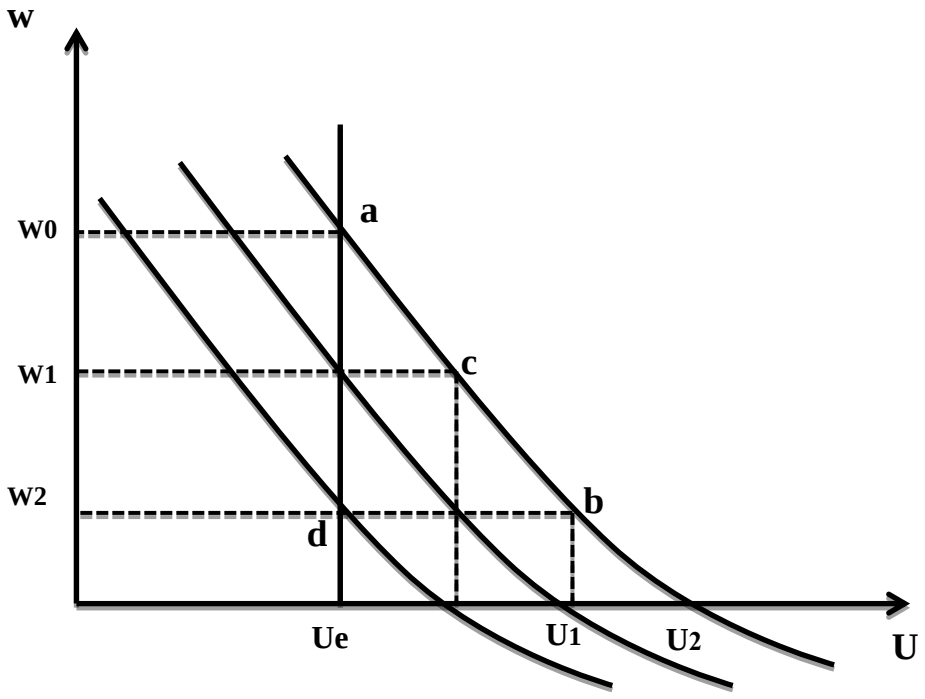
[2] Jan Gottschalk, **Monetary Policy and the German Unemployment Problem in Macroeconomic Models Theory and Evidence**, Springer eduation, Germany, 2005, P21.

[3] أسامة بشير الدباغ، مرجع سيق ذكره، ص 294.

2- آثار السياسة النقدية على العمالة والإنتاج

بما أن النقديون يعتقدون أن مخاطر السياسة النقدية النشيطة تفوق فوائد الحد من تقلبات الإنتاج، فإنها توصي بأن السياسة النقدية لا ينبغي أن تحاول تعويض الاضطرابات البسيطة للاقتصاد، وبدلا من ذلك فإنه ينبغي للسياسة النقدية أن لا تصبح مصدرا للاضطرابات الاقتصادية وأن تهدف إلى توفير خلفية مستقرة للاقتصاد عن طريق التصرف بطريقة يُمكن التنبؤ بها، مما يضمن أن متوسط مستوى الأسعار سيأخذ سلوكا معروف في المستقبل، وبعبارة أخرى، يجادل النقدويون بأن الحد من عدم اليقين فيما يتعلق بمستوى السعر الثابت يجب أن يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي، وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي تجنب السياسة النقدية التقديرية وتنفيذ السياسة النقدية على أساس قواعد السياسة الثابتة، والقاعدة الأكثر شهرة في هذا الصدد هي القاعدة التي اقترحها فريدمان المتمثلة في التناسب في معدل نمو العرض النقدي بمعدل ثابت بما يكفي لاستيعاب نمو الإنتاجية وفي نفس الاتجاه[1]، ويمكن توضيح آثار السياسة النقدية الانكماشية على العمالة والانتاج في الشكل رقم (3-14) كما يلي :

شكل رقم (3-14): الخسائر الناتجة في العمالة والانتاج المترتبة عن السياسة النقدية الانكماشية



المصدر : أسامة الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[1] Jan Gottschalk, op. cit, P23.

من خلال الشكل، يتضح أن المحافظة على معدل البطالة دون المعدل الطبيعي لها وبالتالي استمرار الحالة غير التوازنية في أسواق العمل ستستدعي باستمرار المحافظة على الأجر الحقيقي دون معدله التوازني (w0)، ولتحقيق مثل هذا الأمر فإن ذلك يتطلب أن تنمو الأسعار باستمرار بمعدل يفوق المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية، وعند ذلك سيعمد العمال إلى مراجعة توقعاتهم السعرية وترجمتها إلى مطالبة بأجور نقدية أعلى مما سيؤدي في النهاية إلى المعدل الفعلي للتضخم، والنتيجة النهائية لهذا التسلسل المتكرر من ارتفاع المعدل العام للأسعار ومن ثم معدل الأجور النقدية، ومن ثم المعدل العام للأسعار وهكذا، وعليه فإن تسارع التضخم بمعدلات متزايدة سيفرض على الحكومة أن تساير هذا التسارع بالعمل من ناحيتها على استمرار الزيادة في معدل التوسع النقدي، وذلك لدعم هذا الارتفاع المستمر أو التسارع في معدل التضخم، وبالتالي لتحقيق نتائج إيجابية بالنسبة إلى الانتاج والعمالة[1].

المطلب الثالث : موقع السياسة المالية في منحنى فيلبس

من خلال دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في إطار منحنى فيلبس يظهر جليا أن إشكالية المقايضة بين التضخم والبطالة أمر بالغ الصعوبة والأهمية، فصانعوا السياسة الاقتصادية على خلاف توجهاتهم الفكرية قد يواجهون مشاكل في تحديد الأولويات والأهداف في الاقتصاد الوطني، وعليه فإن مسألة المراجحة بين الأهداف المتناقضة المجسدة في المربع السحري لكالدور يفرض على الحكومات اختيار الأهداف المراد تحقيقها في الأجل القصير والتضحية بالأهداف المراد تحقيقها في الأجل الطويل، أو التضحية بالأهداف في الأجل القصير لتحقيق أهداف متباعدة المدى وهو ما ينطبق على منحنى فيلبس، وعليه فإن إرهاصات الوضع الاقتصادي قد تكون العنصر المحدِد لهذه الأولويات والأهداف.

وفي هذا الإطار يُمكن للسلطات أن تختار السياسة الاقتصادية الملاءمة لذلك سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية أو السياسة النقدية أو اختيار مزيج متكامل بين كلتا السياستين للوصول إلى مراجحة بين التضخم والبطالة تكون في حدود المعدلات المقبولة، وعلى ذكر هذه المعدلات يجب الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي قد تنجم عن تطبيق السياسات الاقتصادية التوسعية أو التقييدية على بعض المؤشرات الأخرى التي قد تشهد اختلالا على المستوى الداخلي والخارجي.

[1] أسامة الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص ص 293-294.

1- السياسة المالية والطلب الكلي من خلال منحنى فيلبس في الأجل القصير

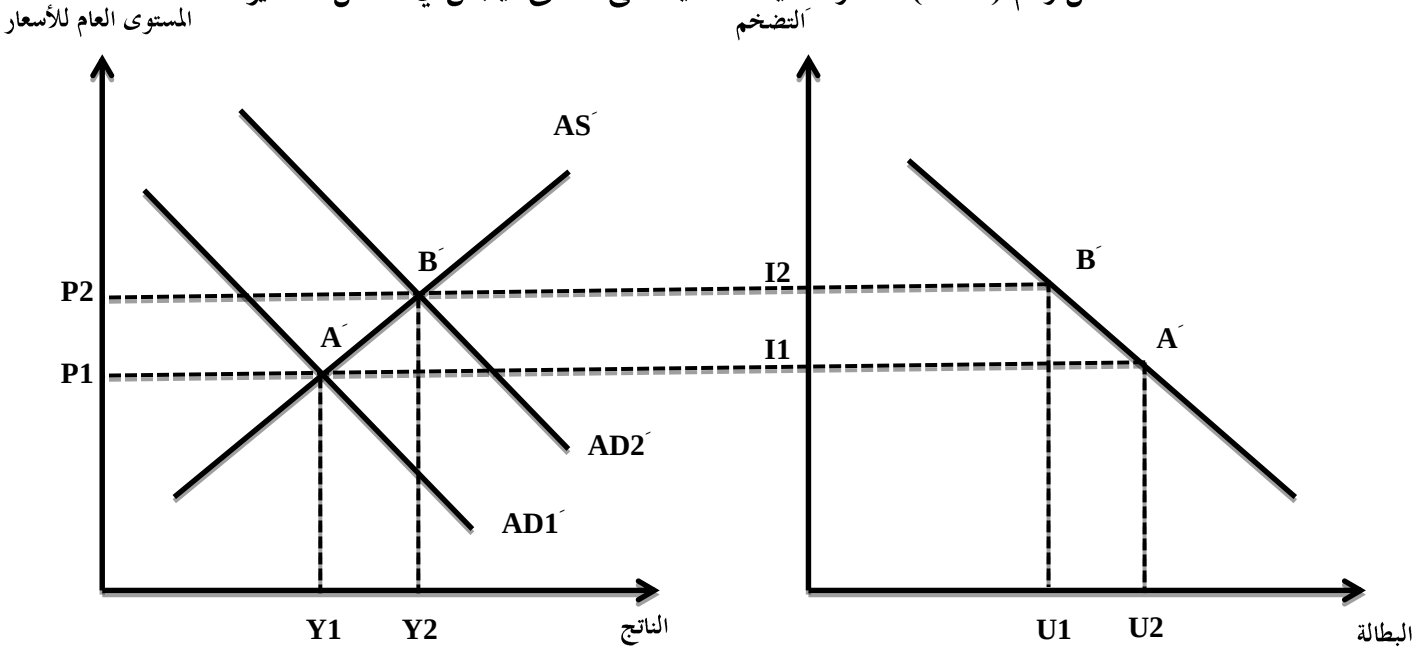
تلعب السياسة المالية دور هام على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة، ومما لاشك فيه أن تأثيرها يكون أسرع من باقي السياسات الأخرى حسب أفكار المدرسة الكيترية، وعلى هذا الأساس يرون أن هذا التأثير على البطالة والتضخم يكون في القصير الأجل، وبما أن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية حسب فيلبس فإن أي تغير في مستوى الانفاق العام أو الضرائب أو مزيج بينهما بمستويات مختلفة فإنه سيؤدي ذلك إلى انتقال معدلات البطالة والتضخم إلى مستويات جديدة تستهدفها الحكومة في الأجل القصير.

وفي هذا الإطار يرى الكيتريون أن تحقيق ذلك يتم عن طريق ادارة الطلب والعرض الكليين، حيث يوفر نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي تفسيرا سهلا لقائمة النتائج المحتملة التي يصفها منحنى فيليبس، ويُظهر منحنى فيلبس مجموعة التضخم والبطالة التي تنشأ على المدى القصير، حيث أن التحولات في منحنى إجمالي الطلب الكلي تحرك الاقتصاد على طول منحنى العرض الكلي على المدى القصير، وعليه فإن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات تؤدي في المدى القصير إلى إنتاج أكبر من السلع والخدمات وتسجيل مستوى أعلى من الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج وزيادة فرص العمل، وبالتالي انخفاض معدل البطالة، وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى الأسعار يترجم إلى ارتفاع معدل التضخم وهكذا، وعلى هذا الأساس فإن التحولات في الطلب الكلي تدفع التضخم والبطالة في اتجاهات متعاكسة على المدى القصير، وهي علاقة تتضح من منحنى فيليبس[1].

وفي هذا الاطار فإن سلوك الحكومة إلى انتهاج السياسات المالية التوسعية أو التقييدية سيؤدي إلى التغير في مستوى الطلب الكلي الذي ينعكس مباشرة على المستوى الناتج والعمالة والأسعار في الأجل القصير، وبفرض سلوك سياسة مالية توسعية يمكن توضيح تأثير ذلك على منحنى فليبس في الأجل القصير في الشكل رقم (3-15) كما يلي :

[1]:Gregory mankiw, **Principles of Economics**, 8 éme edition, South-Western Cengage Learning, USA, 2018, P765.

شكل رقم (3-15) : آثار السياسة المالية على منحنى فيلبس في الأجل القصير



Source : Glenn Hubbard, Anthony Patrick O'Brien**, Macroeconomics,** 6 éme edition, Pearson education, USA, 2017, P605.

بافتراض ثبات العرض الكلي يتضح من خلال منحنى التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتأثير ذلك على البطالة و التضخم من خلال منحنى فيلبس، حيث يُمثل التوازن الأول تقاطع كل من AD1 مع AS عند مستوى توازن أولي في النقطة A أي عند مستوى العام للأسعار (P1) وناتج محلي إجمالي(Y1)، وبافتراض سلوك الحكومة لسياسة مالية توسعية سيؤدي ذلك إلى زيادة في الطلب الكلي وانتقاله إلى AD2، ويتسبب ذلك الانتقال إلى وضع توازني جديد يتجسد في النقطة B، وينتج عن هذا الانتقال ارتفاع مستوى العام للأسعار إلى (P2) وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (Y2)، ومع ازدياد الطلب الكلي تنخفض البطالة مع ازدياد مستوى العمالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة مستوى الأسعار، وتصف هذه الحالة بتضخم الطلب.

وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الطلب الكلي فسيرتفع مستوى العام الأسعار ويحدث زيادة في الناتج، مما يؤدي إلى زيادات في التضخم ويتم ترجمة هذه الحالة على تحركات معدلات البطالة والتضخم على طول منحنى فيليبس من النقاط A إلى B، حيث أن النقطة A تمثل ثنائية معدل البطالة (U1) ومعدل التضخم (I1) في منحنى فيلبس والتي تتوافق مع التوازن الأولي في النقطة A بين الطلب الكلي والعرض الكلي كما وضحناه سابقا، ومع انتقال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي إلى الوضع الجديد فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال

مستوى التضخم والبطالة إلى مستوى جديد في النقطة A من منحنى فيلبس حيث يرتفع معدل التضخم من (I1) إلى (I2) وينخفض معه معدل البطالة من (U1) إلى (U2) في الأجل القصير.

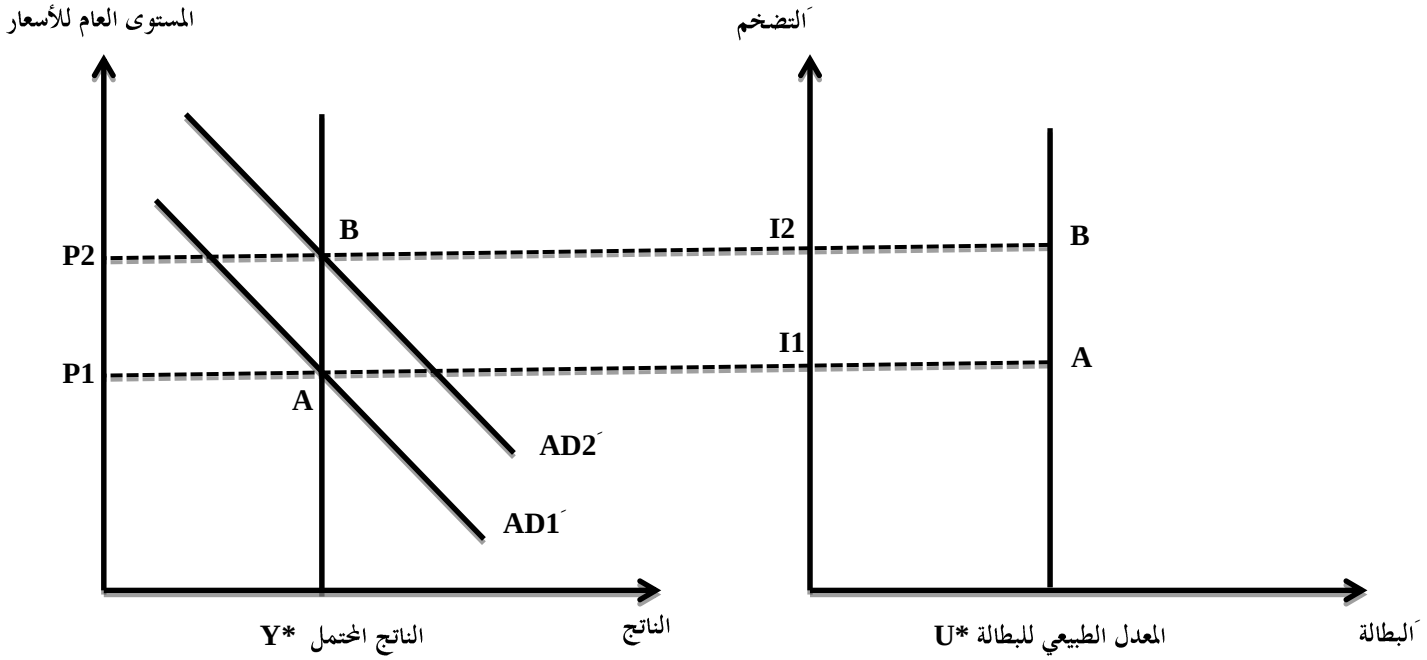
وفي ظل النظام الكينزي فإن سياسة التوسع في الطلب الكلي المتمثل في زيادة متتالية في الانفاق العام يترتب عليه سلسلة من الانتقالات في الطلب الكلي وينتقل الأثر بدوره إلى منحنى فيلبس حيث أنه بارتفاع الطلب الكلي الناتج عن سياسة الانفاق العام التوسعية ستؤدي إلى زيادات في الناتج والتشغيل والأسعار، فتنخفض معدلات البطالة وتزداد الأجور النقدية والنتيجة التي يمكن استخلاصها إليها أن النموذج الكينزي يُقر أيضا بالإحلال المتبادل بين البطالة والتضخم، فمعدلات نمو عالية في الطلب سيناظرها مستويات منخفضة ومعدلات من البطالة ومستويات مرتفعة من التضخم، ونمو بطيء في الطلب يعني معدلات تضخم منخفضة ومعدلات بطالة مرتفعة، وعلى افتراض أن مستوى للأسعار المتوقع ثابت في الأجل القصير حيث أن هذا الأخير يتوقف على سلوك الأسعار في الماضي، ولكن مع مرور الوقت فإن المستوى الأسعار سيرتفع وبالتالي فإنه في الأجل الطويل تتواءم الأسعار المتوقعة مع الأسعار الفعلية، فعارضو العمل يدركون التضخم الذي وقع (زوال الخداع النقدي) نتيجة لسياسة الانفاق الحكومي التوسعية، ويعود الدخل التوازني إلى المستوى الأول بمعنى أنه طالما أن عارضو العمل يقدرون التضخم الناتج عن سياسة الانفاق الحكومي بصفة دقيقة فإنهم يطالبون بارتفاع أجورهم النقدية[1].

2- السياسة المالية والطلب الكلي من خلال منحنى فيلبس في الأجل الطويل

على عكس ما تناولناه بالنسبة لمنحنى فيلبس في الأجل القصير فإن سلوك السياسة المالية التوسعية أو التقييدية لن ينعكس إيجابا على التضخم والبطالة في الأجل الطويل، بمعنى أن إدارة الطلب الكلي عن طريق أدوات السياسة المالية لا يمكن أن تُخَفِض من معدلات البطالة في ظل ثبات الناتج، وقد ينعكس سلبا على أداء الاقتصاد من خلال زيادة الضغوطات التضخمية وهذا ما بَيَنَه فريدمان وفالبس، وبافتراض قيام الحكومة بالتوسع في السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض معدلات البطالة يمكن توضيح آثار هذه السياسة في الأجل الطويل في الشكل رقم (3-16) كما يلي:

[1] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 188.

شكل رقم (3-16) : آثار السياسة المالية على منحنى فيلبس في الأجل الطويل



Source : Glenn Hubbard, Anthony Patrick O'Brien, **Macroeconomics,** op.cit, P605.

من خلال المنحنى، يتضح أن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الفوق مما يعني توازنا جديدا، وهذا التوازن لا يؤدي إلى زيادة الناتج أي بقاءه ثابتا عند مستوى الناتج المحتمل، ويعكس ثبات الناتج عند مستواه الممكن هو بقاء معدل البطالة مستقرا عند مستواه الطبيعي، في حين يؤدي التوسع في أدوات السياسة المالية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، وعليه فإن فريدمان أثبت أن تحليل منحنى فيلبس في الأجل الطويل في ظل زيادة الطلب الكلي يشبه كثيرا التحليل الاقتصادي الكلاسيكي للعمالة والناتج.

وإضافة إلى ذلك، فإنه من المهم ادراك أن الطلب الكلي لا يؤثر على التضخم والبطالة في الأجل الطويل وهذا يعني ببساطة أن كلا المتغيرين يتأثران بشكل كبير بالطلب الكلي في الأجل القصير، و على افتراض أن التضخم يتأثر أيضا بمتغيرات التكلفة مثل سعر الواردات فإنه لن تكون هناك علاقة مستقرة بين معدل التضخم والطلب الكلي ما لم تتغير متغيرات التكلفة بالمثل، وإذا كان معدل البطالة يُعتبر مقياسا للتغير في الطلب الكلي وأن معدل التضخم يعتمد على كل من معدل البطالة ومتغيرات التكلفة، فإن ذلك سيؤدي على عدم استقرار منحنى فيلبس ما لم تتغير متغيرات التكلفة، ولذلك فإن معدل البطالة يمكن أن يكون له تأثير هام على التضخم

حتى وأن كان هذا لن يكون واضحا من مقاربة التضخم مع البطالة وهذا ما يُبينه منحنى فيلبس بشكل واضح[1].

والخلاصة النهائية من تحليل البطالة والتضخم، هي أن العمال لديهم توقعات تضخمية تبلغ مستوى معين يستقر فيه الاقتصاد على منحنى فيليبس، وعليه فإن واضعي السياسات يعرضون حقيقة غير مريحة بأن معدل التضخم المطلوب للحفاظ على البطالة دون المعدل الطبيعي يستمر في الارتفاع، وأن آثار هذا التحليل على واضعي السياسات المالية والنقدية الذين يرغبون في تحسين الاقتصاد والحفاظ على البطالة دون المعدل الطبيعي ليست مضمونة ومؤكدة، وهو ما يعني أنه إذا أراد صانعو السياسات إبقاء البطالة دون المعدل الطبيعي فعليهم أن يزيدوا الطلب الكلي باستمرار حتى يتجاوز التضخم دائما ما هو متوقع، وبالتالي يُفترَض أن يكون واضعو السياسات على استعداد لتحمل معدل تسارع دائم للتضخم وهو فكرة لا تحظى بتأييد من طرف الحكومات[2].

المطلب الرابع : التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في إطار منحنى فيلبس

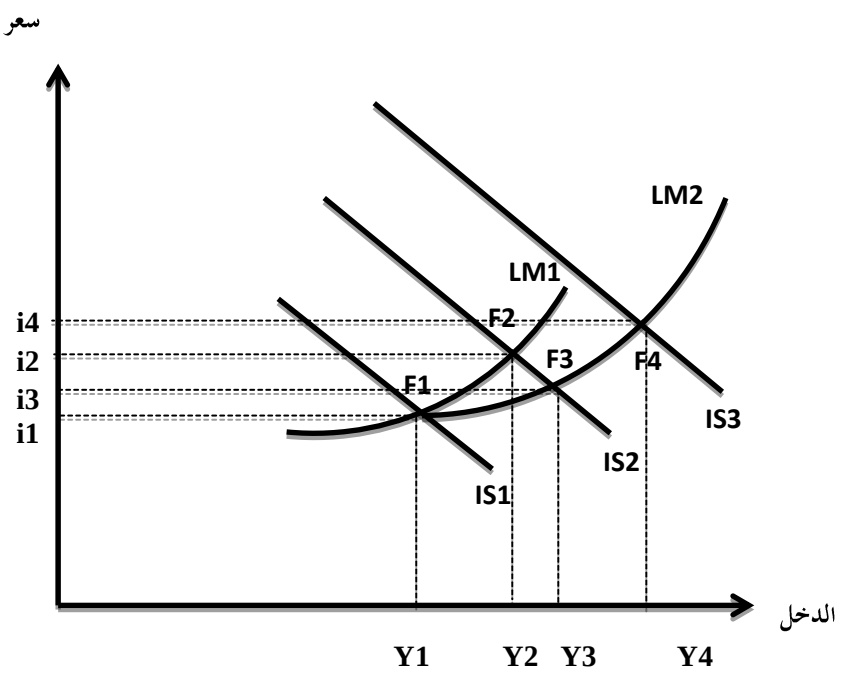
تظهر آلية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية على التضخم والبطالة من خلال التأثير على الطلب الكلي، وقد تختلف نجاعة ذلك حسب المدارس الاقتصادية سواء في المدى القصير أو الطويل.

1- أثر التنسيق بين السياسات النقدية والمالية على التضخم

إن لجوء الحكومة إلى زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب قد يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار والذي ينجر عنه تضخم، وبالتالي قد يتدخل البنك المركزي بسياسة نقدية انكماشية من أجل امتصاص حجم الكتلة النقدية الزائدة أو يكون الإجراء عكسيا، وقد يستمر التعارض بين السياسة المالية والنقدية بحيث تزيد الانفاق العام وتخفيض الضرائب وتقوم السياسة النقدية برفع سعر الفائدة فينخفض الاستثمار وينخفض الانتاج فترتفع الأسعار، وعليه يمكن توضيح آلية التنسيق من أجل معالجة التضخم كما هو في شكل رقم (3-17) كما يلي:

[1] Ray Fair et autres, **Principles of Macroeconomics**, op.cit, P280.
[2] Gerald Stone,**Core Macroeconomics**, Worth Publishers education, USA, 2008, P338.

شكل رقم (3-17): آلية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم



المصدر : علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 607.

من خلال المنحنى السابق يتضح ما يلي [1]:

✓ إن التوافق والانسجام بين إجراءات السياسة المالية وإجراءات السياسة النقدية قد أدى لزيادة الدخل من Y_2 إلى Y_3 حيث تقاطع IS_2 مع LM_2 في النقطة F_3، فالسياسة المالية دعمت الانفاق الكلي بزيادة الانفاق الحكومي والسياسة النقدية زادت عرض النقود، فانخفض سعر الفائدة، وقد شجع ذلك المستثمرين فازداد التشغيل والاستثمار الأمر الذي أدى لزيادة الانتاج والدخول.

✓ إن استمرار التكامل بين السياستين قد زاد الدخل إلى Y_4 فارتفع سعر الفائدة إلى i_4 وهذا ما يؤشر على الضغوط التضخمية، وعليه يتوجب على السياسة المالية القيام بتخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الضرائب، ويتوجب على السياسة النقدية تخفيض عرض النقد أو تقييد الائتمان أو زيادة سعر الفائدة، ومن خلال هذه الإجراءات سينتقل منحنى IS_3 إلى IS_2 وسيتراجع حجم النقد بحيث ينتقل منحنى LM_2 إلى LM_1 أي سوف يتراجع الناتج من Y_4 إلى Y_2 وينخفض سعر الفائدة من i_4 إلى i_2 ليبقى مرتفعا مقارنة i_3 الأمر الذي يخفف من حجم الضغوط التضخمية وينخفض التضخم.

[1] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 607-608.

2- المفاضلة بين البطالة والتضخم في ظل التنسيق المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة المالية

مما خلال منحنى فيلبس، تبين أن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاق عكسية في المدى القصير، حيث أن تعمل السياسات الاقتصادية على المفاضلة بين المؤشرات الاقتصادية حسب ما تقتضيه الأهداف ذات الأولوية، وعليه يتوجب على السياسات النقدية والمالية التنسيق فيما بينهما من أجل ضمان تحقيق الأكثر الأهداف الاقتصادية حتى وإن كانت متعارضة، ووفقا للتفصيل الذي يتضمنه منحنى فيلبس فإن السياسة النقدية والمالية تؤثر على الطلب الكلي في المدى القصير، حيث أن زيادة العرض النقدي أو الانفاق الحكومي أو كلاهما وفق التنسيق المتبادل بين السلطات المالية والنقدية سيؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي زيادة في الأجور النقدية والأسعار وانخفاض معدل البطالة وهذا ما ينطبق على التحليل الكيتري.

في حين أن هذه العلاقة تندثر بشكل كلي في المدى الطويل وقد لا تصبح عكسية وعليه فإن أي صدمات متوقعة أو غير متوقعة في السياسات النقدية والمالية سيكون تأثيرها أقل نجاعة على الطلب الكلي وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع التضخم والبطالة معا (الركود التضخمي)، وعليه يصبح هدف التنسيق استهداف معدل البطالة دون التسريع من معدل التضخم (NAIRU)، وينطبق ذلك على التحليل النقدوي.

في حين وضعت المدرسة الكلاسيكية الجديدة مفارقة هامة بين الصدمات المتوقعة وغير المتوقعة، فالصدمات النقدية المتوقعة ليس لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية، ويُمكن توقع أي تغير في السياسة النقدية لسببين هما: إما بسبب التغيير الذي تم الإعلان عنه من طرف السلطات لتصبح المسألة معروفة خالية من المفاجأة أو بسبب رّد فعل السلطات المتوقع من طرف الجمهور، ولكون المسيرين الاقتصاديين والسياسيين في الغالب عقلانيين، من الممكن توقع تصرفاتهم اتجاه وضعية ما مما يستبعد تخصيص أية مفاجأة للجمهور، وعليه فإن التغيرات النقدية غير المتوقعة وحدها هي القادرة على خلق ما هو غير منتظر وما يترتب عنه من آثار حقيقية، وطالما بقيت الأسعار مرنة تظل النقود محايدة وهذا معناه أن تغير وحيد في الكتلة النقدية ليس له أي تأثير حقيقي، وعليه فإن المتغيرات الاسمية كالأسعار والأجور وحدها هي التي تتأثر، ويمكن القول على النقود أنها أشد حيادية إذا كان التغير الوحيد في معدل النمو النقد ليس له تأثيرات حقيقية، وأي إصدار نقدي يعمل على ضبط المستوى العام للأسعار وهو ما تمليه المعادلة الكمية [1].

[1] يحيات مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال الفصل تم تناول تأثير السياسة النقدية والسياسات المالية على سوق العمل وفق ما تتناوله مختلف المدارس الاقتصادية، حيث تم إبراز مسألة التوازن الاقتصادي الكلي بين السياسات النقدية والسياسات والمالية من خلال التطرق إلى مفهومي الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد ثم تناول التوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات ثم التوازن الاقتصادي في سوق النقود، ومن خلال هذين التوازنيين في السوقين تم إبراز التوازن الاقتصادي الكلي من خلال منحنى (LM\IS) الذي يهدف إلى إيجاد ثنائية سعر الفائدة والدخل في الاقتصاد.

ومن خلال التوازن الاقتصادي الكلي تم تناول تأثير السياسة النقدية والمالية على سوق العمل من خلال علاقة الناتج-البطالة أو ما يسمى بعلاقة أوكن، حيث أن التغير في الطلب الكلي عن طريق التغير في متغيرات السياسة المالية أو متغيرات السياسة النقدية سيساهم في التغير من مستويات الناتج وبالتالي حدوث تغير في ديناميكية سوق العمل، ومن جهة أخرى تم التطرق إلى العلاقة بين التضخم والبطالة أو ما تعرف منحنى فيلبس وإشكالية المواءمة بينهما، حيث أبرزت العلاقة بين البطالة والتضخم وجود علاقة عكسية في الأجل القصير حسب التحليل الكيتزي والنقدوي في حين تنعدم هذه العلاقة في الأجل الطويل، وبالإضافة إلى ذلك تم تناول موقع السياسة النقدية والمالية على منحنى فيلبس من خلال التغير في مستوى الطلب الكلي، وأثبتت وجود تأثير في الأجل القصير في حين أن التأثير في الأجل الطويل على كل من البطالة يكون معدوم بالموازاة مع وجود آثار سلبية على الأسعار.

وبناءا على ما تناولناه في فصول سابقة سنحاول في الفصل التالي إلقاء الضوء على تأثير كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة من خلال التطرق لبعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة إلى تناول تجربة الاتحاد الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية.

الفصـــــــــل الرابـــــــــــع

تمهيد

تُعتبر المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي ذات أهمية بالغة في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية واختلاف النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه المسائل، ومنذ ظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وبعده الفكر الاقتصادي الكيتزي أصبح الفكر الاقتصادي زاخرا بكثير من الدراسات الاقتصادية باختلاف تياراتها التي تناولت كل ظاهرة اقتصادية على حدا، وعلى هذا الأساس شكّلت البطالة مُعضلة حقيقية لكثير من الدول والكيانات منذ القدم، حيث تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية لفهم هذه الظاهرة وتحليلها وإبراز مسبباتها بما يتلاءم مع البنية الاقتصادية لكل دولة ودرجة تطور الجهاز الإنتاجي بما يضمن إبراز حلول عملية وإعداد السياسات الاقتصادية والتنسيق فيما بينها للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار شكّلت البطالة في الجزائر مشكلة حقيقية منذ عقود مضت، حيث فرضت على صُنّاع القرار الاقتصادي ضرورة وضع سياسات اقتصادية وبرامج معينة للحد منها، ولفهم أعمق لدراستنا حاولنا أن نسرد بعض الدراسات السابقة والتي تختص بالجانب الكمي سواء دراسات جزائرية أو عربية أو أجنبية، كما يُمكن سرد تجربة الاتحاد الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وتقييم تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية في دول التحاد، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين كما يلي:

- المبحث الأول: دراسة تجربة الاتحاد الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية؛
- المبحث الثاني: الدراسات الكمية السابقة حول الموضوع.

المبحث الأول : دراسة تجربة الإتحاد الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية

تُعدّ تجربة الاتحاد الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية من التجارب الرائدة على الصعيد الاقتصادي الدولي، حيث أن كل الضوابط والمحددات التي تساهم في نجاح التنسيق بين السياستين متاحة للدول الاتحاد الأوربي من أجل ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي تستهدفها في الأجل القصير والطويل، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إلقاء الضوء على تجربة الاتحاد الأوربي بداية من إبراز أهم الترتيبات التي تضبط مسألة التنسيق في جميع الدول الأعضاء ثم محاولة استقصاء أهم الآثار الاقتصادية للتنسيق على بعض المؤشرات ومعرفة أهم الأهداف التي تمخضت عن هذه العملية.

المطلب الأول : السياسة النقدية في الاتحاد النقدي الأوربي

تتعدد آليات عمل السياسة النقدية من دولة لأخرى حسب المنظومة التشريعية المنظمة لعمل البنوك المركزية في العالم، وفي هذا الإطار يُعتبر عمل السياسة النقدية في التكتلات الاقتصادية ضمن إطار الاتحاديات النقدية بين الدول أمرا بالغ الأهمية والتعقيد، وينطبق ذلك على دول الاتحاد الأوربي التي تتخذ اتحادا نقديا في تسيير السياسة النقدية تحت قيادة البنك المركزي الأوربي، وعليه فإن تشابك الأهداف الاقتصادية بين دول الاتحاد قد يفرض على البنك المركزي الأوربي انتقاء الأدوات الملائمة لتحقيق الأهداف المشتركة بين دول الاتحاد.

1- الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية لمنطقة الأورو

قامت معاهدة ماستريخت بوضع أولى معالم السياسة النقدية في دول الاتحاد النقدي الأوربي، ووضعت أهداف رئيسية للسياسة النقدية ينبغي تحقيقها، وأوكلت إعداد معالم هذه السياسة من طرف البنك المركزي الأوربي بما يتلاءم مع تحقيق أهدافها، ويمكن سرد أهم هذه الأهداف وذات الأولوية كما يلي [1]:

✓ المحافظة على استقرار الأسعار

بموجب المادة 105 من اتفاقية ماستريخت، فإن الهدف الأساسي للسياسة النقدية لنظام الأورو الحفاظ على استقرار الأسعار، وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوربي دون الإخلال بهدف استقرار الأسعار، لكنه يُترك لمجلس إدارة البنك المركزي الأوربي مهمة اختيار الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

[1] مخلوف ساقة، **واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد النقدي الأوربي (1990-2010)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2011-2012، ص ص 123-124.

وفي أكتوبر من 1998 قدم مجلس المحافظين تعريفا كميا لاستقرار الأسعار، والذي يتمثل في الزيادة السنوية في الرقم المنسق لأسعار المستهلكين (IPCH) لدول منطقة الأورو، بحيث تقل هذه الزيادة عن 2 بالمئة، وبحيث يتم تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار على المدى المتوسط.

✓ **تعزيز دور السياسات الاقتصادية الكلية داخل منطقة الأورو**

سعيا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، تهدف معاهدة ماستريخت من وراء ذلك إلى إلزام البنك المركزي الأوربي بضرورة العمل من خلال منظومة اقتصادية، ضمن التنسيق والتفاعل بين مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية داخل منطقة الأورو مجتمعة، ويُعتبر هذا التنسيق والدعم ضروريا في ضوء حِرص البنك المركزي الأوربي على تحقيق معدل تضخم يقل عن 2 بالمئة سنويا، وكذلك السعي نحو تخفيض معدلات الفائدة قصيرة الأجل بغرض جذب المزيد من الاستثمارات وتسهيل الجانب التمويلي للنشاط الاستثماري.

✓ **التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف**

يتمّ ذلك من خلال بالقيام بالتحديد الدقيق لمجموعة العلاقات التي تربط بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، فالسياسة الأولى تتعامل مع المتغيرات النقدية الداخلية، في حين نجد سياسة الصرف تتعامل مع المتغيرات النقدية الخارجية، وتثير هذه النقطة قضية التنسيق الحتمي والضروري بين دور السياسة النقدية في الحفاظ على القيمة الداخلية للعملة الموحدة، ودور سياسة سعر الصرف في الحفاظ على القيمة الخارجية لهذه العملة. وعليه لابد من التنسيق بين هاتين السياستين على نحو يساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي يقع في مقدمتها الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على مستويات عالية من التوظيف والسعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

2- أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوربي

يهدف البنك المركزي الأوربي من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية إلى استخدام مجموعة من الأدوات التقليدية وغير التقليدية التي يمكن أن نذكرها كما يلي:

2-1 أدوات السوق المفتوحة

يمكن أن تختلف عمليات السوق المفتوحة من حيث الهدف والانتظام والإجراءات في النظام النقدي الأوربي، ويمكن توضيح أهم الأشكال التي تأخذها عمليات السوق المفتوحة كما يلي[1]:

[1] European central bank, **The European central bank : History, role and funtion**, European central bank press, 2004, PP 104-105.

✓ **عمليات إعادة التمويل الرئيسية** : هي السيولة العادية التي تقدم على أساس المعاملات العكسية التي يقوم بها النظام النقدي الأوروبي بتاريخ استحقاق لا يتجاوز مدة أسبوع عادة، وتقوم البنوك المركزية الوطنية بتنفيذها بطريقة لامركزية على أساس المناقصات الموحدة ووفقا لجدول زمني إرشادي، يُنشر علي موقع البنك المركزي الأوروبي على شبكة الإنترنت، وتؤدي عمليات إعادة التمويل الرئيسية دورا محوريا في تحقيق أهداف عمليات السوق المفتوحة للمنظومة الأوروبية، وتوفر في العادة الجزء الأكبر من إعادة التمويل للقطاع المالي.

✓ **عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل**

هي السيولة التي يتم ضخها عن طريق العمليات النمطية والتي عادة ما تتخذ فترات استحقاق طويلة الأجل مقارنة بعمليات إعادة التمويل الرئيسية، وتستمر عمليات إعادة التمويل العادية طويلة الأجل لمدة ثلاثة أشهر، ويقوم بها النظام الأوروبي كل شهر على أساس المناقصات الموحدة وفقا للجدول الزمني الإرشادي على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأوروبي، ويجوز للنظام الأوروبي أيضا أن يقوم بعمليات غير منتظمة طويلة الأجل وتُستحق في أكثر من ثلاثة أشهر، ولا تُدرج هذه العمليات التي تصل آجال استحقاقها إلى 48 شهرا (TLTROS)[1] في الجدول الإرشادي، وتهدف عمليات إعادة التمويل الأطول أجلا إلى تزويد الأطراف المقابلة بعملية إعادة تمويل إضافية أطول أجلا ويمكنها أيضا أن تخدم أهداف السياسة النقدية الأخرى.

✓ **عمليات الضبط الدقيق**

يُمكن تنفيذ عمليات الضبط الدقيق من أجل إدارة حالة السيولة في السوق ولتوجيه أسعار الفائدة، وتهدف بوجه خاص إلى تخفيف الآثار على أسعار الفائدة الناجمة عن تقلبات السيولة غير المتوقعة، وتُنفذ عمليات الضبط الدقيق في المقام الأول باعتبارها معاملات عكسية، ولكنها قد تتخذ أيضا شكل مبادلات للعملات الأجنبية أو جمع ودائع محدَدة المدة، كما أن الأدوات والإجراءات المطبقة في إجراء عمليات الضبط الدقيق مُكيفة مع أنواع المعاملات والأهداف المحددة المتبعة في أداء العمليات، ويقوم النظام النقدي الأوروبي عادة بتنفيذ عمليات الضبط الدقيق من خلال المناقصات السريعة أو الإجراءات الثنائية، وقد يختار عددا محدودا من الأطراف المقابلة للمشاركة في عمليات الضبط الدقيق.

[1] هي إختصار ل : Targeted longer-term refinancing operations ويطلق عليها بعمليات إعادة التمويل المستهدفة الأطول أجلا وهي العمليات التي يكون تاريخ استحقاقها يفوق الثلاث الأشهر وهي تدخل ضمن عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل.

✓ **العمليات الهيكلية**

يُمكن للنظام النقدي الأوروبي أن يقوم بعمليات هيكلية من خلال المعاملات العكسية والمعاملات المباشرة، وإصدار شهادات الديون، وتُنفذ هذه العمليات عندما يرغب البنك المركزي الأوروبي في تعديل الوضع الهيكلي للنظام المصرفي الأوروبي إزاء القطاع المالي (على أساس منتظم أو غير منتظم)، ويقوم النظام النقدي الأوروبي بعمليات هيكلية في شكل معاملات عكسية وإصدار صكوك للديون من خلال المناقصات الموحدة، وتُنفذ العمليات الهيكلية في شكل معاملات مصرفية صريحة عادة من خلال الإجراءات الثنائية.

✓ **التسهيلات الدائمة**

يقوم البنك المركزي ببعض التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في منطقة اليورو، كما تساهم في تفادي نقص السيولة وضبط أسعار الفائدة، وتنقسم إلى تسهيلات القرض الحدي (تسهيل لومبارد) وتسهيلات الإيداع ويمكن توضيح كلاهما كما يلي[1]:

✓ **تسهيل القرض الحدي (تسهيل لومبارد)**

تستطيع البنوك من خلال هذا النوع من التسهيلات الحصول على احتياجاتها من العملة المركزية بصورة فورية، في ظرف لا يتجاوز 24 ساعة لتأمين حاجاتها الظرفية.

✓ **تسهيل الإيداع**

يسمح هذا التسهيل للمؤسسات المالية (البنوك) بإيداع فوائضها من العملة المركزية بصورة فورية بدون حدود في مدة 24 ساعة، ويلعب تسهيل لومبارد والإيداع دورا أساسيا في تحديد حدود سعر الفائدة في السوق، ومن خلالهما يمكن الحد من تقلبات سعر الفائدة.

2-2 متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي

يطلب البنك المركزي الأوروبي من المؤسسات الائتمانية أن تحتفظ بالحد الأدنى من احتياطات حساباتها لدى هيئة السلطة النقدية في إطار نظام الاحتياطي الأدنى للنظام الأوروبي، ويُرد الإطار القانوني لهذا النظام في المادة 19 من النظام الأساسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية، واللائحة 2531/98 ، واللائحة التنظيمية للبنك المركزي الأوربي 2003 /9، ويكفل تطبيق القاعدة التنظيمية الأوروبية 9/2003 أن تكون أحكام وشروط نظام الاحتياطي الأدنى للنظام الأوروبي موحدة في جميع أنحاء منطقة اليورو، ويُحدد مبلغ الحد الأدنى

[1] مخلوف ساقة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

من الاحتياطات التي ستحتفظ بها كل مؤسسة بالنسبة إلى قاعدتها الاحتياطية، ويتيح نظام الاحتياطي الأدنى الخاص بالنظام النقدي الأوروبي للأطراف المقابلة الاستفادة من الإعتمادات متوسطة الأجل، مما يعني ضمنيا أن الامتثال للشروط ومتطلبات الاحتياطي يتحدد على أساس متوسط الأرصدة الخاصة باحتياطي الأطراف المقابلة، وتحصل المؤسسات من الاحتياطيات المطلوبة على أجر بالمعدل المتعلق بعمليات إعادة التمويل الرئيسية للنظام الأوروبي[1].

2-3 برامج شراء الأصول

يضيف البرنامج الموسع لشراء الأصول برنامج شراء الأصول للأوراق المالية للقطاع العام مع برامج لشراء الأصول في القطاع الخاص لمعالجة مخاطر من التضخم المنخفض لفترة طويلة جدا ، وهي تتألف مما يلي[2]:

- ✓ البرنامج الثلاثي لشراء السندات المغطاة (CBPP3)؛
- ✓ برنامج شراء السندات المدعومة بالأصول (ABSPP)؛
- ✓ برنامج مشتريات القطاع العام (PSPP)؛
- ✓ برنامج مشتريات قطاع الشركات (CSPP).

المطلب الثاني : السياسة المالية في الاتحاد النقدي الأوربي

تُعد السياسة المالية في دول الاتحاد الأوربي إحدى السياسات المهمة التي تساهم في الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي، حيث تساهم كغيرها من السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي والرفع من مستوى العمالة، ولهذا تحظى السياسات المالية في دول الأعضاء بأهمية كبيرة خاصة في ظل وجود هوامش حرية وضعها عكس السياسة النقدية التي يكون فيها هوامش التحكم فيها صعبا في ظل السياسة النقدية المشتركة التي يتحكم فيها البنك المركزي الأوربي بشكل مباشر وكلي، وفي هذا الإطار شكّل ميثاق النمو والاستقرار المرجع الأساسي التي تعمل في إطاره السياسات المالية في كل دول الاتحاد الأوربي، وأبرز هذا المرجع الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها، كما أبرز أهم القواعد المالية التي يجب إتباعها والتقيد بها من أجل تقادي الصدمات الاقتصادية.

[1] European central bank , **Regulation (EU) No 1358/2011 of the European Central Bank of 14 December 2011 amending Regulation (EC) No 1745/2003 on the application of** *minimum reserves* **(ECB/2003/9) (ECB/2011/26)** Journal of the European Union, 14-12-2011, P P 53 54.

[2] European central bank cite offiiel : **www.ecb.europa.eu/mopo/implement/html/index.en.htm**, Date Posted on site : 21-12-2017.

1- دور السياسة المالية في ظل إنشاء الاتحاد النقدي الأوربي

في 1999، دخلت إحدى عشرة دولة في الاتحاد النقدي الأوربي، مما أدى إلى التخلي عن الرقابة على جميع السياسات النقدية الوطنية ووضعها تحت سلطة مركزية والذي يتمثل في البنك المركزي الأوروبي، وأصبحت أسعار الصرف بين البلدان ثابتة بشكل لا رجعة فيه، ويتحكم البنك المركزي الأوروبي حصرا في أسعار الفائدة من خلال المعروض من النقد والمستوى العام للأسعار، وفي هذا الإطار أصبح النقاش الرئيسي للدول الأعضاء يتمحور بشأن فقدان آليات التسوية النقدية، والتي تتمثل في الصعوبات المحتملة التي قد تواجهها دول منطقة اليورو في امتصاص الصدمات الاقتصادية في المستقبل في ظل فشل أو غياب هذه الآليات، وعلى هذا الأساس يعتقد العديد من المنظرين أن السياسات المالية النشطة ستصبح ضرورية بصورة متزايدة لتخفيف الأثر السلبي لهذه الصدمات وهي حالة كانت تُعالج بصورة رئيسية من خلال تسويات أسعار الصرف وأسعار الفائدة في السابق[1].

وخلافا لما هو معمول به في الاتحاد النقدي، فإن منطقة اليورو لم تكن لها سلطة مركزية لتحديد السياسة المالية، وهذا ناتج عن أحجام الدول الأعضاء للتخلي عن الرقابة على سياسات الضرائب والنفقات العامة، وبالتالي فإن التفكير في الانضمام إلى الاتحاد النقدي دون تنسيق مالي يُولِّد مخاوف من زيادة التراخي المالي وعدم الانضباط في الميزانية داخل منطقة اليورو، ونتيجة لذلك اتفقت دول اليورو على قواعد توجيهية مالية صارمة على النحو المبين في معاهدة ماستريخت (1992) وميثاق الاستقرار والنمو (1997)، وتم إثارة مناقشة هامة بشأن ما إذا كانت القيود المفروضة على السياسات المالية الوطنية ستؤثر سلبا على قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة للصدمات الاقتصادية السلبية في المستقبل.

2- القواعد المالية للسياسة المالية في الاتحاد الأوربي

عند صياغة السياسة النقدية كان بمقدور البنك المركزي الأوروبي أن يأخذ في الاعتبار الصدمات التي لها أثر متماثل مشترك عبر مختلف دول منطقة اليورو، ولكنه لن يكون لديه أي وسيلة للتصدي للصدمات غير المتناظرة المتركزة في المناطق المحلية أو الإقليمية وفي معظم البلدان الاتحادية، حيث يحدث جزء كبير من هذا الاستقرار غير المتناظر من خلال إعادة توزيع الثروة تلقائيا عن طريق الميزانية الاتحادية المركزية، فعلى سبيل المثال في حالة حدوث صدمة في الطلب المحلي في الولايات المتحدة، سيتم ضخ كتلة نقدية إلى المنطقة المتضررة

[1] Chris Dailey , Junior Sophister, **Fiscal Policy In The Eurozone, available in the site** : https://www.tcd.ie/Economics/assets/pdf/SER/1999/Chris_Dailey.html, Date Posted on site : 21-12-2017.

من أجل زيادة إعانات البطالة لتتسبب في انخفاض الإيرادات الضريبية وبالتالي تنشيط الطلب الكلي، وعليه فإن سياسة الميزانية المركزية تعيد توزيع الدخل وتقوم تلقائيا بتثبيت الصدمة غير المتناظرة واستعادة الاقتصاد الكلي بشكل أقرب إلى حالة التوازن، غير أن ميزانية الاتحاد الأوروبي لا يُمكن أن تؤدي هذه المهمة نظرا لصِغر حجمها وعدم مواءمتها للضرائب والنفقات، حيث تمثل ميزانية الإتحاد الأوروبي حاليا 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد، بينما تُشكل النفقات الحكومية في الولايات المتحدة نحو 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن مواجهة الكساد عن طريق أدوات السياسة المالية في ظل الإتحاد النقدي يفرض وجود الضوابط المالية التي تُمكّنها من ضمان تحقيق هدفها بشكل فعال.

وفي 1992، نفذّت معاهدة ماستريخت معايير للتقارب المالي بين المشاركين المحتملين للاتحاد النقدي المشترك، وقد اقتضت هذه المعايير العجز في الميزانية السنوية أن لا يتجاوز 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن لا تتجاوز نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 60 في المائة لضمان تجنب إجراءات العجز المفرط من جانب الدول الأعضاء، وفي وقت لاحق أوضح ميثاق الاستقرار والنمو الموقع في 1997 في أمستردام الجزاءات المالية التي ستُفرض على الدول الأعضاء التي تنتهك القواعد التوجيهية للميزانية المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت بعد تنفيذ الاتحاد، حيث إذا تجاوزت الدولة نسبة العجز التي تبلغ 3 في المائة فإنها تخضع لغرامات تتراوح بين 0.2 في المائة و 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي البداية تتخذ العقوبة شكل ودائع بدون فائدة التي لا تحول إلى غرامات إلا إذا لم يُصحح العجز المفرط بعد سنتين، وعلاوة على ذلك لن تطبق الغرامات إذا اعتبر مجلس الإتحاد الأوربي أن الدولة المعنية تواجه ظروفا استثنائية، وتشمل هذه الظروف الكوارث الطبيعية أو حالات الكساد الكبرى التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 2 في المائة في سنة واحدة، ويدعو ميثاق الاستقرار والنمو الأعضاء إلى السعي إلى وضع ميزانية متوازنة على المدى المتوسط لتمكين أدوات السياسة الاقتصادية من أداء عملها على النحو السليم، ويتطلب أيضا أن يقدم كل عضو سنويا برنامجا للاستقرار[1].

وفي ظل الاتحاد النقدي، يمكن مواجهة الصدمات غير المتناظرة ليس فقط عن طريق زيادة التماثل في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية فيما بين الدول وتمكين آليات التكيف المناسبة (المرونة في الأسعار والأجور، وانتقال اليد العاملة)، حيث يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورا هاما في تفادي هذه الصدمات من خلال وضع ميزانيات عامة لا مركزية على الصعيد الوطني، تكون مرنة تماما من أجل التصدي للصدمات غير المتناظرة من

[1] [1] Chris Dailey , Junior Sophister, Ipid, Date Posted on site : 21-12-2017.

خلال تمكين على الأقل أدوات الضبط الاقتصادي من العمل بشكل كامل، حيث أن الأوضاع المالية تتطلب استدامة استقرار الديون العامة تحت 60 بالمئة، ولهذا السبب كثيرا ما يجري في الدول إدخال قواعد تشريعية أو حتى دستورية تفرض ميزانية متوازنة لضمان ملاءة مالية للدول ذات السيادة، وتهدف هذه القواعد بالإضافة إلى الانضباط في السوق (أي ارتفاع أسعار الفائدة في البلدان المثقلة بالديون) إلى منع السلوك المالي الانتهازي من جانب السلطات المالية، إضافة إلى ذلك توجد أسباب إضافية وراء فرض قواعد مشتركة على السياسات المالية للحكومات الوطنية والتي يمكن إبرازها كما بلي[1]:

أولا : يتعلق السبب الأول بالآثار السلبية غير المباشرة، حيث أن الدولة المثقلة بالديون سيؤدي ذلك إلى رفع معدل الفائدة أيضا في دول الاتحاد الأخرى التي تضطر إلى زيادة الضرائب أو خفض النفقات الأخرى من أجل تغطية الخدمات الكبيرة على ديونها، وتحدث تداعيات سلبية بشكل خاص عندما تقترب دولة ما من حالة التخلف حيث قد تسبب عدوى إلى دول أخرى في دول الاتحاد ويضر من أدائها الاقتصادي؛

ثانيا : تتعلق المسألة الثانية بالتدخل المحتمل في قرارات السياسة النقدية، حيث يجوز لدولة مدينة أن تضغط على البنك المركزي الأوروبي لاعتماد سياسة أكثر تكيفا مع واقعها الاقتصادي (ضغط قد يكون ناجحا إذا كان هناك دول كثيرة في نفس الوضع)، مما يُقوض مصداقيته التي تهدف إلى استقرار الأسعار.

المطلب الثالث: الترتيبات المتعلقة بالتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في منطقة اليورو

إن عملية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في دول الاتحاد الأوربي تهدف أساسا إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتفاديا للصدمات الاقتصادية، ولضمان التنسيق الجيد بين السياستين اقتضى ذلك استحداث مجموعة من الترتيبات ينبغي توفيرها والالتزام بها وتتعلق بترتيبات متعلقة بالمؤسسات والهيئات والأخرى متعلقة بآلية التنفيذ.

1- الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الإتحاد الأوربي

تُعدّ هذه الترتيبات على درجة كبيرة من الأهمية لبلوغ مستويات مرتفعة من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في دول الاتحاد الأوربي، وتتعلق هذه الترتيبات بالترابط الموجود والوثيق بين مؤسسات الاتحاد النقدي المكلفة بوضع القرارات الاقتصادية وصناعة السياسات الاقتصادية المختلفة، وفي هذا الإطار تبرز هذه الترتيبات درجة العمق الموجود للتكامل بين الحكومات التي هي مسؤولة عن إعداد السياسات المالية الوطنية

[1] Enrico Marelli,, Marcello Signorelli**, Europe and the Euro Integration, Crisis and Policies**, Palgrave Macmillan edition, USA, 2017, P60.

والبنك المركزي الأوربي الذي هو مسؤول عن إعداد السياسة النقدية المشتركة للدول الاتحاد النقدي الأوربي، ويمكن أن نبرز أهم هذه الترتيبات كما يلي :

✓ **استقلالية البنك المركزي الأوربي**

تُعتبر معاهدة ماستريخت سنة 1992 البداية الفعلية لتوجيه البنوك المركزية نحو الاستقلالية التامة، فقبل إنشاء البنك المركزي الأوربي كانت السياسات النقدية لدول الاتحاد غير مركزية وتخضع لتنظيم البنك المركزي لكل دولة على حدا، وأبرزت المادة 107 من معاهدة ماستريخت على أن البنوك المركزية تتمتع بالاستقلالية عن حكومات الدول الأعضاء وهو ما يتضمنه النظام الأوربي للبنوك المركزية، ومع إنشاء البنك المركزي الأوربي سنة 1999 وبداية تنفيذ أول سياسة نقدية موحدة توجب على الدول الأعضاء في الاتحاد منح استقلالية أكبر لهذا النظام وحماية هذا الالتزام، وجعله بعيدا عن ضغط الحكومات لضمان كفاءة السياسة النقدية المشتركة ولضمان تنسيق مع السياسة المالية لتحقيق أكبر من الأهداف.

إلى جانب هذا الالتزام الذاتي لجميع الجهات الفاعلة الهامة في دول الاتحاد النقدي، تم الاتفاق على معايير معينة كأهداف رئيسية للسياسة النقدية، حيث تم إبراز هذه المعايير المتفق عليها في معاهدة ماستريخت 1992 وتم تثبيتها من خلال ميثاق الاستقرار والنمو 1997 ويجب على الدول الأعضاء سواءا الفعليين أو المحتملين الالتزام بها ويمكن إبراز هذه المعايير كما يلي[1]:

✓ **استقرار الأسعار**: يجب أن يكون التضخم اقل من 1.5 في المائة منه في الدول الثلاثة الأكثر استقرارا للأسعار، ثم تَم الاتفاق لاحقا على معدل تضخم لا يتجاوز 2.7 بالمئة في جميع الأحوال؛

✓ **تقارب أسعار الفائدة**: يجب أن يكون سعر الفائدة طويل الأجل اقل من 2 في المائة منه في الدول الثلاثة الأكثر استقرارا ؛

✓ **استقرار سعر الصرف**: لا يسمح لسعر الصرف بأن يبلغ نطاقات كبيرة حسب النظام النقدي الأوروبي، وعلى الدولة التي تريد أن تسعى للانضمام إلى الاتحاد النقدي أن لا يتجاوز ارتفاع سعر صرف عملتها بأكثر من 15 بالمئة، وهذا المعيار يؤدي إلى تأخير أي انضمام لمدة سنتين ؛

✓ **رصيد الميزانية** : لا يُسمح أن يتجاوز العجز في الميزانية الوطنية بنسبة 3 في المائة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، ولا يسمح بأن تتجاوز المديونية الاجمالية 60 في المائة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

[1] Andreas Exenberger, **The Stability and Growth Pact :Experience and Lessons to be Learnt for Europe and the World**, Working papers, European Central Bank, vol 04 N05, p03.

ويشمل استقلالية البنك المركزي الأوربي على أربع معايير أساسية يمكن إبرازها كما يلي[1]:

- الاستقلال المؤسساتي ؛
- الاستقلال القانوني ؛
- الاستقلال الشخصي لأعضاء هيئات صنع القرار ؛
- الاستقلال الوظيفي والتشغيلي ؛
- الاستقلال المالي والتنظيمي.

ولعل المفهوم المحوري في دراسة استقلالية البنك المركزي الأوربي، هو استقلاليته من الناحية السياسية والوظيفية، حيث يشير الاستقلال السياسي إلى قدره البنك المركزي في اختيار مسار عمله بصورة مستقلة دون الرضوخ للضغوط التي يتعرض لها من طرف أي جهة كانت فيما يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه هذا العمل، كما أن الاستقلال الوظيفي يشير إلى قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه دون أن يتأثر بالإجراءات التي تتخذها الأطراف الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن الاستقلال السياسي يُعتبر العامل المؤثر على استقلالية البنك المركزي الأوربي وأهمها.

ويتعلق الاستقلال السياسي بالاختصاص القانوني الرسمي للبنك المركزي الأوروبي من خلال قدرته على اختيار السياسة الملائمة بصورة مستقلة، ودون الرضوخ للضغوط العلنية أو الخفية التي تمارسها الجهات الفاعلة السياسية الأخرى، وعليه ينبغي أن يتسم الاستقلال السياسي للسياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي كما كرستها معاهدة ماستريخت، وفي هذا الإطار تنص المادة 107 من ذات المعاهدة بوضوح على أنه لا يتعين على البنك المركزي الأوروبي، ولا البنك المركزي الوطني، ولا أي عضو في هيئاته في صنع القرار، أو التماس أو تلقي أي تعليمات من المؤسسات أو الهيئات المجتمعية سواء عامة أو خاصة، وطنية أو دولية، أو من أي حكومة في دولة عضو، وفضلا عن ذلك فإن المعاهدة تُعرف بشكل دقيق الهدف الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي المتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار (المادة 105)، حيث أن المعاهدة وميثاق النمو والاستقرار الذي ينصّ على أن استقلالية البنك المركزي الأوربي يتجسد فعليا عندما يتم تحقيق أهدافه الرئيسية خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، ومن جهة أخرى فإن البنك المركزي الأوروبي مُطالب أيضا أن يقوم بدعم السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوربي بشكل غير مباشر ولكن دون المساس بهدف استقرار الأسعار، ويجوز لرئيس

[1] Hanspeter Scheller, **The European central bank : History, role and funtion**, European central bank press, 2004, P122.

المنظمة وعضو في اللجنة حق المشاركة في مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، ولكن ليس لهما الحق في التصويت (المادة 109)، وبالنظر إلى الولاية القانونية الواضحة فإنه لا توجد فرصة لوضع أي مواد لتخفيف الاستقلال السياسي للبنك المركزي الأوروبي في الدول التي تقع تحت مسؤوليته[1].

ومن خلال ما سبق، فإن النصوص القانونية والتشريعية تُجسد فعليا استقلالية البنك المركزي الأوربي بشكل تام، حيث يقوم البنك المركزي باختيار سياسته النقدية بشكل مستقل ودون ضغوطات من المؤسسات الحكومية والدوائر السياسية للدول الأعضاء، وهذا ما يساهم في تحقيق أهدافه الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

✓ **الحد من التعارض بين السياستين النقدية والمالية**

بالرغم من تفويض الدول الأعضاء في منطقة اليورو سلطة السياسة النقدية إلى مؤسسة مشتركة وطنية والتي تتمثل في البنك المركزي الأوروبي (ECB)، إلا أنها لا تزال هناك أجزاء هامة أخرى من السياسة الاقتصادية التي مازالت تُقرر على المستوى الوطني، حتى لو كان لها آثار متباينة على الدول الأعضاء الأخرى، لأنها تؤثر على استقرار الأسعار والاستقرار المالي، أو التوازن الخارجي للاتحاد النقدي الأوروبي بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا ما يجعل البنك المركزي الأوروبي يُبدي رد فعل على السياسات المالية للدول الأعضاء، وبالتالي فإن الاتحاد النقدي الأوروبي يخلق آثارا خارجية جديدة للسياسات المالية فيما بين الدول الأعضاء، وعلاوة على ذلك يُضعف الاتحاد النقدي الأوروبي حوافز الحكومات للنظر في عواقب سياساتها المالية من أجل استقرار الأسعار والاستقرار المالي والتوازن الخارجي[2].

وفي هذا الإطار، تميل الحكومات إلى التوجه نحو السلوك الحر في سياساتها المالية الوطنية لأن آثار هذه السياسات التي تستهدف المتغيرات الاقتصادية قد تقع جزئيا على عاتق عضو آخر من حكومات الاتحاد النقدي الأوروبي، وعليه فإن ضرورة وجود الترابط بين السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي والسياسات المالية الوطنية ووجود العوامل الخارجية والحوافز الحرة في الاتحاد النقدي الأوروبي يُعد أمرا بالغ الأهمية، ويعني ذلك أن السياسات المالية غير المتناسقة مع السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي يُمكن أن يؤدي إلى تعارض الأهداف وعدم تحقيق نتائج فعالة وتحقيق الأهداف المرجوة في الاتحاد النقدي الأوروبي.

---

[1] David Howarth, Peter Loedel, **The European Central Bank The New European Leviathan?**, 2édition, PALGRAVE MACMILLAN, 2005, P128.

[2] Jürgen von Hagen, Susanne Mundschenk, **Fiscal and monetary policy coordination in emu**, Central Bank of Chile, Working Papers, N° 194, Décembre 2002, P01.

✓ **حدود الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي**

تُقدم معاهدة ماستريخت مثالا جيداً للضوابط المفروضة على إقراض البنك المركزي الأوروبي المباشر لحكومات الدول الأعضاء بالاتحاد، حيث تُعد من أهم الترتيبات المؤسسية اللازمة لتدعيم استقلالية البنك المركزي الأوروبي وتفعيل دوره في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي لسياسته النقدية، ووفقاً للمادة الرابعة بعد المائة من تلك المعاهدة، يحظر على البنك المركزي الأوروبي (ECB) أو البنوك المركزية الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي (NCBs) تقديم تسهيلات ائتمانية على المكشوف Facilities Overdraft أو أية صورة أخرى من صور الائتمان المباشر لحكومات دول الاتحاد، وعلاوة على ذلك فقد منعت المعاهدة البنك المركزي الأوروبي أو البنوك المركزية في دول الاتحاد من شراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الإصدار، ولكنها سمحت للبنك المركزي الأوروبي بأن يقدم الائتمان غير المباشر للحكومات وذلك من خلال الشراء الاختياري للأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية، والذي قد يأخذ أحد الأشكال التاليـــة: عمليـــات السوق المفتوح النهائية، اتفاقيات إعادة الشراء، الاحتفاظ بالأوراق الحكومية كضمان لإعادة تمويل الجهاز المصرفي[1].

✓ **الحد من العجز (توازن الميزانية)**

لا تزال السياسة المالية من الاختصاصات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي ولكن تحت قيود عديدة، وتتجلى أبرز إجراءات الاتحاد الأوروبي من أجل تسيير السياسة المالية في إجراءات العجز المفرط، وإجراءات المتابعة المتعددة الأطراف (المواد 99، 100، 111 من معاهدة الاتحاد الأوربي)، وميثاق الاستقرار والنمو، وتشمل إجراءات العجز المفرط (المادة 3 من البروتوكول 21 للنظام الأوروبي للبنوك المركزية **(ESCBB)**[2])، والتي مفادها أنه ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي أن تقوم بتمكين مؤسسات مناسبة على الصعيد الوطني تُمكِّنها من الوفاء بالتزاماتها والحفاظ على موارد مالية مستدامة وهذا تجنبا للعجز في الميزانية، وبالنسبة لأعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي فإن إجراء العجز المفرط هو التزام غير مشروط بتجنب العجز المفرط، وبالإضافة إلى ذلك يدعو ميثاق الاستقرار والنمو إلى وضع موازنات متوسطة

[1] Mona Kamal, **The Exp erience of the Europ ean Monetary Union in the Coordination of Monetary and Fiscal Policies**, MPRA Paper No 27764, posted 3, January 2011, P10.

[2] النظام النقدي الأوربي للبنوك المركزية وهي لجنة مكلفة بتشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف، ويكون على البنك المركزي الوطني تنفيذ السياسات الموجهة من قبل هذه اللجنة. لمزيد من التفصيل، انظر في المصدر:-

Sideek Mohamed Seyad, **The Lisbon Treaty and EMU**, journal of European Policy Analysis, Swedish institute for European Studies, ISSUE 04, May 2008, P03.'

الأجل قريبة من التوازن أو الفائض، وكلما ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما، يجب أن تكون جهوده أكبر لتقليله بسرعة، ويتعين على الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية إذا وجد أنها تعاني من عجز مفرط، وتسمح إجراءات العجز المفرط وميثاق الاستقرار والنمو بفرض غرامات مالية في مثل هذه الحالات وهي ميزة تُميزها عن إجراءات التنسيق الأخرى[1].

وفي سياق ميثاق الاستقرار والنمو يُطلب من أعضاء الاتحاد النقدي الأوربي أن يضعوا برامج استقرار سنوية تُعرض فيها القرارات المالية الرئيسية وخيارات الميزانية التي تؤدي إلى تحقيق الهدف متوسط الأجل، بحيث يُأخذ بعين الاعتبار حالة الميزانية التي يجب أن تكون قريبة من التوازن أو الفائض، وينظر المجلس فيما إذا كانت استراتيجية الميزانية والأهداف الاقتصادية لا تزال تنسجم مع متطلبات ميثاق الاستقرار والنمو والقواعد التوجيهية للسياسة الاقتصادية الموسعة **(BEPG)**، ولمنع حدوث حالات العجز المفرط يجوز للمجلس أن يصدر إنذارا مبكرا لتجاوز ذلك.

✓ لجان التنسيق

هناك عدد كبير من المؤسسات في الاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي الأوروبي التي تهدف إلى المساهمة في تقارب السياسات النقدية والسياسات المالية الوطنية وتقليل التباين بينها، ويسهر على ذلك كل من مجلس الوزراء الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، أما من الناحية العملية فإن مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية، اللجنة الاقتصادية والمالية ومفوض الشؤون الاقتصادية والمالية، ومجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، ولجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية التابعة للبرلمان الأوروبي، ولجنة السياسات العامة، ولجنة السياسات الاقتصادية، ولجنة مجموعة اليورو تعتبر المسؤولة عن تطبيق المسائل النقدية والمالية في الاتحاد الأوروبي، كما أنها تُعد الجهات الفاعلة الاقتصادية التي تسهر على ضمان التنسيق بين السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي الأوروبي، وفي ظل احتمال تشابك السياسات الاقتصادية وتعارض أهدافها بين الدول يصبح التحدي الاقتصادي والنقدي والمالي وتنسيق السياسات والمستقبل الاقتصادي والسياسي للاتحاد النقدي الأوروبي أكثر صعوبة خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية وتباين القوة الاقتصادية بين دول الإتحاد[2].

[1] Jürgen von Hagen, Susanne Mundschenk, op.cit, P19.
[2] Jani Kaarlejärvi, **Fiscal Policy without a State in EMU? Germany, the Stability and Growth Pact and Policy Coordination,** PALGRAVE MACMILLAN, 2007, P15.

2- الترتيبات المتعلقة بآلية التنفيذ

إضافة إلى الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتنسيق بين السياستين النقدية والمالية هناك ترتيبات أخرى متعلقة بآلية التنفيذ، وتعني الإجراءات المتعلقة بالتجسيد الفعلي للتنسيق بين كلتا السياستين ويمكن إبراز هذه الترتيبات كما يلي [1]:

✓ **البرمجة النقدية**

لم تكن هناك حاجة لاعتماد البنك المركزي الأوروبي على برنامج نقدي كإطار لصياغة ورسم سياسته النقدية، فمن خلال اعتماده على كمية مرجعية لمعدل النمو في المعروض النقدي (M3) وكذا التنبؤات بشأن القيم المستقبلية لمعدل التضخم، يتمكن البنك المركزي الأوروبي من تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي لسياسته النقدية، وهو ما يعني أن البنك المركزي الأوروبي يُطبق الاستهداف الانتقائي للتضخم، حيث تمثل التطورات في الإجماليات النقدية عنصراً أساسياً في تحديد معدل التضخم دون إغفال للمتغيرات الحقيقية الأخرى.

ويُعد الإعلان عن الهدف الرئيسي للبنك للمركزي الأوروبي والمتمثل في الحفاظ على معدلات التضخم بحيث تكون أقل من 2% وقريبة من ذلك المعدل على المدى المتوسط بمثابة تأكيد على تطبيق هذا النوع الانتقائي لإطار استهداف التضخم، وهو الأمر الذي يُوضح اختلاف البنك المركزي الأوروبي عن البنوك المركزية الأخرى والتي اتجهت نحو التأثير على معدلات الفائدة قصيرة الأجل لتحقيق معدل التضخم المستهدف.

✓ **التنسيق على المستوى اليومي**

يتم التنسيق على المستوى اليومي بين البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء ووزارة المالية/الخزانة العامة بهدف إدارة الأرصدة النقدية الحكومية، حيث تختلف الترتيبات المؤسسية المنظِمة لإدارة السيولة من دولة إلى أخرى داخل الاتحاد النقدي الأوروبي، ففي فرنسا تم تحديد معدلات الفائدة على الأرصدة الحكومية المحتفظ بها لدى البنك المركزي الفرنسي عند مستوى أقل من تلك التي توفرها السوق النقدية مما يمثل حافزاً نحو الاعتماد على السوق النقدي، كما تُحدد الخزانة الفرنسية حدوداً لأرصدتها لدى البنك المركزي لا يُمكن تجاوزها.

[1] Mona Kamal, **op,cit**, PP 15-16.

وعلى نقيض ذلك، لا توجد في اليونان حدود قصوى لحجم الأرصدة الحكومية المحتفظ بها لدى البنك المركزي اليوناني، كما تقترب معدلات الفائدة على تلك الأرصدة من تلك التي توفِّرها سوق النقود وهو ما أدى إلى عدم استقرار تلك الأرصدة، بينما لجأت إسبانيا في محاولة منها للحد من التقلبات في الأرصدة الحكومية إلى توجيهها إلى الجهاز المصرفي في مقابل معدلات فائدة لليلة واحدة بدلاً من الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي الإسباني، وتتسم إدارة الأرصدة النقدية بكفاءتها في كلٍ من بلجيكا، ألمانيا، لوكسمبورج، هولندا، النمسا، فنلندا، والبرتغال، حيث تتميز معدلات الفائدة لليلة واحدة على تلك الأرصدة المحتفظ بها لدى البنك المركزي باستقرارها مما يُعزز من كفاءة التنسيق بين المؤسستين النقدية والمالية في تلك الدول.

المطلب الرابع : انعكاس التنسيق بين السياسات النقدية والمالية على المؤشرات الاقتصادية الكلية

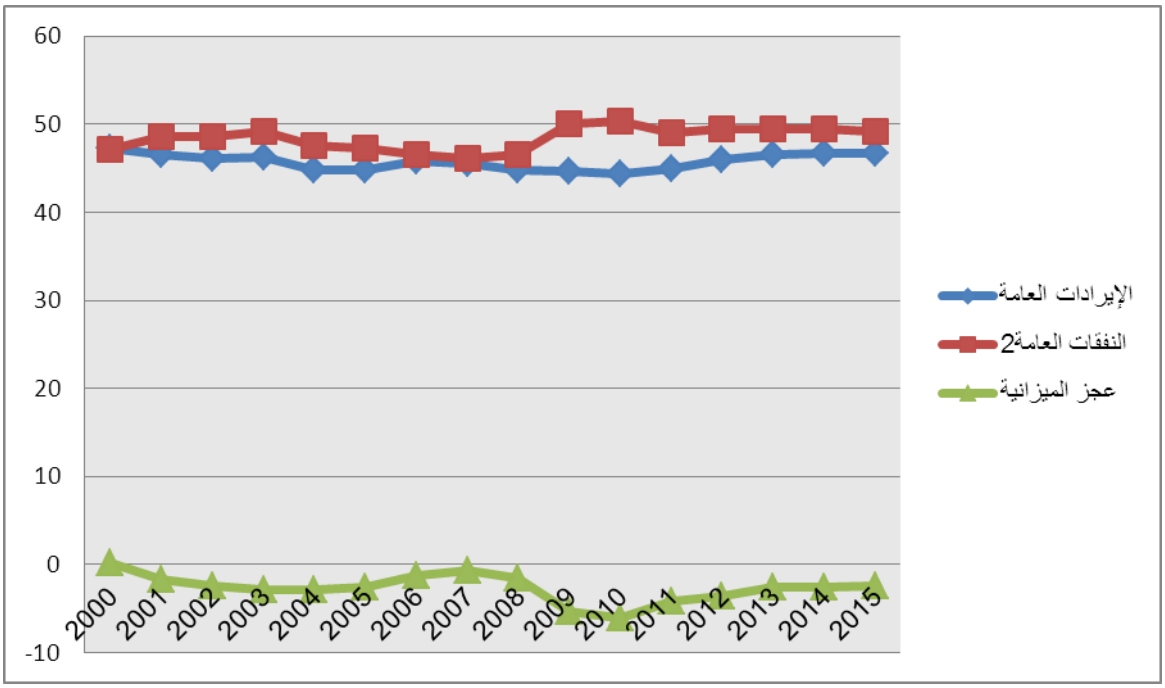
نتناول في هذا المطلب التأثيرات المختلفة للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، بناءا على ما نصَت عليه المعاهدات والمواثيق في مجال التنسيق بين دول الاتحاد النقدي الأوربي منذ إنشاء البنك المركزي الأوربي وبداية التطبيق الفعلي للسياسة النقدية المشتركة.

1- تأثير التنسيق السياسات النقدية والمالية على رصيد الميزانية في دول الاتحاد النقدي الأوربي

يهدف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في دول الاتحاد النقدي إلى التقليل من العجوزات في الميزانية، حيث تنص معاهدة ماستريخت أن إعداد الميزانية العامة لكل دولة يجب أن تراعي فيها قيمة الرصيد والذي يجب أن يكون قريب من التوازن أو الفائض، وفي أسوء الظروف يجب أن لا يقل العجز عن 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولمعرفة طبيعة رصيد الميزانية يمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (4-1) كما يلي:

شكل رقم (4-1): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية من 2000 إلى 2015 في دول الإتحاد النقدي الأوربي

الوحدة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



Source: The reports of Publics Finance in The Euro area, European Commission, 2015, 2009, 2007, 2003, 2002.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح مستويات النفقات العامة والإيرادات العامة كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ تقارب حول نسب النفقات العامة والإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُلاحظ أنه ما بين 2000 إلى 2008 شهدت نسب النفقات العامة في دول الاتحاد النقدي استقرارا ملحوظا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2000 بلغت 47.1 بالمئة من الناتج المحلي لترتفع هذه النسبة تدريجيا إلى 49.1 بالمئة من الناتج سنة 2003 لتنخفض بعدها إلى 46.6 من الناتج سنة 2008، ويعود هذا الاستقرار في مستوى النفقات إلى فترة الاستقرار الاقتصادي التي شهدته الفترة، أما في خلال الفترة من 2009 إلى 2015 فقد شهدت توسعا كبيرا في نسب النفقات العامة وهو ما يبرزه المنحنى حيث ارتفعت في حدود 50.1 من الناتج سنة 2009 لتنتقل بعدها إلى مستوى قياسي بلغ 50.4 بالمئة من الناتج سنة 2010 لتشهد بعدها استقرارا إلى غاية 2015 التي بلغت فيها نسبة النفقات 49.1 بالمئة من الناتج، ويُفسر هذا الارتفاع إلى الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي سنة 2008 والتي أدت إلى تراجعا في الأداء الاقتصادي وركود في المؤشرات

الاقتصادية في دول الاتحاد النقدي الأوربي، وهو ما تطلّب الرفع من مستوى الإنفاق العام لزيادة الطلب الكلي.

ومن جهة أخرى شهدت نسب الإيرادات العامة من الناتج المحلي انخفاضا تدريجيا إلى غاية 2012، حيث بلغت هذه النسبة مستوى قياسي في سنة 2000 وتقدر 47.3 بالمئة من الناتج لتنخفض إلى 44.9 بالمئة سنة 2011، لترتفع هذه النسب إلى غاية 2015 حيث بلغت 46.7 بالمئة من الناتج، ويمكن تفسير ذلك إلى عدم تماثل استخدام أدوات السياسة الضريبية من دولة لأخرى من دول الاتحاد.

وعلى هذا الأساس تباينت مستويات رصيد الميزانية من خلال التفاوت الموجود بين نسب النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث شهد رصيد الميزانية خلال الفترة 2000 إلى 2015 عجزا في الميزانية باستثناء سنة 2000 التي شهد فيها فائض طفيف قُدر ب 0.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، فما بين سنتي 2001 إلى 2008 لم تتجاوز مستويات العجز 3 بالمئة وهذا يعني التزام دول الاتحاد بنصوص معاهدة ماستريخت، ويُمكن تفسير هذا النسب إلى الالتزام بإجراءات التنسيق بين السياسات النقدية والسياسات المالية خلال هذه الفترة مما انعكس على النشاط الاقتصادي والذي ساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول الاتحاد، وبحلول سنة 2009 كانت بداية نشوء اضطرابات على مستوى رصيد الميزانية الذي ارتفع فوق حدود 3 بالمئة حيث بلغ مستوى العجز 5.4 بالمئة من الناتج في هذه السنة ليرتفع العجز إلى 6.1 بالمئة من الناتج سنة 2010 ثم بلغ 4.1 و3.6 بالمئة من الناتج لسنتي 2011 و2012، ويُمكن تفسير ارتفاع هذه النسب فوق الحدود المسطرة إلى الإجراءات الاقتصادية المضادة للخروج من دائرة الركود بسبب الأزمة المالية سنة 2008، حيث لجأت الحكومات لبرامج مالية ضخمة لتحفيز اقتصادياتها مما انعكس على رصيد الميزانية في ظل ثبات نسب الإيرادات العامة من الناتج.

2- تطور التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في ظل التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في منطقة اليورو

إضافة إلى ميثاق الاستقرار والنمو الذي كان يهدف إلى ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لتحقيق هدف النمو مع استقرار الأسعار، انعقد في سنة 1999 في مدينة كولونيا الألمانية حوار اقتصادي بين دول الأعضاء عُرفت بعملية كولونيا[1]، حيث قام رؤساء الدول والحكومات بتوحيد استراتيجية العمالة

[1] بدأت عملية كولونيا، وهي حوار غير رسمي بشأن الاقتصاد الكلي، في إطار اجتماع المجلس الأوروبي تحت الرئاسة الألمانية المنعقد في 1999، وهي تتألف من مشاورات نصف سنوية وغير رسمية بين السلطات العامة وممثلي الشركاء الاجتماعيين دون تحديد الأهداف، المصدر:
Jürgen von Hagen, Susanne Mundschenk, op.cit, p08.

الأوروبية ووضعوا قواعد لسياسة العمالة المجتمعية التي تراعي جميع العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العمالة في دول الأعضاء، ويتمثل الهدف الرئيسي للميثاق الأوروبي للعمالة المعروف باسم "عملية كولونيا"، في تشجيع الحوار بين جميع الأطراف المعنية بسياسة الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقتها من أجل تشجيع النمو وخلق فرص العمل، ويمثل الشركاء الاجتماعيون منظماتهم على المستوى الأوروبي، ويركز الحوار على قضايا السياسات النقدية والمالية وسياسات الأجور، ويتم التبادل على المستوى السياسي والتقني بين البنك المركزي الأوروبي و مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية ومجلس سياسات العمل والشؤون الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين، ويُشدد الميثاق على الحاجة إلى وضع مزيج متوازن من سياسات الاقتصاد الكلي في إطار التنسيق المتبادل عن طريق ما يلي[1]:

- ✓ ضرورة احترام السياسة المالية لمبادئ ميثاق الاستقرار والنمو وفي الوقت نفسه توجيه أدوات السياسة المالية نحو الاستثمار والوظائف التنافسية؛
- ✓ زيادة الأجور الخاضعة للرقابة بما يتماشى مع مكاسب الإنتاجية؛
- ✓ يجب توجيه جهود السياسة النقدية نحو استقرار الأسعار.

وقد وضعت العملية التي أدخلت في كولونيا إجراءات لإقامة حوار بشأن الاقتصاد الكلي بين ممثلي المجلس واللجنة والشركاء الاجتماعيين والبنك المركزي الأوروبي من أجل تحسين وضع السياسات الاقتصادية وتشمل أهداف هذه السياسات: النمو المستدام وغير التضخمي وارتفاع مستوى العمالة دون المساس بهدف استقرار الأسعار.

ويمكن توضيح التطورات المختلفة لكل من التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في دول الاتحاد النقدي الأوربي وفق الجدول رقم (4-1)كما يلي :

[1] https://www.eurofound.europa.eu/observatories/eurwork/industrial-relations-dictionary/cologne-process

جدول رقم (4-1) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في دول الاتحاد النقدي الأوربي (2000-2015)

الوحدة بالنسب المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.1	2.4	2.3	2.1	2.2	2.5	2.7	2.5
معدل النمو الاقتصادي	3.9	2.2	1.0	0.7	2.4	1.7	3.2	3.1
معدل البطالة	9.5	8.4	8.7	9.1	9.3	9.0	8.3	7.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	4.1	0.4	1.5	3.3	2.5	1.4	0.2	0.0
معدل النمو الاقتصادي	0.4	4.5-	2.1	1.6	0.9-	0.2-	1.3	2.1
معدل البطالة	7.5	9.5	10.1	10.2	11.4	12.0	11.6	10.8

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدلات التضخم شهدت معدلات متباينة منذ بداية العمل بالسياسة النقدية المشتركة في دول الاتحاد النقدي الأوربي، حيث كان معدل التضخم في بداية سنة 2000 في حدود 2.1 بالمئة ليرتفع بعدها 2.4 بالمئة سنة 2001، حيث شهدت استقرار إلى غاية 2006 بعد أن ارتفع إلى 2.7 وهو المعدل المحدد الذي لا يمكن تجاوزه من طرف دول الأعضاء، ثم سرعان ما انخفض إلى 2.5 بالمئة سنة 2007، ويمكن تفسير هذا الارتفاع النسبي في معدلات التضخم خلال هذه الفترة إلى عدم التزام بعض الدول الأعضاء بالمعدل المحدد من طرف الاتحاد على غرار كل من إسبانيا والبرتغال واليونان التي شهدت معدلات مرتفعة فاقت 2 بالمئة.

وقد ساعدت السياسة المالية على استمرار ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأولى من بداية الاتحاد النقدي، لاسيما مع التحول السريع من الفائض المرتفع قبل عام 2001 إلى العجز، وحتى في السنوات السابقة التي حافظت فيها الإيرادات على الميزانية في تسجيل فائض متزايد، لم تسحب السياسة المالية الطلب بقدر ما تعكسه بعض المؤشرات كانخفاض خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة قيمة الضرائب بنسبة الشركات الأجنبية، ورغم ذلك فإنه بعد سنة 2001 انخفض فائض الميزانية بسرعة بمستوى وصل إلى 6 في

المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامين فقط، ويرجع ذلك أساسا إلى التخفيضات الضريبية المستقلة وزيادة سياسة الإنفاق.

وفي سنة 2008 شهد معدل التضخم ارتفاعا إلى أعلى مستوى له حيث بلغ 4.1 بالمئة، ويرجع ذلك إلى التوسع في أدوات الائتمان وأدوات الميزانية لينخفض بعدها إلى مستوى متدني لها سنة 2009، حيث قُدرت ب 0.4، بالمئة، ويُمكن تفسير هذا الهبوط إلى الركود الذي شهدته منطقة اليورو بسبب الأزمة المالية، فيما ارتفع بدءا من 2010 إلى غاية 2013، حيث بلغ مستويات متباينة ويرجع ذلك إلى سلوك البنك المركزي الأوربي إلى استخدام الأدوات السياسة النقدية غير التقليدية (التيسير الكمي وأسعار الفائدة السالبة) من خلال برنامج شراء الأصول (الأوراق المالية المدعومة، السندات المغطاة، سندات الشركات غير المالية، السندات الحكومية والوكالات وسندات المؤسسات الأوروبية) والذي كان هدفه تنشيط الدورة الاقتصادية.

أما في سنتي 2014 و2015 فشهدت معدلات تضخم صفرية ويعود ذلك إلى انخفاض استخدام الأدوات النقدية غير التقليدية مع نهاية 2013، حيث بدأت معظم البنوك التجارية في تسديد القروض التي أخذتها في إطار عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل، ونتيجة لذلك انخفضت الميزانية العمومية للنظام الأوروبي بشكل كبير من 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2012 إلى حوالي 20 بالمئة في نهاية 2014، وأدى استمرار انخفاض التضخم إلى قيام البنك المركزي الأوربي بإعادة تنشيط استخدام الأدوات غير التقليدية في منتصف سنة 2014، وقد اشتملت التدابير على مزيج من تخفيف السياسة النقدية التقليدية، مع زيادة معدل الفائدة على الودائع بشكل متزايد على المنطقة التي تشهد معدلات نمو سلبية، وتخفيف الائتمان من خلال سلسلة من عمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل، والتيسير الكمي من خلال برنامج شراء الأصول والتي تضمنت في البداية سندات مدعومة بالأصول وسندات مغطاة وازدادت في نطاقها لتشمل السندات السيادية (اعتبارا من مارس 2015)[1].

وفي هذا الإطار شهدت معدلات نمو منخفضة وغير مستقرة خلال الفترة 2000 إلى 2007 حيث لم تتجاوز في مجملها حدود 4 بالمئة، ففي سنة 2000 شهد النمو الاقتصادي معدلا مقبولا بلغ 3.9 بالمئة لينخفض تدريجيا بعدها إلى 0.7 بالمئة سنة 2003 ليرتفع بعدها إلى 2.4 بالمئة سنة 2004 لينخفض مرة أخرى

[1] OECD Economic Surveys: Euro Area 2016 report, PP 22 23.

إلى 1.7 بالمئة سنة 2005 ثم يُعاود الارتفاع مجددا ويستقر في حدود 3.2 و3.1 بالمئة على التوالي في سنتي 2006 و2007.

يمكن تفسير ذلك إلى استمرار البنك المركزي إلى تعزيز الآليات النقدية، حيث شهدت الفترة من 2001 إلى 2003 نمو نقدي كبير، ومع بداية عام 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2005 كان النمو النقدي مدفوعا بالمكونات الأكثر سيولة M3 مع توسيع الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، وقد عكست هذه التطورات إلى حد كبير الأثر التحفيزي الذي اتخذه البنك المركزي الأوربي فيما يتعلق بمستوى أسعار الفائدة المنخفضة جدا في منطقة اليورو، ونتيجة للنمو القوي ل M3 في الفترة ما بين 2003 إلى 2005، كان رصيد السيولة في منطقة اليورو أكبر بكثير من احتياجها لتمويل النمو الاقتصادي غير التضخمي، وعلاوة على ذلك ظل الطلب على القروض لشراء المنازل قويا، مما ساهم في زيادة أسعار المنازل في بعض مناطق منطقة اليورو، في حين ارتفع معدل النمو السنوي للقروض المقدمة إلى الشركات غير المالية تدريجيا[1].

ومن جهة أخرى شهدت الفترة توسعا في النشاط الاقتصادي، حيث شهدت ارتفاع في الإنفاق العام، خاصة الاستثماري والزيادة في الطلب المحلي وارتفاع مستوى الصادرات خاصة مع الارتفاع التدريجي لأسعار النفط التي رافقها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، ومن جهة أخرى انعكس التحسن في النشاط الاقتصادي على ديناميكية سوق العمل، حيث انخفضت معدلات البطالة من 9.5 بالمئة سنة 2000 إلى .7.5 بالمئة سنة 2007، ومع ذلك بقيت معدلات البطالة في مستويات مرتفعة ويرجع ذلك إلى التفاوت في اقتصاديات دول الأعضاء.

وفي سنة 2008، ومع دخول الاقتصاد الأوربي في موجة الركود بسبب الأزمة المالية، شهدت معدلات النمو نسب منخفضة في دول الاتحاد حيث بلغت 0.8 بالمئة، ومع تصاعد التوتر في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم أدى ذلك إلى خفض الضغوط التضخمية والمخاطر على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، وفي أكتوبر 2008 أعلن البنك المركزي الأوروبي عن خفض أسعار الفائدة (بما في ذلك من أكتوبر 2008 إلى مارس 2009 بمقدار 275 نقطة أساس)، وعلى الرغم من ذلك بلغ التضخم في سنة 2008 ما نسبته 3.3 بالمئة و 0.8 بالمئة، ومن جهة أخرى أصبح أحد التحديات الرئيسية للسياسة المالية في منطقة اليورو نمو الدين العام المتزايد وعجز الميزانية، وهكذا أقر المجلس الأوروبي في ديسمبر 2008 خطة الإنعاش الاقتصادي

[1] European Central, Bank ANNUAL REPORT 2005, p 20.

الأوروبية، وكان من المقرر أن تؤدي هذه الخطة إلى الإنعاش الاقتصادي من خلال تعزيز الطلب وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية التي تم تحديدها في اتفاقية لشبونة، ومن جهة أخرى ارتفع متوسط عجز الميزانية في منطقة اليورو إلى 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، في حين ارتفع الدين العام إلى 69.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد عامين من النمو في سنة 2008، كان هناك انخفاض حاد في معدل نمو إجمالي الاستثمارات إلى حوالي 0.6 بالمئة، ومن أجل تحفيز الطلب في العديد من دول منطقة اليورو شرعت الحكومات في اتخاذ تدابير مالية مناسبة، وكانت هذه الحزم هي تسريع وتيرة النمو في الاستثمار العام، ودعم الأعمال التجارية وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي عموما[1].

وفي سنة 2009، ومع تراجع النشاط الاقتصادي انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى – 4 بالمئة، حيث خفّض مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في منطقة اليورو، تاركا معدل إعادة التمويل الرئيسي عند 1 بالمئة، وعلاوة على ذلك استمر البنك المركزي الأوروبي في سنة 2008 إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير الكمية (دعم الائتمان الاستثنائي) من أجل السيطرة على المشاكل في السوق النقدية وتحسين ظروف تمويل المستثمرين والشركات، وفي مجال السياسة المالية في منطقة اليورو حدث تدهور كبير في حالة الميزانية ويرجع ذلك إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي واعتماد السياسة المالية التوسعية، حيث شملت الحوافز الضريبية وتدابير الدعم الحكومي للقطاع المالي، وارتفع العجز في الميزانية في سنة 2009 في منطقة اليورو إلى 6.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ الدين العام 78.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهدت الاستثمارات في الأصول الثابتة تراجعا مفاجئا، حيث انخفضت بنسبة 10 في المائة في سنة 2009، في حين شهدت الاستثمارات في القطاع العام تسارعا في النمو مقابل الاستثمار في القطاع الخاص، وانخفض الاستثمار التجاري في الأصول الثابتة بنسبة 14 بالمئة تقريبا في سنة 2009[2].

وفي عام 2010، كان معدل النمو في الاقتصاد أعلى قليلا حيث بلغ من 2.1 بالمئة، وفي هذا الإطار قام مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بالحفاظ على أسعار الفائدة دون تغيير بسبب تقييم مستقر لتوقعات التضخم في الأجل المتوسط، ومن جهة أخرى انخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي في عام 2010 مع البدء في الانسحاب التدريجي لتدابير التحفيز المالي الذي تم تنفيذه بحلول نهاية عام 2008، وكان الانخفاض في الإنفاق

[1] European Central Bank, ANNUAL REPORT 2008, p p10 – 11.
[2] European Central Bank, ANNUAL REPORT 2009, p p 16 -18 .

واضحا بشكل خاص في الاستثمار العام، وشهدت الاستثمارات في الفصل الثالث من سنة 2010 زيادة طفيفة بعد انخفاض كبير في عام 2009، وبلغ متوسط معدل العجز في الميزانية لمنطقة اليورو في عام 2010 ما نسبته 6.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفع الدين العام في منطقة اليورو بشكل كبير ليصل إلى 84.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع في العجز ونتيجة للدعم المقدم للقطاع المالي لليونان[1].

واستمرّ الانتعاش الاقتصادي الذي قاده الطلب المحلي في منطقة اليورو والذي بدأ في بداية 2012 إلى غاية 2015، حيث ارتفع من 0.9- بالمئة سنة 2012 إلى 2.1 بالمئة سنة 2015، وبالنظر إلى العوامل الدافعة للنشاط الاقتصادي أصبح النمو الحالي أصبح أكثر مرونة من ذي قبل، وفي الوقت نفسه تراجع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بسبب النمو الضعيف في الطلب الخارجي وسط تزايد عدم اليقين العالمي، ونتيجة لذلك بلغ متوسط النمو السنوي 1.7 بالمئة في عام 2016 وهذا أقل بقليل من نسبة 2.1 بالمئة المسجلة في سنة 2015، والتي تعززت بسبب النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي في ايرلندا، وارتفع الاستهلاك الخاص بمعدل مماثل لذلك في سنة 2015، مدعوما مرة أخرى بارتفاع الدخل المتاح، في حين ارتفع الاستثمار بوتيرة أبطأ قليلا مما كان عليه في السنة السابقة على الرغم من الانتعاش في قطاع البناء، وفي الوقت نفسه ارتفع الاستهلاك الحكومي بمعدل أقوى في عام 2016، مما ساهم إيجابيا في ارتفاع النمو الاقتصادي، وكان الانتعاش الاقتصادي واسع النطاق نسبيا في جميع بلدان منطقة اليورو.

وظل موقف السياسة النقدية الميسر جدا للبنك المركزي الأوروبي ينتقل إلى الاقتصاد الحقيقي ويُدعم الطلب المحلي، حيث ارتفعت وتيرة نمو النقود بشكل عام، بداية من 2012، وبلغ النمو النقدي السنوي 4.7 بالمائة بالنسبة للكتلة النقدية M3، مقابل 3.8 بالمائة في نهاية سنة 2014، وكان سبب ارتفاع الكتلة النقدية إلى النمو القوي للمجمع النقدي الضيق M1، ولا سيما الودائع التي استفادت من انخفاض تكلفة الفرصة البديلة من أجل شراء الأدوات الأكثر سيولة، إضافة إلى التدابير غير القياسية التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي ولا سيما عمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل، وساهمت أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي وأسعار الفائدة في سوق النقد في النمو القوي لمجمع النقدي M1 والتي بلغت 10.7 بالمئة في ديسمبر 2015، مقارنة مع 8.1 بالمئة في ديسمبر 2014[2].

[1] European Central Bank, ANNUAL REPORT 2010, p20.
[2] European Central Bank, ANNUAL REPORT 2015 , p p 31 32.

كما أدت التحسينات في ربحية الشركات وشروط التمويل المواتية إلى تعزيز انتعاش الاستثمار، وعلاوة على ذلك واصلت مكاسب العمالة المستدامة التي استفادت أيضا من الإصلاحات الهيكلية من خلال ببرنامج دعم الإنعاش، حيث انخفض معدل البطالة من 11.4 بالمئة سنة 2012 إلى 10.8 بالمئة سنة 2015، إلا أنها مازالت مرتفعة بسبب بطئ ظهور نتائج الإصلاحات الهيكلية في كثير من الدول الأعضاء التي تضررت كثيرا من جراء الأزمة المالية على غرار اليونان واسبانيا والبرتغال، كما أدى استمرار انخفاض أسعار النفط نسبيا إلى مزيد من الزخم على النمو في سنة 2015. ورغم ذلك شكّل التقدم البطيء في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية عائقا على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

المبحث الثاني : الدراسات الكمية السابقة حول الموضوع

تمكننا من الاطلاع على مجموعة من الدراسات الجزائرية والعربية والأجنبية التي سبقتنا في مجال البطالة والسياسات الاقتصادية الكفيلة بتفعيل النشاط الاقتصادي، واقتصرت هذه الدراسات في مجملها على استخدام أدوات القياس الاقتصادي من أجل الكشف على العوامل المحددة للبطالة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول سرد بعض من هذه الدراسات والتي ارتأينا أن نقسمها إلى أربع أقسام، حيث يتناول المطلب الأول الدراسات الجزائرية السابقة أما في المطلب الثاني ستتناول الدراسات السابقة العربية، وفي المطلب الثالث فسيتم إبراز الدراسات الأجنبية السابقة، وفي المطلب الرابع والأخير سيتم التطرق إلى تموقع دراستنا من خلال الدراسات السابقة السالفة الذكر مع إبراز وتوصيف النموذج المناسب للدراسة بناءا على ما تم تناوله من نماذج الدراسات السابقة.

المطلب الأول : الدراسات الجزائرية حول موضوع الدراسة

تطرقت الكثير من الدراسات الجزائرية إلى موضوع البطالة بشقيه التحليلي والكمي، حيث أخذ موضوع حيزا كبيرا من الباحثين نظرا لما شكلته هذه المعضلة منذ عقود في الجزائر، وعليه يمكن سرد بعضا من هذه الدراسات كما يلي :

1- دراسة **سليم عقون**، بعنوان **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال لفترة (1985-2007)**[1]، وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر، وعليه جاءت صيغة الإشكالية كالتالي : **ما مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟** وانطلاقا من هذه **الإشكالية** طرح الباحث الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ما هي أهم النظريات التي تناولت مشكلة البطالة؟
- ✓ما تأثير أهم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية على مستوى التشغيل والبطالة ؟ وما مدى فاعلية مختلف التدابير التي اتخذتها الجزائر للحد والتخفيف من البطالة؟
- ✓ ما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر؟

[1] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال لفترة (1985-2007)**، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009-2010.

✓ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الجزائر؟

✓هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة البطالة في الجزائر والتنبؤ به ؟

وانطلاقا من الأسئلة السابقة قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

✓وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة؛

✓للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية أثر على مستوى التشغيل والبطالة؛

✓تتعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر، ولهذه الأخيرة دور فعال وكبير في التخفيف من حدة البطالة؛

✓تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في: حجم السكان الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، والنفقات العامة.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تمّ الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما تمّ استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة، لتحليل وتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة خلال الفترة من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية. وبعد تقدير عدة نماذج للحصول على أحسن النموذج الذي يعطي نتائج جيدة، **استخلص** الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج الخطي المتعدد الذي يتمثل في العلاقة التالية:

$$tcho = a + b_1 Pib + b_2 Ptot + b_3 Tinf + b_4 Dep + \varepsilon_t \quad \text{.....(4-49)}$$

وخلصت الدراسة إلى عدة **نتائج** أهمها:

✓تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي، وهذا خلال فترة الدراسة 1985-2007، خاصة في الفترة (2000-2007) التي شهدت ارتفاع أسعار النفط مما مكّن الدولة من التوسع في البرامج التنموية التي رفعت من وتيرة التشغيل؛

✓عدم وجود علاقة إحصائية بين متغير معدل التضخم ومعدل البطالة في النموذج، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين المتغيرين في الجزائر في الأجل الطويل وبالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة،

✓عدم وجود علاقة بين متغير حجم النفقات العامة ومعدل البطالة وأرجعه الباحث إلى عدم دقة الإحصائيات المتحصل عليها خلال طيلة هذه الفترة هذا من جهة، وإلى عدم تأثر معدل البطالة بهذا المتغير المفسر من جهة أخرى.

2- دراسة **يحيات مليكة**، بعنوان "**إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**"[1]،

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن شكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم وعن القوى المسببة لها، وحصر آثارهما السّلبية بالإضافة إلى تحديد العلاقة التبادلية بين التضخم (π) والبطالة (Un) من خلال العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس على البيانات الجزائرية خلال الفترة (1970-2005)، وعليه كانت صيغة الإشكالية تتمحور حول إشكالية العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر، وانطلاقا من هذه الإشكالية طرح الباحث **الأسئلة** الفرعية التالية :

✓هل يمكن الحفاظ على معدّل طبيعي للبطالة في الاقتصاد الجزائري دون حدوث ضغوط تضخمية أو باختصار، هل التضخم المنخفض يستأهل تكلفة البطالة العالية؟

✓هل يمكن اعتبار منحنى فيليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمّة في شرح أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلّية؟

✓هل هناك تبادل طويل الأجل بين البطالة والتضخم في الجزائر؟

✓هل يكفي التحكّم في معدّلات البطالة للحكم على سلامة الأداء الاقتصادي الجزائري؟

✓ما مدى فعّالية برامج الإصلاح الاقتصادي في اِستعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي؟

✓ما هي الإجراءات التي تمّ اِتخاذها لمواجهة مشكلة البطالة المرتفعة في الجزائر، وما هي أدوات اِستهداف تحجيم التضخم في الأجل القصير؟ وما اِنعكاس هذه الإجراءات والأدوات على الواقع الاقتصادي الاجتماعي؟

وانطلاقا من الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

✓تؤثر الزّيادة في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، إذا لم يواكبها زيادة مناسبة في الحجم الحقيقي المتاح من السلّع والخدمات؛

✓توجد علاقة عكسية بين البطالة والوظائف الشاغرة، حيث أنّ زيادة الطلب الكلّي تحفّز زيادة في الناتج ممّا يزيد من عدد الوظائف الشاغرة ويزيد التّوظف وتقّل البطالة؛

✓يتيح منحنى فيليبس أمام صانعي السياسة إمكانية المفاضلة بين معدّل البطالة ومعدّل التضخم. بمعنى أنّه في الأحوال التي يسود فيها التشغيل الكامل أو ارتفاع معدّل التوظّف، فإنّ معدّل التضخم يكون مرتفعاً أو متزايداً، كما أنّ الفترات التي يسود فيها الاستقرار السعري تكون مقترنة دائماً بمستوى مرتفع من البطالة؛

[1] يحيات مليكة ، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2006-2007.

✓يتولد عن تطبيق السياسة المالية والنقدية الانكماشية، وسياسة خفض سعر الصرّف، وتحرير التجارة الخارجية آثار عميقة يتطلّب تشخيصها وتحديد مدى صلاحيتها على التوازنات الاقتصادية الكلّية، وتقرير سياسات مواجهتها للتخفيف من حدّة نتائجها على البطالة والتضخم والحيلولة دون تفاقمهما؛

✓تتطلّب الزيادة في حجم الاستثمار وتحسين كفاءته وجود حكومة قوية قادرة على توفير الاستقرار السياسي والقيام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، وفي الوقت نفسه توفير الحماية الاجتماعية لمعالجة أيّة هزات ناتجة عن سياسات التصحيح على المدى القصير والمتوسط، بدون ذلك فإنّ الاستثمار سيكون محدوداً ومحدوديته ستؤدّي لا محالة إلى زيادة البطالة عن معدّلاتها الحالية.

وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، فقد اعتمد الباحث على **المنهج التاريخي** من خلال عرض تحليلي للمؤشرات الاقتصادية بداية من الاقتصاد المخطط ووصولا إلى الاقتصاد المفتوح، كما اعتمد على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال وصف البطالة والتضخم وتحليلهما في الجزائر، كما تم استخدام **المنهج الإحصائي** لدراسة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث كان النموذج المستخدم هو النموذج الخطي البسيط ويمكن إبرازه كما يلي :

$$\pi_t = \alpha - \beta Un_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(4-50)}$$

وخلص الباحث إلى مجموعة من **النتائج** أهمها: وجود علاقة طردية بين ظاهرة البطالة والتضخم خلال فترة (1970-2000) بسبب تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وأصبحت عكسية في الفترة (2000-2005)،حيث ترتب عن السياسة الاقتصادية الانكماشية التي إستهدفت تخفيض التضخم ارتفاعاً ملموساً في البطالة ووضوح العلاقة العكسية بين الظاهرتين، إضافة إلى اقتران ذلك بتطبيق السياسات المحفّزة للنمو وتحسين المناخ الاقتصادي على زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة والتي قلّلت تدريجياُ من معدّل البطالة السائدة.

3- دراسة **حنان بقاط**، بعنوان "**نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**[1]"، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر ابتداءا من سنة 1994، وجاءت المتغيرات محل الدراسة كما يلي: معدل البطالة (U)، الإنفاق العمومي (G)، الاستثمار (I)، الكتلة النقدية (M2)، الصادرات (M)، الواردات

[1] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2006-2007.

(X)، معدل التضخم (P)، وانطلاقا من هذه المتغيرات جاءت صيغة الإشكالية كالتالي : **ما هي المتغيرات التي تؤثر على مستوى البطالة في الجزائر وتستطيع السياسة الاقتصادية أن تتحكم وتؤثر في هذه المتغيرات في ظل إيديولوجية الإصلاح الاقتصادي المقترح من صندوق النقد الدولي؟** وربط الباحث هذه الإشكالية بمجموعة من **التساؤلات الفرعية** تندرج كما يلي :

✓هل تتفق النظريات الاقتصادية حول تفسير موحد لمشكلة البطالة أو أنها تتضمن اختلافات أو حتى تناقضات؟

✓إذا كانت السياسة الاقتصادية مجموعة من الإجراءات تطبقها السلطات فهل تستطيع مجموعة من هذه الإجراءات أن تؤثر على معطيات عرض وطلب العمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؟

كيف أثرت بنود برامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر من ثمة مشكلة البطالة؟

✓هل من الممكن وضع سياسة اقتصادية تؤثر على حجم التوظيف في ظل إيديولوجية الإصلاح والذي يتمحور حول الانسحاب التدريجي للدولة؟

✓في ظل انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق المفتوح والإعلان عن جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية، ما هي الحلول أو الإجراءات والبرامج المجهزة لمواجهة توسع دائرة البطالة؟

وعلى ضوء هذه الأسئلة السابقة قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

✓معدل البطالة يتأثر بمجموعة من العوامل (المتغيرات) ومن بينها : الكتلة النقدية M2، التضخم، الفئة النشيطة؛

✓معدل البطالة يتأثر عكسيا بمعدل نمو الناتج وهذا الأخير يتأثر بمتغيرات السياسة الاقتصادية؛

✓الإنفاق الكلي يحفز العرض الكلي وهذا الأخير من شأنه أن يزيد من الطلب على العمالة وبالتالي تخفيض معدل البطالة؛

✓إن الإصلاحات الاقتصادية المقترحة من صندوق النقد الدولي والتي نقلت الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق خلقت نوع أو أنواع أخرى من البطالة في الجزائر، وبهذا نستطيع تحري أسباب البطالة ومن ثم تحديد المتغيرات التي من شأنها أن تقضي على المشكلة؛

✓يمكن لنظرية الاقتصادية ومن خلال طريقة المربعات الصغرى تقدير نموذج يحدد المتغيرات التي تؤثر على البطالة.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تم اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** إضافة إلى **المنهج الإحصائي** من خلال طريقة المربعات الصغرى لقياس مستوى البطالة، وخلُص الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج الخطي المتعدد الذي يتمثل في العلاقة التالية:

$$U_t = b_0 + b_1 G_t + b_2 I_t + b_3 X_t + b_4 M_t + b_5 M2_t + b_1 Inf_t + \varepsilon_t \quad .....(4\text{-}51)$$

وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والسياسة المالية والتجارية لم يساهم في احتواء مشكلة بالبطالة بدليل ارتفاعها خلال فترة الإصلاحات، كما أن الزيادة في الاستثمارات لم يقابلها زيادة في الطلب في اليد العاملة خلال فترة الدراسة.

4- دراسة **دحماني محمد ادريوش**، بعنوان "**إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر، ويمكن إبراز المتغيرات التي تناولتها الدراسة كما يلي: معدل البطالة (Unem)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، نسبة الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Recett)، نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Expen)، معدل التضخم (Inf)، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Expor)، أسعار النفط الحقيقية (Roil)، وعليه جاءت صيغة **الإشكالية** كالتالي : **هل يمكن لمعّدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معّدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة و خاصة بين الشباب** ؟ وانطلاقا من هذه الإشكالية طرح الباحث **الأسئلة الفرعية** التالية :

- ✓ما مدى فعالية و أهمية السياسات الظرفية الموجهة لمعالجة الاختلال في سوق العمل في ظل التطورات الحاصلة في بنية الاقتصاد الجزائري ؟
- ✓ما مدى صحة علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و هل يمكن الاعتماد على هذا القانون في صياغة ووضع الخطط و السياسات الاقتصادية المناسبة للتخفيف من حّدة البطالة ؟
- ✓ما هو اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر ؟
- ✓ما هو اتجاه العلاقة بين معّدلات البطالة وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي ؟

[1] دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012-2013.

✓هل انخفاض معّدلات البطالة يرجع أيضا للتغيرات الديموغرافية في التركيبة الحالية للسكان في الجزائر؟

وانطلاقا من الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

✓معّدلات التشغيل في الجزائر ترتبط أكثر بمحّددات الطلب (نسق إحداثيات مواطن العمل)، و الذي بدوره يرتبط بمعّدل النمو الاقتصادي و مكّوناته، و أداء الأنشطة القطاعية؛

✓تتأثر معّدلات البطالة الإجمالية في الجزائر بالإضافة للمتغّيرات الاقتصادية الكلية بالتحولات الأخيرة في بعض العوامل الديموغرافية.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تمً الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما تم استخدام **التحليل القياسي** لدراسة العلاقة بين كل من البطالة والتشغيل والنمو الاقتصادي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، واستخدم الباحث النموذج اللوغاريتمي في تقدير العلاقة بين المتغيرات والذي يمكن توضيحه كما يلي :

$$LUnem_t = b_0 + b_1 LGDP_t + b_2 LRECETT_t + b_3 LEXPEN_t + b_4 LINF_t + b_5 LEXPOR_t + b_1 LROIL_t + \varepsilon_t$$

.....(4-52)

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أبرزها: محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي وبالأخص الإنفاق الاستهلاكي في تخفيف حدة البطالة الهيكلية، واقتصر تأثيرها في المدى القصير على البطالة الدورية التي تشكل جزءا ليس بالكبير مقارنة بمعدل البطالة الكلي.

5- دراسة **لموتي محمد**، بعنوان "**أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية**"[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي أثرت على معدل البطالة في الجزائر في ظل انتهاج الحكومة لسياسة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1986-2013)، حيث جاءت هذه المتغيرات كالتالي : معدل البطالة (CHOM)، معدل التضخم (INF)، الإنفاق العمومي (DEP)، الناتج الداخلي الخام (PIB)، وعليه جاءت صيغة **الإشكالية** كالتالي : **كيف أثرت المتغيرات الاقتصادية الكمية على ظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟** وانطلاقا من هذه الإشكالية طرح الباحث **الأسئلة الفرعية** التالية:

✓هل الإجراءات التي تبنتها الجزائر لمعالجة ظاهرة البطالة نجد لها تفسيرا في النظرية الاقتصادية ؟

[1] لموتي محمد، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.

✓كيف يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يؤثر على معدلات البطالة؟

ما هي طبيعة العلاقة الرابطة بين البطالة ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي المختارة لتفسير الظاهرة بناء على بعض النماذج القياسية؟

✓ما هو أحسن نموذج لدراسة تأثير الإصلاحات الاقتصادية على البطالة؟

وانطلاقا من الأسئلة السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

✓سياسة التشغيل في الجزائر تجد تفسيراتها في النظرية الاقتصادية؛

✓يؤثر برنامج الإصلاح الاقتصادي سلبيا على الظاهرة المدروسة بارتفاع معدلاتها مع بداية تطبيقه بينما يكون تأثيره ايجابيا بانخفاض معدلاتها في المعدل الطبيعي إن اتخذت الإجراءات اللازمة؛

✓هناك علاقة عكسية بين ظاهرة البطالة وكل من معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي؛

✓يُعدَ نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة أحسن نموذج لدراسة تأثيرات متغيرات الإصلاح المختارة على ظاهرة البطالة.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، كما تم استخدام التحليل القياسي لدراسة تأثير متغيرات الإصلاح الاقتصادي على وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للكشف على هذه العلاقة، ويمكن توضيح النموذج اللوغاريتمي المستخدم في هذه الدراسة كما يلي :

$$CHO_t = b_0 + b_1 lnDEP_t + b_2 lnINF_t + b_3 lnPIB_t + \varepsilon_t \text{.....(4-53)}$$

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها :

✓الأولوية في بداية هذه الإصلاحات كانت الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيض معدلات التضخم من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي ولم يكن الهدف في هذه الفترة دعم وتيرة التشغيل، وبالدليل ارتفاع معدلات البطالة في الفترة من (1987-2000) وانخفاض التضخم في ذات الفترة؛

✓تحسن معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2013) نتيجة سلوك الحكومة للمقاربة الكينزية من خلال التوسع في الإنفاق العمومي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط.

✓بينت الدراسة القياسية على وجود علاقة بين معدل البطالة ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي وفق الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث أن زيادة الإنفاق العمومي بوحدة واحدة سيؤدي إلى نقصان

معدل البطالة ب (1.63) وحدة في الأجل الطويل، كما أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب (1.63) وحدة في الأجل الطويل.

6- دراسة **المدهون حسن**، بعنوان "**إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية -حالة الجزائر**"[1]، **وتسعى** هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2014)، وجاءت صيغة **الإشكالية** كالتالي :

ما هي العلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟ وللإجابة على هذه الإشكالية وضع الباحث **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ✓ما هو واقع السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة بالجزائر؟ وكيف انعكست على التشغيل و الحد من البطالة ؟
- ✓ما هي الأسس النظرية لظاهرة البطالة؟
- ✓ما هو واقع وخصائص القوى العاملة المشتغلة و العاطلة في الجزائر؟
- ✓ما هو اتجاه العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- ✓ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة؟
- ✓ما هو أثر معدل البطالة على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

وانطلاقا من الأِسئلة السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

- ✓وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة؛
- ✓للسياسات التنموية الاقتصادية المتعاقبة أثر ايجابي في رفع معدلات التشغيل و خفض معدلات البطالة؛
- ✓تتأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أسعار البترول، الإنفاق العمومي، الاستثمار، السكان النشطين، التضخم؛
- ✓وجود علاقة تبادلية بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وبهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، فقد اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي التحليلي** كمنهجين يتلاءمان مع طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى استخدام **منهج التحليل القياسي** لدراسة سلوك اتجاه البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والعكس تماما، على وتم استخدام نموذج

[1] المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016.

متجهات نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للكشف على هذه العلاقات ذات الصلة بالبطالة، ويمكن توضيح النموذج اللوغاريتمي للعلاقة بين الإنفاق العمومي والبطالة كما يلي:

$$LnCHO_t = b_0 + b_1 LnDEP_t + \varepsilon_t \text{.....(4-54)}$$

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها: وجود علاقة عكسية متبادلة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى وجود علاقة أخرى متبادلة بين البطالة والاستثمار، كما كان من بين نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين البطالة وكل من أسعار النفط والإنفاق العمومي حيث تستجيب البطالة للانخفاض في حالة ارتفاع أحدهما.

7- دراسة **رابح بلعباس**، بعنوان "**إشكالية البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر في الفترة (1966-2010)**"[1]، **ويهدف** الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تتحكم في ديناميكية سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1966-2010)، كما **يهدف** إلى إبراز تأثير السياسات النقدية والمالية على هذا السوق، وعليه جاءت صيغة **الإشكالية** كالتالي : **ما هو واقع البطالة في الجزائر؟** وللإجابة على هذه الإشكالية أدرج الباحث **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ✓ ما هي المكانة التي تحتلها البطالة في التحليل الاقتصادي عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي ؟
- ✓ كيف عالج المشرع الجزائري البطالة؟ وما هي الحدود التي وقفت عندها البرامج والسياسات الحكومية للتشغيل؟
- ✓ ما هي مصادر المعلومة الإحصائية المتعلقة بسوق الشغل ؟ وما هي السلبيات والنقائص التي تعاني منها الأنظمة المعلوماتية المكلفة بمراقبة سوق الشغل؟ وكيف يمكن تحسين فعالية هذه النظم المعلوماتية؟
- ✓ ما هي خصائص ومميزات البطالة في الجزائر؟ وما هي العوامل التي تؤثر فيها؟
- ✓ كيف يمكن تقييم السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وما هو أثر كل من السياسات المالية والنقدية على البطالة في الجزائر؟

وانطلاقا من التساؤلات السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

- ✓ للبطالة فروقات في أوساط البطالين حسب الجنس والسن وباقي المتغيرات الاجتماعية الأخرى؛

[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر في الفترة (1966-2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012.

للسياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام والسياسة النقدية المتمثلة في زيادة المعروض النقدي تأثير مباشر على خفض معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

✓وجود علاقات سببية متبادلة في الاتجاهين بين معدلات البطالة وباقي المتغيرات التفسيرية محل الدراسة (النمو الاقتصادي، التضخم، الإنفاق العام، الكتلة النقدية)؛

✓تعاني نظم معلومات سوق العمل من عدة نقائص وسلبيات تعيق مسارها نحو تحقيق الجودة والتميز في توفير معلومات قيمة تصف تذبذبات سوق الشغل وتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة على مستوى سياسات التشغيل.

وبهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام طرق التحليل القياسي من خلال استخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) ونماذج أشعة الارتباط الذاتي (VAR)، وخلُص الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج الخطي البسيط الذي يتمثل في العلاقة التالية:

أ- بالنسبة للعلاقة بين الإنفاق العام كمتغير تفسيري للسياسة المالية والبطالة جاء النموذج كما يلي:

$$LogU_t = b_0 + b_1 LlogG_t + \varepsilon_t \text{.....(4-55)}$$

ب- بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية كمتغير تفسيري للسياسة النقدية والبطالة جاء النموذج كما يلي:

$$LogU_t = b_0 + b_1 LlogM2_t + \varepsilon_t \text{.....(4-56)}$$

وخلص الباحث إلى مجموعة من **النتائج** أهمها: وجود علاقة عكسية بين البطالة وكل من التضخم والنمو الاقتصادي إضافة إلى ابتعاد معدل البطالة في الجزائر عن معدلها الطبيعي أي وجود انكماش اقتصادي ووقوع الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص، أما في ما يتعلق بتقييم السياسات الاقتصادية أثرها على البطالة فقد أثبت الباحث قدرة السياسة المالية التوسعية المتجسدة في الإنفاق العام أنها أكثر فاعلية في معالجة البطالة فيما كان تأثير السياسة النقدية محدودا .

8- دراسة **مقراني حميد**، بعنوان "**أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر -2012) (1988**" [1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة البطالة الجزائر وكذا معرفة ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر، إضافة إلى تقييم السياسة المالية باستخدام الإنفاق الحكومي في الحد من

[1] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014-2015.

البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار، وعليه جاءت صيغة الإشكالية كالتالي : **ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر؟** وللإجابة على هذه الإشكالية أدرج الباحث **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ✓ ما هي أوجه الإنفاق الحكومي؟
- ✓ كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم نظريا؟
- ✓ هل ساهم الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر
- ✓ ما هي العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي و معدل التضخم في الجزائر؟

وانطلاقا من التساؤلات السابقة قام الباحث بصياغة **الفرضيات** التالية:

- ✓ يؤدي الإنفاق الحكومي التوسعي إلى انخفاض في معدل البطالة و تزايد في معدل التضخم؛
- ✓ توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الجزائر؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و معدل التضخم في الجزائر.

وبهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، فقد اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي التحليلي** إضافة إلى **المنهج التاريخي** من خلال عرض الوقائع، كما قام تم استخدام **التحليل القياسي** من خلال استخدام نماذج أشعة الارتباط الذاتي (VAR) للكشف عن تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم في الجزائر، وخلُص الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة هو النموذج اللوغاريتمي بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة ويمكن توضيحه في العلاقة التالية:

$$LogU_t = b_0 + b_1 LlogG_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(4-57)}$$

وخلص الباحث إلى مجموعة من **النتائج** أهمها: وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة حيثي أن التوسع في الإنفاق الحكومي أدى إلى انخفاض معدلات البطالة، فيما كان تأثيره ضعيف على معدلات على معدل التضخم.

9- دراسة **بديار أحمد وبن قدور علي**، بعنوان "**دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر : دراسة قياسية (1970-2015)**"[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى الكشف أهم تأثير المتغيرات المفسرة للسياسة النقدية على البطالة في الجزائر وتتمثل متغيرات هذه الدراسة كما يلي : المتمثلة في الكتلة النقدية (M2)، الائتمان (crd)،

[1] بديار أحمد، بن قدور علي، **دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر : دراسة قياسية (1970-2015)**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 04، دار الكنوز، الجزائر، 2016.

نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقود (PM)، نسبة الودائع إلى الناتج الخام (UP)، وعليه جاءت صيغة الإشكالية كالتالي : **ما مدى أثر متغيرات السياسة النقدية على البطالة في الجزائر؟**

وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد اعتمد الباحثان على **المنهج الوصفي التحليلي** إضافة إلى **المنهج التاريخي** من خلال عرض مسار السياسة النقدية والبطالة في الجزائر، كما استخدم التحليل القياسي من خلال استخدام علاقات التكامل المشترك للكشف عن تأثير السياسة النقدية على البطالة في الجزائر، واعتمدا في تفسير العلاقات على النموذج اللوغاريتمي التالي :

$$logUp_t = b_0 + b_1 logcrd_t + b_2 loglpg_t + b_3 logM2_t + \varepsilon_t \text{.....(4-58)}$$

وخلص الباحث إلى **نتيجة** مفادها ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة وأرجع الباحثان سبب ذلك إلى أن السياسة النقدية لم تعطي الأولوية والأهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق العمل .

10- دراسة **جليط الطاهر**، بعنوان "**دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)**"[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى العوامل الرئيسية المتحكمة في معدلات البطالة في الجزائر، وذلك من خلال بناء نموذج اقتصاد قياسي، حيث حدد مجموعة من المتغيرات لقياس ذلك وتتمثل في : معدل النمو الاقتصادي (Pib)، الإنفاق العام (Dep)، وأسعار البترول (Pb)، الكتلة النقدية (M2)، وعليه جاءت صياغة الإشكالية التالية : **ما هي أهم محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 ؟**

وطرح الباحث للإجابة على الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر؟
- ✓ ما هي أهم المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في الجزائر؟
- ✓ ما مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية والسياسة المالية) في الحد أو التخفيف من هذه الظاهرة في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات طرح الباحث مجموعة الفرضيات كإجابة مبدئية على الإشكالية وتتجلى كما يلي:

- ✓ إن معدل البطالة يتأثر بمجموعة من المتغيرات منها: معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، النفقات العامة، العرض النقدي، سعر البترول؛

[1] جليط الطاهر، **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

✓ يرتبط معدل البطالة بعلاقة عكسية بعلاقة عكسية مع المتغيرات المفسرة له؛

✓ تعتبر النفقات العامة وأسعار البترول بمثابة المحددات الرئيسية المفسرة لظاهرة البطالة في الجزائر؛

✓ هناك فعالية نسبية لسياسة النقدية في التأثير على معدل البطالة في الجزائر.

واستخدم الباحث للإجابة على الإشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي لتحديد العوامل المفسرة للبطالة وتقدير علاقاتها وفق نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR ، وعليه اعتمد على النموذج القياسي التالي :

$$cho_t = b_0 + b_1 dep_t + b_2 Pib_t + b_3 Pb_t + b_4 M2_t + \varepsilon_t \text{.....(4-59)}$$

وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها تأثر معدل البطالة بأسعار النفط والنمو الاقتصادي، في حين كان الإنفاق العام العامل الرئيسي المحدد للبطالة عكس الكتلة النقدية الذي كان تأثيره ضعيف، وأبرز الباحث أن فعالية السياسة المالية كانت أقوى من السياسة النقدية في معالجة البطالة.

المطلب الثاني : الدراسات العربية حول موضوع الدراسة

يمكن إبراز بعض الدراسات العربية التي تناولت هي الأخرى موضوع البطالة كما يلي :

1- دراسة **عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري**، بعنوان **"أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة"**[1]، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي يحدثه عرض النقد بمختلف مجاميعه على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة، الإنفاق الحكومي، معدل البطالة، سعر الصرف) في كل من كندا واليابان وإسبانيا، وجاءت إشكالية الدراسة حول بيان أثر عرض النقد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عينة من الدول المتقدمة، ؟ وللإجابة على الإشكالية قام الباحث بصياغة فرضيتي الدراسة كما يلي:

✓ إن عرض النقود بمجاميعه المختلفة (M3،M2،M1،M0) يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية الممثلة ب (الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، مستوى الأسعار (P)، الإنفاق الحكومي (EX)، سعر الصرف الأجنبي (ER)) تأثيرا إيجابيا؛

[1] عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، **أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، المجلد 02، جامعة الكوفة، العراق، 2008.

✓يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية الممثلة ب (سعر الفائدة (r)، الميزان التجاري (TB)، صافي الموازنة (NB)، ميزان المدفوعات (BOP)، البطالة (UE)) تأثيرا سلبيا.

وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** من خلال ووصف وتحليل متغيرات الدراسة في عينة الدول، كما تم استخدام **الطرق القياسية والإحصائية** الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وعرض النقد لتحليل وتفسير مدى تأثير ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبعد التقدير استخلص الباحث إلى أن النموذج المناسب للدراسة بين عرض النقد ومعدل البطالة يتمثل في العلاقة التالية:

$$UE_t = b_0 + b_1 M0_t + b_2 M1_t + b_3 M2_t + b_4 M3_t + \varepsilon_t \text{.....(4-60)}$$

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود تأثير المجمع (M0) على البطالة في إسبانيا في حين انعدم تأثيره في كندا واليابان، أما تأثير المجمع (M1) على البطالة فجاء في كل من اليابان وكندا وانعدم تأثيره في اسبانيا، كما انعدم تأثير المجمع (M2) على معدل البطالة في إسبانيا وكندا وامتدّ تأثيره فقط في اليابان، أما بالنسبة للمجمع (M3) فقد انعدم تأثيره على جميع دول العينة.

2- دراسة محمد **مازن الأسطل**، بعنوان **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)**[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة العوامل الأكثر تأثيرا على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2012)، حيث قام الباحث بحصر مجموعة من المتغيرات لقياس هذا الأثر وتتمثل في : النمو الاقتصادي (Gdp)، المساعدات الخارجية (X)، حجم الاستثمار (I)، الإنفاق الحكومي (G)، التضخم (F)، الاستقرار السياسي (Dum): وعليه جاءت صيغة الإشكالية تتمحور حول إبراز أهم المتغيرات المؤثرة على البطالة في فلسطين، وانطلاقا من هذه الإشكالية طرح الباحث **الفرضيات** التالية: :

✓وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية ؛

✓وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة وحجم الاستثمار، ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية؛

[1] مازن الأسطل، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين، 2014.

✓وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي، ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية؛

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والمساعدات الخارجية ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية؛

✓وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية؛

✓تتمثل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والاستقرار السياسي و يتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية؛

ومن أجل معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته، فقد اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي والتحليلي** كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع من خلال استعراض ظاهرة البطالة وتحليل تطورها في فلسطين، كما تم استخدام **أسلوب التحليل القياسي** في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة لتحليل وتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليه، استخلص الباحث النموذج المناسب للدراسة هو النموذج اللوغاريتمي الذي يتمثل في الصيغة الرياضية التالية:

$$U_t = b_0 + b_1 logG_t + b_2 logI_t + b_3 logSD_t + b_4 logX_t + b_5 logF_t + b_6 logDum_t + \varepsilon_t$$

.....(4-61)

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها :عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، إضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي، والذي تعتبر سياساته وممارساته من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين، في حين تمثلت أهم النتائج القياسية في وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي (النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والإنفاق الحكومي) ومعدل البطالة، وكذلك ووجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم مع معدل البطالة في فلسطين، وقد فسرت تلك المتغيرات مجتمعة ما نسبته 77 %من التغير الحاصل في معدل البطالة في فلسطين، أما النسبة المتبقية وهي 44 % فترجع إلى عوامل أخرى.

3- دراسة **شيرين عادل نصير** بعنوان **محددات البطالة في مصر خلال الفترة (1973-2013) دراسة تحليلية قياسية**[1] وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الرئيسية المتحكمة في معدلات البطالة في مصر، وكذا تحديد إتجاه علاقات السببية بين البطالة والمتغيرات ذات الصلة والتي تتمثل :نمو الناتج المحلي (GDP)، التضخم (IN)، تراكم رأس المال (GFC)، الانفتاح التجاري (OP)، النمو السكاني (PG)، الاضطرابات السياسية والأمنية (REV)، المستوى التعليمي (ED)، وعليه تمحورت الإشكالية حول المحددات الرئيسية للبطالة في مصر.

وعلى ضوء هذه التساؤلات طرح الباحث **فرضيتين** رئيستين للإجابة على الإشكالية وتتجلى كما يلي:

✓ أن نمو الناتج الإجمالي والاستثمارات وزيادة معدل التضخم، يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في مصر؛

✓ يؤدي الانفتاح التجاري والنمو السكاني والاضطرابات السياسية والأمنية إلى زيادة معدل البطالة في مصر؛

واستخدم الباحث للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فروضه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة نظرية للبطالة وتحليل تطورها في مصر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي لتحديد العوامل المفسرة للبطالة وتقدير علاقاتها وفق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، وعليه اعتمد على النموذج القياسي اللوغاريتمي التالي :

$$lnUR_t = b_0 + b_1 lnGDP_t + b_2 lnGFC_t + b_3 lnIN_t + b_4 lnOP_t + b_5 lnPG_t + b_6 lnREV_t + b_7 lnED_t + \varepsilon_t$$

..... **(4-62)**

وخلص الباحث إلى مجموعة من **النتائج** أبرزها: أن زيادة كل من الناتج والاستثمار الثابت ومعدل التضخم تعمل على تخفيض البطالة بمعدلات صغيرة في الأجل الطويل، بينما تؤدي زيادة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي وزيادة عدد السكان والاضطرابات الأمنية والسياسية كان لها دور كبير في تفاقم معدل البطالة في مصر معدل البطالة..

4- دراسة **نزار كاظم صباح**، بعنوان "**تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية في النمو والبطالة– دراسة حالة مصر**"[2]، حيث **تهدف** هذه الدراسة إلى معرفة مدى استجابة معدل النمو والبطالة للاستجابة في التغيرات الحاصلة في متغيرات السياسة النقدية والمالية في مصر، إضافة إلى تحديد السياسة الملائمة والأكثر فاعلية في الرفع

[1] **شيرين عادل نصير، محددات البطالة في مصر خلال الفترة (1973-2013) دراسة تحليلية قياسية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، الإمارات، 2016.

[2] نزار كاظم صباح، **تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية في النمو والبطالة– دراسة حالة مصر**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 03، المجلد 08، العراق، 2010.

من مستوى التشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي المناسب خلال الفترة (1985-1990) ، وتتمثل متغيرات الدراسة محل الإجراء في : معدل البطالة (Unem)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)، عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، سعر الفائدة (INTE))، متغيرات السياسة المالية (النفقات الحكومية (EXPE)، الإيرادات الحكومية (REVE))، وعليه تمحورت إشكالية الدراسة إلى مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي والبطالة كون ارتباط السياستين ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة.

وانطلق الباحث في الإجابة على الإشكالية على طرح **فرضية** وحيدة وهي أن تأثير السياستين النقدية والمالية في النمو والبطالة يفرزان نتائج إيجابية بحكم تأثرهما ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، ولإثبات صحة الفرضية قام الباحث في دراسته بالاعتماد على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي كونه يتماشى مع طبيعة الموضوع، ثم اعتمد للتعرف على العلاقات الكمية بين المتغيرات إلى المنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي متعدد والذي يمكن توضيحه كما يلي:

$$Unem_t = b_0 + b_1 M1_t + b_2 M2_t + b_3 INTE_t + b_4 EXPE_t + b_5 REVE_t + \varepsilon_t \quad \text{..... (4-63)}$$

وخلصت الدراسة الكمية إلى ضعف السياستين النقدية والمالية المتبعتين في مصر في احتواء مشكلة البطالة مبررا الباحث ذلك إلى السلوك الانكماشي للسياسات المالية والنقدية بسبب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى تراجع الدولة في النشاط الاقتصادي في ضمان سياسات تشغيل فعالة.

5- دراسة **عماد الدين المصبح** بعنوان **العوامل المؤثرة في البطالة في الجهورية العربية السورية : دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك**[1]، **ويهدف** الباحث في دراسته اختبار العلاقة بين كلا من مؤشرات الأداء الاقتصادي والمؤشرات المؤسسية المتعلقة بسوق العمل ومعدل البطالة في الجهورية العربية السورية خلال الفترة (1970-2004)، وتتمثل متغيرات الدراسة كما يلي: معدل البطالة (Ur)، معدل الإنتاجية (V)، معدل التضخم (DEF)، مخزون رأس المال (K)، مؤشر التبادل التجاري (TOT)، الضرائب (TAX)، ومن خلال هذه المتغيرات تمحورت إشكالية الدراسة حول بيان العوامل المؤثرة في البطالة من بين المتغيرات المحددة في الدراسة.

[1] عماد الدين المصبح، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجهورية العربية السورية : دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك** ، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

وطرح الباحث للإجابة على الإشكالية **التساؤلات الفرعية** التالية:

✓هل يمكن تفسير التغيرات في البطالة من خلال التغيرات في مؤشرات الأداء الاقتصادي والتغيرات في المؤشرات المؤسسية لسوق العمل؛

✓ما هي اتجاهات العلاقة بين مؤشر البطالة وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي والتغيرات في المؤشرات المؤسسية لسوق العمل؛

✓هل هناك علاقة تبادلية (trade-off) بين مؤشرات الأداء الاقتصادي والتغيرات في المؤشرات المؤسسية لسوق العمل والبطالة.

وبهدف معالجة إشكالية الدراسة، فقد قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي ومؤشرات سوق العمل في الجهورية العربية السورية، كما تم استخدام المنهج القياسي لاختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والبطالة وتحديد اتجاهات هذه العلاقة من خلال اللجوء إلى نماذج التكامل المشترك (ECM) وسببية غرانجر، واعتمد الباحث على النموذج اللوغاريتمي باعتباره أكثر ملاءمة لإيجاد الأثر بين المتغيرات ويمكن توصيفه حسب الدراسة في الصيغة التالية:

$$lnUR_t = b_0 + b_1 lnDEF_t + b_2 lnV_t + b_3 lnK_t + b_4 lnTOT_t + b_5 lnTAX_t + \varepsilon_t$$

..... **(4-64)**

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أبرزها: وجود تأثير قوي ومباشر بين كل من مؤشر الإنتاجية ومؤشر مخزون رأس المال على البطالة في الجمهورية العربية السورية، فيما انعدم تأثير بقية المؤشرات الأخرى على البطالة.

المطلب الثالث : الدراسات الأجنبية حول موضوع الدراسة

تناولت الكثير من الدراسات والأبحاث الأجنبية موضوع البطالة بإسهاب كبير ويمكن التركيز على هذا المطلب على إلقاء الضوء على بعضها كما يلي :

دراسة **Genius Murwirapachena** وآخرون، بعنوان **Fiscal Policy and Unemployment in South Africa**[1]، **تهدف** هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين السياسة المالية والبطالة في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1980-2010)، حيث تم إبراز التأثير الذي يمكن أن تخلفه أدوات السياسة المالية على التشغيل عن طريق السياسة الإنفاقية والضريبية، وبناءا على ذلك تم تحديد المتغيرات وفق ما تقتضيه النظرية الاقتصادية في الدور الذي تلعبه السياسة المالية على البطالة، ويمكن إبرازها كما يلي: معدل البطالة (Unemp)، الإنفاق الحكومي (GOVSPEND)، الإنفاق الاستثماري (GOVIN)، الإيرادات الحكومية من الضرائب (TAX)، وتنطلق إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة الاتفاق الحكومي والاستثماري والضرائب في التخفيف من عبئ البطالة في ظل السياسات المالية التوسعية التي شهدتها الاقتصاد بداية من الثمانينات في جنوب إفريقيا.

ولإبراز هذا الأثر تم اعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي م خلال التطرق إلى الإطار النظري للبطالة والسياسة المالية ثم تحليل سلوكهما في جنوب إفريقيا، أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمد على المنهج القياسي من أجل تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ذات الصلة، حيث استخدم على بعض النماذج القياسية كنموذج تصحيح الخطأ (ECM) من أجل الكشف على العلاقة بين كلا من الإنفاق الحكومي والاستثماري والضرائب ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل، ويعتبر النموذج اللوغاريتمي النموذج الأنسب لهذه الدراسة، ويمكن توضيح هذا النموذج كما يلي:

$$logUnem_t = b_0 + b_1 logGovSPend_t + b_2 logGOVIN_t + b_3 logTAX_t + \varepsilon_t$$

..... (4-65)

وكشفت هذه الدراسة في شقها النهائي أن الإنفاق والضرائب الحكومية لها أثر إيجابي على البطالة في حين أن الإنفاق الاستثماري يؤثر سلبا على البطالة في جنوب إفريقيا، وأوصت الدراسة تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 28 في المائة إلى الأرقام التي تقل عن 20 في المائة على النحو الذي اعتمدته التوصيات منظمه التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[1] Genius Murwirapachena et autrs, **Fiscal Policy and Unemployment in South Africa**, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rome N06, vol 04, Italy, July 2013.

1- دراسة **Ryuta Ray Kato** و **Hiroaki Miyamoto** بعنوان **Effects of Fiscal Stimulus on the Labor Market**[1]، **وتهدف** هذه الدراسة إلى معرفة أثر التوسع المالي على سوق العمل في اليابان إضافة إلى الكشف عن أثر الحوافز المالية المقدمة من طرف الدولة في تنشيط سوق العمل، واستند الباحثان في هذه الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تحقق أهداف هذه الدراسة وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي: معدل البطالة (U)، مؤشر ضيق سوق العمل (θ)، مؤشر العطل (V)، عدد ساعات العمل (H)، مؤشر إمكانية العثور على الوظائف (θq)، الاستهلاك الخاص (C)، الاستثمار الخاص (I)، الإنفاق الحكومي (G)، الضريبة على الدخل الإجمالي (T)، الناتج الكلي (Y)، وعليه حاول الباحثان معالجة إشكالية أثر كل من التوسع المالي والحوافز المالية على ديناميكية سوق العمل في اليابان.

ومن جهة أخرى اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال توصيف متغيرات الدراسة إضافة إلى إبراز آثار الحوافز المالية على سوق العمل في اليابان من الناحية النظرية والتجريبية، أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمد على المنهج القياسي من خلال اعتماده على بعض النماذج القياسية كنموذج أشعة الارتباط الذاتي الهيكلية (SVAR) وذلك من أجل قياس تأثير صدمات السياسة المالية على سوق العمل، ثم قام الباحثان بتطوير نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DGSE)، ويمكن توضيح النموذج المعتمد في هذه الدراسة كما يلي:

$$U_t = b_0 + b_1\theta_t + b_2V_t + b_3H_t + b_4\theta q_t + b_5C_t + b_6G_t + b_7I_t + b_8T_t + \varepsilon_t$$

..... (4-66)

وخلصت هذه الدراسة إلى **نتيجة** مفادها أن زيادة الإنفاق الحكومي يساهم في زيادة الإنتاج والاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص ويخفض من معدل البطالة، ووجد الباحثان أيضا أن زيادة الإنفاق الحكومي تزيد من معدل العثور على الوظائف وتخفض معدل انتهاء الخدمة، وعلاوة على ذلك ساهمت الحوافز المالية في الحد من البطالة .

[1] Ryuta Ray Kato, **Hiroaki Miyamoto, Effects of Fiscal Stimulus on the Labor Market**, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review, Vol.11, No.2, March 2015.

2- دراسة **Egbulonu Kelechukwu Godslove** و **Amadi Kingsley Wobilor** بعنوان **Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy**[1]،

ويسعى الباحثان في هذه الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1970-2013)، ولتبيان هذه العلاقة قام الباحثان بتحديد متغيرات السياسة المالية التي من شأنها أن تؤثر على البطالة وتتمثل فيما يلي: معدل البطالة (Unemp)، الانفاق الحكومي (GEX)، الدين الحكومي (GDS)، الايرادات الحكومية من الضرائب (GTR)، وتنطلق إشكالية الدراسة حول مساهمة الإنفاق الحكومي والضرائب في الرفع من وتيرة التشغيل في الاقتصاد النيجيري في ظل المشاكل الأمنية التي أثرت على بنية الاقتصاد النيجيري وارتباطه بشكل كبير بمداخيل المحروقات.

وعليه اعتمد الباحثان في معالجتهما لإشكالية الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض الأدبيات النظرية للسياسة المالية والبطالة عبر مختلف المدارس الاقتصادية، أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمد على المنهج القياسي من خلال اعتماده على بعض النماذج القياسية كنموذج تصحيح الخطأ (ECM) من أجل الكشف على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل ، ويعتبر النموذج اللوغاريتمي النموذج الأنسب لهذه الدراسة، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$logUnem_t = b_0 + b_1 logGEX_t + b_2 logGTR_t + b_3 logGDS_t + \varepsilon_t \ldots\ldots \textbf{(4-67)}$$

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أبرزها وجود علاقة سلبية بين أدوات السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا، حيث أبرزت أن زيادة الإنفاق الحكومي فضلا عن زيادة رصيد الديون الحكومية يؤديان إلى زيادة العمالة في نيجيريا، كما أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية الحكومية مع البطالة، حيث أن الزيادة في معدل الضرائب تقلل من العمالة في نيجيريا، وتكشف النتائج أيضا عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البطالة والسياسة المالية في نيجيريا.

دراسة **Hinaunye Eita** و **Zitsile Z. Khumalo** بعنوان **Determinants of Unemployment in Swaziland**[2]، ويهدف الباحثان في هذه الدراسة إلى الكشف على المحددات الرئيسية للبطالة في جمهورية سوازيلاندا خلال الفترة (1991-2012)، حيث قاما الباحثان بتحديد مجموعة

[1] Amadi Kingsley Wobilor, Egbulonu Kelechukwu Godslove**, Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy**, International Journal of Innovative Finance and Economics Research , N03, vol 04, USA, July-Sept 2016.

[2] Hinaunye Eita , Zitsile Z. Khumalo, **Determinants of Unemployment in Swaziland**, Journal of Applied Sciences, N15, vol 09, Asian Network for Scientific Information centre, 2015.

من المتغيرات لإبراز فعاليتها على أداء سوق العمل وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي: معدل البطالة (Unemp)، نسبة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (ACTGDPPOT)، مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، الإنفاق الحكومي (GSP)، متغير وهمي يمثل مؤشر الديمقراطية في سوازيلاند بداية من سنة 1994 (DUM94)، متغير وهمي يمثل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 1994 (DUMCRISIS)، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ماهية المتغيرات الرئيسية الفاعلة في معالجة البطالة في الأجل القصير والطويل ف ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها جمهورية سوازيلاندا.

وفي هذا الإطار اعتمد الباحثان في الإجابة على إشكالية الدراسة على المنهج الوصفي من خلال توصيف متغيرات الدراسة وتوصيف طرق الاقتصاد القياسي الملائمة للدراسة، كما تم استخدام المنهج القياسي من خلال اعتماده على بعض الاختبارات القياسية كاختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة من أجل التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للكشف على العلاقة بين متغيرات المستقلة ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل، ويعتبر النموذج اللوغاريتمي الأنسب لهذه الدراسة، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$logUnemp_t = b_0 + b_1 logACTGDPPOT_t + b_2 logCPI_t + b_3 logGSP_t + b_4\, logDum94_t + b_5 logDUMCRISIS_t + \varepsilon_t$$

..... **(4-68)**

ومن خلال إجراء اختبارات الدراسة خلص الباحثان إلى مجموعة من **النتائج** أبرزها وجود علاقة طويلة الأمد بين البطالة ومحدداتها الاقتصادية الكلية، وكما أشارت النتائج إلى أن كلما من نسبة الناتج المحلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل والتضخم، والإنفاق الحكومي، هي العوامل المحددة للبطالة في سوازيلندا. كما أبرزت النتائج إلى أن البطالة في سوازيلندا يمكن تخفيضها بتعجيل الناتج المحلي الإجمالي على حساب التضخم المرتفع، ويمكن أيضا تخفيضها بتخصيص نسبة أكبر من الإنفاق الحكومي علي الأنشطة التي تزيد من مستوى الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، وتشير نتائج النموذج إلى أن النموذج جيد لأن البطالة المتوقعة تترجم البطالة الفعلية.

3- دراسة **Francis Oluwatosin Esther** و **Amas soma** بعنوان **The Efficacy of Monetary Policy Variables in Reducing Unemployment Rate in Nigeria**[1]،

تهدف الدراسة إلى الكشف عن فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1970-2013)، وللتأكد من ذلك حدد الباحثان مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بالسياسة النقدية كمتغيرات مستقلة وقياس تأثيرها على معدل البطالة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي : معدل البطالة (UNE)، الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2)، معدل سندات الخزينة (TBILL)، سعر الصرف (EXCHR)، معدل السياسة النقدية ويعبر عن معدل إعادة الخضم (MPR)، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI). وعليه جاءت إشكالية الدراسة حول مدى فاعلية متغيرات السياسة النقدية في الرفع من مستوى العمالة في نيجيريا.

وفي إطار الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمد الباحثان على **المنهج الوصفي** من خلال سرد دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي عبر مختلف النظريات الاقتصادية المتعاقبة، ثم اعتماد على المنهج القياسي لتقدير الأثر من خلال توصيف خصائص السلاسل الزمنية والتحقق من مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة ثم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) من أجل تقدير العلاقة بين معدل البطالة ومتغيرات السياسة النقدية في الأجل القصير والطويل، ويمكن توضيح النموذج اللوغاريتمي المستخدم في الدراسة كما يلي :

$$UNE_t = b_0 + b_1 lnM2_t + b_2 lnMPR_t + b_3 lnTBILL_t + b_4 lnEXCHR_t + b_5 CPI_t + \varepsilon_t$$

..... (4-69)

وأثبتت **نتائج** القياس أن سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك هما المتغيران الوحيدان في السياسة النقدية التي تؤثر على معدل البطالة بينما ينعدم عليه بقية المتغيرات، حيث وُجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين متغير سعر الصرف إلى البطالة، وعليه تعتبر السياسة النقدية غير فعالة في خفض معدلات البطالة حيث ظهر ضعفها على المدى القصير والطويل من خلال نتائج التقدير، وعلى ضوء ذلك توصي الدراسة بضرورة تكفل السلطات النقدية من خلال البنك المركزي النيجيري بتحديد أسعار فائدة معقولة بما يضمن الاستثمار المستدام وتعزيز فرص العمل بالإضافة إلى استقرار في الأسعار.

[1] Francis Oluwatosin Esther, Amas Şoma, **The Efficacy of Monetary Policy Variables in Reducing Unemployment Rate in Nigeria**, International Finance and Banking, N 02, Vol 02, Macrothink Institute, USA, 2015.

المطلب الرابع : تموقع الدراسة من الدراسات الكمية السابقة

جاءت هذه الدراسة لمناقشة ثلاث مواضيع مهمة في الاقتصاد الكلي، والتي تتمثل في السياسة النقدية والسياسة المالية والبطالة، حيث أن هذه المواضيع مازالت تأخذ حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث سواء كانت صادرة من طرف المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الدولية المتخصصة في المجال الاقتصادي، ومن خلال الدراسات السابقة نجد أن مجملها تناولت موضوع البطالة بأهداف مختلفة، حيث كانت تهدف إلى معرفة أهم العوامل والمحددات التي يمكن أن تؤثر عليها، ومن خلال تتبع هذه الدراسات التي تناولت الموضوع نجد أنها اختلفت في طريقتها لمعالجة البطالة والعوامل المحددة لها، فبعض الدراسات كانت تهدف لإبراز المتغيرات المحددة للبطالة بين مجموعة من الدول من خلال دراسة مقارنة، فيما كانت دراسات أخرى تتوسع في تحديد المتغيرات ذات الصلة بالبطالة لتشمل المؤشرات الاقتصادية خارج متغيرات السياسة النقدية والمالية وتشمل أيضا مؤشرات ذات الطابع الاجتماعي السياسي.

1- المقارنة بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يمكن أن نميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

✓ تعد هذه الدراسة من بين الدراسات القلائل في الجزائر والعالم العربي التي تتناول تأثير السياسات الاقتصادية ذات البعد الكلي على البطالة من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي؛

✓ تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في إطارها الزماني، حيث تناولت تأثير متغيرات السياسة المالية والسياسة النقدية في مرحلة الإصلاحات للتأكد من جدوى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من خلال السياسات الاقتصادية على أداء سوق العمل؛

✓ اختلفت هذه الدراسة كذلك من حيث الهدف المراد الوصول إليه، فدراستنا تهدف إلى معرفة التفاعل والتكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية ودرجة فاعليتها في معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر؛

✓ تناولت هذه الدراسة في جزئها التطبيقي عند بداية القياس الاقتصادي إلى تفاعل متغيرات السياسة النقدية مع متغيرات السياسة المالية للتأكد من تأثير التكامل الموجود بين السياستين على البطالة؛

✓ تحاول هذه الدراسة من خلال نتائجها وتوصياتها على الاقتصاد الجزائري أن تفيد متخذي القرار في الجزائر والوطن العربي من خلال رسم تصور لأداء السياسة النقدية والمالية وسبل تعزيزها والرفع من كفاءتها في تنشيط الأداء الاقتصادي ككل.

ولإبراز أهم الفروقات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية يمكن الاستعانة بالجدول (4-2) كما يلي:

جدول رقم (4-2) : مقارنة بين الدراسات الكمية السابقة والدراسة الحالية

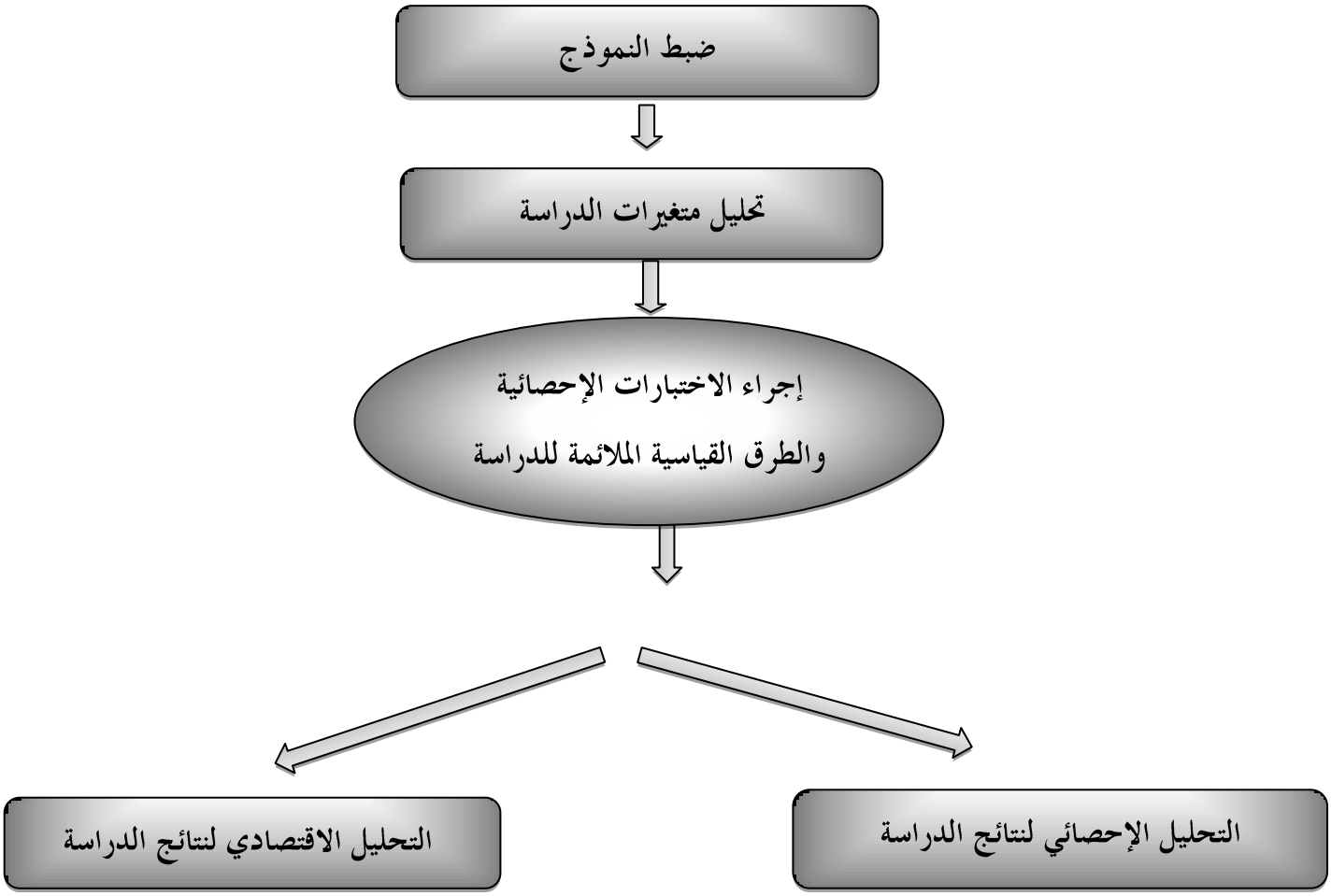
المميزات	الدراسات الكمية السابقة	الدراسة الحالية
نوع الإحصائيات	محلية وأجنبية (الجزائر، سوريا، فلسطين، مصر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، سوازيلاندا، كندا، اليابان، إسبانيا)	محلية (الجزائر)
المتغير التابع المستعمل	-دراسات موسعة في اختيار المتغير التابع (معدل البطالة (CH)، النمو الاقتصادي (GDP)، سعر الصرف (TC)، سعر الفائدة (i)، معدل التضخم (CPI)، الميزان التجاري (BC)، ميزان المدفوعات (BOC)). -دراسات التي تقتصر على معدل البطالة (CH) كمتغير تابع فقط	معدل البطالة (CH)
المتغيرات المستقلة المدرجة	النمو الاقتصادي (GDP)، الإنفاق العام أو الحكومي (DEP)، الإيرادات (REC)، التضخم (INF)، سعر الصرف (TC)، الاستثمار (I)، الصادرات (M)، الواردات (X)، الانفتاح التجاري (TOT)، معدل الإنتاجية (V)، الكتلة النقدية (M1، M2،M3)، مخزون رأس المال (K).....	النفقات العامة الحقيقية (DEPR)، الإيرادات العامة الحقيقية (RECR)، التضخم (INF)، الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2)
النموذج الرياضي المستخدم	-النموذج الخطي البسيط والمتعدد؛ -النموذج اللوغاريتمي.	-النموذج اللوغاريتمي أو النموذج الخطي المتعدد
طرق القياس الاقتصادي	-المربعات الصغرى العادية (OLS)؛ -المربعات الصغرى المعممة (FMOLS).	-المربعات الصغرى العادي (OLS) -المربعات الصغرى المعممة (FMOLS)
الاختبارات المستخدمة	-نموذج تصحيح الخطأ (ECM) - نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) - نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) - نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) - نموذج أشعة الإرتباط الذاتي الهيكلية (SVAR)	- إحدى هذه النماذج حسب الإختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة.

المصدر : من إعداد الطالب

2- التوجهات العامة حول مراحل الدراسة

بعد ما تم ضبط الإطار النظري في الفصول السابقة، ومناقشة الدراسات الكمية السابقة في هذا الإطار، سنحاول تقديم نموذج لسيروة مراحل الدراسة لتحديد أثر التكامل بين السياسات النقدية والمالية على البطالة في الجزائر، وعليه إرتأينا أن تكون هذه المراحل وفق التسلسل الذي يوضحه الشكل رقم (4-1) كما يلي:

شكل رقم (4-2): مراحل الدراسة



المصدر : من إعداد الطالب

خلاصة الفصل الرابع

تناولنا في هذا الفصل تجربة مهمة في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية التي تتمثل في تجربة الاتحاد النقدي الأوربي، حيث تعتبر هذه التجربة رائدة في العالم وتبين درجة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتي تهدف في مجملها على الحفاظ الاستقرار الاقتصادي، ومن خلال المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي ساهمت في تنظيم الإجراءات والتدابير النقدية والمالية التي ينبغي على الدول احترامها من أجل ضمان أعلى تنسيق بين السياسات النقدية والمالية، حيث نصت في مجملها على أن الدول ملزمة بتحقيق هدف استقرار الأسعار الذي لا يتجاوز في جميع الأحوال 2 بالمئة كمعدل تضخم مستهدف والذي يسهر عليه البنك المركزي الأوربي لتحقيقه، كما هدفت إلى عدم تجاوز العجز الموازني 3 بالمئة من الناتج، وعليه فعلى الدول الأعضاء أن تضبط موازناتها بما يتلاءم مع تحقيق هذا الهدف، كما نصت على أن لا يتجاوز الدين العام للدول الأعضاء 60 بالمئة من الناتج المحلي كأقصى تقدير، إضافة إلى ذلك يهدف التنسيق بين الدول الأعضاء على تحقيق نمو اقتصادي والرفع من أداء التشغيل.

ومن جهة أخرى تناولنا أهم الدراسات الكمية السابقة في مجال البطالة، حيث تم التطرق إلى الدراسات الكمية الجزائرية التي ساهمت في إثراء هذا الموضوع، إضافة إلى التطرق إلى بعض الدراسات الكمية العربية والأجنبية، وأفضت هذه الدراسات خاصة الجزائرية منها على قوة السياسة المالية في تأثيرها على البطالة فيما كان تأثير السياسة النقدية محدود، أما الدراسات العربية والأجنبية فكان من بين نتائجها تفاوت تأثير كل من السياسة النقدية والمالية، وتلخصت في مجملها وجود تأثير لكلا السياستين في الدول الكبرى وانعدم ذلك في الدول العربية، كما أبرزنا النموذج المستخدم والملائم للدراسة والذي يتمثل في النموذج اللوغاريتمي.

وبناء على ما تم تناوله من تجارب ودراسات كمية سابقة سنتناول في الفصل الخامس الجانب التطبيقي للدراسة لمعرفة وجود تأثير كلا السياستين على البطالة، ومن خلالها يتم الكشف عن وجود أثر ثنائي الذي يُفضي في الأخير إلى وجود تكامل بين السياستين.

الفصـــــــــل الخـــــــامس

تمهيد

يُعتبر الاقتصاد القياسي أسلوب من الأساليب الحديثة في التحليل الاقتصادي التي أخذت اهتماما كبيرا خاصة منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، ويهتم بالتقدير الكمي والإحصائي للعلاقات بين المتغيرات التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية الموجودة ضمن سياق النظريات الاقتصادية، وتستعين في ذلك بالعلوم الأخرى خاصة الرياضيات والاحصاء، حيث يتم القيام بعملية التقدير واختبار الفرضيات من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة وبلورتها في شكل نتائج، التي من شأنها أن تساعد متخذي القرارات في رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة، ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية في المستقبل.

وبناءا على النماذج القياسية ومن خلال هذا الفصل، سنحاول الإجابة عن الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة المتمثل في تحديد التأثير الذي يُخلِفه التفاعل والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة خلال الفترة التي شهدت فيه الجزائر إصلاحات اقتصادية عميقة، ولقياس هذا الأثر سنستخدم الطرق القياسية والاحصائية والمناهج الحديثة في السلاسل الزمنية، حيث نقوم بتحديد متغيرات الدراسة الملائمة، ثم نقوم باختيار النموذج المناسب للدراسة على أساس ما تم التطرق إليه من نماذج قياسية في الفصل السابق، وللقيام بعملية التقدير سنحاول دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، لتُحدَّد على أساسها النماذج القياسية الملائمة للتقدير، ولإبراز أهم ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل ارتأينا أن نُقسمه وفق ثلاث مباحث رئيسية جاءت كالتالي :

- المبحث الأول: اختيار نموذج الدراسة وتحليل متغيراتها؛
- المبحث الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة؛
- المبحث الثالث: اختبار علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: اختيار نموذج الدراسة وتحليل متغيراتها

لإجراء القياس الاقتصادي من أجل تحديد أثر التكامل بين السياستين النقدية والمالية والبطالة في الجزائر ينبغي تحديد متغيرات الدراسة، ثم إبراز النموذج الملائم لذلك، ثم نتطرق إلى المسارات التي سلكتها كل هذه المتغيرات بداية من 1990 إلى غاية 2015، من خلال دراسة تحليلية وصفية وإحصائية للبطالة ثم النفقات والإيرادات العامة، ثم عرض النقود ومعدل التضخم.

المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة

تُعَّد صياغة النموذج القياسي هي أولى المراحل في القياس الاقتصادي، حيث أن اختبار النظرية الاقتصادية كميا يفرض اقتراح النموذج القياسي المناسب التي تُبنَى على أساسه طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

1-توصيف النموذج المناسب للدراسة بناءا على الدراسات السابقة

من خلال الدراسات الكمية السابقة، سنحاول إبراز النموذج المناسب للدراسة بناءا على النماذج الكمية والتي استخدمت في الدراسة السابقة، وعلى هذا الأساس يُمكن تمييز بين نموذجين قياسين وهما النموذج اللوغاريتمي والنموذج الخطي المتعدد، وبداية نشير إلى المتغيرات المستخدمة في الدراسة كما يلي:

✓ **المتغير التابع:** ويتمثل المتغير التابع في معدل البطالة ويُرمز له بالرمز (CH)، وتم جمع إحصائيات البطالة من الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر (ONS) وهي إحصائيات بالنسب المئوية؛

✓ **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في :

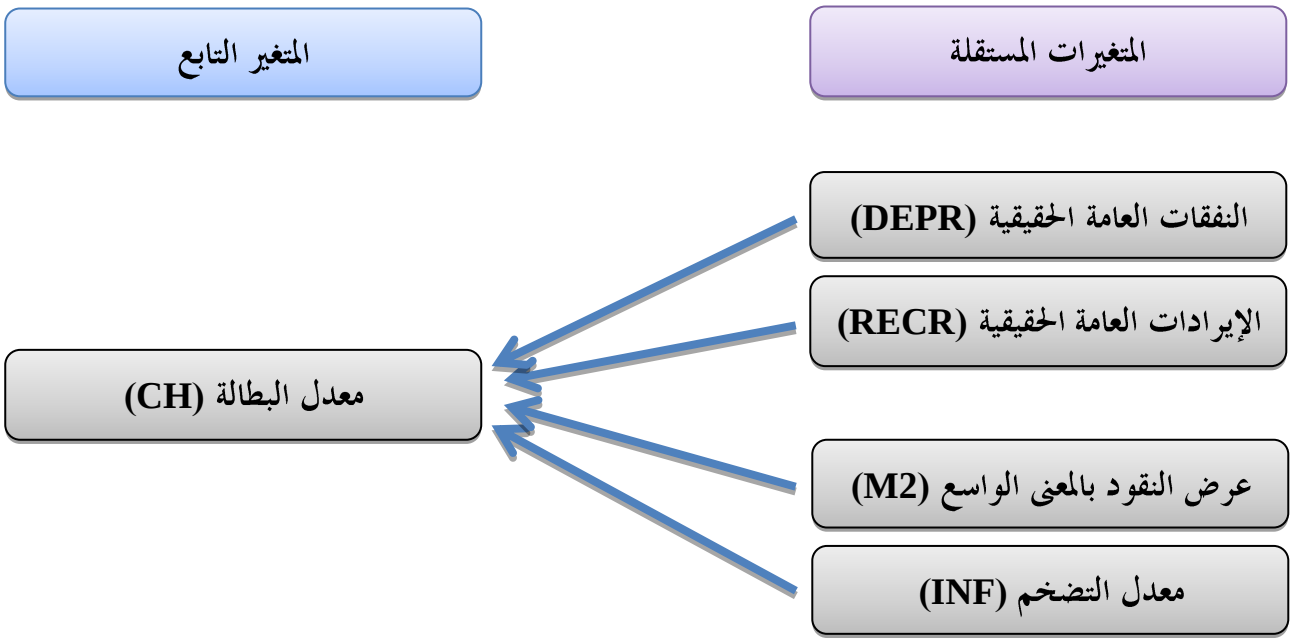
- **متغيرات السياسة المالية:** وتتمثل في النفقات العامة الحقيقية (DEPR)، والإيرادات العامة الحقيقية (RECR) وكلا المتغيرين يمثلان القيم الاسمية للنفقات والايرادت العامة مقسوما على المستوى العام للأسعار؛
- **متغيرات السياسة النقدية** : وتتمثل في عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ووحدته المليار دينار جزائري ومعدل التضخم (INF) وهي إحصائيات بالنسب المئوية؛

وبعد التعرف على المتغيرات المستخدمة في الدارسة، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يُعتبر من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي، وتأخذ دالة الدراسة الشكل التالي:

$$CH=F(DEPR, RECR, M2, INF)$$

ويُمكن توضيح متغيرات نموذج الدراسة في الشكل رقم (5-1) كما يلي :

شكل رقم (5-1): توضيح هيكل نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطالب

ووفقا لما سبق يمكن إبراز النموذجين الرياضيين كما يلي:

✓ **النموذج الأول**: ويتمثل في النموذج الخطي المتعدد و صيغته الرياضية كما يلي:

$$CH= b_0 +b_1DEPR_t + b_2RECR_t + b_3M2_t +b_4INF_t +\varepsilon_t$$

✓ **النموذج الثاني** : ويتمثل في النموذج اللوغاريتمي، وصيغته الرياضية كما يلي:

$$LCH= b_0 +b_1LDEPR_t + b_2LRECR_t + b_3LM2_t +b_4LINF_t +\varepsilon_t$$

وللمفاضلة بين النموذجين الرياضين من أجل اختيار النموذج الملائم للدراسة، تم الاستعانة ببعض الاختبارات الإحصائية يمكن تلخيصها في الجدول رقم (5-1) كما يلي :

جدول رقم (5-1): تحليل ومقارنة النموذج الخطي المتعدد والنموذج الخطي اللوغاريتمي

النماذج / التقديرات	النموذج اللوغاريتمي	النموذج الخطي المتعدد
تجانس الوحدات	متجانسة	غير متجانسة
تقدير النموذج	**LCH = -0.88LDEPR - 0.32LRECR + 0.51LM2 - 0.04LINF + 0.63**	**CH = -2.02RECR - 0.002M2 - 0.29INF + 1.98DEPR + 33.35**
معنويات المتغيرات	عدم معنوية كل من **LRECR** و **LINF**	عدم معنوية كل من **DEPR** و **M2**
معامل التحديد	0.83	0.82
Prob(F-statistic)	0.000000	0.000000
Durbin-Watson	0.89	0.73

المصدر : تم إعداده اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews (الملحق رقم 01)

ومن خلال الجدول وبناءا على تقديرات كل نموذج، نستنتج أن النموذج اللوغاريتمي هو النموذج المناسب للدراسة للأسباب التالية:

1- تجانس وحدات الدراسة مقارنة بالنموذج الخطي المتعدد وهو ما يعطي نتائج جيدة؛

2- معنوية متغيرات كل من النفقات العامة الحقيقية وعرض النقود المعنى الواسع بالنسبة للنموذج اللوغاريتمي عند مستوى معنوية 10 بالمئة وغير معنوية بالنسبة للإيرادات العامة الحقيقية ومعدل التضخم، حيث أن قيم t الإحصائية أكبر من قيم t الجدولية، في حين أن النموذج الخطي المتعدد جاءت كل من النفقات العامة الحقيقية وعرض النقود المعنى الواسع غير معنوية؛

3- معامل التحديد بالنسبة للنموذج اللوغاريتمي أكبر منه في النموذج الخطي المتعدد، حيث بلغ 0.83 وهذا يعني أن قوة تفسير المتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع بلغ 83 بالمئة؛

4- كلا النموذجين معنوي إجمالا، حيث كانت قيمة فيشر الاحصائية أكبر من الجدولية؛

5- قيمة كل من Durbin-Watson في النموذج اللوغاريتمي أكبر منه في النموذج الخطي المتعدد.

2- مصادر جمع البيانات

للقيام بالدراسة القياسية، تم جمع البيانات لمتغيرات الدراسة من مصادر مختلفة بحيث تغطي فترة الدراسة (1990-2015)، حيث تم جمع إحصائيات كل من النفقات العامة الإيرادات العامة من الديوان الوطني

للإحصائيات (ONS)، وللحصول على النفقات والايرادات العامة الحقيقية تم قسمة كل من النفقات العامة والايرادات العامة على المستوى العام للأسعار (CPI) والذي كان مصدره الديوان الوطني للإحصائيات وقد أُخذ على سنة أساس 1989، أما عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) تم جمع بياناته من بنك الجزائر، فيما كانت إحصائيات معدلات التضخم مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وقد استخدمنا القيم الحقيقية لهذه المتغيرات وإدخال عليها اللوغاريتم النيبيري حسب ما يقتضيه النموذج المختار سابقا.

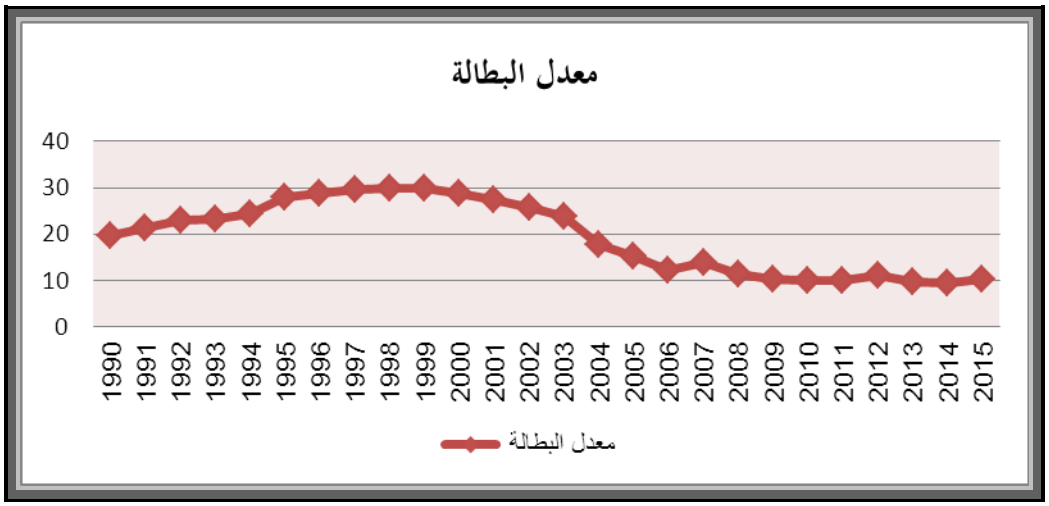
المطلب الثاني : الدراسة التحليلية الوصفية لمتغيرات الدراسة

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل ووصف وتحليل المتغيرات محل الدراسة، من خلال سرد أهم التطورات التي شهدتها كل من معدلات البطالة والنفقات العامة والإيرادات العامة، إضافة إلى عرض النقود ومعدلات التضخم وذلك خلال الفترة المدروسة.

1- تحليل وصف تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

شهدت البطالة في الجزائر عدة تحولات في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة على هيكلة الاقتصاد الوطني، حيث شهدت تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بسبب تطبيق إصلاحات على بعض القطاعات ذات العلاقة بالبطالة، لتشهد بعدها استقرارا في المرحلة التي شهدت انتعاشا في أسعار النفط، ويمكن توضيح سيرورة تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة في الشكل رقم (5-2) كما يلي :

شكل رقم (5-2) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن البطالة شهدت تسجيل معدلات عالية منذ تبني الجزائر للاقتصاد الموجه، حيث عرفت هذه المرحلة بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي ضربت الاقتصاد الجزائري منذ 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، وهذه الوضعية فرضت إجراءات قاسية على ديناميكية سوق العمل امتثالا لتوجيهات الصندوق النقد الدولي، من خلال برامج التعديل الهيكلي 1994 والتثبيت الاقتصادي والتي كانت تتجه نحو تقليص الإنفاق العمومي، من خلال انخفاض الاستثمارات العمومية، اضافة تحرير سوق العمل وجعله مرنا بما يتكيف مع الطلب والعرض، في حين انتهاج السلوك الانكماشي للسياسة النقدية من خلال تثبيت الأجور إضافة إلى نمو الفئة النشيطة كل سنة، وعليه فإن هذه العوامل أدت إلى غلق الكثير من المؤسسات الاقتصادية وتسريح الكثير من العمال، حيث بلغ أكثر من 500 ألف عامل مسرح إلى غاية سنة 1998، وعليه فإن تأثير هذه العوامل كان بليغا على هيكل سوق العمل حيث ارتفع معدل البطالة من 19.7 بالمئة سنة 1990 إلى 24.4 بالمئة سنة 1993 لتشهد بعدها معدل قياسي سنة 1999 ب30 بالمئة.

ومن جهة أخرى شهدت الفترة (2000-2015) ارتفاعا غير مسبوق في أسعار النفط حيث بلغت إيرادات الخزينة العمومية مستويات قياسية سنة 2014، وفي هذا السياق قامت الدولة بالتوسع في المشاريع التنموية من أجل تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تسطير مخططات الإنعاش الاقتصادي، وامتد أول مخطط للإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2005 ورصدت له الدولة غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار إضافة إلى برامج أخرى في نفس الفترة كبرامج الإعانات الاجتماعية وبرامج تشغيل الشباب وبرنامج التنمية الفلاحية.

كان لهذا البرنامج أثرًا ايجابيا على سوق العمل، مما أدى إلى تخفيض حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2000 حوالي 2.3 مليون بطال بمعدل 3. 27 بالمئة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003، ثم انخفض إلى 17.7 % سنة 2004 وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في قروض التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد، منها 230 ألف منصب مؤقت[1].

وبداية من سنة 2005 أعلنت الحكومة بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني والذي جاء تحت مسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي كان يمتد من 2005 إلى 2009، حيث رُصد له اعتماد مالي قدره 4200 مليار دينار وساهم هذا البرنامج في استحداث أكثر من اثنين مليون منصب عامل، حيث انخفض معدل البطالة من 15.3 بالمئة سنة 2005 إلى 10.2 بالمئة سنة 2009، ويعود الفضل في ذلك إلى استراتيجية

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2004، ديسمبر 2004، ،ص 120.

الحكومة في تنويع مصادر الدخل خارج المحروقات من خلال تشجيع القطاعات الاقتصادية التي تخلق مناصب الشغل كقطاع الفلاحة والصناعة والخدمات والأشغال العمومية. وتجدر الاشارة أنه هناك تضارب وتباين في الاحصائيات المتعلقة بالبطالة، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي، فمثلا بلغ معدل البطالة في الجزائر 10.2 بالمئة سنة 2015 حسب الديوان الوطني للاحصائيات، فيما بلغ 11.2 بالمئة حسب البنك الدولي.

واستكمالا للمخطط السابق، قامت الحكومة ببعث المخطط الثالث المجسد ببرنامج توطين النمو ورُصد له حوالي 21214 مليار دينار، وكان من أهدافه دعم التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط القطاع الفلاحي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المناطق الصناعية، وإضافة إلى ذلك تَضمَّن المخطط برنامجا لمكافحة البطالة من خلال إنشاء أجهزة لدعم إدماج حاملي الشهادات ودعم إنشاء المشاريع والمؤسسات مصغرة، حيث انعكست هذه البرامج على سوق العمل حيث انخفض معدل البطالة إلى مستوى قياسي بلغ 9.5 بالمئة سنة 2014 لترتفع بعد ذلك بشكل طفيف إلى 10.2 بالمئة سنة 2015 بسبب ارتفاع حجم السكان النشطين اقتصاديا بمعدل 4.2 بالمئة بمقارنة مع سنة 2014.

2- تحليل وصف تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

شهدت النفقات العامة في الجزائر عدة تحولات بداية من الستينيات من القرن الماضي، وكانت هذه التحولات مرتبطة بشكل كبير بالتحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ تبني النظام الاقتصادي الاشتراكي سنة 1965، والتي رافقها عدة ثورات في المجال الصناعي والزراعي ومع ما شهدته أواخر ثمانينيات القرن العشرين، من أزمة اقتصادية نتيجة انهيار أسعار النفط كان بداية التوجه الدولة نحو تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، من أجل التوجه الفعلي لاقتصاد السوق وتبني سياسة ترشيد الإنفاق العام، حيث توجهت الدولة نحو تقييد والتوسع في الانفاق العام وهو النموذج الذي اعتمده بارو من خلال تأثير النشاطات الحكومية المتمثلة في الانفاق على البنى التحتية في دعم النمو الاقتصادي، ولإبراز أهم التحولات التي شهدتها النفقات العامة يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (5-2) كما يلي:

جدول رقم (5-2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام	معدل تطور اجمالي النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام	معدل تطور اجمالي النفقات العامة
1990	136.5	24.1	/	**2003**	1752.7	33.1	13,9
1991	212.1	25.5	65,1	**2004**	1891.8	30.4	7,1
1992	420.1	40.3	95,1	**2005**	2052	27.8	8,4
1993	476.1	40.1	26,4	**2006**	2453	28.2	19,5
1994	566.3	38.7	18,2	**2007**	3108.5	33.5	26,7
1995	759.6	37.2	27,5	**2008**	4191	38.6	34,4
1996	724.6	28.8	23	**2009**	4246.3	38.7	1,6
1997	845.1	30.1	16,6	**2010**	4944.66	41.1	5,1
1998	876	30.5	3,6	**2011**	5853.56	40.8	31
1999	961.7	29.5	9,8	**2012**	7169.89	45.1	20,5
2000	1178.1	28.3	22,5	**2013**	6514.1	39.1	13,6
2001	1321	31.2	12,1	**2014**	6995.7	39.5	7,5
2002	1550.6	34.9	17,3	**2015**	7656.3	52.8	9,4

المصدر: تقارير المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، 2011، 2015

من خلال الجدول أعلاه، يُلاحظ أن النفقات العامة في الفترة (1990-1999) شهدت ارتفاعا تدريجيا ولكنه بوتيرة متباطئة، حيث انتقلت من 139.5 مليار دج سنة 1990 إلى 212.1 مليار دج سنة 1992، أي ارتفعت بمعدل 65.1 بالمئة، لتواصل ارتفاعها المستمر في سنة 1993 لتصل 476.1 مليار دج أي بارتفاع قدره 95.1 بالمئة، لتصل إلى 759.61 مليار دج سنة 1995، وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام فقد شكلت النفقات العامة سنة 1990 ما نسبته 24.1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام لترتفع هذه النسبة تدريجيا إلى 40.3 بالمئة سنة 1993، ويمكن **تفسير** هذا الارتفاع إلى برامج الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 حيث كان لها الحظ الأكبر من النفقات وهو ما يُفسر الارتفاع المضطرد في نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، حيث

بلغت نفقات التسيير 88.1 مليار دج سنة 1990 لترتفع بعدها إلى 153.8 مليار دج أي بزيادة 75 بالمئة عن السنة السابقة لتواصل بعدها الارتفاع التدريجي إلى غاية 1995 التي شهدت فيه النفقات العامة قيمة عظمى بلغت 473.6 مليار دج، فيما شهدت نفقات التجهيز ارتفاع بطيء إلى غاية 1995، حيث ارتفعت من 47.7 مليار دج سنة 1990 إلى 285.9 مليار دج، أي ارتفاع بست مرات خلال خمس سنوات، وعلى هذا الأساس فإن هيكل نفقات التسيير والتجهيز يُوضح سيطرة نفقات التسيير على مجمل النفقات العامة خلال الفترة التي شهدت الاصلاحات الاقتصادية بشكلها الأولي، حيث نُلاحظ أن نفقات التسيير تشكل أكثر من 70 بالمئة من النفقات العامة الإجمالية، ويُمكن **تفسير** ذلك إلى قيام الحكومة بتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان هدفه التقليص من نفقات التجهيز من خلال تخفيض الانفاق الاستثماري وتخفيض الدين العمومي وتسديد المديونية وزيادة دفع الأجور، إضافة إلى تحمل الدولة للمهام الرئيسية المخولة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، وتلبية حاجيات القطاعات الحسّاسة كالتعليم والصحة....الخ.

وفي سنة 1996، شهدت النفقات العامة أيضا انخفاضا مقارنة بسنة بالسنة السابقة، حيث بلغت 724.6 مليار دينار، لتبدأ بعدها في الارتفاع التدريجي بداية من سنة 1997 حيث بلغت 845.2 دج أي بارتفاع طفيف قدره 16.6 بالمئة عن السنة السابقة، لتستمر في الارتفاع بوتيرة بطيئة إلى غاية سنة 2000، حيث بلغت 875.7 مليار دينار سنة 1998 أي بارتفاع قدره 4 بالمئة لتصل إلى قيمة إجمالية قدرها 1178.1 دينار جزائري، بمعنى أنه خلال الفترة 1995 إلى 2000 لم يشهد توسعا كبيرا في النفقات العامة عكس السنوات السابقة حيث كان الارتفاع بوتيرة متناقصة، ويُبرر ذلك إلى قيام الحكومة بحزمة الإصلاحات الثانية المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي الذي كان يقتضي الترشيد في النفقات العامة حسب توجيهات الصندوق الدولي، ومن جهة أخرى شهدت نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام انخفاضا مستمرا بداية من سنة 1994 حيث انخفضت مقارنة ب سنة 40.1 بالمئة مقارنة بسنة 1993 لتنخفض بعدها إلى 38.7 بالمئة سنة 1995 لتسجل أدنى نسبة لها سنة 1999 بنسبة قدرها 29.5 بالمئة من الناتج الداخلي الاجمالي، وهو ما يعكس التزامات الحكومة فيما يخص تنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلي المدعوم من طرف الصندوق النقد الدولي والذي يشرط تقليص النفقات العامة.

أما بالنسبة للفترة (2000-2015)، وهي مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (البرنامج

الخماسي للتنمية 2010-2014)، حيث حققت النفقات العامة الإجمالية زياد معتبرة انتقلت من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 8753.7 مليار دج سنة 2015، أي بزيادة قدرها 7575.6 مليار دينار ما يمثل سبعة أضعاف، وترجع أساسا هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى التوسع في الانفاق العام من خلال ضخ أموال ضخمة لتمويل برامج التنمية.

ففي الفترة (2001-2004)، والتي تلت تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفعت النفقات العامة من 1321.1 مليار دينار سنة 2001 إلى 1550.6 مليار دينار سنة 2002 بمعدل زيادة قدره 16.3 بالمئة، لتواصل بعدها في الارتفاع إلى غاية 2004 حيث بلغت 1888.9 مليار دينار بمعدل ارتفاع قدره 7.1 بالمئة، أما بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام، فقد شكّلت النفقات العامة ما نسبته 22.5 بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 لترتفع تدريجيا إلى غاية سنة 2003، حيث وصلت ما قيمته 33.1 بالمئة من الناتج لتنخفض بشكل طفيف سنة 2004 في حدود 30.1 بالمئة، ويُفسَر هذا الارتفاع إلى تغطية برنامج الانعاش الاقتصادي حيث تم تخصيص مجمل النفقات في المشاريع الخاصة والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبري...الخ.

و لم تتوقف النفقات العامة عن الارتفاع خلال الفترة (2005-2009) وهي الفترة التي شهدت تنفيذ البرنامج الخماسي الثاني المتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث ارتفعت النفقات من 2052.1 مليار دج سنة 2005 إلى 2453 مليار دينار سنة 2006 أي بارتفاع قدره 19.5 بالمئة لتستمر في الارتفاع إلى غاية 2009 حيث سجلت ما قيمته 4246.3 مليار دينار أي بزيادة قدرها 1.6 بالمئة مقارنة بسنة 2008، أي أنها ارتفعت بأكثر من 100 بالمئة خلال خمس السنوات، وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام، فقد شهدت النفقات العامة ارتفاعا مستمرا بالنسبة للناتج، حيث ارتفعت من 27.8 بالمئة من الناتج الداخلي سنة 2005 إلى 28.2 بالمئة سنة 2006، لتواصل في الارتفاع إلى غاية 2009 والتي شهدت نسبة قياسية قدرها 38.7 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، ويُبرَر هذا الارتفاع إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي خُصَصت له غالبية هذه النفقات والتي وُجَهت من أجل تحسين القدرة الشرائية والمعيشية للمواطنين، ودعم المنشآت القاعدية، ودعم برامج التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمات العمومية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وعرفت الفترة (2010-2015) ارتفاعا غير مسبوق في النفقات، حيث شهدت هذه الفترة تطبيق المخطط الثالث المتعلق ببرنامج توطيد النمو والذي يمتد إلى غاية 2014، وقد خُصِص له غلافا ماليا قدره

21124 مليار دج، حيث كانت بداية تنفيذ هذا البرنامج بنفقات بلغت 4944.66 مليار دج سنة 2010 لترتفع إلى 5853.56 مليار دينار سنة 2011 أي ارتفعت بما مقداره 31 بالمئة، لتقفز إلى 7169.89 مليار دينار سنة 2012 بمعدل زيادة قدرها 20.5 بالمئة عن سنة 2011 وهو أكبر قيمة سجلت خلال هذه الفترة، لتنخفض بعدها بمعدل 13.6 بالمئة سنة 2013 حيث سجلت ما قيمته 6514.1 مليار دينار، فيما شهدت سنة 2014 ارتفاع محسوس في النفقات قدره 14.5 بالمئة بما قيمته 6995.7 دينار جزائري، وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام، فقد شهدت النفقات العامة تقارب في النسب، حيث شكّلت ما نسبته 41.1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة 2010، لتنخفض بشكل طفيف سنة 2011 بما قيمته 40.8 بالمئة، لترتفع بعدها بقيمة قياسية سنة 2012 بنسبة قدرها 45.1 بالمئة وهو ما يعكس الارتفاع غير المسبوق للنفقات العامة في هذه السنة، فيما سجلت سنتي 2013 و 2014 ما نسبته 39.1 بالمئة و 39.5 بالمئة على التوالي، وتدل هذه النسب على أن النفقات العامة تستحوذ على جزء كبير من اهتمامات الحكومة لتطبيق سياستها الاقتصادية، وتوزّعت هذه النفقات بين مجالات متعددة حيث أخذت قطاعات التنمية البشرية النصيب الأكبر من مجمل النفقات، وتتمثل هذه القطاعات في التربية والتعليم، الصحة والسكان، التضامن، التعليم العالي....الخ، في ما توزعت باقي النفقات في بناء المنشآت الأساسية وتحسين الخدمات العمومية ودعم التنمية الاقتصادية وبرامج مكافحة البطالة.

في 2015، بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656.3 مليار دينار، أي بارتفاع قدره 9.4 بالمئة، بعد الارتفاع الأقوى المسجل في سنة 2014، مقابل انخفاضا بـــ 14.6 بالمئة في 2013، وتسّببت نفقات رأس المال بأكثر من 81 بالمئة في هذا الارتفاع، ونسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، فقد ارتفعت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2015 إلى 46.1 بالمئة، مقابل 39.5 بالمئة و 39.1 بالمئة في سنتي 2014 و2013، في وضع اتَسم بانخفاض في قيمة إجمالي الناتج الداخلي. كذلك وإلى حّد أقل ارتفعت نفقات الميزانية الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، لتبلغ 56.9 بالمئة مقابل 55.6 بالمئة في سنة 2014، وأُدرجت نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2015 بمبلغ 4972.3 مليار دينار و 3885.8 مليار دينار على التوالي، واستهلكت نفقات التسيير بواقع 92.9 بالمئة وبواقع 78.2 بالمئة بالنسبة لنفقات التجهيز، ويُفسر هذا الارتفاع إلى الزيادة في النفقات الجارية من أجل تغطية نفقات المستخدمين، إضافة إلى ارتفاع نفقات البنية التحتية الاقتصادية، وقطاع السكن والطاقة والمناجم، الفلاحة والتربية والتكوين[1].

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2015**، ص ص 81 82.

3- تحليل ووصف تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

بالإضافة إلى النفقات العامة، شهدت الإيرادات العامة هي أيضا تحولات مختلفة، وفي مجملها تميزت بنسق تصاعدي بصورة مستمرة من سنة لأخرى، ويعود ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي شهدتها الدولة خلال الفترة (1990-2015)، ولدراسة أهم المراحل التي شهدتها الإيرادات العامة يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (5-3) كما يلي:

جدول رقم (5-3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	الايرادات العامة الاجمالية	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من الايرادات العامة	السنوات	الايرادات العامة الاجمالية	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من الايرادات العامة
1990	152.5	76.2	49.1	**2003**	1974.46	1352.7	68.1
1991	248.9	161.5	64.4	**2004**	2229.89	1485.6	66.7
1992	311.864	193.8	62.6	**2005**	3639.92	2796	76.4
1993	313.949	179.21	57.6	**2006**	3639.92	2796.8	76.5
1994	477.181	222.176	46.3	**2007**	3687.7	2711.8	73.1
1995	611.731	336.148	54.9	**2008**	5110.053	4088.6	80.9
1996	825.127	496	60.1	**2009**	3676.33	2412.7	65.1
1997	926.688	564.8	60.3	**2010**	4392.96	2905	66.1
1998	774.515	425.5	54.4	**2011**	5703.4	3979.7	69.8
1999	950.494	560.1	58.4	**2012**	6339.3	4148.3	65.3
2000	1578.16	1173.2	74.1	**2013**	5940.9	3678.1	61.9
2001	1505.52	956.3	63.5	**2014**	5718.9	3388.3	59.6
2002	1603.188	942.5	58.5	**2015**	5042.43	2373.4	47.6

المصدر: تقارير المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، 2011، 2015

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الإيرادات العامة الكلية تزايدت بشكل تدريجي بداية من سنة 1990 إلى غاية 1997، حيث بلغت 152.5 مليار دج سنة 1990 ليرتفع بعد ذلك إلى 248.9 مليار دج بمعدل

زيادة قدرها 63.2 بالمئة بالمقارنة بسنة 1990، ويفسر ذلك إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية حيث انتقلت من 76.2 مليار دج سنة 1990 إلى 161.5 مليار دج سنة 1991 بمعدل نمو تجاوز 100 بالمئة ومُشكِلة 49.1 بالمئة و 64.4 بالمئة من الإيرادات العامة الكلية خلال سنتي 1990 و1991 على التوالي، ويُفسر ارتفاع مداخيل الجباية البترولية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال سنة 1991، إضافة إلى ذلك تمً تسجيل ارتفاع طفيف في مداخيل الجباية العادية حيث انتقلت من 71.1 مليار دج سنة 1990 إلى 82.2 مليار دينار سنة 1990، واستمرت الإيرادات العامة في الارتفاع سنة 1992 حيث بلغت 311.8 مليار دج أي بارتفاع قدره 25 بالمئة بالمقارنة مع سنة 1991، ويُبرر ذلك إلى الارتفاع في مداخيل الجباية البترولية من 161.5 مليار دج سنة 1990 إلى 193.8 مليار دج سنة 1992، إضافة إلى ارتفاع الجباية العادية حيث انتقلت من 82.2 مليار دج إلى 108.8 مليار دج سنة 1992، ويعود ذلك إلى تزايد مداخيل الدولة في كل من الضرائب المباشرة والتسجيل والطابع الرسوم على بعض الأعمال، واضافة إلى ارتفاع الإيرادات السابقة شهدت إيرادات بعض البنود الأخرى في الميزانية والتي ارتفعت من 4.7 مليار دج سنة 1991 إلى 9.2 مليار دج سنة 1992، ورغم ذلك بقيت الجباية البترولية المساهم الأساسي في ارتفاع الايرادات العامة، حيث ارتفعت إلى 62.6 بالمئة و57.6 بالمئة من الايرادات الكلية لسنتي 1992 و 1993.

وواصلت الإيرادات العامة في الارتفاع خلال السنوات من 1992 إلى غاية سنة 1997، بمعدلات ارتفاع ذات ميل تصاعدي، حيث ارتفعت من 313.9 مليار دج سنة 1993 إلى 926.6 مليار دينار سنة 1997، أي ارتفعت بمبلغ 612.7 مليار دج مقابل سنة 1993، بمعنى سجلت نمو بمعدل يقدر بـــ 891.47 بالمئة مقابل سنة 1993، ويعود هذا الارتفاع المسجل بالدرجة الأولى إلى الارتفاعات المسجلة خلال نفس السنوات في الجباية البترولية، طالما أنها هي المساهم الأكبر في زيادة الإيرادات العامة الكلية، رغم الانخفاض المسجل في مبلغ الجباية البترولية في سنة 1993 بمعدل يقدر بـــ 10.8 بالمئة، ولكن بعد هذه السنة عاودت الجباية البترولية إلى الارتفاع من جديد، حيث انتقلت من 179.2 مليار دج سنة 1993 إلى 564.8 مليار دج سنة 1997، أي سجلت نمو بمبلغ يقدر بـــ 407.5 مليار دج ما يساوي معدل زيادة يقدر بـــ 220.27 بالمئة مقابل سنة 1993، كما شهدت قيمة الضرائب المباشرة خلال نفس السنوات تطور ملحوظ، حيث ارتفعت من 35 مليار دينار سنة 1993 إلى 81.8 مليار دج سنة 1997، أي سجلت ارتفاع بمبلغ يقدر بـــ 46.7 مليار دج ما يعادل زيادة بمعدل يقدر بـــ 133.42 مليار دج مقابل سنة 1993، وهذا يؤكد على التدابير المتخذة في برنامج التعديل الهيكلي كالرفع من معدل الضريبة على الدخل الإجمالي و الرفع كذلك من معدل

الضريبة على الأرباح المُعاد استثمارها من 5 بالمئة إلى 33 بالمئة، و كذلك تمَّ تعديل أيضا سُلَّم الاقتطاع الضريبي على أرباح الأشخاص الطبيعيين[1].

وفي سنة 1998 شهدت الإيرادات العامة تدهورا بمقارنة ب سنة 1997، حيث اخفضت إلى 774.5 مليار دج أي بمعدل انخفاض قدره 16 بالمئة مقارنة بسنة 1997، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع مداخيل الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط التي نزلت إلى 13 دولار للبرميل، في حين أن هيكلة الجباية العادية شهدت ارتفاع متفاوت مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ارتفعت من 314 مليار دينار سنة 1997 إلى 329.8 مليار دج في عام 1998، أي ارتفاع بمبلغ قدره 15.8 مليار دج وهو ما يمثل معدل نمو قدره 5 بالمئة وهو ما يعكس أيضا الارتفاع الطفيف في مداخيل الجباية العادية، ويعود هذا الارتفاع الطفيف إلى تفاوت الزيادات في الضرائب المباشرة والرسوم على الطابع والتسجيل والرسوم على رقم الأعمال، أما في سنة 1999 فشهدت الايرادات العامة ارتفاعا ملحوظا بعد الانخفاض التي شهدته في 1998، حيث ارتفعت إلى 950.4 مليار دج بمعدل نمو قدره 22.7 بالمئة مقارنة بسنة 1998، ويفسر ذلك إلى ارتفاع مداخيل الجباية البترولية بسب ارتفاع أسعار النفط، وعلى هذا الأساس فإنه خلال هذه الفترة (1990-1999) شكلت مداخيل الجباية البترولية حصة الأسد من مجمل المداخيل، إذ أنها فاقت 60 بالمئة من مجمل المداخيل وتُعتبر المساهم الأول في ارتفاع الإيرادات العامة أو انخفاضها

وبداية من سنة 2000 عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا حيث انتقلت من 1603.188 مليار دينار سنة 2000 إلى 5110.053 مليار دج سنة 2008، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 74.1 بالمئة سنة 2000 إلى 80.90 بالمئة سنة 2008، ثم سجلت انخفاضا بـــ 3676 مليار دج سنة 2009، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول إلى 62 دولار مقارنة بسنة 2008 التي كانت في حدود 99.97 دولار، وكذا انخفاض الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية إلى 65.1 بالمئة[2].

كما بلغت إيرادات الميزانية 5703.1 مليار دينار في سنة 2011 مقابل 4392.96 مليار في 2010، حيث ارتفعت بمبلغ 1310.4 مليار دينار بنسبة ارتفاع قدرها 29.8 بالمئة مقابل 717 مليار دينار في سنة

[1] إكن لونيس، **تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، ص 204.

[2] بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 225.

2010 بعد الانخفاض القوي في سنة 2009، وساهمت إيرادات المحروقات في الزيادة في الإيرادات الكلية في 2011 بواقع 82 بالمئة مقابل 68.7 بالمئة في سنة 2010، شكل إيرادات الجباية البترولية 69.8 بالمئة بالنسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية مقابل 66.1 بالمئة في سنة 2010 وتغطي 69.4 بالمئة من نفقات الميزانية الكلية سنة 2011 مقابل 65 بالمئة في 2010 و 56.9 بالمئة سنة 2009[1]، في حين بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2012 مستوى 6339.3 مليار دينار مقابل 5703.1 مليار دينار في 2011، أي ارتفاع قدره 7.10 بالمئة، وبالتالي فإنها ارتفعت بمبلغ 636.2 مليار دينار، وارتفعت إيرادات الجباية البترولية في 2012 بنسبة 5.1 بالمئة مقابل 37 بالمئة في 2011، منتقلة من 3979.7 مليار دينار في 2011 إلى 4148.3 مليار دينار في 2012، ونسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، تُشكل إيرادات الجباية البترولية 65.3 بالمئة في 2012 مقابل 69.4 بالمئة في 2011 وتغطي 58.4 بالمئة من نفقات الميزانية الكلية مقابل 68 بالمئة في 2011[2].

ومن جهة أخرى بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2013، 5940.9 مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض قدره 398.4 مليار دينار بنسبة 6.3 بالمئة، مقابل ارتفاع قدره 549.2 مليار دينار في 2012، وانخفضت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2013 بنسبة 12.1 بالمئة، بعد ارتفاع قدره 5.1 بالمئة في 2012، مقفلة السنة قيد الدراسة بمبلغ قدره 3678.1 مليار دينار مقابل 4148.3 مليار دينار في 2012، ومن جهة أخرى لم يكن الارتفاع في الإيرادات العادية بنسبة 5 بالمئة سنة 2013 كافيا لتعويض الانخفاض بـــ 9.3 بالمئة الذي شهدته إيرادات الجباية البترولية في 2012، ونسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، تشكل إيرادات الجباية البترولية 61.9 بالمئة في 2013 مقابل 65.3 بالمئة في 2012، وتغطي ما نسبته 60.4 بالمئة من نفقات الميزانية الكلية[3]، في حين سجلت إيرادات الميزانية في سنة 2014 ما قيمته 5718.9 مليار دينار مقابل 5940.9 مليار دينار في سنة 2013، أي بمعدل انخفاض قدره 4 بالمئة، وبالتالي فإنها انخفضت بمبلغ 381.8 مليار دينار، وانخفضت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2014 بنسبة قدرها 7.9 بالمئة، حيث انتقلت من ما قيمته 3678.1 مليار دينار في 2013 إلى 3388.3 مليار دينار في سنة 2014، وبنسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، تُشكَل إيرادات الجباية البترولية 59.2 بالمئة في سنة 2014 مقابل 61.9 بالمئة في سنة 2013 وتغطي 48.5 بالمئة من نفقات الميزانية الكلية مقابل 61.1 بالمئة في سنة 2013.

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2011**، ص 90.

[2] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2012**، ص 97.

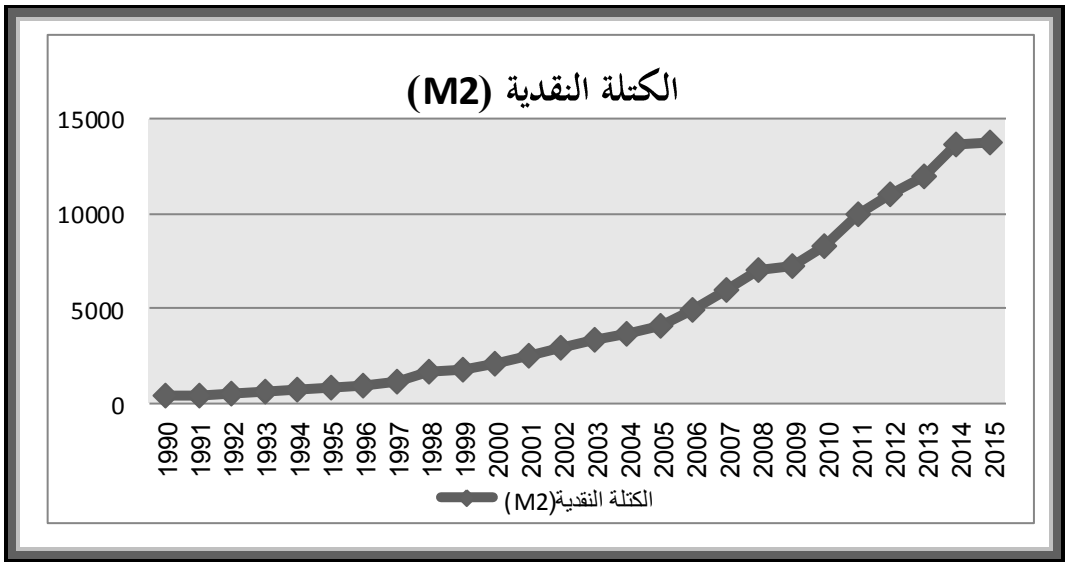
[3] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2013**، ص ص 85 86 .

أما في سنة 2015 فقد بلغت إيرادات الميزانية ما قيمته 5103.1 مليار دينار مقابل 5718.4 مليار دينار في 2014، أي بانخفاض قدره 635.3 مليار دينار، ونتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات الجباية البترولية، حيث انخفضت بنسبة 30 بالمئة بسبب انخفاض أسعار النفط بداية من 2015 مقابل انخفاض بـــ 7.9 بالمئة في 2014، منتقلة من 3388.3 مليار دينار في سنة 2014 إلى 2373.4 مليار دينار في سنة 2015، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث انتقلت من 100.1 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 48.7 دولار في سنة 2015، ونسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، بلغت إيرادات المحروقات 46.5 بالمئة في سنة 2015، مقابل 59.2 بالمئة في سنة 2014، وتغطي 31 بالمئة من نفقات الميزانية الكلية مقابل 48.4 بالمئة في سنة 2014[1].

4- تحليل ووصف تطور الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة (1990-2015)

اعتمدنا في هذه الدراسة على المجمع النقدي الواسع (M2) والذي يتكون من النقود القانونية المتداولة والودائع الجارية لدى البنوك وأشباه النقود اضافة الى الودائع لأجل لدى البنوك ويبين الشكل رقم (5-5) التطورات التي عرفتها الكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال فترة الدراسة :

شكل رقم (5-3):تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

من خلال المنحنى أعلاه، يمكن تقسيم تطور الكتلة النقدية الى فترتين اساسيتين، **الفترة الأولى** تمتد من 1990 إلى 2000، وتميزت هذه الفترة في نمو لكتلة النقدية بوتيرة متباطئة حيث انتقلت من 343 مليار دج

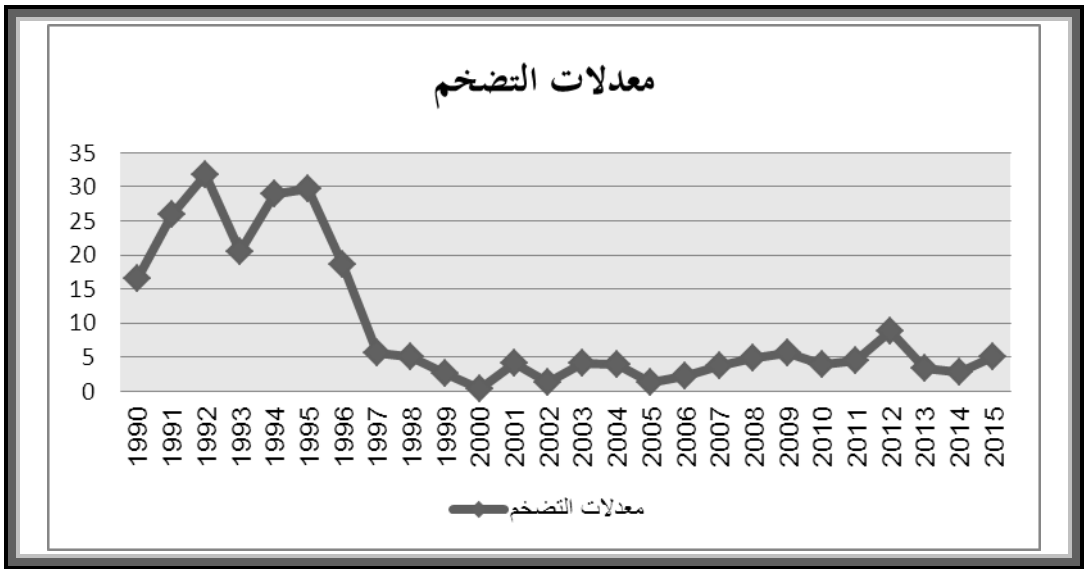
[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره ص ص 77 78.

سنة 1990 الى 1789.35 مليار دج سنة 1999، أي بمعنى أنها ارتفعت بأكثر من 600 بالمئة (ستة أضعاف خلال أواخر تسعينيات القرن الماضي)، ويعود هذا الارتفاع البطيء الى الاجراءات التقشفية التي شهدتها هذه المرحلة بسبب الاصلاحات الاقتصادية والتي من بين أهدافها اعادة الاستقرار النقدي، ففي الفترة (1990-1993) كان الإصدار النقدي موجه إلى تغطية عجز الميزانية وتغطية احتياجات المؤسسات من الائتمان، إضافة إلى ضرورة الالتزام بتوجيهات صندوق النقد الدولي فيما يخص التوسع في السياسة الائتمانية، أما في الفترة (1994-1997) فكان الارتفاع بمعدل متناقص بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لترتفع من 1081.2 سنة 1997 إلى 1592.14 مليار دج سنة 1998 أي بمعدل 50 بالمئة، أما في **الفترة الثانية** الممتدة من 2000 إلى 2015 فقد شهدت ارتفاعا مضطردا في مستوى الكتلة النقدية حيث انتقلت من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 13704.5 مليار دج، أي ارتفعت بمقدار ستة أضعاف كاملة خلال هذه الفترة، ويرجع هذا الارتفاع الى تحسن أسعار النفط التي عززت احتياطات الصرف من النقد الأجنبي، باعتباره احد مقابلات الكتلة النقدية والتي وجهت أساسا الى تغطية البرامج التنموية من أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

5- تحليل ووصف تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

شهدت معدلات التضخم هي أيضا تحولات كبيرة خلال فترة الدراسة خاصة في فترة التسعينيات، حيث كان انعكاس الاصلاحات الاقتصادية بليغا على معدلات التضخم، ويمكن إجمالا توضيح التطورات المختلفة لمعدلات التضخم في الجزائر في الشكل رقم (5-4) كما يلي :

شكل رقم (5-4):تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2015)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات التضخم شهدت في ذات الفترة ارتفاعا كبيرا وصلت إلى حدود 32 بالمئة في سنة 1992، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها ارتفـــاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمـــة الديون الخارجيـــة وعجز الميزانية، وكذلك يرجع سبب هذا التضخم لتغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار على عدة مراحل خـــلال سنوات التسعينيات، كما ويرجع هذا الارتفاع بشكل مباشر إلى سياسة تحرير الأسعار ابتـــداءً من سنـــة 1990، فقد تم تمويل هذه الاختلالات من خلال الإصدار النقدي، ثم شهدت معدلات التضخم تحسنا ملموسا قبل الإصلاح لتنخفض إلى 18.7 بالمئة سنة 1996، ثم انخفض معدل التضخـــم إلى5.7 بالمئة، ويعزى هذا الانخفاض إلى الإجراءات الصارمة التي وضعتها السلطات النقدية، من أجل تخفيض مستويات التضخم المرتفعة التي شهدها الفترة 1990 إلى 1993 كتخفيض سعر الصرف وتحسين المنافسة بين السلع، إضافة إلى الإصلاح المتمثل في السياســـة الماليـــة والنقدية المتبعة والمتمثلة في زيادة الإيرادات وتقلص النفقات عن طريق رفع دعم الأسعار والتحكم في الإصـــدار النقدي و تشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة، هذه الإجراءات ساهمت بشكل كبير في تقليص معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة وصل إلى حدود 0.3 بالمئة في سنة 2000، لتشهد بعد ذلك معدلات التضخم مستويات مقبولة إلى غاية 2012 حيث وصلت إلى 8.9 بالمئة ويرجع ذلك إلى زيادة الأسعار في السلع الغذائية والمصنعة الناجمة عن الزيادة في السيولة بسبب التوسع في الانفاق العام (زيادة الأجور)، لتنخفض مجددا إلى 3.3 بالمئة في 2013 و5.5 بالمئة سنة 2015، ويعود ذلك إلى الإجراءات المضادة للبنك المركزي لامتصاص السيولة بداية من الأشهر الأولى من سنة 2013، إضافة إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، بسبب انخفاض تباطؤ النمو وانخفاض في الطلب العالمي.

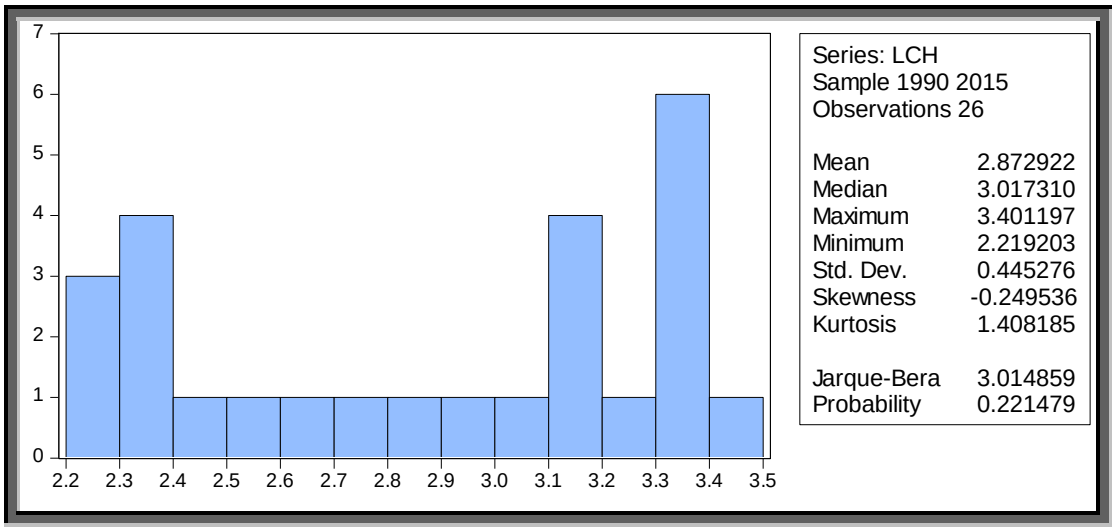
المطلب الثالث : الدراسة الاحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة

نتناول في هذا المطلب الدراسة الوصفية لمتغيرات المستخدمة ويتعلق الأمر بمتغير معدل البطالة (LCH) وكل من متغيرات السياسة المالية المتمثلة النفقات العامة الحقيقية (LDEPR) الإيرادات العامة الحقيقية (LRECR)، إضافة إلى متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في عرض النقود بالمعنى الواسع (LM2) ومعدل التضخم (LINF).

1- الدراسة الاحصائية لمتغير معدل البطالة

لوصف متغيرة معدل البطالة وإبراز أهم الاتجاهات التي تسلكها، يمكن توضيح أهم المقاييس الاحصائية لهذه المتغيرة وفق الشكل رقم (5-5)كما يلي :

شكل رقم (5-5):الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة (LCH)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

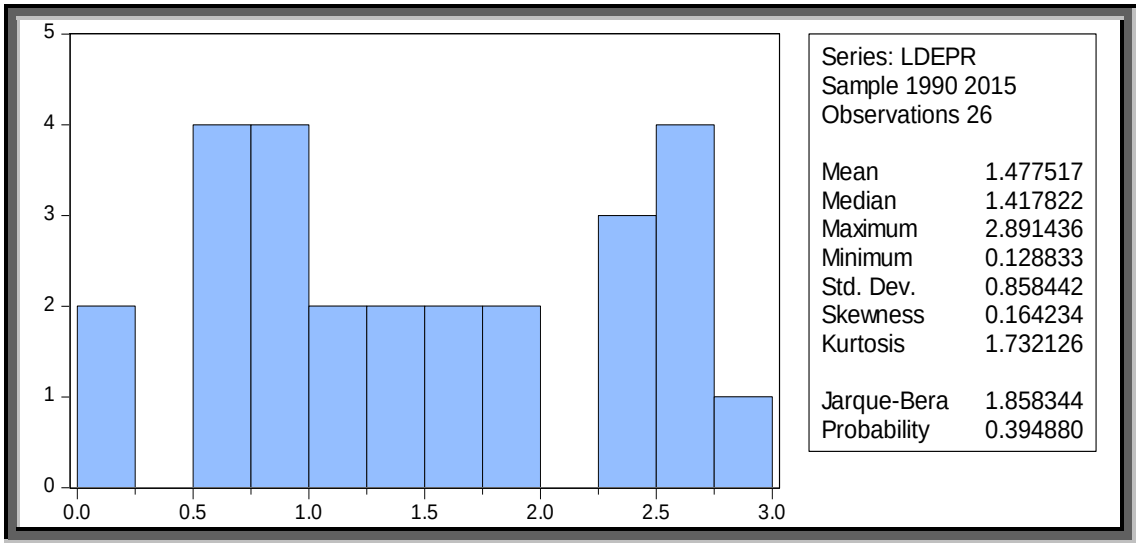
من بين 26 مشاهدة سنوية مكونة للسلسلة نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة معدل البطالة خلال فترة الدراسة بلغت 2.219203 سنة 2015 بينما سجلت أعلى قيمة لها في سنة 1999 بـــ 3.401197، كما بلغ المتوسط الحسابي لسلسلة لوغاريتم معدل البطالة بـــ 2.872292، وقيمة وسطية تقدر بـــ 3.017310، بينما يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.445276 مما يدل على أن سلسلة لوغاريتم معدل البطالة غير متجانسة، كما يقدر معامل الإلتواء Skewness بـــ 0.249536- مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطح Kurtosis مقدرا بـــ 1.408185، وبالتالي يفوق الصفر مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة

كثيرة التفرطح ، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـــ 3.014859 بمستوى معنوية قدره 0.221479 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن سلسلة معدل البطالة تتبع التوزيعي الطبيعي.

2- الدراسة الاحصائية لمتغيرة النفقات العامة الحقيقية (LDEPR)

لمعرفة وصف متغيرة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية وإبراز أهم الاتجاهات التي تسلكها، يمكن توضيح أهم المقاييس الاحصائية لهذه المتغيرة وفق الشكل رقم (5-6) كما يلي :

شكل رقم (5-6): الاحصائيات الوصفية لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (LDEPR)



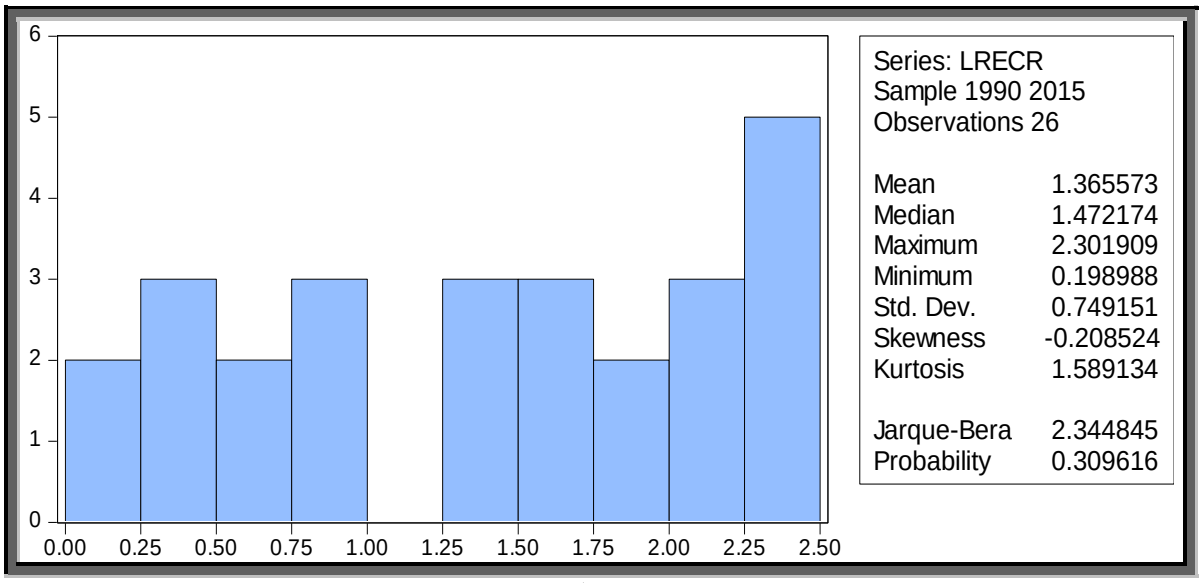
المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من بين 26 مشاهدة سنوية مكونة للسلسلة يتبين أن القيمة الدنيا للسلسلة معدل النفقات العامة الحقيقية الفترة خلال فترة الدراسة قُدِّرت بـــ 0.128833 سنة 1990 بينما بلغت أعلى قيمة أعظمية قدرها 2.891439 في سنة 2015، في حين بلغ المتوسط الحسابي لسلسلة النفقات العامة الحقيقية بـــ 1.477517، مع وسيط مُقدَر بـــ 1.417822، بينها يُمثل تشتت هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.858442 مما يوضح عدم تجانس سلسلة النفقات العامة الحقيقية، كما يُقدر معامل الالتواء Skewness بـــ 0.164234 وهو يختلف عن الصفر مما يدل على عدم تناظر التوزيع، في حين كان معامل التفرطح Kurtosis يُقدَّر بـــ 1.732126 وبالتالي يفوق الصفر وهو دليل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقُدِّرت بـــ 1.858344 بمستوى معنوية قدره 0.3944880 وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي بالنسبة لسلسلة النفقات العامة الحقيقية.

3- الدراسة الاحصائية لمتغيرة الإيرادات العامة الحقيقية (LREC)

لمعرفة وصف متغيرة لوغاريتم الإيرادات العامة الحقيقية وإبراز أهم الاتجاهات التي تسلكها، يمكن توضيح أهم المقاييس الاحصائية لهذه المتغيرة وفق الشكل رقم (5-7) كما يلي:

شكل رقم (5-7): الاحصائيات الوصفية لسلسلة الإيرادات العامة الحقيقية (LRECR)



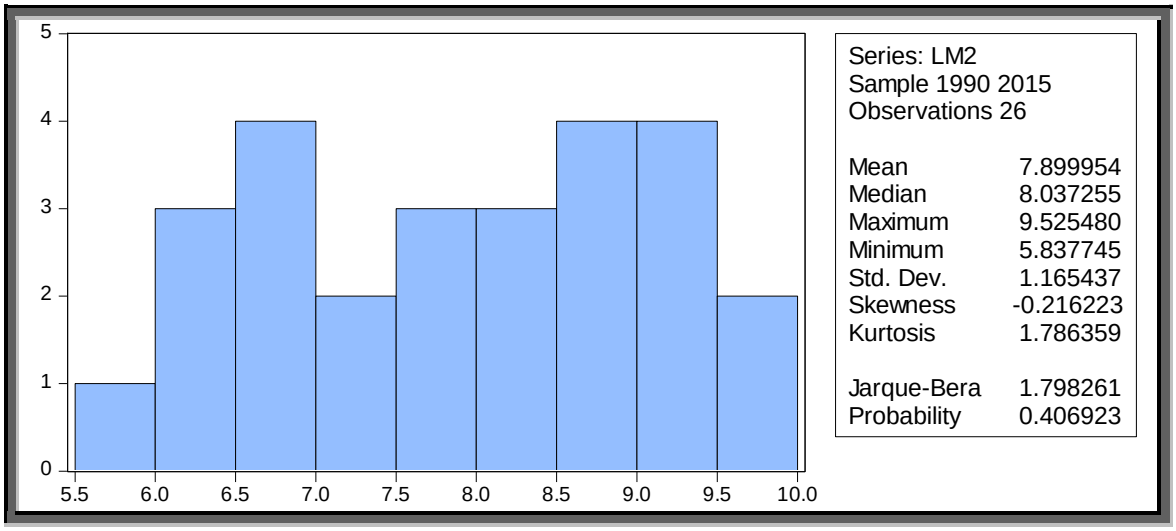
المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

بالنسبة لسلسلة الإيرادات العامة الحقيقية، نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسلة خلال فترة الدراسة بلغت 0.198988 سنة 1990، بينما سجّلت أعلى قيمة لها في سنة 2015 بـــ 2.301909، كما بلغ المتوسط الحسابي لسلسلة الإيرادات العامة الحقيقية بـــ 1.365573، و قيمة وسطية تقدر بـــ 1.472174، في حين يُعبر تباعد هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0.749151، مما يدل على عدم تجانس السلسلة، كما يُقدَّر معامل الالتواء Skewness بـــ -0.208524 مما يعني أنه يختلف عن الصفر وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، بينما كان معامل التفرطح Kurtosis مقدرا بـــ 1.589134 وبالتالي يفوق الصفر، وهذا يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـــ 2.344845 بمستوى معنوية قدره 0.309616 وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن سلسلة لوغاريتم الإيرادات العامة الحقيقية تتبع التوزيع الطبيعي.

4- الدراسة الإحصائية لمتغيرة عرض النقود بالمعنى الواسع (LM2)

لمعرفة وصف متغيرة عرض النقود بالمعنى الواسع، وإبراز أهم الاتجاهات التي تسلكها توضيح أهم المقاييس الاحصائية لهذه المتغيرة وفق (5-8):

شكل رقم (5-8): الاحصائيات الوصفية لسلسلة عرض النقود بالمعنى الواسع (LM2)



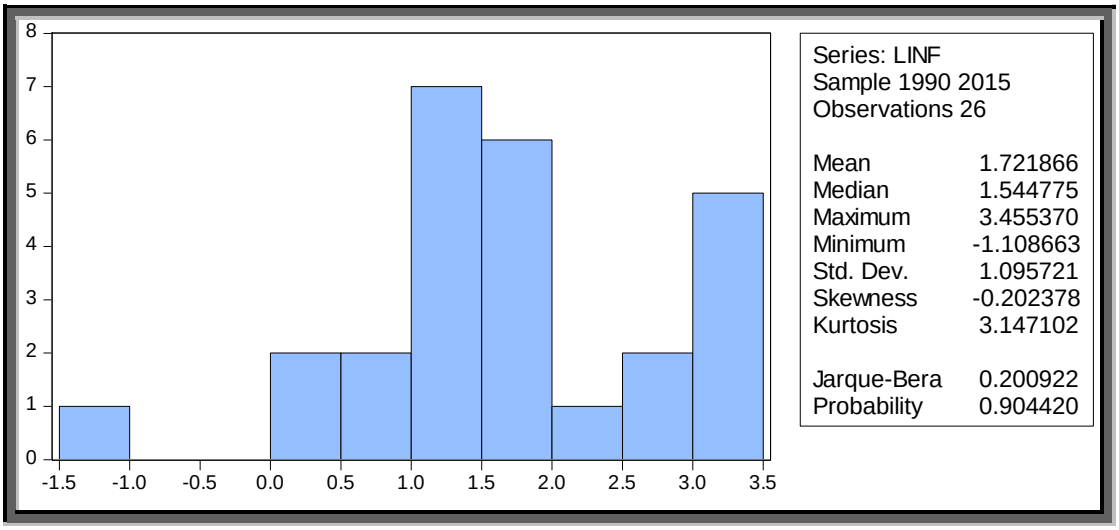
المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

بالنسبة لسلسلة لوغاريتم عرض النقود بالمعنى الواسع، يتبين أن القيمة الدنيا للسلسلة خلال فترة الدراسة قُدِّرت بـــ 5.837745 سنة 1990، بينما بلغت أعلى قيمة أعظمية قدرها 9.525480 في سنة 2015، في حين قُدر المتوسط الحسابي بـــ 7.899954، مع وسيط مُقدَّر بـــ 8.037255، بينما يُمثل تشتت هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 1.165437، مما يوضح عدم تجانس سلسلة لوغاريتم عرض النقود بالمعنى الواسع، كما يُقدر معامل الالتواء Skewness للسلسلة بـــ 0.216223- وهو يختلف عن الصفر مما يدل على عدم تناظر التوزيع، في حين كان معامل التفرطح Kurtosis يُقدَّر بـــ 1.786359 وبالتالي يختلف هو أيضا عن الصفر وهو دليل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقُدِّرت بـــ 1.798261 بمستوى معنوية قدره 0.406923 وهي أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي بالنسبة للسلسلة.

5- الدراسة الاحصائية لمتغيرة معدل التضخم (LINF)

لمعرفة وصف متغيرة لوغاريتم معدل التضخم وإبراز أهم الاتجاهات التي تسلكها، يمكن توضيح ذلك من خلال المقاييس الاحصائية لهذه المتغيرة وفق الشكل رقم (5-9) كما يلي:

شكل رقم (5-9): الاحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم (LINF)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

نلاحظ أن أدنى قيمة لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم خلال فترة الدراسة بلغت 1.1095721- سنة 2000 بينما سجلت أعلى قيمة لها بـــ 3.455370 في سنة 1992، كما بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة بـــ 1.721866، و وبلغ قيمة الوسيط بـــ 1.544775، بينما يعبر تشتت هذه المشاهدات بالنسبة لمتوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 1.095721، مما يدل على أن السلسلة غير متجانسة، كما يُقدَّر معامل الالتواء Skewness بـــ 0.202378- وبالتالي يختلف عن الصفر مما يدل على عدم تناظر التوزيع، في حين كان معامل التفرطح Kurtosis مُقدرا بـــ 3.147102 وبالتالي يفوق الصفر، وهو دليل على احتمال وجود قيم متطرفة كما يدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت بـــ 0.200922 بمستوى معنوية قدره 0.904420 وهي أكبر من 0.05 وهو ما يُرجِّح فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم.

المبحث الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية، لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stastionarity Time Series وسلاسل زمنية غير مستقرة Non Stastionarity Time Series أي ذات اتجاه، وكون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يُصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة وغير مستقرة)، وتعتبر السلسلة الزمنية المستقرة هي التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان[1].

وعليه هناك اختلافات مهمة بين السلسلة الزمنية المستقرة وغير المسقرة، ففي السلسلة الزمنية المسقرة تكون الصدمات مؤقتة ومع مرور الزمن سيتم التخلص من آثارها مع عودة السلسلة إلى قيمها متوسطة المدى، ومن ناحية أخرى، فإن السلسلة الزمنية غير المستقرة تحتوي بالضرورة على مركبات دائمة، وبالتالي فإن متوسط أو تباين سلسلة زمنية غير مستقرة على ارتباط مع الزمن، مما يؤدي إلى حالات لا يكون فيها متوسط السلسلة ثابتا على المدى البعيد دون العودة إلى قيمته الأصلية، في حين يرتبط التباين على الزمن ويقترب من ما لا نهاية عندما يؤول الزمن إلى ما لا نهاية[2].

وفي هذا المبحث سنقوم بتحليل اتجاه كل سلسلة واختبار جذر الوحدة من أجل التعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وذلك من أجل إثبات ما إذا كانت المتغيرات المدروسة مستقرة أو غير مستقرة، وعليه نعتمد في هذه الدراسة على الاختبارات المتعارفة عليها في الإستقرارية، وذلك باستخدام ثلاث اختبارات وهي : اختبار ديكي فولر العادي (DF) أو المطور (ADF) حسب ما تتطلبه كل سلسلة[3]، اختبار فليب بيرون (PP)، واختبار (KPSS)، باستخدام برنامج Eviwes و اختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلاسل الزمنية) .

---

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد، عمان، 2011، ص 200.

[2] Dimitrios Asteriou, Stephen Hall, **Applied Econometrics**, Second édition, England, 2011, P233.

[3] يمكن تطبيق اختبار ديكي فولار حسب درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام في السلسلة، حيث يتم تحديد درجة تأخير كل سلسلة فإذا كان: $P = 0$ (أي لا يوجد أي تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل (DF) العادي وإذا كان $P \geq 1$ نستعمل اختبار (ADF).

المطلب الأول : دراسة استقرارية سلسلة معدل البطالة

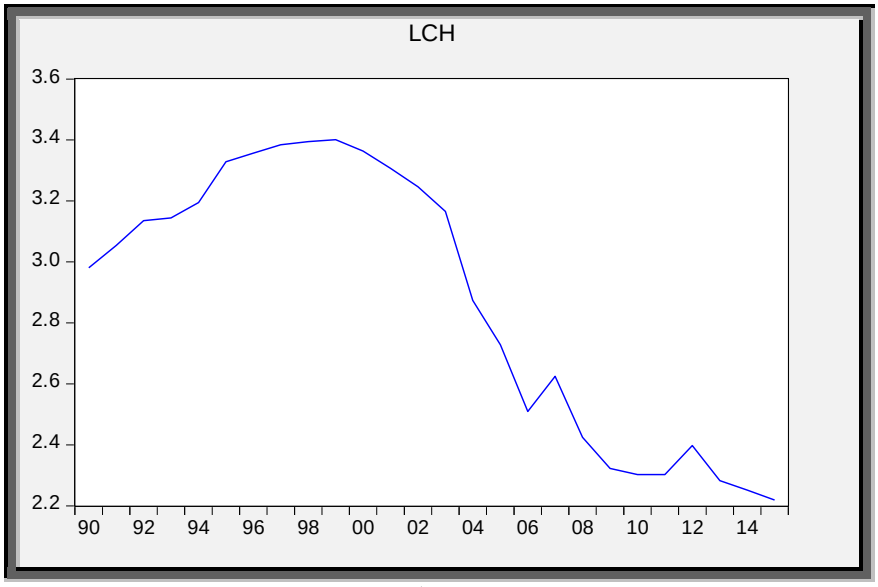
نتناول في هذا المطلب دراسة استقرارية المتغير التابع والذي يتمثل في لوغاريتم معدل البطالة، حيث في البداية سنحاول معرفة سلوك المتغير بيانيا ثم إجراء اختبار الإستقرارية لمعرفة درجة تكامل السلسلة.

1- المنحنى البياني لسلسلة لمعدل البطالة (LCH):

لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة، تم تطبيق اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر المطور باستخدام برنامج Eviews، وكانت النتائج وفق الشكل رقم (5-10) ما يلي:

باستعمال برنامج Eviews نرسم الشكل البياني لسلسلة معدل البطالة **(LCH)** كما يلي :

شكل رقم (5-10): المنحنى البياني لسلسلة معدل البطالة (LCH)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الشكل البياني، نلاحظ أن السلسلة LCH تتزايد ثم تتناقص بعد ذلك نحو اتجاه عام وبالتالي احتمالية ملاحظة وجود مركبات اتجاه عام أي أن السلسلة LCH تبدو غير مستقرة في مستواها الأصلي.

2-تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LCH)

قبل أن نقوم بدراسة استقرارية السلسلة سنقوم بتحديد فترات الإبطاء التي من شأنها تحديد الاختبار الملائم لذلك فيما يخص اختبار ديكي فولر أم ديكي فولر المطور، حيث يتم تحديد ذلك من خلال فترة الإبطاء التي توافق أقل قيمة ل Akaike و Schwarz، وعادة ما يتم التحكيم بإضافة اقل قيمة ل وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (5-4) كما يلي:

جدول رقم (5-4): تحديد درجة التأخير للسلسلة (LCH)

درجات التأخر	0	1	2	3	4
Akaike	1.39	-1.49	-1.45	-1.51	-1.43
Schwarz	1.44	-1.39	-1.30	-1.31	-1.18

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن P=1 والتي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Akaike وP=3 التي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Shwarz ، وعلى هذا الأساس يتم التحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر الذي يوافق P=1 كأدنى قيمة له ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب P=1، ومن خلال ذلك يتم استخدام اختبار كل من (ADF) و (PP) و (KPSS) للكشف عن استقرارية السلسلة وفق النماذج الثلاث (4، 5، 6) بالنسبة ل (ADF) و (PP)، والنموذجين (5، 6) بالنسبة ل (KPSS) وذلك كما يلي:

$$\Delta LCh_t = a^* LCh_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LCh_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(04)}$$

$$\Delta LCh_t = a^* LCh_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LCh_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....(05)}$$

$$\Delta LCh_t = a^* LCh_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LCh_{t-j+1} + c + d^* t + \varepsilon_t \quad \text{.....(06)}$$

وعليه جاءت نتائج الاختبار في الجدول رقم (5-5) التالي:

جدول رقم (5-5): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (LCH)

	المعلمات	السلسلة LCH			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.22	-2.24	0.15	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-0.08	-0.09	0.58	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	-1.21	-1.05	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 03)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو وجود جذر أحادي في سلسلة أي أن السلسلة غير مستقرة في السلسلة الأصلية، في حين جميع إحصائيات KPSS أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة وهذا ما يؤكد فعليا عدم استقرارية السلسلة.

ولجعلها مستقرة، قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى حيث تحصلنا على السلسلة DLCh والذي يوضح نتائجه في الجدول رقم (5-6) كما يلي:

جدول رقم (5-6): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (DLCH)

	المعلمات	السلسلة DLCH			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	3.90-	-3.97	0.15	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	3.68-	-3.70	0.16	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	3.44-	-3.47	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 04)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في السلسلة الأصلية، وبالتالي فإن السلسلة DLCH مستقرة من الدرجة الأولى، كما كانت جميع إحصائيات KPSS أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة وهذا ما يؤكد استقرارية السلسلة.

المطلب الثاني : دراسة استقرارية متغيرات السياسة المالية

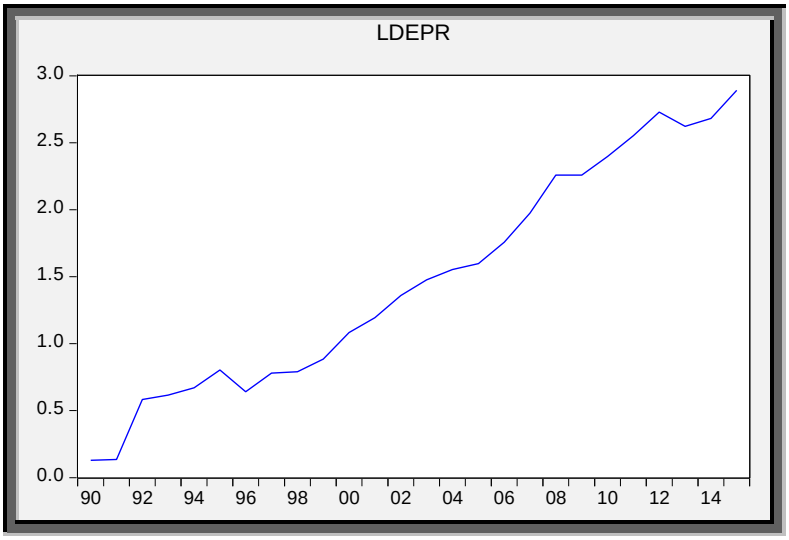
نتناول في هذا المطلب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات السلاسل الزمنية والمتمثلة في سلسلتي لوغاريتم النفقات العامة ولوغاريتم الإيرادات العامة، ولمعرفة ذلك سنقوم بتمثيل منحنيات هذه المتغيرات لمعرفة الاتجاه العام التي تسلكه كلا السلسلتين ثم سنحاول معرفة وجود جذور وحدوية عن طريق اختبارات (ADF, PP, KPSS) بعد تحديد فترات الإبطاء لكل سلسلة.

1- دراسة استقرارية سلسلة النفقات العامة الحقيقة (LDEPR)

1-1 المنحنى البياني لسلسلة النفقات العامة الحقيقة (LDEPR):

باستعمال برنامج Eviwes نرسم الشكل البياني لسلسلة النفقات العامة **(LDEPR)** كما يلي :

شكل رقم (5-11) : المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة (LDEPR):



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الشكل البياني نلاحظ السلسلة LDEPR تتزايد مع الزمن بعد ذلك نحو اتجاه عام وبالتالي احتمالية ملاحظة وجود مركبات اتجاه عام أي أن السلسلة LDEPR تبدو غير مستقرة في مستواها الأصلي .

2-1 تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LDEPR)

بعد ملاحظة وجود مركبات الاتجاه العام وهو ما يعني احتمال وجود جذور وحدوية داخل سلسلة لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية، وبغية التأكد من ذلك فعليا سنلجأ إلى معرفة فترات الإبطاء التي تحدد على أساسها اختبار ديكي فولر العادي أو المطور، وبعد الاختبار جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (5-7) :

جدول رقم (5-7): تحديد درجة التأخير للسلسلة (LDEPR)

درجات التأخر	0	1	2	3	4
Akaike	2.35	-1.56	-1.48	-1.41	-1.32
Schwarz	2.40	-1.46	-1.33	-1.21	-1.07

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن P=1 التي تعطي أدنى قيمة لمؤشري Akaike و Shwarz ، ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب P=1 ، ومن خلال ذلك يتم استخدام اختبار كل من (ADF) و (PP) و (KPSS) للكشف عن استقرارية السلسلة وفق النماذج الثلاث (4، 5، 6) بالنسبة ل (ADF) و (PP)، والنموذجين (5، 6) بالنسبة ل (KPSS) وذلك كما يلي:

$$\Delta LDEPR_t = a^* lDEPR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LDEPR_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{.....(04)}$$

$$\Delta LDEPR_t = a^* LDEPR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LDEPR_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \text{.....(05)}$$

$$\Delta LDEPR_t = a^* LDEPR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LDEPR_{t-j+1} + c + d^* t + \varepsilon_t \text{.....(06)}$$

3-1 نتائج اختبار الإستقرارية

جاءت النتائج وفق الجدول رقم (5-8) كما يلي:

جدول رقم (5-8): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (LDEPR)

	المعلمات	السلسلة LDEPR			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.37	-2.37	0.12	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-0.16	-0.006	0.75	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	3.45	3.45	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 05)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (الخامس والرابع)، بينما كانت القيمة المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة للنموذج السادس، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في السلسلة الأصلية، وبالتالي فإن السلسلة LDEPR غير مستقرة في السلسلة لأصلية، كما كانت إحصائية KPSS أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة في النموذج الخامس وأكبر منها في النموذج السادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة وهذا ما يؤكد عدم استقرارية السلسلة.

ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى، حيث تحصلنا على السلسلة DLDEPR والذي يوضح نتائجه في الجدول رقم (5-9) كما يلي:

جدول رقم (5-9): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (DLDEPR)

	المعلمات	السلسلة DLDEPR			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-5.74	-5.71	0.08	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-5.88	-5.84	0.09	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	-3.20	-3.12	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 06)

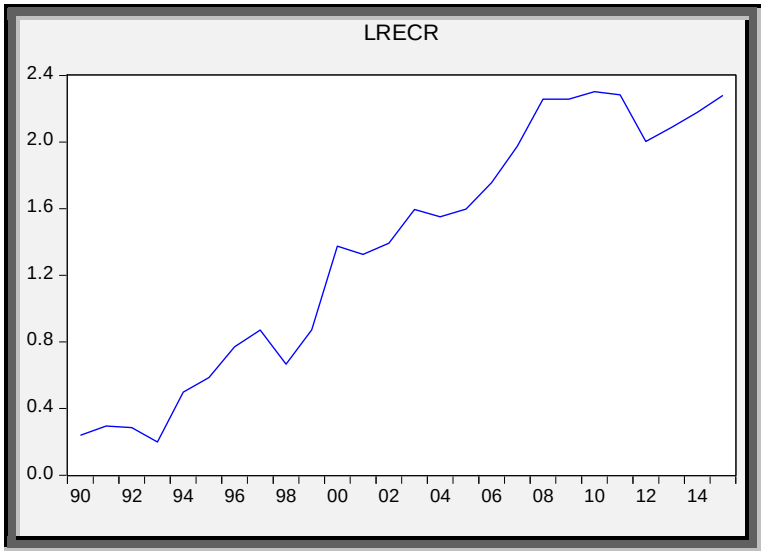
نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في السلسلة الأصلية، وبالتالي فإن السلسلة DLDEPR مستقرة من الدرجة الأولى، كما كانت جميع إحصائيات KPSS أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة وهذا ما يعني استقرارية السلسلة.

2- دراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم الايرادات العامة (LRECR)

2-1 المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم الايرادات العامة (LRECR)

باستعمال برنامج Eviews نرسم الشكل البياني لسلسلة لوغاريتم الإيرادات العامة (LRECR) كما يلي:

شكل رقم (5-12) : المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم الايرادات العامة (LRECR)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الشكل البياني نلاحظ السلسلة **LRECR** تتزايد بمرور الزمن نحو اتجاه عام وبالتالي احتمالية ملاحظة وجود مركبات اتجاه عام أي أن السلسلة **LRECR** تبدو غير مستقرة في مستواها الأصلي .

2-2 تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LRECR):

جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (5-10) كما يلي:

جدول رقم (5-10): تحديد درجة التأخير للسلسلة (LRECR)

درجات التأخر	0	1	2	3	4
Akaike	1.94	-0.74	-0.65	-0.67	-0.59
Schwarz	1.99	-0.64	-0.50	-0.47	-0.34

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن P=1 التي تعطي أدنى قيمة لمؤشري Akaike و Shwarz ، ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب P=1، ومن خلال ذلك يتم استخدام اختبار كل من (ADF) و (PP) و

(KPSS) للكشف عن استقرارية السلسلة وفق النماذج الثلاث (4، 5، 6) بالنسبة ل (ADF) و (PP)، والنموذجين (5، 6) بالنسبة ل (KPSS) وذلك كما يلي:

$$\Delta LRECR_t = a^* LRECR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j^* \Delta LRECR_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{.....(04)}$$

$$\Delta LRECR_t = a^* LRECR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j^* \Delta LRECR_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \text{.....(05)}$$

$$\Delta LRECR_t = a^* LRECR_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j^* \Delta LRECR_{t-j+1} + c + d^* t + \varepsilon_t \text{.....(06)}$$

3-2 نتائج اختبار الإستقرارية

جاءت نتائجه في الجدول رقم (5-11) كما يلي:

جدول رقم (5-11): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (LRECR)

	المعلمات	السلسلة LRECR			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	1.92-	-2.05	0.13	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	0.91-	-0.92	0.72	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	1.65	1.68	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 07)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF الخاصة بالقيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، وكذلك أيضا إحصائياتPP بالنسبة للنموذجين (السادس والرابع)، في حين كانت القيمة المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة للنموذج الخامس، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية و معنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في السلسلة الأصلية وبالتالي فإن السلسلة LRECR غير مستقرة في السلسلة الأصلية، كما كانت إحصائية KPSS أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة في النموذجين الخامس السادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة وهذا ما يعني عدم استقرارية السلسلة.

ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى حيث تحصلنا على السلسلة **DLRECR** والذي يوضح نتائجه في الجدول رقم (5-12)كما يلي:

جدول رقم (5-12): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (DLRECR)

	المعلمات	السلسلة DLRECR			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-4.70	-5.18	0.15	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-4.75	-4.97	0.18	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	-3.92	-3.90	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 08)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع) و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و معنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في السلسلة الأصلية وبالتالي فإن السلسلة DLRECR مستقرة من الدرجة الأولى، كما كانت جميع إحصائيات KPSS أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة وهذا ما يؤكد استقرارية السلسلة.

المطلب الثالث : دراسة استقرارية متغيرات السياسة النقدية

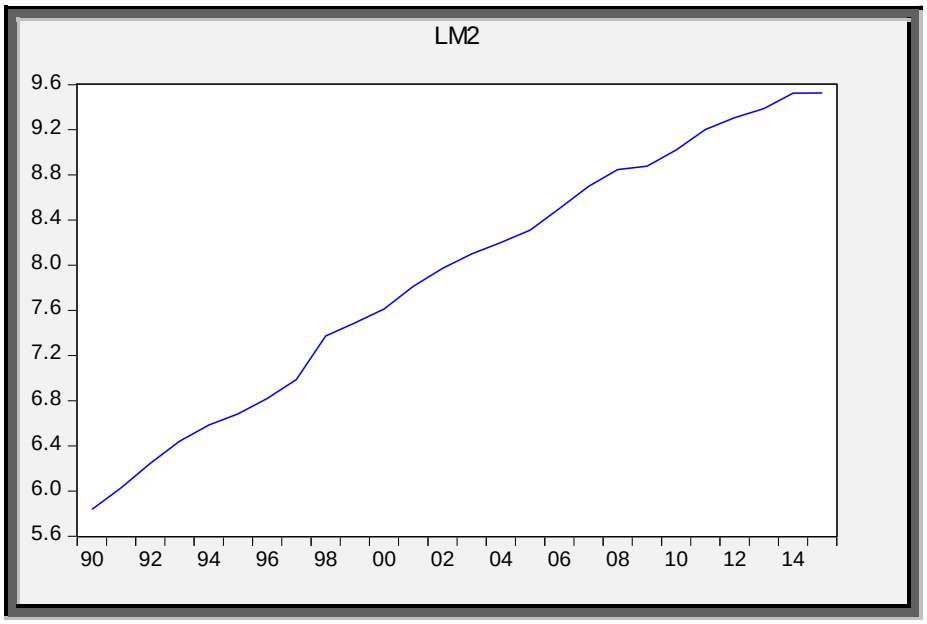
نتناول في هذا المطلب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات السياسة النقدية، والمتمثلة في سلسلتي لوغاريتم عرض النقود (LM2) ولوغاريتم معدل التضخم، ولمعرفة ذلك سنقوم بتمثيل منحنيات هذه المتغيرات لمعرفة الاتجاه العام التي تسلكه كلا السلسلتين ثم سنحاول معرفة وجود جذور وحدوية عن طريق اختبار ديكي فولر العادي أو المطور بعد تحديد فترات الإبطاء لكل سلسلة.

1- دراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم عرض النقود (LM2)

1-1 المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم عرض النقود (LM2)

باستعمال برنامج Eviews نرسم الشكل البياني لسلسلة لوغاريتم عرض النقود **(LM2)** كما يلي :

شكل رقم (5-13) : المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم عرض النقود (LM2)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الشكل البياني نلاحظ السلسلة LM2 تتزايد بمرور الزمن نحو اتجاه عام، وبالتالي احتمالية ملاحظة وجود مركبات اتجاه عام أي أن السلسلة LM2 تبدو غير مستقرة في مستواها الأصلي .

2-1 تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LM2)

جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم **(5-13)**كما يلي:

جدول رقم (5-13): تحديد درجة التأخير للسلسة (LM2)

درجات التأخر	0	1	2	3	4
Akaike	2.78	-2.39	-2.30	-2.34	-2.29
Schwarz	2.83	-2.29	-2.15	-1.14	-2.04

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن P=1 التي تعطي أدنى قيمة لمؤشري Akaike Shwarz ومنه فإن عدد فترات الابطاء تقدر ب P=1، ومن خلال ذلك يتم استخدام اختبار كل من (ADF) و (PP) و

(KPSS) للكشف عن استقرارية السلسلة وفق النماذج الثلاث (4، 5، 6) بالنســـبة ل (ADF) و (PP)، والنموذجين (5، 6) بالنسبة ل (KPSS) وذلك كما يلي:

$$\Delta LM2_t = a^* LM2_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LM2_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{.....(04)}$$

$$\Delta LM2_t = a^* LM2_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LM2_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \text{.....(05)}$$

$$\Delta LM2_t = a^* LM2_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LM2_{t-j+1} + c + d^* t + \varepsilon_t \text{.....(06)}$$

3-1 نتائج اختبار الإستقرارية

جاءت نتائجه في الجدول رقم (5-14) كما يلي:

جدول رقم (5-14): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (LM2)

	المعلمات	السلسلة LM2			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-0.74	-0.71	0.29	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-2.22	-2.54	1.37	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	-2.45	7.84	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 09)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو وجود جذر أحادي في السلسلة أي أنها غير مستقرة على المستوى الأصلي، في حين كانت جميع إحصائيات KPSS أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة وهذا ما يؤكد عدم استقرارية السلسلة.

ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى حيث تحصلنا على السلسلة DLM2 والذي يوضح نتائجه في الجدول رقم (5-15)كما يلي:

جدول رقم (5-15): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (DLM2)

	المعلمات	السلسلة DLM2			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-4.50	-4.62	0.04	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-3.39	-3.82	0.46	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	-1.95	-3.61	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 10)

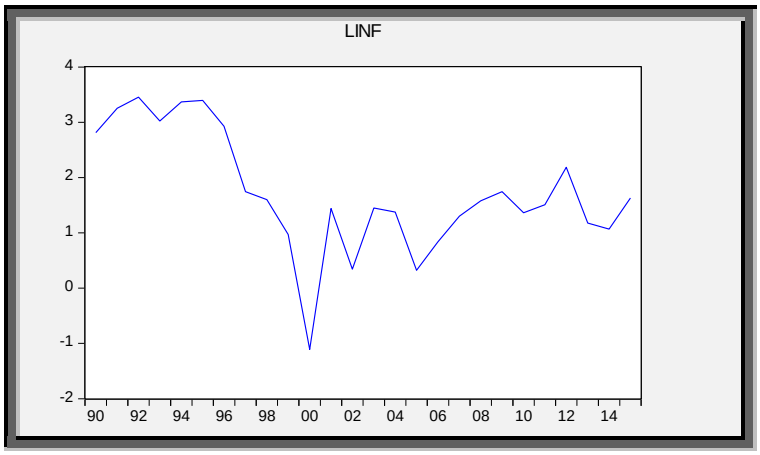
نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في السلسلة الأصلية، وبالتالي فإن السلسلة DLM2 مستقرة من الدرجة الأولى، كما كانت جميع إحصائيات KPSS أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة، وهذا ما يؤكد استقرارية السلسلة.

2- دراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم التضخم (LINF)

2-1 المنحنى البياني لسلسلة لوغاريتم التضخم (LINF)

باستعمال برنامج Eviews نرسم الشكل البياني لسلسلة التضخم (LINF) كما يلي :

شكل رقم (5-14) : المنحنى البياني لسلسلة التضخم (LIINF)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ السلسلة LINF تتناقص بمرور الزمن نحو اتجاه عام ثم تتزايد بعد ذلك وبالتالي احتمالية ملاحظة وجود مركبات اتجاه عام أي أن السلسلة LINF تبدو غير مستقرة في مستواها الأصلي .

2-2 تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LINF)

جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (5-16) كما يلي:

جدول رقم (5-16): تحديد درجة التأخير للسلسة (LINF)

درجات التأخر	0	1	2	3	4
Akaike	2.84	2.56	2.55	2.64	2.63
Schwarz	2.89	2.66	2.70	2.84	2.88

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن P=2 والتي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Akaike و P=1 التي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Shwarz، وعلى هذا الأساس يتم التحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر الذي يوافق P=1 كأدنى قيمة له ومنه فإن عدد فترات الابطاء تقدر ب P=1، ومن خلال ذلك يتم استخدام اختبار كل من (ADF) و (PP) و (KPSS) للكشف عن استقرارية السلسلة وفق النماذج الثلاث (4، 5، 6) بالنسبة ل (ADF) و (PP)، والنموذجين (5، 6) بالنسبة ل (KPSS) وذلك كما يلي:

$$\Delta LInf_t = a^* LInf_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LInf_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{.....(04)}$$

$$\Delta LInf_t = a^* LInf_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LInf_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \text{.....(05)}$$

$$\Delta LInf_t = a^* LInf_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j{}^* \Delta LInf_{t-j+1} + c + d^*t + \varepsilon_t \text{.....(06)}$$

3-2 نتائج اختبار (ADF)

جاءت نتائجه في الجدول رقم (5-17) كما يلي:

جدول رقم (5-17): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (LINF)

	المعلمات	السلسلة LINF			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.54	-2.27	0.24	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-1.74	-2.10	0.58	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	-1.38	-1.27	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 11)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو وجود جذر أحادي أي أن سلسلة لوغاريتم معدل التضخم LINF غير مستقرة عند المستوى، في حين جاءت جميع إحصائيات KPSS أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة، وهذا ما يؤكد فعليا عدم استقرارية السلسلة.

ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى حيث تحصلنا على السلسلة DLINF ، والذي يوضح نتائجه في الجدول رقم (5-18) كما يلي التالي:

جدول رقم (5-18): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة (DLINF)

	المعلمات	السلسلة DLINF			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-4.45	-7.52	0.15	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-4.35	-7.53	0.06	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	-4.33	-7.59	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 12)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية و معنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في السلسلة الأصلية وبالتالي فإن السلسلة DLINF مستقرة من الدرجة الأولى، كما كانت جميع إحصائيات KPSS أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة، وهذا ما يؤكد استقرارية السلسلة.

ويمكن تلخيص درجة تكامل السلاسل بناءا على نتائج استقرارية السلاسل في الجدول رقم (5-19) كما يلي :

جدول رقم (5-19): درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

	LCH	*LDEPR*	*LRECR*	*LM2*	*LINF*
درجة التكامل	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**

المصدر: من إعداد الطالب بناء نتائج الجداول السابقة

من خلال نتائج اختبار الإستقرارية، نجد أن جميع السلاسل غير مستقرة في السلاسل الأصلية ومستقرة في الفروق الأولى، ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أي أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى أي احتمال وجود تكامل مشترك وللكشف عنه سنقوم باختبار السببية لغرانجر اضافة الى اختبار استقرارية البواقي واختبار جوهانسون.

المبحث الثالث : اختبار علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

يعتبر تحليل التكامل المشترك الذي قدمه غرانجر (Granger 1983)، أنجل وغرانجر (Granger, Angel 1987)، أحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال تحليل الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية[1]. وكقاعدة عامة، فإن التكامل المشترك يشترط عدم استخدام متغيرات السلاسل الزمنية غير المستقرة في نماذج الانحدار لتجنب مشكلة الانحدار الزائف إضافة إلى تكاملها من نفس الدرجة،[2]، وفي هذا المبحث سيتم التطرق بشكل تفصيلي إلى جميع اختبارات علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول : دراسة سببية غرانجر بين متغيرات الدراسة

يُعتبر اختبار السببية من بين الاختبارات المهمة في تفسير اتجاه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، خاصة معرفة التأثيرات التي تسببها متغير على أخر أو العكس، أو احتمال وجود سببية بين المتغيرين أي كلاهما يسبب الآخر، لاختبار العلاقة السببية لغرانجر لابد من تحديد عدد الفجوات P للنموذج VAR(p) للسلاسل المستقرة، وذلك من خلال مؤشري Akaike و Shwarz ، حيث نختار قيمة P التي توافق أدنى قيمة لكل من Akaike و Shwarz ومن خلال برنامج Eviews تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (5-20):تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

درجات التأخر	1	2	3
Akaike	-2.03	-2.53	-2.53
Schwarz	-1.24	-0.94	-0.15
Hannan-Quinn criterion	-1.84	-2.16	-1.97

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن P=2 ، والتي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Akaike وP=1 التي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Shwarz ، وعلى هذا الأساس يتم التحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر Hannan-Quinn criterion الذي يوافق P=2 كأدنى قيمة له ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب P=2.

[1] Régis Bourbonnais, **Économétrie**, 9éme édition , France, 2015, P297.
[2] Carter Hill, **Principles of econometrics**, 4éme édition, Wiley Education, USA, 2011, P488.

نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها، وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (5-21) كما يلي:

جدول رقم (5-21) : نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات الدراسة

الفرضيات	F-statistic	Prop	الملاحظة
DLDEPR لا يسبب DLCH	0.57255	0.5740	وجود علاقة سببية من النفقات العامة الحقيقية اتجاه البطالة.
DLCH لا يسبب DLDEPR	3.69985	0.0451	
DLCH لا يسبب DLRECR	0.04246	0.9585	عدم وجود علاقة سببية بين البطالة اتجاه والإيرادات العامة الحقيقية .
DLRECR لا يسبب DLCH	0.35346	0.7070	
DLM2 لا يسبب DLCH	0.40580	0.6724	عدم وجود علاقة سببية بين البطالة وعرض النقود.
DLCH لا يسبب DLM2	0.64509	0.5363	
DLINF لا يسبب DLCH	0.44684	0.6465	عدم وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم.
DLCH لا يسبب DLINF	0.83829	0.4486	
DLRERC لا يسبب DLRERC	0.90770	0.4211	عدم وجود علاقة سببية بين الايرادات العامة الحقيقية والنفقات العامة الحقيقية
DLRERC لا يسبب DLDEPR	0.87176	0.4351	
DLDEPR لا يسبب DLM2	0.23388	0.7938	عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود والنفقات العامة لحقيقية.
DLM2 لا يسبب DLDEPR	2.16328	0.1439	
DLDEPR لا يسبب DLINF	0.43129	0.6562	وجود علاقة سببية بين النفقات العامة الحقيقية اتجاه التضخم.
DLINF لا يسبب DLDEPR	2.87707	0.0824	
DLRERC لا يسبب DLM2	2.65440	0.0977	عدم وجود علاقة سببية بين الايرادات العامة الحقيقية وعرض النقود.
DLM2 لا يسبب DLRERC	0.49736	0.6162	
DLRERC لا يسبب DLINF	0.23931	0.7896	عدم وجود علاقة سببية بين التضخم والايرادات العامة الحقيقية.
DLINF لا يسبب DLRERC	1.54265	0.2408	
DLINF لا يسبب DLM2	1.85418	0.1853	عدم وجود علاقة سببية بين التضخم وعرض النقود.
DLM2 لا يسبب DLINF	1.64762	0.2202	

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 13)

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار غرانجر لمتغيرات الدراسة يمكن تحليل هذه النتائج كما يلي:

1- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى وأصغر من 0.05 في الحالة الثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى ولا نقبلها في الحالة الثانية، وبالتالي هناك تأثير في اتجاه واحد من النفقات العامة الحقيقية تجاه البطالة، وبالتالي نستنتج أن النفقات العامة الحقيقية تسبب التغير في معدل البطالة في المدى القصير.

2- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه بين البطالة والإيرادات العامة الحقيقية ، وبالتالي لا يوجد تأثير متبادل بين البطالة و الايرادات العامة الحقيقية.

3- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه بين البطالة وعرض النقود.

4- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية وبالتالي، نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه بين التضخم والبطالة.

5- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه بين النفقات العامة الحقيقية والايرادات العامة الحقيقية.

6- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه، وبالتالي نستنتج عدم وجود علاقة سببية بين النفقات العامة الحقيقية وعرض النقود.

7- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه، وبالتالي نستنتج عدم وجود علاقة سببية بين النفقات العامة الحقيقية ومعدل التضخم.

8- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه بين عرض النقود والايرادات العامة الحقيقية.

9- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه بين التضخم والايرادات العامة الحقيقية.

10- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة **Prob de F-Stastic** أكبر من 0.05 في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى والثانية، وبالتالي هناك عدم وجود سببية في أي اتجاه بين التضخم وعرض النقود.

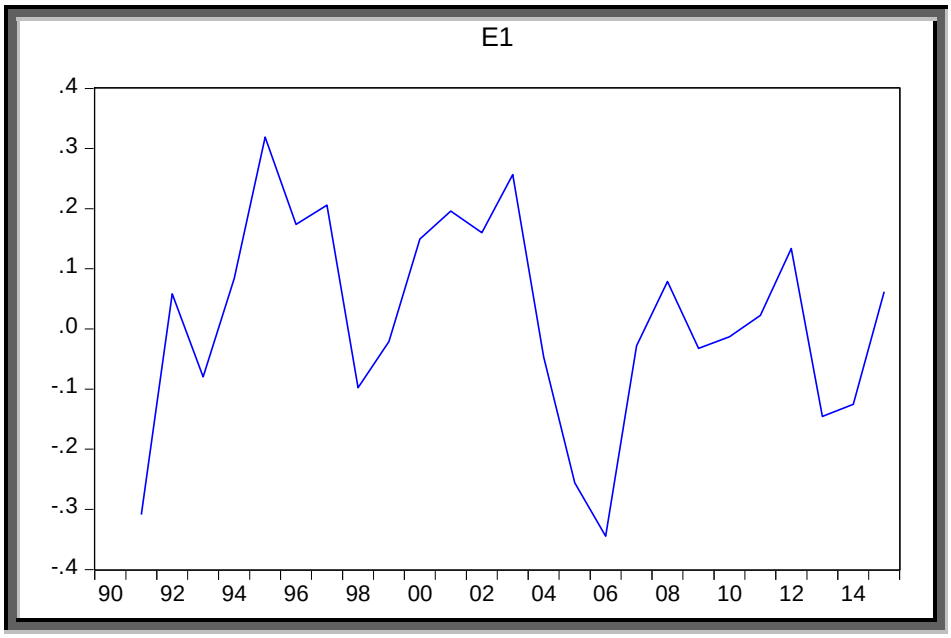
المطلب الثاني اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

يُشترط في اختبار التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة من نفس الدرجة، وعلى ضوء ذلك هناك الكثير من الاختبارات التي تبين وجود علاقات تكامل متزامن في المدى الطويل، ويعتبر اختبار johansen الذي يبين وجود علاقات توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، إضافة إلى هذا الاختبار يمكن التأكد من وجود علاقات تكامل مشترك بإجراء اختبار ديكي فولر المطور، للتأكد من استقرارية بواقي النموذج في المستوى، ويعتبر هذا الأخير أيضا أحد أبرز الاختبارات الشهيرة حاليا، للتأكد من وجود علاقات توازنية في المدى الطويل.

1- اختبار سكون البواقي

للتأكد من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث يكون ذلك انطلاقا من حيث سنقوم بدراسة استقرارية البواقي والتأكد من سكونها، ولهذا سنقوم بفحص استقرارية البواقي عن طريق اختبار ADF و PP و KPSS، من أجل تعزيز النتائج المُتوصل إليها، وقبل ذلك سنقوم برسم بياني لقيم بواقي التقدير، حيث جاء التمثيل باستخدام برنامج Eviews في الشكل رقم (5-15) كما يلي:

شكل رقم (5-15) : المنحنى البياني لسلسلة بواقي النموذج (E1)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال المنحنى الممثل لسلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك نلاحظ أنها تتوزع بشكل منتظم ومستقر حيث تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن وللتأكد من ذلك سنقوم بإجراء اختبار الاستقرارية والتي جاءت نتائجه في الجدول رقم (5-22) كما يلي:

جدول رقم (5-22): نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة البواقي (E1)

	المعلمات	السلسلة E1			
		ADF	PP	KPSS	
		t-cal	t-cal	t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-3.83	-3.84	0.07	3.60-
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون ا اتجاه عام	-3.59	-3.62	0.14	2.98-
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون ا اتجاه عام	-3.54	-3.60	\	1.95-

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 14)

نلاحظ أن جميع إحصائيات ADF و PP الخاصة بالقيم المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى 5% بالنسبة لكل النماذج (السادس والخامس والرابع)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في السلسلة الأصلية، وبالتالي فإن السلسلة E1 مستقرة من الدرجة الأولى، كما كانت جميع إحصائيات KPSS أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة للنموذجين الخامس والسادس عند مستوى معنوية 5 بالمئة، وهذا ما يؤكد استقرارية سلسلة البواقي.

2- اختبار Johansen

بعد القيام بتحديد فترات الإبطاء المثلى باستخدام برنامج *Eviews* والذي يوافق ***p=2*** جاءت نتائج اختبار Johansen كما هو مبين في الجدول رقم (5-23) كما يلي:

جدول رقم (5-23): نتائج إختبار Johansen بين متغيرات الدراسة

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	احصائية ***λtrace***		احصائية القيمة العظمى-***MAX EIGEN***	
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%
r=0	r>0	0.956146	155.1042	69.81889	68.76099	33.87687
r=1	r>1	0.884366	86.34324	47.85613	40.17313	27.58434
r=2	r>2	0.634008	46.17011	29.79707	27.59339	21.13162
r=3	r>3	0.392319	18.57672	15.49471	10.25735	14.26460
r=4	r>4	0.258248	8.319362	3.841466	8.319362	3.841466

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eveiws (الملحق رقم 15)

من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة عند 5% بالنسبة لاختبار الأثر λtrace بالنسبة لجميع الفرضيات، فيما نلاحظ أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة عند 5% للفرضية الأولى والثانية والسادسة (r=3, r=4) بالنسبة لاختبار القيمة العظمى MAX-EIGEN، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة التي

تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بالنسبة للنموذج، وعليه نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات البطالة ومتغيرات السياسة المالية ومتغيرات السياسة النقدية.

المطلب الثالث : تقدير نموذج *VECM*

من خلال ما سبق، وبعد أن قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتأكدنا من استقرارية جميع السلاسل في الفروق الأولى (متكاملة من نفس الدرجة)، وبعد التأكد أيضا من وجود علاقة تكامل مشترك على الأقل، وبالتالي سنحاول تمثيل نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل والقصير.

1- تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل

يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) والذي جاء كما يلي:

$$LCH = -0.90LDEPR - 0.42LRECR + 0.58LM2 - 0.05LINF + 0.24$$
$$(2.47-) \quad (-1.70) \quad (1.86) \quad (0.90)$$
$$R^2 = 0.85 \quad , \quad N=26$$

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة (t_c)

من خلال المعادلة أعلاه، يُلاحَظ من نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة يتباين قبولها من الناحية الاقتصادية، حيث أن متغيري السياسة المالية المفسرة لمعدل البطالة أخذت الإشارة السالبة وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، ففي حالة **النفقات العامة الحقيقية** يتطابق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة في **النفقات العامة الحقيقية** بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.90 وحدة في الأجل الطويل، أما في حالة **الإيرادات العامة الحقيقية** فإن ارتفاع هذه الأخيرة سيؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وهذا الأخير يؤدي إلى التقليل من البطالة حسب المنهج الكينزي بمقدار 0.42 وحدة، أما متغيري السياسة النقدية والذي يتمثل في **عرض النقود** فقد أخذ الإشارة الموجبة أيضا وهو ما لا يتطابق أيضا مع النظرية الاقتصادية، في حين كانت العلاقة بين **التضخم** والبطالة هي علاقة عكسية، حيث أن زيادة التضخم بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.05 وحدة وهو ما يبين العلاقة الهامشية لمعدل التضخم على البطالة، فيما بلغ معامل التحديد 0.85، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر معدل البطالة بنسبة قدرها 85 بالمئة وهي نسبة جيدة في تفسير متغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية للبطالة في الجزائر.

2- تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير.

باستعمال برنامج Eviews تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك، وجاءت نتائج تقدير معادلات نمـــوذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل القصير مبينة في الجدول رقم (5-24) كما يلي:

جدول رقم (5-24) : نتائج تقدير نموذج *VECM* في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة

DLINF	DLM2	DLREC	DLDEP	DLCH	
3.895437 [1.77753]	2.847837 [1.66186]	0.218847- [0.45143-]	0.508609- [2.37212-]	0.775493- [2.54671-]	CointEq1
1.579934- [0.81543-]	0.353903 [1.63624]	0.280461 [0.51167]	0.405812 [1.67397]	0.777000 [2.25680]	D(LCH(-1))
4.745494- [2.34000-]	0.187434 [0.82793]	0.325192- [-0.56682]	0.119124- [0.46947-]	1.088012 [3.01919]	D(LCH(-2))
4.656485 [3.52120]	0.059470- [0.40285-]	0.693442- [-1.85359]	0.363464- [2.19669-]	0.303429- [1.29126-]	DLDEP(-1)
4.397651 [3.42935]	0.259651- [1.81381-]	0.023713- [-0.06537]	0.151404- [0.94363-]	0.339042- [1.48788-]	DLDEP(-2)
3.401245 [2.94678]	0.176698- [1.37137-]	0.015971 [0.04891]	0.075706 [0.52422]	0.364281- [1.77611-]	DLREC(-1)
0.800229- [0.88305-]	0.169391 [1.67447]	0.063491- [0.24766-]	0.154004- [1.35825-]	0.044748- [0.27789-]	DLREC(-2)
3.700288 [1.45303]	0.086874- [0.30559-]	0.290859 [0.40373]	0.165477 [0.51934]	0.449940- [0.99430-]	DLM2(-1)
8.159319- [3.71777-]	0.060117 [0.24538]	1.514766 [2.43974]	0.172431 [0.62794]	0.013141- [0.03370-]	DLM2(-2)
0.857545- [3.29206-]	0.010096- [0.34721-]	0.042647 [0.57872]	0.075600 [2.31955]	0.076215 [1.64654]	DLINF(-1)
0.276040- [1.43001-]	0.000654- [0.03034-]	0.040093 [0.73419]	0.013578 [0.56218]	0.018789 [0.54777]	DLINF(-2)
0.876451- [1.36002-]	0.198833 [2.76386]	0.100371- [-0.55055]	0.130683 [1.62072]	0.201535 [1.75991]	C

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews (الملحق رقم 17)

ومن خلال الجدول السابق، يمكن كتابة المعادلة في الأجل القصير لتأثير التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية على البطالة كما يلي:

D(LCH) = - 0.77[LCH(-1) + 0.927LDEPR(-1) - 0.299LRECR(-1) - 0.042LM2(-1) + 0.158LINF(-1) - 3.805]
[2.54-] [6.58] [- 5.28] [-2.40] [-0.33] [6.19]

+ 0.777DLCH(-1) +1.08DLCH(-2) - 0.303DLDEPR(-1) - 0.339DLDEPR(-2) - 0.346DLRECR(-1)
[2.25] [3.01] [-1.29] [-1.48] [-1.77]

- 0.04DLRECR(-2) - 0.449DLM2(-1) - 0.01DLM2(-2) + 0.07DLINF(-1) + 0.01DLINF(-2) + 0.3705
[- 0.27] [-0.99] [0.03 -] [1.64-] [0.54]

$R^2 = 0.53$, , **N**= 26

من خلال المعادلة السابقة، أعلاه يتضح بأن قوة معامل التحديد بلغت 0.53، وهذا ما يبين بأن التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة تُفسِر التغير والتقلبات في معدل البطالة بنسبة 53 %.

ومن خلال المعادلة أيضا، يتضح بأن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (0.77-) كما أنه معنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر ب (2.54) وهي أكبر من القيمة المجدولة (2,064)، و هذا ما يُدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير المتغيرات المستقلة على معدل البطالة، أي أنه عن حدوث أي صدمة قد يستغرق معدل البطالة (1/0.77) سنة حتى يصل الى وضع التوازن في المدى الطويل، فيما بلغت احصائي فيشر ما قيمته 1.15.

أما فيما يخص معنوية معاملات المتغيرات المفسرة فهي معنوية للتأخيرات الأولى بالنسبة لمتغيرات النفقات العامة والايرادات العامة ومعدل التضخم في حين أنها غير معنوية بالنسبة لعرض النقود، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة في الأجل القصير، تكتسي الطابع الطردي بين معدل البطالة ومعدل البطالة بدرجة تأخير واحدة (إبطاء سنة مع إشارة موجبة)، وعكسيا مع معدل البطالة بدرجة تأخير الثانية (إبطاء بسنتين)، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من متغيرة معدل البطالة تؤدي إلى ارتفاعها في السنة المقبلة ب 0.77 بالمئة وحدة لترتفع بعدها ب 1.08 بالمئة وحدة في السنة التي تليها.

ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع معدل البطالة لسنة ما، فيتوقع أن يرتفع في السنة المقبلة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، أما العلاقة الطردية بين معدل البطالة وقيمتها المؤخرة الثانية (إشارة موجبة) فتشير إلى أن ارتفاع معدل البطالة في سنة ما يتوقع أن يكون له تأثير طردي بعد سنتين، أي أن معدلات البطالة ترتفع نتيجة لبطئ آثار تدخل الحكومة لمعالجة الاختلال الحاصل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة في المدى القصير اضافة إلى زيادة العاطلين عن العمل في السنة المقبلة بمعدل متزايد بسبب عدم قدرة سوق العمل على استيعاب الارتفاع المستمر للعاطلين عن العمل.

أما في الأجل القصير فقد أشارت النتائج إلى عدم معنوية جميع متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة الحقيقية والايرادات العامة الحقيقية)، اضافة إلى عدم معنوية متغيرات السياسة النقدية (عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ومعدل التضخم) أيضا وبالتالي عدم وجود علاقة في الأجل القصير، وهذا ما يبرز جليا عدم فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في تأثيرها على البطالة في المدى القصير، مما يجسد ضعف التكامل والتفاعل بين السياسة النقدية مع السياسة المالية في مكافحة البطالة.

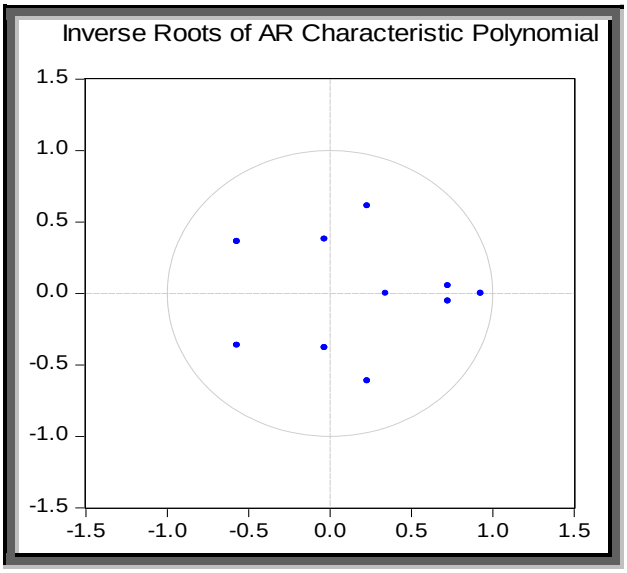
المطلب الرابع: اختبارات صلاحية النموذج

سنحاول في هذا المطلب اختبار صلاحية النموذج من خلال التأكد من عدم وجود جذور وحدوية، إضافة إلى دراسة دوال الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج، ثم نقوم بتحليل التباين بين معدل البطالة ومتغيرات السياسة النقدية والمالية، لتفسير حجم قوة هذه المتغيرات في تفسير خطأ تباين معدل البطالة، بالإضافة إلى تناول دوال الاستجابة الدفعية، من خلال تأثير حدوث صدمة في أحد متغيرات السياسة النقدية والمالية على معدل البطالة.

1- استقرارية نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM)

يتم اختبار استقرارية النموذج ككل، للتأكد من وجود جذور وحدوية للنموذج، وجاءت نتائج اختبار جذر الوحدة في الشكل رقم (5-16) كما يلي:

شكل رقم (5-16): استقرارية نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

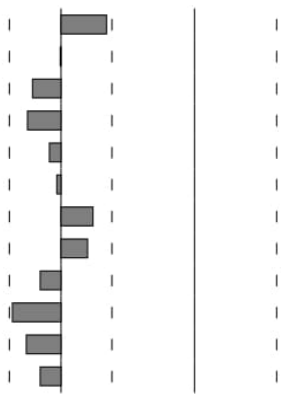
من الشكل، يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

2- اختبار الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج

يتمثل اختبار صلاحية نموذج تصحيح الخطأ في دراسة الإستقرارية والارتباط الذاتي بين للأخطاء بالنسبة لبواقي النموذج، وهذا من خلال تحليل دوال الارتباط الجزئي والارتباط الكلي، حيث جاءت دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي للنموذج في الجدول (5-17) كما يلي:

شكل رقم (5-17): دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج

Date: 04/02/18 Time: 18:14
Sample: 1990 2015
Included observations: 25



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.353	0.353	3.5024	0.061
		2	-0.003	-0.146	3.5027	0.174
		3	-0.214	-0.188	4.9095	0.179
		4	-0.258	-0.135	7.0529	0.133
		5	-0.082	0.047	7.2823	0.200
		6	-0.027	-0.077	7.3084	0.293
		7	0.252	0.262	9.6850	0.207
		8	0.211	0.001	11.455	0.177
		9	-0.160	-0.317	12.531	0.185
		10	-0.375	-0.235	18.854	0.042
		11	-0.266	0.074	22.254	0.022
		12	-0.160	-0.169	23.586	0.023

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الشكل أعلاه، يتّضح من تحليل دالة الارتباط الذاتي لبواقي معادلة البطالة أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، كما أن احصائية Ljung-Box المحسوبة (Q-Stat) أقل من القيمة المجدولة عند التأخير p=12 (prob>0.05)، ومنه فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء، أي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

3- اختبار تحليل التباين

يقيس هذا الاختبار مقدار التغير الحاصل في متغير ما الذي يعود إلى حدوث صدمة في المتغيرات الأخرى في النموذج، ويمكن كتابة خطأ التنبؤ لفترة معينة بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، أو بعبارة أخرى: تحليل تباين الخطأ يهدف إلى تحديد وحساب مدى مساهمته في تباين الخطأ.

وسنحاول فيما يلي تحديد الأهمية النسبية لصدمات هذه المتغيرات في تفسير التقلبات التي يشهدها متغير البطالة، وذلك من خلال عملية تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ بهذه المتغيرة خلال مختلف الآفاق الزمنية، والشكل التالي يوضح نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة من المتغيرات المدروسة بالنسبة لبعد زمني يمتد الى عشر سنوات، وقد جاءت النتائج من خلال برنامج Eviews في الشكل رقم (5-18)كما يلي:

شكل رقم (5-18): جدول نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition

Variance Decomposition of LCH:

Period	S.E.	LCH	LDEPR	LRECR	LM2	LINF
1	0.101387	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.159777	75.62096	19.99694	0.583928	3.270770	0.527404
3	0.227214	62.13605	26.98677	1.778454	7.563092	1.535634
4	0.294650	52.52566	32.01097	1.680792	11.88766	1.894914
5	0.363186	49.18187	34.91670	1.425420	12.42466	2.051345
6	0.429288	45.02621	37.62902	1.484377	13.58742	2.272961
7	0.494876	42.00227	40.23902	1.460444	13.88495	2.413311
8	0.557587	39.20100	42.39736	1.461800	14.35707	2.582770
9	0.618688	37.10305	44.23914	1.428005	14.55186	2.677940
10	0.676601	35.43261	45.79265	1.417141	14.58657	2.771030

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في معدلات البطالة في المدى القصير، تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أنه عند تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة تسمح بتفسير ما قيمته 75.62 من تغيرات معدل البطالة خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، لتتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت لتبلغ أدنى قيمة لها 35.41 عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الأزمة.

ومن جهة أخرى، يشير الجدول ارتفاع نسبة مساهمة صدمات المتغيرات المفسرة للبطالة بالموازاة مع انخفاض نسبة مساهمة صدمات معدل البطالة، ونخص بالذكر النفقات العمومية الحقيقية والايرادات العامة الحقيقية وعرض النقود ومعدل التضخم. ففي الأولى نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات العمومية الحقيقية من 19.99 بالمئة في الفترة التي تلي حدوث الأزمة الى 45.79 بالمئة كحد قياسي في السنة العشرة وهو ما يبرز قوة تأثير النفقات العامة الحقيقية على البطالة في الأجل الطويل وضعفها في المدى القصير، أما في الثانية يُلاحظ أيضا أن مساهمة نسبة الايرادات العامة الحقيقية في ارتفاع في المدى القصير والطويل، حيث ترتفع نسبة المساهمة من 0.58 بالمئة خلال الفترة التي تلي حدوث الأزمة إلى 1.41 بالمئة كحد أقصى تبلغه في السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة، وهذا يعني أن نسبة المساهمة في المدى الطويل والقصير ضعيفة جدا، في حين في الحالة الثالثة التي تشير إلى نسبة مساهمة عرض النقود حيث تتزايد هي الأخرى أيضا في المدى القصير والطويل، حيث تنتقل نسبة المساهمة من 3.27 بالمئة في الفترة التي تلي حدوث الصدمة الى 14.58 بالمئة في السنة العاشرة التي

تحدث فيها الصدمة، وهذا يعني ارتفاع نسبة المساهمة إلى أكثر من 5 أضعاف خلال عشر سنوات، أما بالنسبة للتضخم فيلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة معدل التضخم من 0.52 بالمئة في الفترة التي تلي حدوث الأزمة الى 2.77 بالمئة كحد قياسي في السنة العشرة.

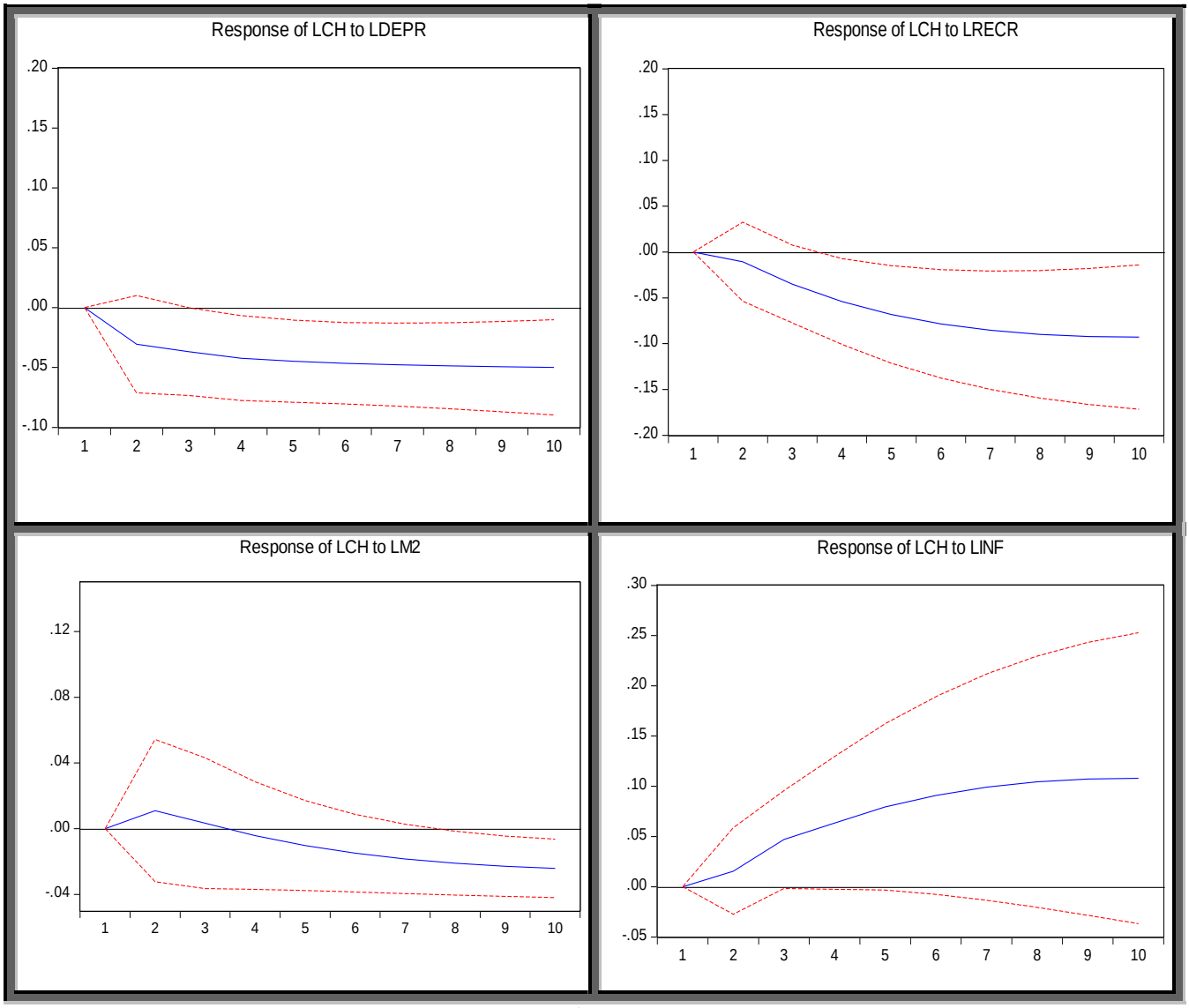
4- تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impulse Réponse Fonction

تأخذ طريقة دوال الاستجابة بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية، أي تعمل على حساب المضاعفات الديناميكية الموجودة، فهي تبين أثر حدوث صدمة في الأخطاء رد فعل نظام المتغيرات الداخلية، وهي تبين أثر انخفاض مفاجئ ووحيد لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات[1].

إضافة إلى أنها الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تعمل على معرفة ما مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة، وذلك في حدود خطأ المتغيرات، أي إن نماذج الانحدار الذاتي (VAR) والنماذج الشعاعية لتصحيح الخطأ (VECM) التي تسمح بتحليل الصدمات العشوائية، وهذا من خلال قياس أثر التغير المفاجئ (صدمة)، في متغير ما على باقي المتغيرات الأخرى. ومن خلال دراستنا لدوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمات الفترة الأولى ثم نقوم بدراسة أثر صدمة في معدل البطالة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وجاءت النتائج في الشكل رقم (5-19) كما يلي :

[1]- شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 281.

جدول رقم (5-19):نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الشكل الخاص بنتائج دوال الاستجابة الدفعية والممتدة على 10 فترات، خلصت إلى ما يلي:

✓ **استجابة النفقات العامة لحقيقية (LTCH to LDEPR)**

من خلال التقدير في الشكل أعلاه، نلاحظ أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية ب 1 بالمئة في النفقات العامة الحقيقية سيكون لها أثر معدوم في السنة الأولى، ليكون أثر النفقات العامة الحقيقية على معدل البطالة بعد ذلك بمعدل سالب خلال فترات الدراسة التسع الباقية، وهذا الأثر مقبول من ناحية الدلالة الإحصائية، حيث يصل الأثر إلى -5 بالمئة كحد أقصى خلال السنة العاشرة، ويمكن تفسير ذلك أن حدوث التوسع في النفقات العامة من قبل الحكومة سيمتد تأثيره على معدلات البطالة بشكل مستمر إلى غاية عشر سنوات المقبلة.

✓ **استجابة الايرادات العامة الحقيقية (LTCH to LRECR)**

إن حدوث أي صدمة على الايرادات العامة الحقيقية بمقدار انحراف معياري واحد 1 بالمئة، فذلك سوف يؤثر على معدل البطالة بالأثر السلبي خلال فترة الدراسة، حيث ينعدم الأثر خلال السنة الأولى، ليكون بعدها الأثر بشكل سلبي خلال السنوات العشر، حيث يصل الأثر إلى أعلى قيمة له في السنة الخامسة بمقدار 9.28 بالمئة، ويمكن تفسير ذلك أن زيادة الإيرادات سيؤدي إلى زيادة النفقات العامة وهو ما سيؤدي إلى تأثير مستمر وتدريجي على البطالة، أما الدلالة الإحصائية يكون الأثر مقبولا طيلة سنوات الدراسة.

✓ **استجابة عرض النقد بمعناه الواسع (LTCH to LM2)**

إن حدوث أي صدمة مفاجئة على عرض النقد بمعناه الواسع بمقدار انحراف معياري واحد1 بالمئة، سوف يؤثر على معدل البطالة بالأثر الإيجابي والسلبي خلال فترة الدراسة، حيث ينعدم الأثر خلال السنة الأولى ثم يكون الأثر ايجابيا في السنتين الثانية والثالثة، ليصبح الأثر سلبي بداية من السنة الرابعة إلى غاية السنة العاشرة والتي تشهد أعلى نسبة بمقدار 0.02 بالمئة، ويمكن تفسير ذلك إلى أن عرض النقود في فترات معينة قد يكون تأثيرها على البطالة غير موجود باعتبار أن أولوية السلطات النقدية لإستهداف الاستقرار النقدي، وفي فترات معينة تستجيب السلطات النقدية للتوسع في الإنفاق الحكومي من أجل تطبيق البرامج التنموية، أما الدلالة الإحصائية فقد جاء الأثر مقبولا طيلة سنوات الدراسة.

✓ **استجابة معدل التضخم (LTCH to LINF)**

إن حدوث صدمة هيكلية في معدل التضخم بمقدار انحراف معياري واحد ب 1 بالمئة، سيؤثر على معدل البطالة ايجابيا ويرتفع بشكل تدريجي خلال السنوات الستة الأولى، حيث يكون هذا التأثير معدوما خلال السنة الأولى، حيث تسجل أعلى قيمة في السنة السادسة بمقدار 9.07 بالمئة، ويلاحظ العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم وهو ما لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، أما الدلالة الإحصائية فإن هذا الأثر مقبول خلال فترة الستة الأولى فيما تكون غير معنوية خلال السنوات المتبقية.

خلاصة الفصل الخامس

حاولنا في هذا الفصل، قياس تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، باستخدام منهجية نموذج متجهات تصحيح الخطأ (Vector error correction model)، حيث تم التطرق في البداية إلى تحديد المتغيرات الملائمة للدراسة، ثم تمً توصيف النموذج المناسب لذلك بعد اختبار النماذج المطبقة في الدراسات الكمية السابقة، والذي تمثل في النموذج اللوغاريتمي، لتناول بعدها دراسة تفصيلية تحليلية وصفية للمتغيرات، ثم دراسة إحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام معايير التشتت والنزعة المركزية، وبعد القياس الاقتصادي لهذا النموذج عن طريق المربعات الصغرى (OLS)، ومن خلال الدلالات الإحصائية تبين احتمال وجود انحدار زائف (Spurious Regressions)، لنتناول بعدها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ولمحاولة اكتشاف جذور الوحدة داخل هذه السلاسل استخدمنا اختبارات (ADF, PP, KPSS)، حيث أثبتت جميعها أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى الأصلي، ومستقرة في الفروقات الأولى عند مستوى 5% و10%.

وعلى هذا الأساس، حاولنا الانتقال إلى اختبارات التكامل المشترك، حيث أثبت اختبار Granger وجود علاقة سببية بين النفقات ومعدلات البطالة، في حين أثبت اختبار سكون البواقي واختبار Johansen وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبعد نتائج التقدير تبين وجود أثر أحادي فقط للسياسة المالية على البطالة من خلال متغيرة النفقات العامة، في حين انعدم تأثير السياسة النقدية (عرض النقود (M2) ومعدل التضخم) على البطالة، ومن جهة أخرى أثبتت اختبارات استقرارية النموذج على جودته وصلاحيته، مما يدعم نتائج التقدير.

خاتمـــــــــــــــــــة

تناولنا في هذا البحث تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، وعلى ضوء ذلك حاولنا أن نسلط الضوء على دور التفاعل بين السياستين في معالجة البطالة، من خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة الحقيقية (النفقات العامة مقسوما على المستوى العام للأسعار) والايرادات العامة الحقيقية (الايرادات العامة مقسوما على المستوى العام للأسعار)، إضافة إلى أدوات السياسة النقدية المتمثلة في عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ومعدل التضخم، وقد تمً استخدام أدوات القياس الاقتصادي لمعرفة حجم الأثر الموجود على البطالة.

خصَّصنا الفصل الأول إلى عرض مقاربة نظرية للسياسة النقدية والسياسة المالية، تمً فيها إبراز أهم التعاريف المتعلقة بها وكذا اتجاهاتها التي تسلكها في النشاط الاقتصادي، والتي تتلخص في قيام البنك المركزي بالتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع الأهداف المسطرة، إضافة إلى ذلك تمً التطرق إلى أهم التطورات التي شهدتها السياسة النقدية عبر مختلف المدارس الاقتصادية بداية من المدرسة الكلاسيكية مرورا بالمدرسة الكيترية وأخيرا المدرسة النقدوية، ومن جهة أخرى تناولنا أهداف السياسة النقدية والتي تمثلت في المربع الشهير لكالدور، كما قمنا بالتطرق إلى عرض الأدوات السياسة النقدية بداية من الأدوات التقليدية والمتمثلة في الأدوات الكمية والأدوات النوعية، مرورا بالسياسة النقدية غير التقليدية والتي استخدمت أدواتها بشكل مُكثَّف بعد الأزمة المالية سنة 2008، وتتضمن هذه السياسة في أداتي التيسير الكمي وأسعار الفائدة الصفرية والسالبة، في حين تناولنا أيضا الإطار المفاهيمي للسياسة المالية من خلال التطرق إلى أهم التعاريف المتعلقة بذلك، والتي جاءت في مجملها تتركز على استخدام السياسات الإنفاقية والضريبية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ثم تَمً إبراز أهم المراحل التي شهدتها السياسة المالية، بداية من مرحلة التجاريين والطبيعيين ثم مرورا بالمدرسة الكلاسيكية وأخيرا الكيترية، إضافة إلى تناول أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق أهدافها، والتي تجسَّدت في النفقات العامة والإيرادات العامة ثم أداة الموازنة العامة، كما تم توضيح آلية عمل السياسة المالية، وذلك من خلال التغيرات الناشئة في الانفاق العام والضرائب في حالة الفجوات الانكماشية والتضخمية، كما تَمً تناول العلاقة بين كلا السياستين من خلال إبراز التنسيق المتبادل بينهما وكذا الشروط والإجراءات الضرورية لذلك، مع تحديد أيضا أهم نقاط الالتقاء والاختلاف بين السياستين.

أما في الفصل الثاني، فقد تَّم تناول الإطار المفاهيمي حول البطالة وسوق العمل، حيث تم التطرق في البداية إلى الجانب المفاهيمي للبطالة والتي تعدَّدت فيه التعاريف حسب كل الدول والمؤسسات والهيئات الدولية، والتي عُرفت في مجملها على أنها كل شخص عاطل عن العمل والتي تتوفر فيه الرغبة والقدرة على

العمل بالأجور السائدة، كما تمً تناول مختلف المعايير المتعارف عليها في قياس معدلات البطالة، وكذا أيضا أهم تقسيماتها من بطالة هيكلية ودورية وغيرها، كما تمً تناول الآثار التي يمكن أن تُخلِفها هذه الظاهرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأمني، في حين تَمً التطرق إلى أهم الجوانب النظرية لسوق العمل، حيث تَمً إبراز مفهوم سوق العمل والذي يُعتبر السوق الذي تتلاقى فيه قوى العرض والطلب على العمل، ثم تناول بشكل من التفصيل الطلب على العمل وعرض العمل وكذا العوامل المحددة لكلاهما، ثم تَمً التطرق إلى ديناميكية التوازن بين كلا السوقين، ومن جهة أخرى تطرقنا إلى التحليلات الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية حول البطالة، حيث أكدَّت المدرسة الكلاسيكية أن كلا من الطلب وعرض العمل يتحددان على أساس الأجر الحقيقي، وأن البطالة الموجودة هي بطالة اختيارية كون الاقتصاد في حالة التشغيل التام، أما المدرسة الكيترية فقد أبرزت أن الطلب على العمل مرتبط بالأجر الحقيقي وعرض العمل مرتبط بالأجر الإسمي، كما وضَّحت أن البطالة هي نتاج قصور في الطلب الفعَّال ووجب تطعيمه عن طريق أدوات السياسة المالية، في حين أن المدرسة النقدوية أبرزت أن النقود لها دور فعَّال على البطالة، فيما اختلفت تفسيرات النظريات الأخرى حول أسباب البطالة.

أما في الفصل الثالث، فقد تطرقنا إلى العلاقة بين السياستين النقدية والمالية بسوق العمل، حيث تناولنا في البداية التوازن الاقتصادي في إطار نموذج (IS/LM)، ولأجل ذلك تَم إبراز بعض المفاهيم الأساسية حول الطلب الكلي والعرض الكلي كمدخل لمعرفة أهم المتغيرات المستخدمة في التوازن، ثم تطرقنا إلى التوازن في سوق السلع والخدمات والتي أظهرت أن التوازن يتحدد بتساوي الطلب الكلي الذي يتضمن الانفاق الاستثماري والاستهلاكي والحكومي مع العرض الكلي الذي يتجسد بالدخل، ومن جهة أخرى أظهر التوازن في سوق النقد أن حدوث ذلك يتجسد بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، حيث ينقسم الطلب على النقود إلى الطلب من أجل المبادلات والاحتياط والمضاربة، في حين يُعتبر عرض النقود متغير مستقل تُحدده السلطات النقدية، ثم أبرزنا آلية التوازن الآني بين سوق السلع والخدمات وتوازن سوق النقد أو ما يعرف بتوازن هيكس (IS/LM)، وفيه يتم تحديد التوليفات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التوازنية في الاقتصاد، وعلى أساسها تَمً التطرق إلى علاقة السياسة النقدية والمالية بسوق العمل في إطار التوازن الاقتصادي، حيث تناولنا العلاقة بين البطالة بالنمو الاقتصادي أو ما يُعرف بعلاقة أوكن والتي تُوضح أن أي زيادة في الناتج نسب معينة يرافقها انخفاض معدل البطالة، في حين تم التطرق إلى علاقة السياسة المالية بسوق العمل في إطار منحنى (IS/LM)، والتي أبرزنا فيها أن أي سلوك لسياسة مالية سواء توسعية أو انكماشية من

شأنه أن يؤثر على الطلب الكلي، وبالتالي في ديناميكية سوق العمل، وينطبق هذا التحليل على العلاقة بين السياسة النقدية أيضا، ومن جهة أخرى تَمَّ التطرق إلى إشكالية المواءمة بين التضخم والبطالة في ظل تطبيق السياسات النقدية والمالية، حيث وضحنا محتوى منحنى فيلبس، وتمَّ إبراز صحته في المدي القصير وقصوره في المدى الطويل، كما تبيّن أن السياسات النقدية والمالية يصعب تطبيقها لتحقيق هدفين في آن واحد، وهو ما يفرض التنسيق المتبادل لضمان معدلات متناسبة ومستهدفة.

أما في الفصل الرابع، فقد تناولنا عرض الدراسات والتجارب السابقة حول موضوع الدراسة، حيث تَمَّ التطرق إلى تجربة الاتحاد الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، فتناولنا آلية عمل السياسة النقدية في دول الاتحاد النقدي، وتستند إلى سياسة نقدية مشتركة يتحكم فيها البنك المركزي الأوربي، أما السياسة المالية فهي من اختصاص الحكومات الوطنية، ومن جهة أخرى تناولنا الترتيبات المتعلقة بآلية التنسيق بين السياستين، حيث يُشترط احترام معدلات التضخم التي تنص إليها المعاهدات والمواثيق المُنظِمة للاتحاد الأوربي والتي لا تتجاوز 2 بالمئة، إضافة إلى عدم تجاوز عجز الميزانية 3 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، كما أن المديونية يجب أن لا تتجاوز 60 بالمئة من الناتج المحلي، ويهدف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في دول الاتحاد النقدي الأوربي إلى دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز العمالة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، كما تناولنا بعض الدراسات الكمية في مجال الموضوع وتحليلها، حيث تطرقنا إلى بعض الدراسات الجزائرية، إضافة إلى دراسات أخرى عربية وأخرى أجنبية، وتعددت مجمل هذه الدراسات في نتائجها وتباينت تأثير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على البطالة من دولة لأخرى، وعلى أساسها تطرقنا إلى تموقع دراستنا مقارنة بما تَمَّ سرده من دراسات سابقة ووضع توجهات عامة حول سير الدراسة.

أما في الفصل الخامس، فقد خصصناه إلى الدراسة التطبيقية والتي تمَّ فيه قياس تأثير التكامل بين السياسة النقدية والمالية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، حيث تطرقنا إلى توصيف النموذج الملائم للدراسة، ثم تحليل ووصف متغيرات الدراسة والتي تتمثل في معدل البطالة ومتغيرات السياسة المالية (النفقات والايرادات العامة) ومتغيرات السياسة النقدية (عرض النقود بالمعنى الواسع (M2)، ومعدل التضخم)، ثم تطرقنا إلى دراسة احصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة، ومن جانب آخر خصصنا ما تبقى من الفصل إلى اختبارات القياسية التي تتناسب مع موضوع الدراسة.

اختبار الفرضيات

1- إن تعارض بعض الأهداف الاقتصادية الكلية فيما بينها، يفرض على السياسة النقدية والسياسة المالية الانسجام فيما بينها مما يجعلهما أكثر فعالية في ضمان تحقيق الأهداف ذات الأولوية، حيث أن أهداف الحكومة قد تصطدم بقرارات السلطات النقدية لتحقيق أهداف مضادة والعكس، فمثلا في حالة ما إذا لجأت السلطات النقدية إلى سلوك تقييدي من أجل محاربة التضخم، فإنه على السلطات المالية أن لا تتوسع في أدوات السياسة المالية، كما يفرض التكامل كفاءة وقدرة كلا السياستين على تقديم الحلول الاقتصادية بشكل فعَّال خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار ومحاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن أي ضعف في إحدى السياستين سيؤدي إلى تعقيد عمل الأخرى، وعليه فإن **صحة الفرضية الأولى مؤكدة؛**

2- من خلال الدراسة تبين أنه هناك اختلاف بين النظريات الاقتصادية في تفسير البطالة، حيث أن النظرية الكيترية تفترض وجود بطالة ناتجة عن نقص الطلب الكلي واهتمت بالكميات التي تُساهم في تنشيط الطلب الفعَّال عن طريق أدوات السياسة المالية، أما النظريات الحديثة اختلفت في رؤيتها للبطالة، فالنظرية النقدية أبرزت على أن فعالية النظرية الكيترية محدودة وصالحة للمدى القصير فقط كما أنها تتميز بالبطء في تأثيرها على البطالة، ولهذا أبرزت على أن استخدام أدوات السياسة النقدية يكون أكثر فعالية على التشغيل والعمالة، في حين أن النظريات الأخرى أبرزت أسبابها في الاختلال الناتج عن جمود الأسعار والأجور اضافة إلى تجانس عنصر العمل وانخفاض الطلب الكلي، وعليه فإن **صحة الفرضية الثانية غير مؤكدة؛**

3- أما الفرضية الثالثة التي مفادها أن نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) من أحسن النماذج الكمية الملائمة للدراسة، فقد تم **التأكد من صحتها**، حيث أثبتت اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تكاملها من نفس الدرجة، ثم أثبت اختبار جوهانسون (JOHANSEN) على وجود علاقات تكامل مشترك بين البطالة ومتغيرات السياسة النقدية والمالية في الجزائر، وقد تمَّ التأكد من ذلك فعليا عن طريق اختبار استقرارية بواقي النموذج والتي جاءت مستقرة في المستوى الأصلي؛

4- بيّنت النتائج على وجود علاقة عكسية بين متغيرات السياسة المالية ومعدل البطالة في الأجل الطويل، من خلال المرونة السالبة لمتغيرتي النفقات والايرادات العامة، وهو ما يعني أن السياسة المالية تمارس أثارا كيترية على المدى الطويل، في حين بينت النتائج وجود علاقة سببية بين النفقات العامة والبطالة في المدى القصير إلا أنها محدودة، في حين انعدام الأثر كليا للإيرادات العامة على البطالة، وهو ما يبرز التأثير الهامشي للسياسة المالية

على البطالة في المدى القصير، وهو ما يبرز عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على استيعاب التوسع في النفقات العامة لخلق فرص عمل، وعليه فإن **صحة الفرضية الرابعة مؤكدة؛**

5- بيَّنت النتائج على عدم وجود أي علاقة بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ومعدلات البطالة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، فيما كان تأثير التضخم على البطالة هامشيا جدا في الأجل الطويل وانعدم هذا الأثر كليا في المدى القصير، وهو ما ينفي صحة علاقة فيلبس في الجزائر، وهو ما يتوافق أيضا مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، إذ أن السياسة النقدية اهتمت بداية من التسعينيات إلى استقرار الأسعار ومحاربة التضخم كهدف رئيسي دون الأهداف الأخرى، وعليه فإن **صحة الفرضية الخامسة مؤكدة.**

نتائج الدراسة

أولا : الجانب النظري

1- تعمل السياسة النقدية على ضبط والتحكم في المعروض من النقود، بما يتلاءم مع أهدافها الاقتصادية والمتمثلة في دعم النمو وضبط معدلات التضخم وتحقيق العمالة إضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي، ويرتبط تحقيق هذه الأهداف بالمحيط الاقتصادي الملائم التي تُستخدم فيه أدوات السياسة النقدية إضافة إلى درجة تطور الهيكل الاقتصادي للدولة؛

2- تُعتبر السياسة النقدية غير التقليدية أحد أوجه السياسة النقدية الحديثة، والتي استخدمت بشكل كثيف بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وذلك بعد فشل الأدوات التقليدية في معالجة الآثار السلبية التي خلَّفتها الأزمة على مختلف المؤشرات الاقتصادية في البلدان المتقدمة؛

3- تتدخل الدولة من خلال سياستها المالية في النشاط الاقتصادي عن طريق تفعيل السياسة الإنفاقية والضريبية، من خلال إحداث آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، من أجل تحقيق أهداف الحكومة وعلى رأسها تحقيق النمو الاقتصادي وأهداف أخرى منها تحقيق التشغيل الكامل، الاستقرار في مستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن؛

4- إن التوجه الحديث نحو التكامل والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية، يُعدّ أمرا بالغ الأهمية في ظل التوجه نحو التحرير المالي وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، ويهدف هذا التنسيق إلى ضمان تحقيق الحد الأكبر من أهداف السياسة الاقتصادية في ظل استحالة تحقيقها في آن واحد؛

5- اتّضح من الدراسة وجود اختلاف وتباين في تفسير البطالة لمختلف النظريات والمدارس الاقتصادية، سواءا تعلّق الأمر بالنظرية الكلاسيكية أو الكينزية أو النقدوية والحديثة، ويعود ذلك إلى الفترات الاقتصادية التي أعقبت نشوء هذه النظريات، إضافة إلى طبيعة التشوهات الدورية التي تطرأ باستمرار على سوق العمل.

ثانيا : الجانب التحليلي

1- تُعتبر تجربة دول الاتحاد النقدي الأوربي في مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية من أجسن التجارب التي جسّدت التنسيق بشكل كفؤ، ويعود ذلك إلى جملة الإجراءات القبلية التي تمّ اتخاذها قبل البدء بالعمل بالسياسة النقدية المشتركة، ورغم ذلك فإن التنسيق بين دول الاتحاد النقدي حاليا يطرح الكثير من المشاكل خاصة بعد ما خلّفته الأزمة المالية سنة 2008، وما تسبّبته من ضعف في أداء السياسة النقدية المشتركة بالإضافة إلى توسيع القيود على السياسة المالية لحكومات الدول خاصة التي تضررت اقتصادياتها بفعل الأزمة، مما سبّب تعارض بين الأهداف الاقتصادية بين جميع الأعضاء؛

2- تباينت الدراسات الكمية في مجال الموضوع من دراسة لأخرى، فمجمل الدراسات التي تناولناها سواء الجزائرية و العربية والأجنبية، أبرزت تأثير السياسة المالية على البطالة من خلال أدواتها المختلفة، كما أكدت في مجملها أيضا على ضعف تأثير السياسة النقدية على البطالة؛

3- شهدت معدلات البطالة في الجزائر عدة تحولات بدءا من سنة 1990، حيث تميزت بالارتفاع خلال الفترة 1990 إلى 1999، حيث وصل أقصى معدل بنسبة 30 بالمئة سنة 1999، ويعود ذلك إلى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة لعلاج الاختلالات الاقتصادية، وهذا من شأنه أن سبّب تفاقما لمعدلات البطالة، في حين شهدت الفترة من 2000 إلى 2015 تحسناً في معدلات البطالة، حيث وصل إلى أدنى قيمة له سنة 2015 بمعدل قدره 9.2 بالمئة، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الذي ساعد في تطبيق الحكومة لمجموعة من البرامج التنموية، والتي رصدت له مبالغ ضخمة ساهمت بشكل كبير في تدني معدلات البطالة؛

4- شهد نمو النفقات العامة في الجزائر ارتفاعا بوتيرة متباطئة خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية، بسبب المتطلبات التي فرضتها هذه المرحلة، والتي تتمثل في برامج الاستعداد الائتماني وبرنامج التعديل والتثبيت الهيكلي المدعوم من المؤسسات الدولية، في حين شهدت توسعا كبيرا بداية من سنة 2000 والتي تزامنت مع انتعاش أسعار النفط، وبداية تطبيق البرامج التنموية التي رُصدت لها مبالغ ضخمة والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-

2014)، وقد تمً تمويل النفقات العامة بشكل شبه كلي من ايرادات المحروقات دون المصادر الأخرى، وهو ما يُبين الارتباط الكلي للنفقات العامة بالعائدات النفطية؛

5- شهدت الايرادات العامة في الجزائر ارتفاعاً طفيفاً في غالبية سنوات التسعينيات، ويعود ذلك إلى انخفاض عائدات المحروقات بسب انهيار أسعار النفط، فيما شهدت الفترة (2000-2015) ارتفاعا في الإيرادات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت من 1578.16 مليار دينار سنة 2000 إلى 5042.43 مليار دينار أي بمعدل ارتفاع 319 بالمئة، حيث كان متوسط سعر برميل النفط خلال هذه الفترة 66.62 دولار أما بالنسبة لهيكل الايرادات العامة فتعتبر الجباية البترولية المساهم الأكبر في الايرادات العامة بمعدل متوسط فاق 60 بالمئة خلال فترة الدراسة، وهو ما يُظهر جليا الضعف الهيكلي للجباية رغم تحسن ايرادات الجباية العادية.

6- شهدت الكتلة النقدية هي أيضا ارتفاع بوتيرة متباطئة في الفترة (1990-1999)، ويبرر ذلك إلى الاجراءات التقشفية الناتجة عن الاصلاحات الاقتصادية، فيما ارتفعت بداية من سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط وارتفاع احتياطات الصرف، وهو ما فرض استجابة السلطات النقدية للإنفاق الحكومي من أجل ضمان تغطية البرامج التنموية؛

7- عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال السنوات الأولى من التسعينيات، حيث وصل إلى 32 بالمئة سنة 1992 ويعود ذلك نتيجة إلى إجراءات الاصلاح الاقتصادي التي فرضت التحرير التدريجي للأسعار وسعر الصرف، إضافة إلى ارتفاع السلع والخدمات المستوردة، فيما شهدت استقرارا بداية من 1997 إلى غاية 2015؛

8- إن معدلات التضخم مرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط، ذلك أن الزيادة في هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة في مستوى الانفاق العام عبر قناة الاستهلاك الذي يرافقه زيادة على الطلب الكلي من السلع والخدمات المستوردة، وعليه فإن أي ردة فعل نحو تقليص الواردات سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهو ما يُصعْب من عمل السياسة النقدية.

ثالثا : الجانب التطبيقي

1- عدم قدرة النماذج الخطية واللوغاريتمية في الأجل الطويل على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية في الدراسات الكمية السابقة مقارنة بالنماذج الديناميكية والهيكلية؛

2- بيَّنت اختبارات الإستقرارية لكل من ADF و PP و KPSS على عدم استقرارية جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة في المستوى الأصلي، واستقراريتها في الفروقات الأولى؛

3- بيَّن اختبار غرانجر للسببية (GRANGER CAUSALITY) وجود علاقة سببية وحيدة من النفقات العامة تجاه البطالة؛

4- ساهم التغير في النفقات العامة الحقيقية بمقدار وحدة واحدة إلى التغير في معدلات البطالة بمقدار 0.90 وحدة في الجزائر في الأجل الطويل، فيما ساهم التغير في الايرادات العامة الحقيقية بوحدة واحدة إلى تغير معدلات البطالة ب 0.42 وحدة، فيما انعدم تأثير عرض النقود بالمعنى الواسع على البطالة، في حين كان تأثير معدل التضخم هامشي، حيث أن التغير في معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل البطالة ب 0.05 بالمئة، فيما فسَّرت متغيرات السياسة المالية والنقدية ما نسبته 85 بالمئة من معدل البطالة؛

5- بيَّن اختبار جوهانسون للتكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة ومتغيرات السياسة النقدية والمالية، حيث بلغ معامل حد الارجاع ما مقداره -0.77، فيما كانت متغيرات السياسة المالية والنقدية غير معنوية في الأجل القصير؛

الاقتراحات

على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات جاءت كما يلي:

1- ضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي وابتعاده عن الضغوطات السياسية خاصة في فترات الأزمات؛

2- وضع سياسة نقدية شفافة وذات مصداقية تستند إلى معطيات حقيقية، لضمان نجاحها في الأجل المتوسط والقريب؛

3- ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي وتفعيل البورصة وانشاء سوق مالية متطورة بما يسمح للسلطات النقدية بتفعيل الأدوات الكمية للسياسة النقدية وهو ما يسمح في خلق بيئة ملائمة لعمل السياسة النقدية بشكل كفؤ ومن شأنه أن يسمح بتعزيز التنسيق مع السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛

4- يُعتبر الفساد المالي من أبرز المخاطر التي تساهم في عدم كفاءة السياسة المالية، وعليه وجب على السلطات وضع ميكانيزمات وآليات لمحاربة الفساد بأنواعه من خلال تفعيل آليات الرقابة القبلية والبعدية، وإعطاء استقلالية لهيئات محاربة الفساد وحمايتها من الضغوط السياسية؛

5- عصرنة النظام الجبائي بما يساهم في توسيع الأوعية الضريبية، والتقليل من حساسية السياسة المالية لإيرادات النفط؛

6- الحد من القطاع غير الرسمي من خلال محاربة التهرب الضريبي والغش الجبائي وأسواق الصرف الموازية، حيث تؤدي هذه العوامل إلى تدني كفاءة السياسة النقدية وزيادة معدلات التضخم، كما تؤدي إلى تدني

كفاءة الإيرادات العامة وزيادة حساسية الانفاق العام للجباية البترولية، وبالتالي ضعف السياسة المالية وهو ما يضعف التنسيق بين كلا السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية؛

7- تحديث التشريعات المتعلقة بقوانين الاستثمار بما يسمح بتوسيع الاستثمار في القطاع الاقتصادي، لأنه المساهم الرئيسي في تعزيز مرونة الجهاز الانتاجي وكفاءته، وبالتالي يساهم في تحقيق النجاعة والكفاءة في الانفاق العام الموجه إليه أو في حالات استثنائية كلجوء الخزينة العمومية للاستدانة من السلطات النقدية (التمويل غير التقليدي)؛

8- الحد من الانفاق العام وترشيده وتوجيهه نحو القطاعات التي تحقق قيمة مضافة كالقطاع الفلاحي والصناعي وقطاع الخدمات، إضافة إلى التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة؛

9- فتح المجال للاستثمار الاجنبي المباشر والتوجه نحو الحرية الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يُسهل من تدفق الشركات الكبرى نحو الانخراط في البيئة الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز شركات المناولة وخلق فرص عمل وضمان مصادر جبائية أخرى؛

10-ضرورة تنسيق عمل السياسات النقدية والمالية من خلال إزالة أي تعارض في الأهداف خاصة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي والتضخم، وتعزيز استقلالية البنك المركزي بما يساهم في تحقيق الحد الأدنى للتكامل؛

11-يجب على السلطات أن لا تنظر للبطالة نظرة اجتماعية، وبالتالي يجب عليها التقليص من خلق الوظائف في القطاع العمومي إلا للضرورة القصوى؛

12-وضع نظام معلوماتي دقيق وفعال من شأنه أن يساهم في تسهيل الحصول على المعلومة حول احتياجات سوق العمل الحقيقية.

أفاق البحث

بعد الدراسة التي قمنا بها، يمكن اقتراح بحوث للباحثين والمهتمين والتي يمكن أن تشكل أن اشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

1- أثر التطور المالي على سوق العمل لمجموعة من لدول المينا –دراسة مقارنة-؛

2- اشكالية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وتأثيرهما على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر؛

3- أثر الانفتاح المالي والتجاري على البطالة في مجموعة من الدول العربية.

قائمة المراجـــــع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1- أحمد رمضان نعمة الله وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

2- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، عمان، 2007.

3- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.

4- أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي.الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

5- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

6- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، دار الأهلية للنشر، عمان، 2007.

7- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

8- السيد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013.

9- السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهـــضة، العربيـــة، القـــاهرة، 1991.

10- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة النقدية والمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

11- العايب عبد الرحمان، ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

12- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2014.

13- بول ساموبلسون، ويليام نورد هاوس، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 2، دار الأهلية، 2006.

14- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

15- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الرحمن وعبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987.

16- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004.

17- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية –دراسة مقرنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي–، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

18- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2010.

19- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

20- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997.

21- سامر بطرس جمدة، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2008.

22- سامر عبد الهادي وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

23- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011.

24- سعيد بريبش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

25- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

26- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم–الأهداف–الأدوات)، دار الفجر، الجزائر، 2005.

27- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

28- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999.

29- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل الى علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2011.

30- عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الحامد، عمان، 2017

31- عباس محمد محرزي، اقتصاديات المالية العمومية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

32- عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

33- عبد المنعم فوزي المالية العامة والسياسات المالية، مشاة المعارف بالإسكندرية، 2001.

34- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2003.

35- عبد القادر خليل، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2014.

36- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

37- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظريات والسياسات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.

38- عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، عمان، 2009.

39- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015.

40- عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

41- عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية، .الإسكندرية، 2004.

42- علاش أحمد، دروس وتمارين في الاقتصاد الكلي، دار هومة، الجزائر، 2010.

43- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.

44- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

45- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

46- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، دار عالم الكتب الحديث، عمان، 2006.

47- فؤاد عوض، اقتصاد النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.

48- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، ، لبنان، 2010.

49- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

50- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

51- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، دار هومة، الجزائر، 2014.

52- محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004.

53- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، عمان، 2011.

54- محمد شريف إلمان، محاضرات في الاقتصاد الكلي، منشورات برتي، الجزائر.

55- محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

56- محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

57- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة –أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة وتحديات الاصلاح الاقتصادي، دار منشأه المعارف، الاسكندرية، 2003.

58- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2008.

59- محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

60- محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

61- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

62- مدحت طاقة، حسين عجلان حسن، إقتصاديات العمل، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

63- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.

64- نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

65- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

66- هشام مصطفى جمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية- بين المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

67- هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق، 2010.

68- وحيد مهري عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.

69- وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.

الأطروحات والمذكرات

1- إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017.

2- المدهون حسن، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015-2016.

3- آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.

4- بن البار أمحمد، أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)- دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

5- حمادي خديجة، محددات الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) وآفاقه المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017.

6- حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2006-2007.

7- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

8- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012-2013.

9- داود خيرة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة يحي فارس،المدية، الجزائر، 2009-2010.

10- رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر في الفترة (1966-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012.

11- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال لفترة (1985-2007)، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009-2010.

12- شيباني سليمان، فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر وفرنسا (1980-2015)، ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017.

13- شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر-دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2011-2012.

14- ضيف أحمد، إنعكاس سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994–2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004-2005.

15- فوزية خلوط العربي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل، جامعة بسكرة، 2003-2004.

16- ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

17- لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.

18- مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين، 2014.

19- مخلوف ساقة، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد النقدي الأوربي (1990-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2011-2012.

20- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014-2015.

21– معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2007-2008.

22– مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006-2007.

المجلات والدوريات

1- البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2009.

2- بديار أحمد، بن قدور علي، دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر : دراسة قياسية (1970-2015)، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 04، دار الكنوز، الجزائر، 2016.

3- جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

4- عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، المجلد 02، جامعة الكوفة، العراق، 2008.

5- عماد الدين المصبح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجهورية العربية السورية : دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك ، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

6- عهود جبار عبيرة، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014.

7- نزار كاظم صباح، تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية في النمو والبطالة– دراسة حالة مصر، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 03، المجلد 08، العراق، 2010.

8- مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة نجم شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2009.

9- هاشمي بريقل، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الانسانية، العدد الثالث، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 2014، ص 150.

التقارير

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2004، ديسمبر 2004.

2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2011

3- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2012

4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2013

5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2015

6- تقرير المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات، 2011.

7- تقرير المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات، 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1- Akhtar Hossai et anis chowdhury, monetary and financial policies in developing countries (growth and stabilization), Routledge education , USA, 1996.

2- Ansgar Belke , Thorsten Polleit, Monetary Economics in Globalized Financial Markets, Springer education, Germany, 2009.

3- Arthur O'Sullivan et autres, Macroeconomics: principles, applications, and tools, 8éme edition, Pearson educations, USA, 2014.

4- Ben Bernanke, Andrew Abel, Dean croushore, Macroeconomics, 8éme édition, Pearson éducation, USA,2014.

5- Bernard Guillochon et autres, Economie Internationale, 8 éme édition, Dunod, France, 2016.

6- Bradley Schiller, The Economics today, 11éme edition, McGraw-Hill/Irwin education, USA, 2008.

7- Campbell McConnell et autres, Macroeconomics Principles, Problems, and Policies, 17éme édition, McGraw-Hill/Irwin education, USA, 2008.

8- Campbell R. McConnell et autres, Contemporary labor economics, 11édition, McGraw-Hill Education, USA, 2016

. Carter Hill, Principles of econometrics, 4éme édition, Wiley Education, USA, 2011.

9- Christopher. Ragan, Richard Lipsey, Economics, 13 édition, Pearson éducation, Toronto, 2011.
10- David colander, Economics, 5éme édition, McGraw-Hill educations, USA, 2004.
11- David Howarth, Peter Loedel, The European Central Bank The New European Leviathan?, 2édition, PALGRAVE MACMILLAN, 2005.
12- David Laibson et autres, Macroeconomics, Global Editions, Pearson Education, USA, 2016.
13- David Romer, Advanced macroeconomics, 4éme éducation, McGraw-Hill ,USA, 2012.
14- Damir Šehović, General Aspects of Monetary and Fiscal Policy Coordination, Journal of Central Banking Theory and Practice, 2013.
15- Dimitrios Asteriou, Stephen Hall, Applied Econometrics, Second edition, England, 2011
16- Dirk Mateer et autres, Essentials of Economics, Norton company educations, USA, 2016.
17- Enrico Marelli,, Marcello Signorelli, Europe and the Euro Integration, Crisis and Policies, Palgrave Macmillan edition, USA, 2017.
18- European central bank, The European central bank : History, role and function, European central bank press, 2004.
19- Frederic Mishkin Macroeconomics Policy and Practice, 2éme édition, Pearson education, USA, 2015.
20- Frederic Mishkin, The economics of money, banking, and Financial markets, 10 éme édition, Pearson education, USA, 2013.
21- George J. Borjas, Labor Economics, 6 édition, McGraw-Hill Education, USA, 2010.
22- Gerald Stone,Core Macroeconomics, Worth Publishers education, USA, 2008.
23- Glenn Hubbard, Anthony Patrick O'Brien, Macroeconomics, 6éme edition, Pearson education, USA, 2017.
24- Goodwin Neva et autres, Principles of economics in context, Routledge education, USA, 2015.
25- Gregory mankiw, Principles of Economics, 8éme edition, South-Western Cengage Learning, USA, 2018.
26- Gregory Mankiw, Macroeconomics, 9éme édition, Worth Publishers, USA, 2016.

27- Irvin Tuker, Macroeconomics for today, 7éme édition, South-Western publishing, USA, 2011.
28- Isabelle waquet, Marc montoussé, Macroéconomie, édition Bréal, Paris, 2006.
29- Jan Gottschalk, Monetary Policy and the German Unemployment Problem in Macroeconomic Models Theory and Evidence, Springer eduation, Germany, 2005.
30- Jani Kaarlejärvi, Fiscal Policy without a State in EMU? Germany, the Stability and Growth Pact and Policy Coordination, PALGRAVE MACMILLAN, 2007.
31- Jean-Pascal Bassino et autres, les politique économiques, édition Foucher, France, 2005.
32- Jérôme Gautié, Le chômage, 2éme édition, éditions La Découverte, Paris, 2015.
33- J.Baily et autres, économie monétaire et financière, 2éme édition, Bréal, France, 2000.
34- Jones Charles, Macroeconomics, 3éme édition, Norton & Company Ltd, USA, 2014.
35- Joseph E. Stiglitz, Carl E.Walsh, Economics, 4éme édition, Norton Company, USA, 2006.
36- Joseph Nellis, David Parker, Principles of Macroeconomics, Pearson education, USA, 2004.
37- Karl E. Case et autres, Principles of Economics, 10éme édition, Pearson educations, USA, 2012.
38- Karl E. Case et autres, Principles of Macreconomics, 10 éme édition, Pearson education. USA, 2012.
39- Laurence M. Ball, Money, Banking, and Financial Markets, 2 éme édition, WORTH PUBLISHERS, New York, 2012.
40- Linda Levine, Economic Growth and the Unemployment Rate, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, USA, 2013.
41- Marie Delaplace, Monnaie et Financement de l'économie, 4ème édition, édition DUNOD, Paris, 2013.
42- Mark Taylor, Gregory Mankiw, Economics, 3eme Edition, Cengage Learning education, USA, 2014.
43- Michael Parkin, Macroeconomics, 10éme édition, Pearson education, USA,2013.

44- Michael Parkin, Economics, 10éme édition, Pearson éducations, USA, 2012.
45- Patate jean pierre, monnaie, institutions financières et politique, monétaire, 4éme édition, Economica, Paris 1987.
46- Patrick Welch, Gerry Welsh, Economics : Theory and Practice, 9éme édition, Wiley éducation, USA, 2010.
47- Paul Krugman, Robin Wells, Macroeconomics, 4éme édition, Worth Publisher, USA, 2015.
48- Paul Krugman, Robin Wells, Economics, 4édition, Worth Publishers, USA, 2015.
49- Olivier Blanchard, Macroeconomics, 7éme edition, Pearson education, USA, 2017.
50- Rair Fair et autres, Principles of Macroeconomics, 10éme édition, Pearson educations, USA, 2012.
51- Régis Bourbonnais, Économétrie, 9éme édition , France, 2015.
52- Richard G. Lipsey, Ragan, Christopher, Economics, 13éme édition, Pearson éducation, USA,
53- Robert E. Hall, Marc Lieberman, Macroeconomics: Principles and Applications, 6th Edition, South-Western education, USA, 2013.
54- Robert Frank et autres, Principles of Macroeconomics, 6éme édition, McGraw-Hill Education, USA, 2015.
55- Roger LeRoy Miller, Economics Today The Macro View, 18éme education, Pearson education, USA, 2016.
56- Roger Arnold, Macroeconomics, 2éme edition, South-Western Cengage Learning, USA, 2010.
57- Robert L. Sexton, Exploring Macroeconomics, 5éme édition, South-Western Cengage Learning, USA, 2011.
58- Ronald Ehrenberg, Robert Smith, Modern labor economics : theory and public policy, 2éme édition, Pearson educations, USA, 2012.
59- Richard T. Froyen, Macroeconomics Theories and Policies, 10éme education, Pearson education, USA, 2013.
60- Rudiger Dornbusch et autres, Macroeconomics, 11 éme édition, McGraw-Hill, USA, 2011.
61- Schiller Bradley, The Macro economy today, 11éme edition, McGraw-Hill education, 2008, USA.
62- Stanley Brue et autres, Economics : principles, problems, and policies, 17éme edition, McGraw-Hill educations, USA, 2008.

63- Stephan Cachetti, Kermit Schoenholtz, Money, Banking, and Financial Markets, 4éd, McGraw-Hill Education, USA, 2015.
64- Thomas Hyclak et autres, Fundamentals of Labor Economics, 2eme edition, South-Western education, USA, 2013.
65- Wendy Carlin, David Soskice, Macroeconomics Institutions, Instability, and the Financial System, Oxford education, England, 2014.
66- WILLIAM J. BAUMOL, ALAN S. BLINDER, Macroeconomics : Principles and Policy, 12éme édition, South- Western, USA, 2012.
67- William Boyes, Michael Melvin, Macroeconomics, 2éme édition, South-Western Cengage Learning, USA, 2011.
68- William McEachern, Economics A Contemporary Introduction, 9éme edition, South-Western, Cengage Learning education, USA, 2012.
69- Wouter J. Den Haan, Quantitative Easing Evolution of economic thinking as it happened on Vox, CEPR Press, European union, 2016.

المجلات والدوريات

1- Amadi Kingsley Wobilor, Egbulonu Kelechukwu Godslove, Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy, International Journal of Innovative Finance and Economics Research , N03, vol 04, USA, July-Sept 2016.
2- Andreas Exenberger, The Stability and Growth Pact :Experience and Lessons to be Learnt for Europe and the World, Working papers, European Central Bank, vol 04 N05.
3- European central bank , Regulation (EU) No 1358/2011 of the European Central Bank of 14 December 2011 amending Regulation (EC) No 1745/2003 on the application of *minimum reserves* (ECB/2003/9) (ECB/2011/26) Journal of the European Union, 14-12-2011.
4- European central bank , Regulation (EU) No 1358/2011 of the European Central Bank of 14 December 2011 amending Regulation (EC) No 1745/2003 on the application of *minimum reserves* (ECB/2003/9) (ECB/2011/26) Journal of the European Union, 14-12-2011.
5- Francis Oluwatosin Esther, Amas Ṣoma, The Efficacy of Monetary Policy Variables in Reducing Unemployment Rate in Nigeria, International Finance and Banking, N 02, Vol 02, Macrothink Institute, USA, 2015

6- Hinaunye Eita , Zitsile Z. Khumalo, Determinants of Unemployment in Swaziland, Journal of Applied Sciences, N15, vol 09, Asian Network for Scientific Information centre, 2015.

7- Hanspeter Scheller, The European central bank : History, role and funtion, European central bank press, 2004.

8- Joanna Stawska, The impact of the monetary – fiscal policy mix on investments of euro area countries in the context of the financial crisis, Science and Studies of Accounting and Finance: Problems and Perspectives, Scientific Journal, no: 1 vol: 8, Akademija, Kaunas district, Lithuania, 2012.

9- Jürgen von Hagen, Susanne Mundschenk, Fiscal and monetary policy coordination in emu, Central Bank of Chile, Working Papers, N° 194, Décembre 2002.

10- Genius Murwirapachena et autrs, Fiscal Policy and Unemployment in South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rome N06, vol 04, Italy, July 2013.

11- Leopold Sogner, Alfred Stiassny, A cross-country study on Okun'Law, woking paper no 13, Vienna University of economics and business administration Journal, septemre 2000.

12- Mona Kamal, The Exp erience of the Europ ean Monetary Union in the Coordination of Monetary and Fiscal Policies, MPRA Paper No 27764, January 2011.

13- Ryuta Ray Kato, Hiroaki Miyamoto, Effects of Fiscal Stimulus on the Labor Market, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review, Vol.11, No.2, March 2015

14- Sideek Mohamed Seyad, The Lisbon Treaty and EMU, journal of European Policy Analysis, Swedish institute for European Studies, ISSUE 04, May 2008.

التقارير

1- European Central, Bank ANNUAL REPORT 2005.

2- European Central Bank, ANNUAL REPORT 2008.

3- European Central Bank, ANNUAL REPORT 2009.

4- European Central Bank, ANNUAL REPORT 2010.

5- European Central Bank, ANNUAL REPORT 2015 .

6- European Commission , The report of Publics Finance in The Euro area, 2015.

7- European Commission , The report of Publics Finance in The Euro area, 2009.

8- European Commission , The report of Publics Finance in The Euro area, , 2007.
9- European Commission , The report of Publics Finance in The Euro area, 2003.
10- European Commission , The report of Publics Finance in The Euro area, 2002.
11- OECD Economic Surveys: Euro Area 2016 report.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- http://www.aleqt.com/2010/10/14/article_455787.html.
2- www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=35113.
3- www.kantakji.com/media/4130/7841.doc.
4- www.ecb.europa.eu/mopo/implement/html/index.en.htm.
5- https://www.tcd.ie/Economics/assets/pdf/SER/1999/Chris_Dailey.html.
6- https://www.eurofound.europa.eu/observatories/eurwork/industrial-relations-dictionary/cologne-process.

الملاحـــــــــق

الملحق 01 : النموذج الخطي المتعدد والنموذج اللوغاريتمي

Dependent Variable: LCH
Method: Least Squares
Date: 04/08/18 Time: 11:49
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPR	-0.887565	0.338035	-2.625661	0.0158
LRECR	-0.325477	0.232954	-1.397173	0.1770
LM2	0.515668	0.280649	1.837413	0.0803
LINF	-0.045086	0.066409	-0.678911	0.5046
C	0.634159	1.777318	0.356807	0.7248

R-squared	0.839362	Mean dependent var	2.872922
Adjusted R-squared	0.808764	S.D. dependent var	0.445276
S.E. of regression	0.194721	Akaike info criterion	-0.263454
Sum squared resid	0.796244	Schwarz criterion	-0.021512
Log likelihood	8.424901	Hannan-Quinn criter.	-0.193783
F-statistic	27.43221	Durbin-Watson stat	0.890692
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 04/08/18 Time: 11:55
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RECR	-2.026596	0.595301	-3.404319	0.0027
M2	-0.002884	0.001631	-1.768787	0.0915
INF	-0.299989	0.106720	-2.810983	0.0105
DEPR	1.981493	1.366338	1.450222	0.1618
C	33.35800	2.251734	14.81436	0.0000

R-squared	0.827248	Mean dependent var	19.35000
Adjusted R-squared	0.794343	S.D. dependent var	7.851076
S.E. of regression	3.560414	Akaike info criterion	5.548672
Sum squared resid	266.2075	Schwarz criterion	5.790614
Log likelihood	-67.13274	Hannan-Quinn criter.	5.618343
F-statistic	25.14047	Durbin-Watson stat	0.739983
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 02 : درجة تأخير السلاسل الزمنية محل الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LDEPR
Exogenous variables: C
Date: 04/02/18 Time: 12:02
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-24.87525	NA	0.615378	2.352296	2.401889	2.363978
1	19.24246	80.21403*	0.012218*	-1.567497*	-1.468311*	-1.544131*
2	19.36874	0.218112	0.013244	-1.488067	-1.339289	-1.453019
3	19.53864	0.278020	0.014316	-1.412604	-1.214232	-1.365873
4	19.53887	0.000364	0.015741	-1.321716	-1.073752	-1.263303

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCH
Exogenous variables: C
Date: 03/19/18 Time: 01:54
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.32952	NA	0.235930	1.393593	1.443186	1.405276
1	18.46669	59.62948*	0.013110	-1.496972	-1.397786*	-1.473607*
2	18.95665	0.846286	0.013749	-1.450604	-1.301826	-1.415556
3	20.67999	2.820023	0.012905*	-1.516363*	-1.317992	-1.469633
4	20.75101	0.109758	0.014098	-1.431910	-1.183946	-1.373497

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LRECR
Exogenous variables: C
Date: 04/02/18 Time: 12:08
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-20.35079	NA	0.407859	1.940981	1.990574	1.952663
1	10.19315	55.53443*	0.027814*	-0.744831*	-0.645646*	-0.721466*
2	10.23228	0.067600	0.030390	-0.657480	-0.508702	-0.622433
3	11.44328	1.981633	0.029883	-0.676662	-0.478291	-0.629932
4	11.56125	0.182316	0.032508	-0.596477	-0.348513	-0.538064

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LM2
Exogenous variables: C
Date: 03/19/18 Time: 02:01
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-29.65235	NA	0.950053	2.786577	2.836170	2.798260
1	28.32814	105.4191*	0.005349*	-2.393467*	-2.294282*	-2.370102*
2	28.35631	0.048663	0.005850	-2.305119	-2.156341	-2.270072
3	29.76639	2.307399	0.005650	-2.342399	-2.144028	-2.295669
4	30.20625	0.679785	0.005968	-2.291477	-2.043513	-2.233064

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LINF
Exogenous variables: C
Date: 03/19/18 Time: 02:02
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-30.34796	NA	1.012073	2.849815	2.899408	2.861498
1	-26.22140	7.502848*	0.762013	2.565582	2.664767*	2.588947*
2	-25.10878	1.921800	0.755161*	2.555343*	2.704122	2.590391
3	-25.08505	0.038826	0.827213	2.644095	2.842467	2.690826
4	-24.02398	1.639842	0.825921	2.638543	2.886507	2.696956

الملحق 03 : استقرارية معدل البطالة (LCH)

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.081154	0.9410
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.214121	0.1994
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.224632	0.4558
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.093316	0.9399
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.053767	0.2554
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.240880	0.4483
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: LCH is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.153520
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

Null Hypothesis: LCH is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.589604
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

الملحق 04 : استقرارية معدل البطالة للفرق الأول (DLCH)

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.445751	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.681334	0.0114
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.909958	0.0276
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.700717	0.0109
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.473387	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.971013	0.0243
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(LCH) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.317935
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(LCH) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.164696
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 05 : استقرارية النفقات العامة الحقيقية (LDEPR)

Null Hypothesis: LDEPR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.169181	0.9306
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: LDEPR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.459584	0.9996
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LDEPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.377447	0.3812
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: LDEPR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.459584	0.9996
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LDEPR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.006353	0.9494
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: LDEPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.377447	0.3812
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: LDEPR is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.752711
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: LDEPR is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.125423
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 06 : استقرارية النفقات العامة الحقيقية للفرق الأول (DLDEPR)

Null Hypothesis: D(LDEPR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.881065	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(LDEPR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.203698	0.0026
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LDEPR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.749390	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(LDEPR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.126547	0.0032
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LDEPR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.844344	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(LDEPR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.716078	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(LDEPR) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.097857
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(LDEPR) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.085202
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 07 : استقرارية الايرادات العامة الحقيقية (LRECR)

Null Hypothesis: LRECR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.915694	0.7661
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: LRECR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.656457	0.9727
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LRECR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.923523	0.6126
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: LRECR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.681485	0.9740
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LRECR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.923938	0.7634
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: LRECR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.058718	0.5425
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: LRECR is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.725517
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: LRECR is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.135913
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 08 : استقرارية الايرادات العامة الحقيقية الفرق الاول (DLRECR)

Null Hypothesis: D(LRECR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.929594	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LRECR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.754781	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(LRECR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.707768	0.0051
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(LRECR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.903112	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LRECR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.979757	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(LRECR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.186789	0.0018
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(LRECR) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.181965
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(LRECR) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.153954
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 09 : استقرارية عرض النقود بالمعنى الواسع (LM2)

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.459939	0.1368
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.224709	0.2032
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.741951	0.9576
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		7.481988	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.514476	0.1242
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.716053	0.9605
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: LM2 is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		1.373140
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: LM2 is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.298678
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 10 : استقرارية عرض النقود بالمعنى الواسع للفرق الأول (DLM2)

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.693557	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.395408	0.0219
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.500021	0.0084
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.137574	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.823430	0.0082
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.625138	0.0061
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(LM2) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.464958
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(LM2) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.046116
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 11 : استقرارية معدل التضخم (LINF)

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.388000	0.1492
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.740752	0.3991
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.543665	0.7849
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.274166	0.1811
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.109232	0.2429
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.277145	0.4301
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: LINF is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.583772
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: LINF is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.240375
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 12 : استقرارية معدل التضخم للفرق الأول (DLINF)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.334165	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.351583	0.0026
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.458306	0.0092
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.595823	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.530411	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.520990	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(LINF) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.105065
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(LINF) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.063271
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

الملحق 13 : اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/02/18 Time: 13:37
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLDEPR does not Granger Cause DLCH	23	0.57255	0.5740
DLCH does not Granger Cause DLDEPR		3.69985	0.0451
DLRECR does not Granger Cause DLCH	23	0.04246	0.9585
DLCH does not Granger Cause DLRECR		0.35346	0.7070
DLM2 does not Granger Cause DLCH	23	0.40580	0.6724
DLCH does not Granger Cause DLM2		0.64509	0.5363
DLINF does not Granger Cause DLCH	23	0.44684	0.6465
DLCH does not Granger Cause DLINF		0.83829	0.4486
DLRECR does not Granger Cause DLDEPR	23	0.90770	0.4211
DLDEPR does not Granger Cause DLRECR		0.87176	0.4351
DLM2 does not Granger Cause DLDEPR	23	0.23388	0.7938
DLDEPR does not Granger Cause DLM2		2.16328	0.1439
DLINF does not Granger Cause DLDEPR	23	0.43129	0.6562
DLDEPR does not Granger Cause DLINF		2.87707	0.0824
DLM2 does not Granger Cause DLRECR	23	2.65440	0.0977
DLRECR does not Granger Cause DLM2		0.49736	0.6162
DLINF does not Granger Cause DLRECR	23	0.23931	0.7896
DLRECR does not Granger Cause DLINF		1.54265	0.2408
DLINF does not Granger Cause DLM2	23	1.85418	0.1853
DLM2 does not Granger Cause DLINF		1.64762	0.2202

الملحق 14 : استقرارية البواقي (E1)

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.543300	0.0011
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.569145	0.0146
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.838623	0.0319
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.603995	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.623794	0.0129
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.842893	0.0316
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: E1 is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.079646
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

Null Hypothesis: E1 is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.146065
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

الملحق 15 : اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Johansen Cointegration Test

Date: 04/02/18 Time: 14:12
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LCH LDEPR LRECR LM2 LINF
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.949693	155.1042	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.825644	86.34324	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.698719	46.17011	29.79707	0.0003
At most 3 *	0.359798	18.57672	15.49471	0.0166
At most 4 *	0.303517	8.319362	3.841466	0.0039

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.949693	68.76099	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.825644	40.17313	27.58434	0.0007
At most 2 *	0.698719	27.59339	21.13162	0.0054
At most 3	0.359798	10.25735	14.26460	0.1956
At most 4 *	0.303517	8.319362	3.841466	0.0039

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LCH	LDEPR	LRECR	LM2	LINF
14.40396	13.37316	-4.312669	-0.606428	2.281515
1.635240	30.56411	0.933720	-23.91963	-4.449129
7.548877	12.61627	9.003996	-12.19940	0.724953
-1.095356	-4.910238	-0.676656	5.658250	1.568011
1.882167	2.061009	-6.357831	3.866224	2.067418

الملحق 16 : اختبار المربعات الصغرى المعممة (FMOLS)

Dependent Variable: LCH
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 04/02/18 Time: 14:21
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidt = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPR	-0.909816	0.368024	-2.472167	0.0225
LRECR	-0.427930	0.250392	-1.709037	0.1029
LM2	0.589320	0.316274	1.863322	0.0772
LINF	-0.055431	0.071331	-0.777104	0.4462
C	0.240145	2.008515	0.119563	0.9060

R-squared	0.857922	Mean dependent var	2.868615
Adjusted R-squared	0.829506	S.D. dependent var	0.453904
S.E. of regression	0.187421	Sum squared resid	0.702535
Durbin-Watson stat	1.129035	Long-run variance	0.042606

الملحق 17 : اختبار نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/02/18 Time: 14:41
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LCH(-1)	1.000000
LDEPR(-1)	0.928436 (0.14107) [6.58139]
LRECR(-1)	-0.299409 (0.05728) [-5.22689]
LM2(-1)	-0.042101 (0.12723) [-0.33092]
LINF(-1)	0.158395 (0.02558) [6.19159]
C	-3.805183

Error Correction:	D(LCH)	D(LDEPR)	D(LRECR)	D(LM2)	D(LINF)
CointEq1	-0.775493 (0.30451) [-2.54671]	-0.508609 (0.21441) [-2.37212]	-0.218847 (0.48479) [-0.45143]	-0.309798 (0.19130) [-1.61945]	2.847837 (1.71365) [1.66186]
D(LCH(-1))	0.777000 (0.34429) [2.25680]	0.405812 (0.24242) [1.67397]	0.280461 (0.54813) [0.51167]	0.353903 (0.21629) [1.63624]	-1.579934 (1.93754) [-0.81543]
D(LCH(-2))	1.088012 (0.36037) [3.01919]	-0.119124 (0.25374) [-0.46947]	-0.325192 (0.57371) [-0.56682]	0.187434 (0.22639) [0.82793]	-4.745494 (2.02799) [-2.34000]
D(LDEPR(-1))	-0.303429 (0.23499) [-1.29126]	-0.363464 (0.16546) [-2.19669]	-0.693442 (0.37411) [-1.85359]	-0.059470 (0.14762) [-0.40285]	4.656485 (1.32241) [3.52120]
D(LDEPR(-2))	-0.339042 (0.22787) [-1.48788]	-0.151404 (0.16045) [-0.94363]	-0.023713 (0.36278) [-0.06537]	-0.259651 (0.14315) [-1.81381]	4.397651 (1.28236) [3.42935]
D(LRECR(-1))	-0.364281 (0.20510) [-1.77611]	0.075706 (0.14442) [0.52422]	0.015971 (0.32653) [0.04891]	-0.176698 (0.12885) [-1.37137]	3.401245 (1.15422) [2.94678]
D(LRECR(-2))	-0.044748 (0.16103) [-0.27789]	-0.154004 (0.11338) [-1.35825]	-0.063491 (0.25636) [-0.24766]	0.169391 (0.10116) [1.67447]	-0.800229 (0.90621) [-0.88305]
D(LM2(-1))	-0.449940 (0.45252) [-0.99430]	0.165477 (0.31863) [0.51934]	0.290859 (0.72043) [0.40373]	-0.086874 (0.28428) [-0.30559]	3.700288 (2.54661) [1.45303]
D(LM2(-2))	-0.013141 (0.38999) [-0.03370]	0.172431 (0.27460) [0.62794]	1.514766 (0.62087) [2.43974]	0.060117 (0.24500) [0.24538]	-8.159319 (2.19468) [-3.71777]
D(LINF(-1))	0.076215 (0.04629) [1.64654]	0.075600 (0.03259) [2.31955]	0.042647 (0.07369) [0.57872]	-0.010096 (0.02908) [-0.34721]	-0.857545 (0.26049) [-3.29206]

D(LINF(-2))	0.018789	0.013578	0.040093	-0.000654	-0.276040
	(0.03430)	(0.02415)	(0.05461)	(0.02155)	(0.19303)
	[0.54777]	[0.56218]	[0.73419]	[-0.03034]	[-1.43001]
C	0.201535	0.130683	-0.100371	0.198833	-0.876451
	(0.11451)	(0.08063)	(0.18231)	(0.07194)	(0.64444)
	[1.75991]	[1.62072]	[-0.55055]	[2.76386]	[-1.36002]
R-squared	0.535076	0.757680	0.540769	0.588827	0.812540
Adj. R-squared	0.070151	0.515359	0.081538	0.177655	0.625080
Sum sq. resids	0.113072	0.056060	0.286589	0.044625	3.580972
S.E. equation	0.101387	0.071389	0.161411	0.063693	0.570564
F-statistic	1.150887	3.126770	1.177553	1.432068	4.334469
Log likelihood	28.48951	36.55792	17.79420	39.18145	-11.24720
Akaike AIC	-1.433870	-2.135471	-0.503844	-2.363604	2.021495
Schwarz SC	-0.841439	-1.543040	0.088588	-1.771173	2.613927
Mean dependent	-0.039839	0.100365	0.086715	0.142590	-0.079397
S.D. dependent	0.105142	0.102546	0.168424	0.070237	0.931826
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.28E-10			
Determinant resid covariance		5.71E-12			
Log likelihood		134.5528			
Akaike information criterion		-6.048073			
Schwarz criterion		-2.839068			